

مَلَايِكَةُ الْأَخْبَارِ

فِي قُلُوبِهِمْ نَفْسٌ الْأَخْبَارِ

تأليف
السَّادَّةُ الْمَلَكَةُ الْمُجَنَّبَةُ الْمُتَمِّمَةُ الْمُؤَلَّى
الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بَاقِرُ الْمُجَلِّينِ

الجزء الثاني

مخطوطات
مكتبة آية الله المرعشي العامة
(١٥)

مِلَالُ الْأَخْيَارِ

فِي فَنِّهِمْ نَهْدِيبِ الْأَخْبَارِ

تأليف
العالم العلامة أُمِّةُ الْفَخْرِ الْأُمَّةِ الْمَوْلَى
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ بَاقٍ الْمَجْلِسِيِّ

الجزء الثاني

(كتاب الطهارة)

باهتمام
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ مَجْمُودِ الْمَرْعَشِيِّ

تحقيق
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ مَجْمُودِ الْمَرْعَشِيِّ



أعاد النظر فيه وأشرف على طبعه

السيد أحمد الحسيني

* كتاب : ملاذ الاخيار

* تأليف : العلامة المجلسي

* تحقيق : السيد مهدي الرجائي

* نشر : مكتبة آية الله المرعشي - قم

* طبع : مطبعة الخيام - قم

* العدد : (٢٠٠٠) نسخة

* التاريخ : ١٤٠٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد
سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، الى قيام يوم
الدين .

(٧)

باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس والطهارة من ذلك

قال الشيخ أيداه الله تعالى : (والحائض هي التي ترى الدم الغليظ الأحمر الخارج منها بحرارة) .
يدل على ذلك :

١ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص ابن البختري قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة سألته عن المرأة يستمر

باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس

والطهارة من ذلك

الحديث الاول : حسن .

بها الدم فلا تدري حيض هو أو غيره . قال : فقال لها : ان دم الحيض حار عيبط أسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة . قال : فخرجت وهي تقول : لو كان امرأة مازاد على هذا .

قوله عليه السلام : ان دم الحيض حار

قال الفاضل التستري رحمه الله : مقتضى الاطلاق أن هذا حكم من له العادة وغيرها والمبتدأة وغيرها ، وفيه كلام سيجيء انشاء الله تعالى في الزيادات وكذا في البواقي . انتهى .

أقول : المشهور بين الاصحاب أن كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض وان لم يكن بتلك الصفات ، وعملوا بتلك الاخبار الدالة على صفات الحيض في المبتدأة والمضطربة اذا استمرت بها الدم .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : هذا الحكم ذكره الاصحاب كذلك . وقال في المعتبر : انه اجماع . وهو مشكل جداً من حيث ترك المعلوم بثبوته في الذمة تعويلاً على مجرد الامكان ، والظاهر أنه انما يحكم بكونه حيضاً اذا كان بصفة الحيض أو كان في العادة ^١ . انتهى كلامه رحمه الله .

ولا يخلو من قوة .

وفي الصحاح : العيبط من الدم الخالص الطري ^٢ .

(١) مدارك الاحكام ٦٢ .

(٢) صحاح اللغة ٣/١١٤٢ .

٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل ابن شاذان عن حماد بن عيسى وابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ان دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ، ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحيض حار .

٣ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسحاق بن جرير عن حريز قال: سألتني امرأة منا ان ادخلها على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت ومعها مولاة لها ، فقالت له: يا أبا عبد الله ما تقول في المرأة تحيض

الحديث الثاني : مجهول كالصحيح .

لعل محمد بن اسماعيل هو النيسابوري أو الرازي اللذين ذكرا في الكشي^١ استطراداً ، لا ابن بزيع لما يفهم من الكشي ان ابن بزيع من مشايخ ابن شاذان .

قوله عليه السلام : يخرجان من مكان واحد

قال الشيخ البهائي رحمه الله : المراد بعدم خروج الدمين من مكان واحد أن مفرهما في باطن المرأة متخالفان ، فخرج كل منهما من موضع خاص^٢ .

الحديث الثالث : موقوف .

(١) اختيار معرفة الرجال ٨١٨/٢ .

(٢) الحبل المتين ص ٤٧ .

فتجاوز أيام حيضها؟ قال : ان كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد

قوله عليه السلام : استظهرت بيوم واحد

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : ظاهره مخالف لما هو المشهور عند الاصحاب من الاستظهار بيوم أو يومين بل الى العاشر ، وأنه لابد للمستحاضة مطلقاً من غسل لكل صلاتين ، فكأنه محمول كما هو الظاهر على الكثيرة^١ . انتهى . وقال السبط المدقق رحمه الله : ماتضمنه من أن الدم اذا استمر الشهر والشهرين والثلاثة تجلس أيام حيضها ، ثم تغتسل لكل صلاتين ، قد يظن منه أنه لا استظهار على من يستمر بها الدم ، الا أن يقال : بأن أيام الاستظهار داخلة في الحيض ، ولا يخلو من شيء .

ومثله استفادة التميز منها ، فان ظاهر قوله عليه السلام بعد السؤال عن اختلاف أيام حيضها حال استمرار الدم دم الحيض ليس به خفاء ، يدل على اعتبار لون الدم ، وقد ينظر فيه بأن الغرض حصول الاعتقاد في الحدث من حيث قول المرأة فتجاوز أيام حيضها .

وما تضمنه من الاستظهار بيوم واحد لا ينافي ماورد من الاستظهار بأزيد ، لامكان الجمع بالتخيير . نعم فيها تأييد لما تدل عليها الاخبار المعتمدة من أن ما بعد الاستظهار استحاضة ، سواء تجاوز العشرة أو انقطع عليها ، وان كان في كلام متأخري الاصحاب الذين وصل الينا كلامهم القطع بالتفصيل^٢ . انتهى .

(١) الحاشية على التهذيب للمحقق الاردبيلي مخطوط ، راجع تنقيح المقال ٨١ / ١

في الهامش ما يرشد اليه .

(٢) الحاشية على التهذيب للمحقق الشيخ محمد العاظمي ، مخطوط .

ثم هي مستحاضة . قالت : فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة فكيف تصنع بالصلاة؟ قال : تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين . قالت له : ان أيام

وأقول : نقل في المعتبر^١ اجماع الاصحاب على ثبوت الاستظهار لذات العادة مع استمرار الدم اذا كانت عاداتها دون العشرة بترك العبادة . واختلف في وجوب الاستظهار واستحبابه ، فالمشهور بين القدماء الاول ، وبين المتأخرين الثاني . واختلف أيضاً في عدده فقال الشيخ في النهاية : يستظهر بيوم أو يومين بعد العادة^٢ . وهو قول الصديق والمفيد ، وقال المرتضى رحمه الله : الى العشرة . والظاهر من الاخبار التخيير بين اليوم واليومين والثلاثة .

واختاره صاحب المدارك ، وقال أيضاً فيه : ذكر المصنف وغيره أن الدم متى انقطع على العاشر تبين كون الجميع حيضاً ، فيجب عليها قضاء صوم العشرة ، وان كانت قد صامت بعد انقضاء العادة ، لتبين فساده دون الصلاة . وان تجاوز العشرة تبين أن ما تجاوز عن العادة طهر كله ، فيجب عليها قضاء ما أخلت به من العبادة في ذلك الزمان ، ويجزئها ما أنت به من الصلاة والصيام لتبين كونها طاهراً^٣ .

وعندي في هذه الاحكام توقف ، لعدم الظفر بما يدل عليها من النصوص ، والمستفاد من الاخبار أن ما بعد أيام الاستظهار استحاضة ، وأنه لا يجب قضاء ما فاتها في أيام الاستظهار مطلقاً^٣ انتهى . وهومتين .

(١) المعتبر ص ٥٦ .

(٢) النهاية ص ٢٤ .

(٣) مدارك الاحكام ص ٦٣ .

حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به ؟ قال : دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد. قال : فالتفتت الى مولاتها فقالت : أترأه كان امرأة مرة !
 ٤ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن زياد بن سوفة

قوله : ان أيام حيضها تختلف

يمكن أن يكون هذه ابتداء حيضها ولم تستقر لها عادة لاختلاف الدم ، وأن يكون لها عادة فنسبت للاختلاف .

واختلفوا في الاولى هل هي كالثانية مضطربة أو الاولى في حكم المبتدأة ؟ ولا اختلاف في حكمهما في الاول في أنهما يرجعان أولا الى التميز مع حصول شرائطه ، وهي كون ماشابه الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة ، وتوالي الثلاثة على مذهب من يعتبره .

وهل يعتبر فيه بلوغ الدم الضعيف مع أيام النقاء أقل الطهر ؟ خلاف .

قوله عليه السلام : وهو دم حار

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على أن التميز مقدم على العادة فلو جاء في عاداتها مختلفاً فما هو بصفة الحيض حيض ، وما هو بصفة الاستحاضة استحاضة . وفيه كلام .

الحديث الرابع : صحيح .

قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل افترض امرأته أو أمته فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يومها كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : تمسك الكرسف فان خرج القطن مطوقة بالدم فانه من العذرة تغتسل وتمسك معها قطناً وتصلي، وان خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاة ايام الحيض .

ثم قال أيده الله تعالى : (فينبغي لها أن تعتزل الصلاة وهذا مما لاخلاف فيه بين المسلمين) .

وبدل عليه ايضاً الحديث الاول من قوله : « فلتدع الصلاة » وأمرهم على الوجوب .

قوله عليه السلام : فان خرجت القطن

عليه فتوى الاصحاب .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : المراد بالحرقه اللدغ الحاصل من حدة السدم .

وقال : الاقتضااض بالقاف والضاد المعجمة ازالة البكارة . والعذرة بضم العين واسكان الذال البكارة ، ويستعملها الفقهاء في الدم الخارج عند الاقتضااض . والطمث بالفتح الحيض .

ووجه دلالة تطوق السدم على كونه دم عذرة ان الاقتضااض ليس الا خرق الجلدة الرقيقة المنتسجة على فم الرحم، فاذا خرقت خرج الدم من جوانبها ، بخلاف دم الحيض . والمراد بالغسل غسل الجنابة ، وأمرها بامساك القطن للتحفظ من تعدي الدم الى ظاهر الفرج في أثناء الصلاة . ولا يخفى أنه يمكن أن يستنبط منه وجوب عصب الجروح ومنع دمها من التعدي حال الصلاة اذالم

ثم قال أيده الله تعالى : (ولا تقرب المسجد الامجتازة ولا تمس القرآن ولا اسماً من اسماء الله تعالى مكتوباً في شيء من الاشياء) .
فقد مضى في باب الجنبانة ما فيه كفاية ودلالة عليه ان شاء الله تعالى .

تكن فيه مشقة ^١ .

ثم اعلم أن هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب ، والمحقق في المعتبر قال : لا ريب في أنها اذا خرجت مطوقة كان من العذرة ، فان خرجت مستنقعة فهو محتمل ^٢ . ولم يجزم بالحكم الثاني ، ولا وجه له ، اذ كل دم يمكن أن يكون حياً فهو حيض ، والكلام في مثله كما هو الظاهر .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على أن مايجيء في أيام العادة حيض ، وان كان أصفر بارداً . ويمكن تخصيصه بما يكون بالصفات المتقدمة لما تقدم ، وسيجيء انشاء الله تعالى في الزيادات تمام البيان .

قوله رحمه الله : ولا تقرب المسجد

نقل على حرمة لبث الحائض في المساجد الاجماع ، وان نسب الى سائر القول بالكراهة ، وكذا نقل الاجماع على أنها يحرم عليها المس . وقال ابن الجنيد : أنه مكروه . وأول كلامه بالحرمة .

قوله رحمه الله : فقد مضى في باب الجنبانة

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : أنت خبير بأنه ما مضى في باب الجنبانة

(١) الحبل المتين ص ٤٧ .

(٢) المعتبر ص ٥٢ .

(٣) المراسم ص ٤٣ .

ثم قال أيده الله تعالى : (ولا يحل لها الصيام) .

وهذا أيضاً مما عليه الاجماع ، ويدل عليه ايضاً :

هـ - ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن بن فضال ، وأخبرني ايضاً أحمد ابن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن عبد

لا يدل على عدم الجواز للحائض مس اسم من أسماء الله ، ولا عدم قربها المسجد الامتيازاً ، بل كان الدليل مخصوصاً بالجنب ، والقياس ممنوع ، والاجماع المركب غير معلوم .

نعم يمكن استفادة عدم جواز مس القرآن لها مما مضى من الآية والخبر لوثم في الجنابة . نعم روى في الكليني^١ عدم جوازها وضع شيء فيه لا الاخذ منه ، ويمكن فهم عدم المكث ، وكأنه لاخلاف فيه .

قوله رحمه الله : ولا تحل لها الصيام

قال الفاضل التستري رحمه الله : لا أعرف لذكر حكم الصلاة بالعنوان المتقدم ، وذكره حكم الصوم بهذا العنوان وجهاً صالحاً ، اذا قلنا بعدم حل الامرين ، ولعل المقصود تفنن العبارة لالاشعار بعدم حرمة الاول وحرمة الثاني ، على أن في هذه الصورة لا يمكن أن يتحقق منه الصيام ، فلا يوصف فعلها بالحرمة الابنوع عناية ، ولعل الاولى اختيار عبارة الفساد هنا .

الحديث الخامس : موثق .

الرحمن بن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم البجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة طمئت في رمضان قبل أن تغيب الشمس قال : تفطر .

٦ -- وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة حاضت في رمضان حتى إذا ارتفع النهار رأت الطهر. قال : تفطر ذلك اليوم كله تأكل وتشرب ثم تقضيه، وعن امرأة أصبحت في رمضان طاهراً حتى إذا ارتفع النهار رأت الحيض قال : تفطر ذلك اليوم كله .

٧ -- وبهذا الاسناد عن أحمد بن الحسن عن أبيه وعلاء بن رزين عن محمد

قوله : فقال : تفطر

أي: تأني بالمفطر كالأكـل والشرب جوازاً، أو تجعل نفسها مفطرة غير صائمة وجوباً ، أو تصير مفطرة أي : تبطل صومها ، ويؤيد الأول الخبر الاتي وأحد الاخيرين الذي بعده .

الحديث السادس : موثق أو حسن .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن علي بن عقبة هو ابن خالد الذي وثقه^١ ولا أعرف أباه بتوثيق ، وما حكي فيه على تقدير تمامه لا يدل على التوثيق .

الحديث السابع : موثق .

ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تطهر في اول النهار في رمضان
اتفطر أو تصوم ؟ قال: تفطر، وفي المرأة ترى الدم في اول النهار في شهر رمضان
اتفطر أم تصوم ؟ قال : تفطر انما فطرها من الدم .

قوله عليه السلام « انما فطرها من الدم » يدل على انها اولم تفطر بالطعام
والشراب فانها تكون بحكم المفطرة .

ثم قال : (ويحرم على زوجها وطؤها حتى تخرج من الحيض) .
يدل على ذلك قوله تعالى : (ويستلونك عن المحيض قل هو اذى ، فاعتزلوا

قوله رحمه الله : ويحرم على زوجها وطؤها

ظاهره القول بحرمة الوطء في الدبر أيضاً لشمول الوطء له ، والمشهور
عدم تحريم غير الوطء في القبل .

وربما يستدل بالاية على تحريم الدبر ، بناءً على أن المراد بالمحيض زمان
الحيض لامكانه ، ولا تقربوهن كناية عن الوطء ، وهو يشمل الدبر أيضاً . وفيه
نظر من وجوه ، ولتفصيله مقام آخر .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك قوله تعالى

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل مبنى الاستدلال على تمام المدعى على
احدى القراءتين ، وهي غير القراءة المتقدمة في ايجاب الغسل أي: قراءة التشديد
ولعله كان التنبيه عليه كما تقدم التنبيه على قراءة التشديد في باب غسلها .

النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) فحظر بهذا اللفظ قربهن وأوجب اعتزالهن الى ان يطهرن ، وهذا ظاهر .
وبدل عليه ايضاً :

٨ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله بالاسناد المتقدم عن علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن بعض اصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم .

قوله رحمه الله : وأوجب اعتزالهن

قال الفاضل التستري رحمه الله: ان أراد الى أن يخرج من الحيض ، فليس بظاهر الاعلى القراءة الدالة ، وان أراد الى أن يطهرن مجملاً فهو كما قال ، هذا اذا أراد الدلالة على تمام المدعى ، وان أراد الدلالة على مجرد الحرمة حال الحيض فهو واضح على القراءتين .

الحديث الثامن : مرسل

قوله عليه السلام : اذا حاضت المرأة

قال الفاضل التستري قدس سره : في الدلالة على تمام المدعى يحتاج الى نوع عناية .

وأقول : الحاصل أن الامر بالاتيان ان كان للإباحة كما هو ظاهر السياق ، فيدل على تقييد الإباحة بانقضاء موضع الدم فلا يباح موضعه ، ولو كان للوجوب

٩ .. وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن محمد بن علي عن محمد بن اسماعيل عن منصور بن بزرج عن اسحاق بن عمار عن عبد الملك بن عمرو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام : عما لصاحب المرأة الحائض منها ؟ قال : كل شيء ما عدا القبل بعينه .

أو الاستحباب فلا ، الظاهر الاول .

الحديث التاسع : موثق أو حسن .

قال الفاضل التستري رحمه الله في منصور بزرج : كأنه ابن يونس بزرج ، الذي وثقه النجاشي^١ ونقل ابن داود^٢ والمخلاصة^٣ عن الشيخ أنه واقفي ، وتوقف في روايته .

وقال في عبد الملك بن عمرو : كأنه الذي روى ابن داود^٤ عن الكشي وثيقه وما فهمناه عن الكشي^٥ بعد تمامه لا يدل على التوثيق .

قوله عليه السلام : كل شيء ما عدا القبل بعينه

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الدلالة على تمام المدعى .. وهو الحرم والحل .. يحتاج الى عناية كما تقدم . انتهى .

(١) رجال النجاشي ص ٣٢٣ .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٢١ .

(٣) رجال العلامة الحلي ص ٢٥٨ .

(٤) رجال ابن داود ص ٢٣٠ .

(٥) اختبار معرفة الرجال ٦٨٧/٢ .

١٠ .. وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض؟ قال: لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع.

١١ .. فأما ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيدالله الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام

وأقول: أجمع العلماء كافة على تحريم وطئ الحائض قبلاً، بل صرح جمع من الاصحاب بكفر مستحله ما لم يدع شبهة محتملة، ولاريب في فسق الواطئ ووجوب تعزيره .

واتفق العلماء أيضاً على جواز الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة وما تحت الركبة . واختلفوا فيما بينهما خلا موضع الدم ، فذهب الاكثر الى الجواز وقال المرتضى رحمه الله : لا يحل الاستمتاع منها الا بما فوق المثزر، ومنه الوطئ في الدبر .

الحديث العاشر : موثق أَوْحَسْنُ أيضاً .

قوله عليه السلام : لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع

قال الشيخ البهائي رحمه الله : لا يبعد أن يكون الاشارة بذلك الموضع الى الدبر ، لان السؤال انما وقع عن الاصابة فيما دون الفرج، والتأسيس خير من التأكيد ، والافادة خير من الاعادة . انتهى . ولا يخفى بعده .

الحديث الحادي عشر : موثق أَوْحَسْنُ .

في الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال: تنزر بأزار الى الركبتين وتخرج سرتها ثم له ما فوق الازار .

١٢ - عنه عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم الاحمر عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال : تنزربأزار الى الركبتين وتخرج ساقها وله ما فوق الازار .

١٣ - عنه عن العباس بن عامر عن حجاج الخشاب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض والنفساء ما يحل لزوجها منها ؟ فقال : تلبس درعاً ثم تضطجع معه .

فلا تنافي بين هذه الاخبار وبين الاخبار التي قدمناها لان هذه نعملها على الاستحباب وتلك على ارتفاع الحظر عمن فعل ذلك ، ويجوز أن يكون وردت للتقية لانها موافقة لمذاهب كثير من العامة .

ورواه الصدوق في الصحيح عن عبيدالله بن علي الحلبي ^١ .

قوله عليه السلام : ثم له ما فوق الازار

أي : السرة فصاعداً ، وانما لم يتعرض للساقين لعدم الاعتداد بالانتفاع بهما ، أو المراد غير الازار ، أو المراد ظهر الازار ، والاول أظهر .

الحديث الثاني عشر : موثق .

الحديث الثالث عشر : موثق أيضاً .

١٤ - أحمد بن محمد عن البرقي عن اسماعيل عن عمر بن حنظلة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين الفخذين .

١٥ - عنه عن البرقي عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ما للرجال من الحائض ؟ قال : ما بين اليتيها ولا يوقب .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن حجاج هو ابن رفاعه الذي نقل توثيقه عن ابن العباس . انتهى .

وفي الصحاح : درع المرأة قميصها^١ .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

ولا يستبعد أن يكون اسماعيل بن عبد الخالق بن عبدربه ويحتمل أن يكون اسماعيل بن سهل .

والظاهر أن ما بين الفخذين لا يشمل الدبر فانه بين الاليتين .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : ولا يوقب

ظاهره النهي عن وطئ الدبر ايضاً .

وفي النهاية : الوقوب الادخال في كل شيء^٢ .

١٦ .. وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد ابن حكيم عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ما يحل له من الطامث ؟ قال : لأشياء حتى تطهر . قال محمد بن الحسن معناه : لأشياء له من الوطء في الفرج وان كان يخل له ما عداها كما تضمنته الاخبار الاولى .

ثم قال أيداه الله تعالى : (وأقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة وأوسطها ما بين ذلك) .

يدل على ذلك :

١٧ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي ابن أحمد بن أشيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن

الحديث السادس عشر : موثق .

قوله رحمه الله : وبهذا الاسناد

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد ما تقدم عند قوله « ولا يحل لها الصيام » .

أقول : ويمكن حمل الخبر على الكراهة ، ولعله أظهر من حمل الشيخ رحمه الله .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

والحكمان اجماعيان .

الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض ؟ قال : ثلاثة أيام وأكثره عشرة .
 ١٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل
 ابن شاذان عن صفوان بن يحيى قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أدنى ما
 يكون من الحيض ؟ فقال : أدناه ثلاثة وأبعده عشرة .

١٩ - وأخبرني الشيخ أيد الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين
 ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن النضر عن يعقوب بن يقطين عن
 أبي الحسن عليه السلام قال : أدنى الحيض ثلاثة وأقصاه عشرة .

٢٠ - وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن
 الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج
 عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أقل ما يكون الحيض
 ثلاثة أيام ، وإذا رأيت الدم قبل عشرة أيام فهي من الحيضة الاولى وإذا رآته بعد
 عشرة أيام فهو من حيضة اخرى مستقبلة .

٢١ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن الحسن بن علي بن زياد الخزاز
 عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأته عن المستحاضة كيف تصنع إذا رأت الدم

الحديث التاسع عشر : مجهول كالصحيح .

الحديث العشرون : صحيح .

الحديث الحادي والعشرون : موثق .

قوله عليه السلام : فهي من الحيضة الاولى

يمكن أن يكون مبدأ العشرة أول الحيض، ومبدأ العشرة الثانية منتهاها، وأن

وإذا رأت الصفرة وكم تدع الصلاة ؟ فقال : أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وتجمع بين الصلاتين .

٢٢ - فأما الحديث الذي رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام : ان أكثر ما يكون الحيض ثمان وادنى ما يكون منه ثلاثة .

فهذا الحديث شاذ أجمعت العصابة على ترك العمل به ، ولو صح كان معناه ان المرأة اذا كان من عاداتها ان لا تحيض أكثر من ثمانية أيام ثم استحاضت واستمر بها الدم حتى لا يتميز لها دم الحيض من دم الاستحاضة فان أكثر ما تحتسب به من أيام الحيض ثمانية أيام حسب ما جرت به عاداتها قبل استمرار الدم ، ونحن نبين ما يدل على هذا التأويل فيما بعد ان شاء الله تعالى .

يكون مبدأهما في الموضعين مبدأ الحيض ، فالمراد بكونها من الحيضة الثانية أنها من مقدماتها ، لأنها يحكم عليها أنها حيض ، وأن يكون مبدأهما منتهاه . فالمراد بكونهما من الحيضة الاولى أنها منها ، أو من توابعها التي نشأت منها ، والله يعلم .

الحديث الثاني والعشرون : موثق أيضاً .

قوله عليه السلام : وتجمع بين الصلاتين

أي : مع الزيادة على العشرة ، أو كونه أقل من الثلاثة وكون الدم كثيراً .

٢٣ - أحمد بن محمد عن صفوان عن العسلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون القرء في أقل من عشرة فما زاد أقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى أن ترى الدم .
 قال الشيخ أبيه الله تعالى : (ومتى رأيت المرأة الدم أقل من ثلاثة أيام فليس ذلك بحيض وعليها أن تقضي ما تركت من الصلاة) .
 يدل عليه ما تقدم ، وهو أنه اذا ثبت ان أقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثره

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

قوله رحمه الله : فهذا الحديث شاذ

قال الشيخ البهائي رحمه الله : الاولى الحمل على أن مراده عليه السلام أن الحيض أكثر ما يعتري النساء ثمانية أيام ، وأقل ما يعتريهن ثلاثة ، أي أكثر النساء حيضهن ثمانية أيام وأقلهن ثلاثة .^١

قوله رحمه الله : ولوصح

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المعنى لوصح أنه من الامام لصحة هذا الكلام بعد الاعتراف بصحة السند ، اذ الثقة لا يغلط ولا ينسى ، والافالظاهر في السند أنه معتبر ، ويحتمل أن يراد الاكثر بحسب الغالب .

قوله رحمه الله : ان المرأة اذا كان

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه بعد ، اللهم الا أن يكون مرادة أن هذا

(١) لعله منقول من حاشيته على التهذيب ، مخطوط ، راجع تنقيح المقال ١ / ٨١ .

عشرة أيام ثبت أن ما ينقص عن الثلاثة ويزيد على العشرة ليس منه وإذا لم يكن من الحيض فلا خلاف بين المسلمين انه يلزمها الصلاة والصوم وعليها قضاء الصلاة ، ويؤيد ذلك :

٢٤ .. ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ادنى الطهر عشرة أيام وذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام ، فإذا رجعت الى ثلاثة أيام ارتفع حيضها ولا يكون أقل من ثلاثة أيام ، فإذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة ، فان استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض ، وان انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصليت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة أيام ، فان رأت في تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام فذلك الذي رآته في اول الامر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة هو من الحيض ، وان مربها من يوم رأت عشرة أيام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رآته لم يكن من الحيض انما كان من علة اما من قرحة في الجوف وأمان

وقع جواباً عما سئل عن امرأة كانت عادتها ثمانية واستمر بها الدم .

الحديث الرابع والعشرون : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : فما زاد أقل

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المعنى [المراد] أن الطهر لا يكون

الجوف فعليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين التي تركتها لأنها لم تكن حائضاً، فيجب أن تقضي ما تركت من الصلاة في اليوم واليومين ، وان تم لها ثلاثة أيام فهو من

أقل من عشرة ويزيد على العشرة ، وابتداء العشرة من حين الطهارة والانقطاع الكلبي، وانتهائه حين الرؤية من غير أن يكون للاوسط دخل في الابتداء والانتهاه وان حصل نفاء في أواسط ما عند الابتداء وشدة انصباب دم في أواسط ما اليه الانتهاء .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : الفاء في قوله عليه السلام « فما زاد » فصيحة أي : فالقرء مازاد . ويمكن جعل « مازاد » مبتدأ و « أقل » مبتدأ ثانياً و « عشرة » خبره ، والجملة خبر المبتدأ الاول .

وقال في الحبل المتين : قوله عليه السلام « فما زاد » المتبادر منه أن المراد أنه لا يكون أقل من عشرة فصاعداً ، وهو لا يخلو من اشكال بحسب المعنى ، فلعل التقدير : فالقرء وما زاد ، على ان تكون الفاء فصيحة، أي : اذا كان كذلك فالقرء مازاد على أقل من عشرة .

وقوله عليه السلام « أقل ما يكون عشرة » لعله انما ذكر عليه السلام للتوضيح ورفع ما عساه يتوهم من أن المراد بالقرء معناه الاخر ، ولقظة « يكون » تامة و « عشرة » بالرفع خبر « أقل »^١ . انتهى .

وقال بعض المحققين : لا يبعد أن يكون قوله « فما زاد » كلاماً منقطعاً عن السابق لامطلقاً ، بل ليس متعلقاً بالاقل من عشرة ، فيكون « أقل » خبراً لـ « ما » ، والمعنى : ان الذي يزيد على الاقل من العشرة أقله عشرة ، لان الزيادة لها مراتب والعشرة أقلها .

الحيض وهو أدنى الحيض ولم يجب عليها القضاء ، ولا يكون الطهر أقل من عشرة أيام، فإذا حاضت المرأة وكان حيضها خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة ، فإن رأت الدم أول ما رآته الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام ودام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول والثاني عشرة أيام ثم هي مستحاضة، تعمل ما تعمله المستحاضة وقال : كلما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض وكلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض .

٢٥ -- علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. قال : فلندع الصلاة فإنه ربما تعجل بها

قوله عليه السلام : من حين تطهر

ربما يكون لرفع توهم أن العشرة من حين انقضاء أقل الحيض أو أكثره من دون أيام الاستظهار .

الحديث الخامس والعشرون : مرسل .

قال الفاضل التستري رحمه الله في مرار : كأنه بالراء المهملة أولاً وأخيراً مع تشديد الأول كما صحح في الخلاصة .

قوله عليه السلام : تركت الصلاة

لاخلاف في أن ذات العادة الوقتية تترك العبادة بمجرد رؤية الدم اذارت في أيام عاداتها .

الوقت ، فاذا كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد

قوله عليه السلام : من يوم رأت الدم يوماً أو يومين

النشر على خلاف ترتيب اللف ، فان اليوم على تقدير اليومين ، واليومين على تقدير اليوم المذكور سابقاً .

ثم اعلم أنه اختلف الاصحاح في اشتراط التوالي في الايام الثلاثة ، فقال الشيخ رحمه الله في الجمل : أقله ثلاثة أيام متواليات ^١ ، وهو اختيار المرتضى وابن بابويه .

وقال في النهاية : ان رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشرة ما يتم به ثلاثة فهو حيض . وان لم ترحتى بمضي عشرة فليس بحيض ^٢ . واحتج عليه بهذه الرواية ، وردها الاكثر بالارسال .

ويظهر من روض الجنان أنه على القول بعدم اشتراط التوالي لورأت الاول والخامس والعاشر فالثلاثة حيض لا غير ^٣ . ومقتضاه أن أيام النقاء طهر . وهو مشكل لان الطهر لا يكون أقل من عشرة اجماعاً .

وأيضاً فقد صرح المحقق في المعبر ^٤ والعلامة في المنتهى ^٥ وغيرهما من الاصحاح بأنها لورأت ثلاثة ثم رأت العاشر كانت الايام الاربعة وما بينها مسن

(١) الجمل والعقود ص ١٦٣ .

(٢) النهاية ص ٢٦ .

(٣) روض الجنان ص ٦٣ .

(٤) المعبر ص ٥٣ .

(٥) منتهى المطلب ١/١٠٣ .

ما تمضي أيامها ، فإذا تربصت ثلاثة أيام فلم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة .

أيام النقاء حيضاً ، والحكم في المسألتين واحد .
 واختلف الاصحاب في المعنى المراد من التوالي ، فظاهر الاكثر الاكتفاء فيه برؤية الدم في كل يوم من الايام الثلاثة وقتاً ما عملاً بالعموم . وقيل : يشترط اتصاله في مجموع الثلاثة الايام ، ورجح بعض المتأخرين اعتبار حصوله في أول الاول وآخر الاخر وفي أي جزء كان من الوسط . وفي الخبر اجمال ، وفي الاحكام اشكال .

قوله عليه السلام : من يوم طهرت

أي : من آخر يوم كانت طاهرة قبل الحيض ، أو أخرج جزء من طهرها السابق أو المراد يتم لها من يوم طهرت مع مارأت من الدم قبله عشرة ، فالمراد حصول تمام العشرة من ذلك اليوم .
 وكذا في قوله عليه السلام بعد ذلك « تمام العشرة » أي : تمام العشرة مع الدم السابق والنقاء المتخلل .

وقوله عليه السلام « الثاني » كأنه صفة الدم ، وفيه تشويش نشأ من تغيير الشيخ رحمه الله . وفي الكافي هكذا : فان رأت الدم من أول مارأت الثاني وانه تمام العشرة أيام^١ .

ثم الظاهر أنها ذات عادة كما يظهر من أول الخبر ، وحمل على ما اذا صادف الدم الثاني جزءاً من العادة ، ويشكل حيثئذ الحكم بكون العشرة مطلقاً حيضاً ،

٢٦ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا رأت المرأة الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية .
ثم قال أيده الله تعالى : (وينبغي للحائض ان تتوضأ وضوء الصلاة عند أوقاتها وتجلس ناحية من مصلاها فتحمد الله وتكبره وتهلله وتسبحه بمقدار زمان صلاتها في وقت كل صلاة) .

٢٧ - فأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمار بن مروان عن زيد الشحام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله عز وجل مقدار ما

الا أن يحمل على كون عاداتها عشرة ، ويمكن حملها على غير ذات العادة ، أو على أنها تعمل عمل الحيض الى العشرة استظهاراً ، كما ذهب اليه المرتضى رحمه ، والله يعلم .

الحديث السادس والعشرون : موت .

وبدل على الاستظهار بثلاثة أيام ، وحمل على ما اذا كانت عاداتها سبعة أو أقل .

الحديث السابع والعشرون : حسن .

قوله رحمه الله : في كل وقت صلاة

في المقنعة : في وقت كل صلاة .

كانت تصلي .

٢٨ -- وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قال: اذا كانت المرأة طامثاً فلا تحل لها الصلاة وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهلله وتحمده بمقدار صلاتها ثم تفرغ لحاجتها .

ثم قال أيده الله تعالى : (وليس عليها اذا طهرت قضاء شيء تركته من الصلاة لكن عليها قضاء ما تركته من الصيام) .

٢٩ -- فأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد الاشعري عن معلى بن محمد عن أبان

الحديث الثامن والعشرون : حسن أيضاً .

وذكر الصدوق رحمه الله في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر عن أبيه عليه السلام أن ميمونة كانت تقول : ان النبي صلى الله عليه وآله كان يأمرني اذا كنت حائضاً ان أتزر بثوب ثم اضطجع معه في الفراش، وكانت نساء النبي صلى الله عليه وآله لا يقضين الصلاة اذا حضن، لكن يتحشين حين يدخل وقت الصلاة ويتوضين ثم يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عز وجل .^١

الحديث التاسع والعشرون : حسن كالصحيح .

عمن أخبره عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالاً: الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة .

٣٠ -- وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي

قوله عليه السلام : وعليها أن تتوضأ

المشهور الاستحباب ، ونقل عن ابن بابويه الوجوب لحسنة زرارة ، وهو مع عدم صراحته في الوجوب محمول على الاستحباب جمعاً بين الأدلة . ولولم تتمكن من الوضوء ففي مشروعية التيمم لها قولان، أظهرهما : العدم.

قوله عليه السلام : ثم تفرغ لحاجتها

قال في المنتقى : ينبغي أن يراد من اللام في « لحاجتها » معنى « الى » لينتظم مع المعنى المناسب هنا، لتفرغ وهو تقصد، لأنه أحد معانيه، ففي القاموس فرغ اليه قصد^١ . انتهى .

وأقول : الفراغ بمعنى القصد جاء متعدياً باللام أيضاً .

قال في القاموس : فرغ له واليه قصده^٢ .

ويمكن أن يكون الفراغ بمعناه المشهور واللام سببية ، وأن يكون تفرغ فحذفت منه إحدى التائين ، يقال : تفرغ أي تخلص من الشغل .

الحديث الثلاثون : ضيف .

(١) منتقى الجمان ٢١٣/١ .

(٢) القاموس ١١١/٣ .

عن علي بن ابراهيم عن أبي غالب الزراري ، وأبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن الحسن بن راشد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضي الصلاة؟ قال: لا ، قلت: تقضي الصوم؟ قال: نعم. قلت: من أين جاء هذا؟ قال: ان أول من قاس ابليس .

٣١ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضي الصيام. فقال: ليس عليها أن تقضي الصلاة وعليها ان تقضي صوم شهر رمضان، ثم أقبل علي فقال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة عليها السلام وكانت تأمر بذلك المؤمنات .

الحديث الحادي والثلاثون : ضعيف أيضاً .

قوله رحمه الله : عن علي بن ابراهيم

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذا السند أعلى، لان الواسطة بين المفيد وبين علي واحد ، بخلاف السند الاخير ، فان الواسطة فيه اثنتان .
وقال أيضاً في أبي غالب : اسمه أحمد بن محمد بن سليمان، ووثق وحكي فيه أنه كان شيخ أصحابنا .
وقال أيضاً في الحسن بن راشد : كأنه الذي حكاه ابن داود^١ عند الحسن بن راشد ، وبالجمل لا أعرفه بتوثيق .

قال الشيخ أبده الله تعالى: (واذا أرادت الطهارة بالغسل فعليها ان تستبرئ بقطنة تحتملها ثم تخرجها فان خرج عليها دم فهي بعد حائض فلتترك الغسل حتى تنقى وان خرجت نقية من الدم فلتغسل فرجها ثم تتوضأ وضوء الصلاة وتبدأ بالمضمضة والاستنشاق ثم تغسل وجهها ويديها وتمسح برأسها وظاهر قدميها ثم تغسل فتبدأ بغسل رأسها ثم جانبها الايمن ثم جانبها الايسر، فان تركت المضمضة والاستنشاق في وضوئها لم تخرج بذلك) .

٣٢ - فأخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا أرادت

الحديث الثاني والثلاثون : حسن .

قوله عليه السلام : ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر

كأن المراد أنه صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السلام بأن تأمر النساء المؤمنات بذلك ، لانه قد ورد في الاخبار الكثيرة أنها عليها السلام كانت كالخورية لا ترى الدم ، وفي آخر الخبر ايماء اليه على نسخة « كانت » .

قوله رحمة الله : ثم تتوضأ وضوء الصلاة

قال الفاضل التستري رحمه الله : ليس هذه العبارة هنا في أن هذا وضوء تقصد به استباحة الصلاة ، ويصح به دخول الصلاة مع عدم قصد الاستباحة .

الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنة فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ،
وان لم تر شيئاً فلتغتسل وان رأت بعد ذلك صفرة فلتتوضأ ولنصل .

٣٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن علي
ابن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن ابن مسكان عن شرحبيل الكندي
عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال له كيف تعرف الطامث طهرها ؟ قال: تعتمد
برجلها اليسرى على الحائط وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى فان كان مثل رأس

الحديث الثاني والثلاثون ١: صحيح .

قوله عليه السلام : وان رأت بعد ذلك صفرة

هذا شامل لما كان في العادة أوبعدها في العشرة ، وحمل على ما بعد العادة
وبعد الاستظهار ، وانما لم يذكر الغسل لان الغالب مع الصفرة القلة، أو المراد
بصفرة صفرة قليلة .

الحديث الثالث والثلاثون : ضعيف .

وشرحبيل بالشين المعجمة المضمومة والسراء المهملة المفتوحة والحاء
المهملة الساكنة والباء الموحدة المكسورة بعدها ياء ساكنة، واظهار تصحيحه
هكذا كما صحح ابن داود ٢ .

وقال الفاضل المستري رحمه الله : لا أعرفه بتوثيق . انتهى .

(١) كذا وقع التكرار في أرقام المطبوع من المتن .

(٢) رجال ابن داود ص ١٨٣ .

الذباب خرج على الكرسف .

٣٤ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : المرأة ترى الطهر وترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أطهرت أم لا ؟ قال : فإذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها الى حائط وترفع رجلها على حائط كما رأيت الكلب يصنع اذا أراد أن يبول ثم تستدخل الكرسف فإذا كان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج ، فان خرج دم فلم تطهر وان لم يخرج فقد طهرت .

هذا اذا كان ما بين الايام القليلة من أيام الحيض الى الايام الكثيرة منه ، فأما

واستعمال اليمنى في الفرج مخالف لسائر الاخبار ، ولعله لنوع من الضرورة اذا استعمال اليمنى حينئذ أسهل ، ولا يبعد كونه تصحيحاً .

قوله عليه السلام : خرج عن الكرسف

يمكن أن يكون « خرج » جزء الشرط ، وأن يكون الجزء محذوفاً ، والخبر الاتي يؤيد الاول ، فتدبر .

الحديث الرابع والثلاثون : موثق .

قوله عليه السلام : فان خرج دم فلم تطهر

مقتضاه عدم الطهارة ولو كان أصفر ، وكأن لهذا قال الشيخ « هذا اذا كان

الى آخره .

إذا زاد على عشرة فإن خرج الدم فقد انقضى أيام حيضها حسب ما ذكرناه .
وأما ما ذكره من وجوب تقديم الوضوء على الغسل فقد بينا فيما تقدم أنه ليس
شيء من الاغسال يسقط معه فرض الوضوء الاغسل الجنابة وفي ذكره هناك كفاية
ان شاء الله تعالى ، وما ذكره من حديث المضمضة والاستنشاق فانما هو سنة
فقد مضى ذكر ذلك في باب الطهارة ، وقوله في ترتيب الغسل فقد مضى أيضاً
في باب غسل الجنابة وفيه بيان وكفاية ان شاء الله تعالى ، ويزيد ذلك بياناً :

٣٥ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن
محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثم ان عن عبيدالله بن علي الحلبي عن أبي
عبدالله عليه السلام قال : غسل الجنابة والحيض واحد .

٣٦ - عنه عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم الاحمر عن أبي بصير
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته أعليها غسل مثل غسل الجنب ؟ قال : نعم

قوله رحمه الله : فقد مضى أيضاً

كان ما تقدم مخصوص ببيان غسل الجنابة ، فالتعدي منه قياس .

قوله رحمه الله : ويزيد ذلك بياناً

كانه حملة على الاتحاد في الكيفية ، وربما يمنع فهم ذلك لما ذكرنا من
الاحتمالات .

الحديث الخامس والثلاثون : موثق أيضاً .

الحديث السادس والثلاثون : موثق أيضاً .

يعني الحائض .

٣٧ - عنه عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن التيمم من الوضوء ومن الجنابة ومن الحيض للنساء سواء؟ قال: نعم .

٣٨ - عنه عن محمد بن علي عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة .

ثم قال أيده الله تعالى: (ومن وطئ امرأته وهي حائض على علم بحالها أثم) .

قد ذكرنا ما ورد في حظر وطء الحائض، ومن فعل محظوراً فقد أثم بلا خلاف .

الحديث السابع والثلاثون : موثق أيضاً .

قال الفاضل التستري رحمه الله: في دلالته على المدعى شيء، وكذا الاتي، ولعله ذكرهما من غير قصد الاستدلال على المدعى المتقدم . انتهى .

قوله : من الوضوء

لعل « من » في المواضع بمعنى « عن » .

الحديث الثامن والثلاثون : موثق أيضاً .

ومحمد بن يحيى هو الخزاز ، لانه الراوي عن غياث ، وهو ثقة .

ثم قال : (وعليه ان يكفر ان كان وطؤه في أول الحيض بدينار قيمته عشرة دراهم فضة ، وان كان في وسطه كفر بنصف دينار ، وان كان في آخره كفر بربع دينار) .
فبدل عليه :

قوله رحمه الله : وعليه ان يكفر

اختلف الاصحاب في وجوب الكفارة واستحبابها، فالأكثر على الوجوب وذهب الشيخ في النهاية^١ والمحقق في المعبر^٢ الى الاستحباب ، وهو قوي اذ به يجمع بين الاخبار المختلفة من غير طرح للروايات المعتبرة، أو حملها على المعاني البعيدة مع موافقتها للأصل .

ثم المشهور في الكفارة التفصيل المذكور ، وذهب الصدوق في المقنع^٣ الى أنها بقدر شبع مسكين .

واعلم أن المشهور أن الأول والوسط والآخر مختلف بحسب العادة، وذهب الراوندي^٤ الى أنها تعتبر بالنسبة الى العشرة، فعنده قد يخلو بعض العادات عن الوسط والآخر، ونسب الى الراوندي أنه جمع بين الاخبار بالحمل على المضطر وغيره والشاب وغيره .

وقال السيد رحمه الله في الانتصار : يمكن أن يكون الوجه في ترتيب هذه

(١) النهاية ص ٢٦ .

(٢) المعبر ص ٦١ .

(٣) المقنع ص ١٦ .

(٤) فقه القرآن ص ٥٤ .

٣٩ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشا عن عبدالله بن سنان عن حفص عن محمد بن مسلم قال: سأله عن أنى امرأته وهي طامث. قال: يتصدق بدينار ويستغفر الله تعالى .

هذا محمول على أنه اذا كان الوطء في أول الحيض ، ألا ترى الى :
٤٠ - ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن بن فضال ، وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عيسى عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران الحلبي عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به . وهذا محمول على أنه اذا كان الوطء في وسط الحيض .

الكفارة أن الواطء في أول الحيض لامشقة عليه في تركه الجماع لقرب عهده فغلظت كفارته ، وفي ترك الوطء في آخره مشقة شديدة لتطاول عهده فكفارته أنقص ، وكفارة الوطء في نصفه متوسطة ^١ .

الحديث التاسع والثلاثون : صحيح على الظاهر .

اذ حفص مشترك ، والظاهر أنه ابن البخري الثقة .

الحديث الاربعون : موثق .

٤١ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيدالله بن علي الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام : عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض ما عليه؟ قال : يتصدق على مسكين بقدر شعبه .

المعنى فيه اذا كان قيمته ما يبلغ الكفارة ، والذي يكشف عن ذلك :

الحديث الحادى والاربعون : موثق أيضاً :

ويمكن حمله على من لم يجد الكفارة كما يؤمى اليه خبر ابن فرقد .
وفي القاموس : الشبع بالفتح وكعب ضد الجوع ، والشبع بالكسر وكعب
أسم ما أشبعك ، وشبعة من الطعام بالضم قدراً يشبع به مرة^١ .

قوله رحمه الله : والذي يكشف عن ذلك

كأن الكشف باعتبار اشتمال هذه الرواية على التصديق على عشرة مساكين ،
فلو كان على التعيين لكانا متنافيين ، فلا بد من الحمل على القيمة ليرتفع التنافي ،
ويكون الاختلاف باعتبار القيمة .

ويرد عليه أنه يمكن الجمع بوجوه آخر :

منها : ما ذكرنا سابقاً من الحمل على عدم الوجدان .

ومنها : الحمل على اختلاف مراتب الاستحباب .

ومنها : الحمل على أن التصديق على عشرة مساكين يساوي شبع مسكين ،

٤٢ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن صفوان عن أبيان بن عثمان عن عبد الملك بن عمرو قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنى جارية وهي طامث^١ قال: يستغفر ربه. قال عبد الملك: فإن الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار. فقال أبو عبد الله عليه السلام: فليصدق على عشرة مساكين. هذا محمول على أنه إذا كان الوطء في آخر الحيض لانه لو كان في أوله أو وسطه لما عدل عن كفارة دينار أو نصف دينار حسب ما قدمناه ولما كان آخر الحيض ورأى ما يلزمه من الكفارة الأولى أن يفرضه على عشرة مساكين أمره بذلك، والذي يقضي على جميع ما قدمناه من التفاصيل:

فانه لم يذكر في الخبر الثاني مقدار التصديق على كل مسكين، وان كان لا يخلو من بعد.

ومنها: ما اختاره الصدوق^١ من أن يكون سبع مسكين وهو أقلها على الوجوب وما زاد عليه على الاستحباب.

الحديث الثاني والاربعون: موثق أحسن.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: لعل مقتضى هذه الرواية حمل ما تقدم على التقية ولا أقل على الاستحباب، خصوصاً في حكاية التصديق على عشرة مساكين.

قوله رحمه الله: هذا محمول

قال الفاضل التستري رحمه الله: ان كان هذا الذي يذكره مجرد احتمال

٤٣ .. ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن الطيالسي عن أحمد بن محمد عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث أنه يتصدق إذا كان في أوله بدینار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار. قلت : فان لم يكن عنده ما يكفر؟ قال : فليصدق على مسكين واحد والا استغفر الله ولا يعود، فان الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة .

فأما ما ورد من الاخبار التي رووها مثل :

٤٤ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث. قال : لا يلتمس فعل ذلك فقد نهى الله ان يقربها . قلت: فان فعل عليه كفارة ؟ قال: لا أعلم فيه شيئاً ، يستغفر الله تعالى .

محض ، فلا حجر في مجرد التجوز . وان كان مقصوده تحتم هذا الاحتمال أو ظهوره ، فأنت تعلم مافيه ، وأنه لا دليل يصلح لذلك فيما ذكره هنا . والله أعلم . وبالجمله ايجاب الكفارة بمثل هذه الاخبار التي لم تسلم عن المعارض مع قطع النظر عن تطرق الاحتمالات في غايه الاشكال في نظرنا . والله أعلم .

الحديث الثالث والاربعون : مرسل .

قال الفاضل التستري رحمه الله في الطيالسي : كأنه محمد بن خالد الطيالسي والد عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي ، ومحمد لأعرفه بتوثيق .

الحديث الرابع والاربعون : صحيح .

٤٥ - ومثل ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسن عن أبيه عن أبي جميلة عن إيث المرادي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته وهي طامث خطأ . قال : ليس عليه شيء وقد عصي ربه .

٤٦ - وروى أيضاً عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الحائض يأتيها زوجها قال : ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود .

فهذه الاخبار محمولة على أنه إذا لم يعلم أنها حائض فأما مع علمه بذلك فإنه يلزمه الكفارة حسب ما ذكرناه ، وليس لاحد ان يقول لا يمكن هذا التأويل

الحديث الخامس والاربعون : ضعيف .

الحديث السادس والاربعون : موثق .

قوله رحمه الله : فهذه الاخبار محمولة

لعل في هذا الحمل بعد ، ويمكن حمل الكفارة على التقية ، لشهرة الكفارة بينهم وان اختلفوا في الوجوب والاستحباب ، وبعض التفاصيل المذكورة في أخبارهم وأقوالهم ، ويؤمى إليها خبر عبد الملك .

ويمكن الجمع بالحمل على اختلاف مراتب الفضل ويكون الجميع على الاستحباب ، وربما يكون الاختلاف مؤيداً للاستحباب ، كما ذكره في المنتهى^١ ، والله يعلم .

لانه لو كانت هذه الاخبار محمولة على حال النسيان لما قالوا عليهم السلام يستغفر ربه مما فعل ولا أنه عصي ربه. لانه لا يمتنع من اطلاق القول عليه بأنه عصي ولا الحث على الاستغفار من حيث أنه فرط في السؤال عنها هل هي طامث أم لا مع علمه انها لو كانت طامثاً لحرم عليه وطؤها، فبهذا التفريط كان عاصياً ووجب عليه الاستغفار لانه اقدم على ما لا يأمن ان يكون قبيحاً، والذي يكشف عن صحة هذا التأويل خبر ليث المرادي المتقدم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقوع

قوله رحمه الله : على حال النسيان

لم يقدم من الشيخ ذكر النسيان ، وكأنه محمول على النسيان ، فان كلامه انما كان في عدم العلم بكونها حائضاً .
الا أن يقال: مراده بعدم العلم النسيان أو ما يشمله، لكن التعليل في الجواب يأبى عنه في الجملة ، وعلى أي حال لا يخلو كلامه من اضطراب .

قوله رحمه الله : فبهذا التفريط كان عاصياً

قال الفاضل التستري رحمه الله : في هذا الحكم اشكال ولانجده مستقيماً . وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : العصيان يشكل ، اذا ما كان واجباً عليه السؤال ، غاية الامر أنه كان مستحباً ، وترك الاستحباب ليس بعصيان ولا يوجب الاستغفار ، الا أن يقال : انه يوجب استحباباً أو مبالغة .

ويمكن حمل الخبر على الجاهل بالمسألة ، ولما كان الجاهل غير معذور فأطلق عليه العصيان .

وفيه أيضاً تأمل ، فالاولى حملة على ظاهره وعدم ايجاب الكفارة ، بل الاستغفار

الرجل على امرأته وهي طامث خطأ ، فقيد السؤال بأن وقوعه عليها كان في حال الخطأ فأجابه عليه السلام (ليس عليه شيء وقد عصي ربه) .

وأما ما ذكره في الكتاب من اعتبار الايام في الفرق بين الاول والاوسط والآخر . فلا بد منه لانه اذا كان اكثر الايام عشرة أيام وقال في أوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار فلا بد من أمر يتميز به كل واحد من هذه الايام عن الآخر ولا يتميز الا بما ذكره بأن تصير ثلاثة أقسام حسب ما بينه .

ثم قال أيده الله تعالى : (واذا انقطع دم الحيض عن المرأة وأراد زوجها جماعها فالأفضل له أن يتركها حتى تغتسل ثم يجامعها فان غلبته الشهوة وشق

فقط واستحباب الكفارة ، واختلاف الاخبار دليل عليه ، خصوصاً مع صحة دليل عدم الايجاب مع الاصل وعدم صحة أخبار الايجاب ، والله يعلم .

قوله رحمه الله : كان في حال الخطأ

قال الوالد رحمه الله : لعل المراد الخطأ في العمل ، بمعنى ارتكاب الذنب لا الخطأ بمعنى الجهل .

قوله رحمه الله : وأما ما ذكره في الكتاب

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد الإشارة الى ما ترك نقله من تحديد الاول بأنه الى ربع - الخ ، ومن تحديد الوسط بأنه الى - الخ ، وتحديد الاخر بأنه من - الخ . ولعل الاولى كان ذكر هذه العبارات عند الاول والاوسط والآخر لترك المحدد والاكتفاء بهذه الإشارة . انتهى .

وأقول : الشيخ رحمه الله اختصر في عبارة المقنعة اختصاراً مخلصاً ، واكتفى

بالإشارة إليه في ضمن دليله ، وعبارته هكذا : ومن وطئ امرأته وهي حائض على علم بحالها أثم ووجب عليه أن يكفر ان كان وطؤه في أول الحيض بدينار وقيمته عشرة دراهم فضة جيداً ، وأول الحيض أول منه الى الثلث الاول من اليوم الرابع منه ، والى الثلثين من اليوم السابع منه ، كفر بنصف دينار وقيمته خمسة دراهم . وان كان وطؤه في آخره ما بين الثلث الاخير من اليوم السابع الى آخر اليوم العاشر منه ، كفر بربع دينار قيمته درهمان ونصف واستغفر الله عزوجل ، هذا على حكم أكثر أيام الحيض وابتدأه من أولها ، فما سوى ذلك ودون أكثرها فبحساب ما ذكرناه وعبرته ^١ . انتهى .

وما ذكره من قيمة الدينار وأنها عشرة دراهم مبني على قيمة ذلك الزمان وفي زماننا قد تغير لارتفاع قيمة الذهب أو انحطاط قيمة الفضة ، فصارت أكثر من ضعف ذلك .

ثم الظاهر من عبارة المفيد أن الاول والوسط والآخر انما هي بحسب عادات النساء ، وان أوهم أول كلامه كون العبرة بالعشرة ، وعبارة الشيخ أشد إيهاماً ، والظاهر أن مراده أيضاً ما هو المشهور .

ثم قال في المقنعة : فان لم تعلم المرأة بحالها ، فوطئها على أنه طاهرة ^٢ ، لم يكن عليه حرج وكفارة ، وكانت المرأة بذلك آئمة عاصية لله عزوجل ^٣ . وكأن الشيخ لم يذكر ذلك لمتافاته ظاهراً لما ذكره في الجمع بين الاخبار .

(٢-١) المقنعة ص ٧ .

(٣) كذا والصحيح : على انها طاهرة .

عليه الصبر الى فراغها من الغسل فليأمرها بغسل فرجها ثم يطأها وليس عليه في ذلك حرج) .

٤٧ - أخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد ابن سعيد عن علي بن الحسن بن فضال ، وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي ابن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال قال: حدثني أيوب بن نوح عن الحسن بن محبوب عن علا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: المرأة ينقطع عنها الدم دم الحيضة في آخر أيامها. فقال: ان اصاب زوجها شبق فلتغسل فرجها ثم يمسه زوجها ان شاء قبل ان تغتسل .

قوله رحمه الله :وليس عليه في ذلك حرج

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه تأمل لظاهر الآية السالم عن المعارض الصالح . افهمه .

الحديث السابع والاربعون : مرقى .

قوله عليه السلام : ان اصاب زوجها شبق

في الصحاح : الشبق شدة الغلظة^٤ . وفيه أيضاً: الغلظة بالضم شهوة الضراب^٥ . وفي النهاية : الشبق بالتحريك شدة الغلظة وطلب النكاح^٦ .

(١) صحاح اللغة ٤ / ١٥٠٠ .

(٢) صحاح اللغة ٥ / ١٩٩٧ .

(٣) نهاية ابن الاثير ٢ / ٤٤١ .

٤٨ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن محمد واحمد عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن بعض أصحابنا عن علي بن يقطين عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها زوجها ان شاء .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : ذهب أكثر الاصحاب الى جواز وطئ الحائض بعد طهرها وقبل الغسل وحملوا الاخبار المتضمنة للنهي على الكراهة . وذهب الصدوق رحمه الله الى تحريم الوطئ قبل الغسل الا بشرطين أحدهما أن يكون الرجل شبقاً اي : شديد الميل الى الجماع ، الثاني أن تغسل فرجها .

وذهب الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان^١ الى أن حل وطئها مشروط بأن تتوضأ أو تغسل فرجها ، بل ظاهر كلامه يعطي أن هذا هو المذهب المعروف بين أصحابنا . ولم أظفر في الاخبار بما يدل عليه .

وما ذهب اليه الصدوق رحمه الله ليس بذلك البعد ، والحديث الصحيح صريح في اشتراط الامرين اللذين ذكرهما ، ويؤيده قول بعض المفسرين في قوله تعالى « فاذا تطهرن فأتوهن »^٢ أي : اذا غسلن فروجهن ، وليس تنزيل الاخبار المتضمنة للنهي عن الوطئ قبل الغسل على الكراهة بأولى من تنزيلها على عدم حصول الشرائط ، والله أعلم^٣ .

الحديث الثامن والاربعون : مرسل .

(١) مجمع البيان ٣١٩/١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٢ .

(٣) الحبل المتين ص ٥٩ .

وفي السند تشويش ، والظاهر زيادة قوله « عن بعض أصحابنا عن علي بن يقطين » ، ويؤيده أنه ليست هذه الزيادة في الاستبصار^١ ، وأنهم ذكروا أن ابن يقطين لم يرو عن الصادق عليه السلام الا حديثاً واحداً ، وذكر بعضهم أنه خبر زواه الشيخ في باب أوقات الصلوات^٢ .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : اعلم أن الكليني^٣ بعد ما روى صحيحة ابن مسلم روى بأسناده عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، ومنته قريب مमारواه عن ابن بكير ، وهو ما سيأتي عن علي ، فأراد الشيخ الاختصار مع التأييد أو غيره من أصحاب الكتب ، وكأنه كان « وعن بعض أصحابنا » ، والظاهر أنه من كلام أيوب فسقط الواو من قلم النساخ . انتهى كلامه رفع مقامه . وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : أظن أن قوله « عن بعض » الى قوله « عن أبي عبدالله عليه السلام » زائد ، اذ رواية علي بن يقطين غير هذه ، وستجيء وأن علي بن يقطين ليس من رجال أبي عبدالله عليه السلام ، بل من رجال أبي الحسن عليه السلام ، ويقولون انه نقل عنه حديثاً واحداً ويبعد كونه هذا . وأيضاً هو الموافق لاستبصار مصحح صحيح بما عليه خط الشهيد ، وأيضاً في كتب الاستدلال ما اعترض عليها بالارسال عنه ، مع كونه من رجال أبي عبدالله عليه السلام ، ولكن ذكر هذه الرواية في كتب الفقه برواية علي بن يقطين . وقال في المنتهى : وروي^٤ . وما ذكر الراوي . ولعله لاحظ هذا ، لان عادته ذكر الراوي عن الامام عليه السلام . انتهى .

(١) الاستبصار ١/١٣٥ .

(٢) تهذيب الاحكام ٢/٣٢ ، ح ٤٨ .

(٣) فروع الكافي ٥/٥٣٩ .

(٤) منتهى المطلب ١/١١٧ .

٤٩ -- وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن الحسن ابن محبوب عن علا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة ينقطع عنها دم الحيضة في آخر أيامها. قال: ان أصاب زوجها سبق فليأمرها فلتغسل فرجها ثم يمسها ان شاء قبل ان تغتسل .

فأما الاخبار التي رواها علي بن الحسن انه لا يجوز مجامعتها الا بعد الغسل

مثـل :

الحديث التاسع والاربعون : موثق .

وهو مذكور في باب زيادات نكاح هذا الكتاب بطريق صحيح هكذا :
عنه - أي عن محمد بن يعقوب - عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ،
عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر
عليه السلام عن المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها ، فقال : اذا أصاب
- الى آخره ' .

وهذا دليل قوي على مختار الصدوق ، لكن ينافي مفهوم قراءة التخفيف ،
الا أن يقال : يكفي لصدق المفهوم جواز الوطء على بعض الشروط ، وأشار
الى أحد الشروط بقوله « فاذا تطهروا » بأن يكون التطهر شاملاً لغسل الفرج
أيضاً .

وما ذكره المفيد قدس سره أوفق بـ الآية على القراءتين ، بأن يحمل قراءة
التخفيف على ذهاب الحرمة بعد النقاء ، والتشديد على الاعم من الكراهة والحرمة
ويكون الاطهار بمعنى الاغتسال ، وقوله « اذا تطهروا » شاملاً للغسل وغسل الفرج

٥٠ - مارواه عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب الاحمر عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن امرأة كانت طامثاً فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل ان تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل. قال: وسألته عن امرأة حاضت في السفر ثم طهرت فلم تجد ماء يوماً أو اثنين يحل لزوجها ان يجامعها قبل أن تغتسل؟ قال: لا يصلح حتى تغتسل.

٥١ - وروى عن أيوب بن نوح وسندي بن محمد جميعاً عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت له: المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتوضأ من غير ان تغتسل أفلزوجه ان يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل.

والامر للاستحباب أو للإباحة الصرفة من غير كراهة .
وعلى القول بالتحريم مطلقاً يمكن حمل « يطهرن » بالتخفيف على الطهارة الشرعية الحاصلة من الاغتسال ، فتوافق قراءة التشديد .
وعلى القول بالإباحة المطلقة ربما يحمل التطهر على الطهارة ، فان تفعل بمعنى فعل ، كما يقال : تطعمت بمعنى طعمت .
وبالجملة المسألة لا تخلو من اشكال ، وان كان القول بالكراهة أقوى ، والله يعلم .

الحديث الخمسون : موثق أيضاً .

ويدل على أن التيمم لا ينفذ في رفع الحرمة أو الكراهة للوطئ .

الحديث الحادى والخمسون : موثق أيضاً .

فمحمولة على ان الاولى أن لا يقربها والافضل أن بتركها حتى تغتسل دون أن يكون ذلك محظوراً حتى لوجامعها قبل أن تغتسل كان عاصياً، والذي يكشف عن هذا :

٥٢ -- ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى وأحمد بن عبدون بالاسناد المتقدم عن علي بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم وعمرو بن عثمان عن عبد الله ابن المغيرة عن سمعته من العبد الصالح عليه السلام في المرأة اذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل وان فعل فلا بأس به، وقال : تمس الماء احب الي .

٥٣ -- وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل ؟ قال : لا بأس وبعد الغسل احب الي .

قال الشيخ أيداه الله تعالى : (وأما المستحاضة فهي التي ترى في غير ايام حيضها دمًا رقيقاً بارداً صافياً) .

ويحتمل أن يكون المراد بالوضوء غسل الفرج .

الحديث الثاني والخمسون : مرسل .

قوله عليه السلام : تمس الماء

الظاهر أنه كناية عن الغسل ، ويحتمل أن يراد به غسل الفرج أو ما يعمهما .

الحديث الثالث والخمسون : موثق .

فقد مضى في اول الباب ما يتضمن صفة دم الاستحاضة .
ثم قال : (فعليها ان تغسل فرجها منه ثم تحتشي بالقطن وتشد الموضع
بالخرق ليمنع القطن من الخروج ، وان كان الدم قليلا ولم يرشح على الخرق
ولاظهر عليها اقلته كان عليها نزع القطن عند وقت كل صلاة والاستنجاء وتغيير
القطن والخرق وتجديد الوضوء للصلاة ، وان كان رشح الدم على الخرق رشحاً
قليلاً ولم يسلم منها كان عليها تغيير القطن والخرق عند صلاة الفجر بعد الاستنجاء

قوله رحمه الله : كان عليها نزع القطن

لم يرد خبر يدل على وجوب تغيير القطنة في هذا القسم ، وتغييرها ميسر
الخرقة في القسمين الاتيين ، وعلل بعدم العفو عن هذا الدم ، وهو أيضاً لادليل
عليه . ويظهر من العلامة رحمه الله في المنتهى^١ دعوى الاجماع على تغيير القطنة
ولعله الحجة .

وأما الوضوء لكل صلاة ، فقال في المعتبر : انه مذهب الخمسة وأتباعهم .
وقال ابن أبي عقيل : لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل^٢ .
ثم انه لم يذكر احد من الاصحاب في هذا القسم وجوب تغيير الخرق .
ويظهر من المفيد رحمه الله هنا وجوبه ، ولعل مراده الاستحباب استظهاراً ،
والله يعلم .

قوله رحمه الله : كان عليها تغيير القطن

المشهور في المتوسطة أنها تغتسل للصبح وتتوضأ لسائر الصلوات ، ونقل

(١) منتهى المطلب ١/ ١٢٠ .

(٢) المعتبر ص ٦٤ .

بالماء ثم الوضوء للصلاة والاعتسال بعد الوضوء لهذه الصلاة وتجديد الوضوء وتغيير القطن والخرق عند كل صلاة من غير اغتسال، وان كان الدم كثيراً فرش على الخرق وسال منها وجب عليها أن تؤخر صلاة الظهر عن أول وقتها ثم تنزع الخرق والقطن وتستبرئ بالماء وتستأنف قطعاً نظيفاً وخرقاً طاهرة تتشدد بها وتتوضأ وضوء الصلاة ثم تغتسل وتصلّي بغسلها ووضوئها صلاة الظهر والعصر معاً

عن ابن الجنيّد وابن أبي عقيل أنهما سويّا بين هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلاثة أغسال، وبه جزم في المعتبر^١ ورجحه في المنتهى^٢، واليه ذهب بعض المتأخرين، وهو الظاهر من أكثر الاخبار، ويظهر من بعض الاخبار أنها بحكم القليلة.

ثم اعلم أن الظاهر من كلام الأكثر أن المتوسطة هي التي ثقب الدم الكرسف ولم يسلم منها إلى الخرق، والكثيرة هي التي تعدى دمها إلى الخرق، وانما ذكروا تغيير الخرق في المتوسطة لوصول رطوبة الدم إليها بالمجاورة.

وكلام المفيد رحمه الله هنا يدل على لزوم وصول الدم إلى الخرق في المتوسطة، وسيلانه عن الخرق في الكثيرة، وكذا رأيت في كلام المحقق الشيخ علي رحمه الله في بعض حواشيه. ويظهر من بعض الاخبار أيضاً، والاول أظهر وأشهر، وذكر أكثر الاصحاب في الاقسام الثلاثة غسل الفرج. والله يعلم.

قوله رحمه الله : ثم تغتسل وتصلّي بغسلها

قال السيد رحمه الله في المدارك : اعتبار الجمع بين الصلاتين انما هو

على الاجتماع وتفضل مثل ذلك للمغرب وعشاء الاخرة فتؤخر المغرب عن أول وقتها ليكون فراغها منها عند مغيب الشفق وتقدم عشاء الاخرة في أول وقتها وتفضل مثل ذلك لصلاة الليل والغداة، فان تركت صلاة الليل فعلت ذلك لصلاة الغداة، وان توضأت واغتسلت على ما وصفناه حل لزوجها أن يطأها، وليس يجوز له

ليحصل الاكتفاء بغسل واحد، فلو أفردت كل صلاة بغسل جاز قطعاً، وجزم في المنتهى باستحبابه^١.

وأقول : ذهب المفيد رحمه الله - كما يدل عليه هذا كلامه - الى الاكتفاء بالوضوء مع الغسل وعدم وجوب الوضوء للصلاة الثانية .
واقصر الشيخ في النهاية^٢ والمبسوط^٣ على الاغسال، وكذا المرتضى وابنا بابويه وابن الجنيد .

ونقل عن ابن ادريس أنه أوجب مع هذه الاغسال الوضوء لكل صلاة، واليه ذهب عامة المتأخرين .

وقد بالغ المحقق في المعتبر في نفي هذا القول والتشنيع على قائله، وقال : لم يذهب الى ذلك أحد من طائفتنا^٤ وظاهر الاخبار هنا عدم وجوب الوضوء مطلقاً، ولا خلاف في وجوب الاغسال الثلاثة في هذا القسم .

قوله رحمه الله : وان توضأت واغتسلت

ذهب جماعة الى جواز دخولها المساجد بدون تلك الافعال، واختلفوا في

(١) مدارك الاحكام ص ٧٣ .

(٢) النهاية ص ٢٨ .

(٣) المبسوط ١/٦٧ .

(٤) المعتبر ص ٦٥ .

ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء ، والمستحاضة لا تترك الصوم والصلاة في حال استحاضتها وتتركهما في الأيام التي كانت تعتاد الحيض فيها قبل تغير حالها بالاستحاضة) .

يدل على ذلك :

٥٤ -- ما أخبرني به الحسين بن عبيد الله عن أبي محمد هارون بن موسى الثلعكبري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ عن أحمد

وطئها ، فذهب جماعة الى اشتراط جميع ذلك في الوطء ، وذهب بعض الى عدم اشتراط شيء من ذلك فيه ، وبعض الى اشتراط الغسل فقط ، وبعض الى اشتراط الوضوء أيضاً .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الدلالة على تمام المدعى شيء ، وبالجمله ما ذكره في الجمع بين غسل الليل والصبح وايجاب الغسل الواحد على المتوسطة غير واضح الوجه ، بل الذي يظهر اما الحاق المتوسطة بالكثيرة ، أو الحاقها بالقليلة ، وكأن الى اللاحقين يرشد بعض الكلمات . انتهى .

الحديث الرابع والخمسون : موثق .

وفي الكافي^١ والاستبصار^٢ مروي بسند صحيح .

(١) فروع الكافي ٩٥/٢ .

(٢) الاستبصار ١٤٠/١ ، ح ١٠ .

ابن الحسين بن عبد الملك الاودى، وأخبرني أحمد بن عبدون عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك عن الحسن بن محبوب عن حسين بن نعيم الصحاف قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أم ولد لي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة؟ قال فقال: إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي

قوله عليه السلام: إذا رأت الحامل الدم

اختلف الاصحاب في حيض الحامل، فذهب الاكثر الى الاجتماع. وقال الشيخ في النهاية: ماتجده المرأة الحامل في أيام عاداتها يحكم بكونه حيضاً، وماتراه بعد عاداتها بعشرين يوماً فليس بحيض^١. وقال في الخلاف: انه حيض قبل أن يستبين الحمل لابعده، ونقل فيه الاجماع^٢. وقال المفيد رحمه الله وابن الجنيّد: لا يجتمع حيض مع حمل. ويظهر من الكليني^٣ انه اذا كان دم الحامل بصفة الحيض لوناً وكثرة ولا يتقدم ولا يتأخر عن العادة كثيراً فهو حيض، والا فاستحاضة، وهو وجه جمع حسن بين الاخبار.

قوله عليه السلام: من الوقت الذي

قال الشيخ البهائي رحمه الله: لفظة «من» لا ابتداء الغاية، وفي قوله «من

(١) النهاية ص ٢٥.

(٢) الخلاف ٧٤/١، مسألة ١٢، من كتاب الحيض.

(٣) فروع الكافي ٩٦/٣.

كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتتوضأ ولتحتش بالكرسف وتصلي ، واذا رأيت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها التي كانت تقعد في حيضها فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل وتصل وان لم ينقطع عنها الدم الا بعد ان تمضي الايام التي كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل

الشهر « التبويض أي : حال كون ذلك الوقت من الشهر » . انتهى .

ثم الظاهر ان ابتداء العشرين من أول العادة ، اذ لو كان من آخرها لكان اما مصادفاً للعادة أو قبلها بقليل غالباً .

قوله عليه السلام : بيوم أو يومين

الظاهر أنه ليس للاستظهار كما يتوهم فيه ، بل ما ذكر انما هو حكم اليوم واليومين ، ويدل على عدم الاستظهار فيه ، كما هو الظاهر من سياق سائر الاخبار بل كلام الاصحاب أن الاستظهار انما هو في من لا ترى الدم دائماً أو في أكثر الاوقات ، فان الاصحاب قالوا فيها: تعمل بالعادة أو التميز أو الروايات من غير تعرض للاستظهار .

بل يمكن أن يكون للحمل أيضاً مدخل في ترك الاستظهار ، لكون رؤيتها للدم على خلاف العادة والغالب ، ولذا ورد في الاخبار في الحكم بكون دمها حيضاً شرائط كهذا الخبر . فتدبر .

ولتحش ولتستغفر وتصلي الظهر والعصر ، ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لايسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة

قوله عليه السلام : ولتستغفر

ظاهره عدم وجوب الوضوء أصلا فتدبر .
قال الشيخ البهائي رحمه الله : هو من استغفر الكلب اذا أدخل ذنبه بين فخذيّه، والمراد به أن تعمد الى خرقة طويلة تشد أحد طرفيها من قدام، وتخرجها من بين فخذيها ، وتشد طرفها الاخر من خلف ^١ .

قوله عليه السلام : وتصل عند وقت

قيل : المعتبر في قلة الدم وكثرتّه بأوقات الصلوات ، وهو خيرة الشهيد في الدروس ^٢ .

وقيل : انه كغيره من الاحداث متى حصل كفى في وجوب موجه، وعليه الاكثر .
وذكر الشهيد رحمه الله : أن خبر حسين بن نعيم يدل على اعتبار وقت الصلاة ، ولا يخفى أنه يدل على خلافه . وتظهر فائدة القولين فيما لوكثر قبل الوقت ثم طرأت القلة ، فعلى الاول لايجب الغسل ، وعلى الثاني يجب .
نم ظاهر هذا الخبر أن زمان اعتبار الدم من وقت الصلاة الى وقت صلاة أخرى .

وقال في المذاكر : لم يتعرض الاصحاب لبيان زمان اعتبار الدم ولا قدر

(١) الحبل المتين ص ٥٣ .

(٢) الدروس ص ٧ .

مالم تطرح الكرسف عنها ، فان طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل . قال : وان طرحت الكرسف عنها ولم يسل الدم فلتوضأ وتصل ولاغسل عليها ، قال: وان كان الدم اذا امسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيها

القطنه ، مع أن الحال قد يختلف بذلك، والظاهر أن المرجع فيهما الى العادة^١. فتدبر .

قوله عليه السلام : فان طرحت الكرسف

بدل على أن مدار الغسل على خروج الدم أوسيلانه ، والاحتشاء بالقطنه لعدم خروجه أوسيلانه، فاذا خرج أوسال وجب الغسل . ويمكن حمله على أنه اذا كان مع طرح الكرسف يسيل ، يظهر أنه مع حمله والصبر عليه الى وقت الصلاة يسيل خلف الكرسف أيضاً ، لكنه بعيد .

وقال السيد رحمه الله في المدارك: استدل بها على أن على المتوسطة غسل واحد. والجواب: أن موضع الدلالة فيها قوله عليه السلام «فان طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل»، وهو غير محل النزاع، فان موضع الخلاف ما اذا لم يحصل السيلان ، مع أنه لا اشعار في الخبر بكون الغسل للفجر فحمله على ذلك تحكّم ، ولا يبعد حمله على النجس ويكون اتمة الخبر كالمبين له^٢. انتهى .

وقد يوجه كلام الشهيد بأن قوله عليه السلام «وسال الدم» بمعنى الحال أي: والحال أنه سال الدم قبل الطرح، ويراد بالسيلان النفوذ فقط، ويكون قوله عليه

(١) المدارك ص ٧٣.

(٢) المدارك ص ٧٣ .

لا يرقاً فان عليها ان تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى وتصلي تغتسل للفجر وتغتسل للظهر والعصر وتغتسل للمغرب والعشاء الآخرة . قال : وكذلك تفعل المستحاضة فانها اذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم عنها .

السلام في الكثيرة « يسيل من خلف الكرسف صيباً » قرينة على أنه في السابق نفوذ من غير سيلان ، ولا مانع من اطلاق السيلان بالاشتراك . انتهى . ولا يخفى ما فيه ، مع أن الاستدلال بالاحتمال البعيد غير موجه ، والظاهر ما ذكرنا أولاً .

وفي القاموس: الصبيب الماء المصبوب^١ . وقال : رقا الدمع جف وسكن .

قوله عليه السلام : تغتسل للفجر

قال الوالد رحمه الله : لا يدل هذا على ايجاب الوضوء الا بنوع عناية .

قوله عليه السلام : وكذلك تفعل المستحاضة

كأن المعنى أن هذا حكم المستحاضة من غير ارادة التشبيه ، أو المستحاضة في غير هذه الصورة أي : في غير الحمل أو غير تعقب للحيض .

قوله عليه السلام : اذهب الله بالدم

كأن الباء زائدة ، أوزيدت الهمزة أو الباء من النسخ .

٥٥ -- وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد الأشعري عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الطامث تقعد بعد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتسنوئث من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء مالم ينفذ الدم فإذا نفذ اغتسلت وصلت .

الحديث الخامس والخمسون : موثق أيضاً .

قال الشيخ البهائي رحمه الله : دل الحديث على حكم الاستحاضة القليلة من وجوب الوضوء عند كل صلاة ، والمشهور أنه يجب مع ذلك ابدال القطنة ولعل هذا مستثنى من العفو عن نجاسة ما لا يتم فيه الصلاة ، ولم أظفر في الاخبار بما يدل عليه صريحاً ، ولكن صرح العلامة في المنتهى بأنه لا خلاف عندنا في وجوب الابدال .

وقوله عليه السلام « فلتغتسل » المراد به غسل الحيض ، ولا يبعد أن يكون المراد من أمرها بالاستيثاق من نفسها أن تحتشى بقطنة جديدة .

وقوله عليه السلام « مالم ينفذ الدم » بالذال المعجمة ، الظاهر أن المراد به مالم يثقب الدم الكرسف ، وأما التي يثقب دمه الكرسف ولا يسيل فهي المتوسطة والمشهور فيها أن عليها غسل واحد ، وظاهر الاخبار أنها ملحقة بالكثيرة ، انتهى .

وأقول : في بعض النسخ « ما لم ينفذ » بالذال المهملة ، وهو تصحيف ، وعلى تقديره يمكن حمل الغسل على الاستحباب بعد انقطاع القليلة .

٥٦ -- وأخبرني الشيخ أيده الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى وابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المستحاضة تنظر أيامها فلا تنصل فيها ولا يقر بها بعلها فإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه ، والمغرب والعشاء غسلا تؤخر هذه وتعجل هذه ، وتغتسل للصبح وتحشي وتستفر وتحشي وتضم فخذيها في المسجد وسائر جسدها خارج ولا يأتيتها بعلها أيام قرئها ، وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه يأتيتها بعلها إلا في أيام حيضها .

الحديث السادس والخمسون : مجهول كالصحيح .

وقد مر بعينه في باب الاغسال^١ ، ويدل على أن حكم المتوسطة والكثيرة واحد ، وحمل الثقب على السيلان بعيد .

قوله عليه السلام : وتحشي

في بعض النسخ « ولا تحيي » بالياء المثناة من تحت بعد الحاء ، وفي بعضها « ولا تحني » بالنون ، وقد مر الكلام فيه في باب الاغسال .

وظاهره أنها تدخل فخذيها لخلوهما من الدم في المسجد لادراك فضله . ويمكن أن يكون المراد بالمسجد مصلاها الذي كانت تصلي عليه .

(١) راجع الحديث التاسع من باب الاغسال .

٥٧ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد ابن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قال : المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين ولل فجر غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة وان أراد زوجها أن يأنيها فحين تغتسل ، هذا اذا كان دماً عبيطاً ، فان كانت صفرة فعليها الوضوء .

٥٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل

الحديث السابع والخمسون : موثق .

ويدل على المشهور في المتوسطة في الجملة ، لكن لا يدل على خصوص صلاة الفجر .

وفي الخبر أيضاً تشويش ، اذ قوله عليه السلام « اذا ثقب الدم الكرسف » ظاهره خروج الدم منه الى الجانب الآخر لا التجاوز عنه ، فقوله « اذا لم يجز » بقرينة المقابلة معناه عدم ظهوره على ظاهره فتكون قليلة ، فلا يوافق مذهبهم . وان حمل الثقب على التجاوز بقرينة المقابلة يوافق المشهور .

ويمكن حمله على الاستحباب للاخبار المعتبرة الكثيرة المعارضة ، أو على ما اذا سال الدم في اليوم مرة ، أو على أنه لا بد لها من تغيير القطن كل يوم مرة ، ومعه يسيل الدم فيجب الغسل ، كما مرفي خبر الصحاف ، ولذا قيده عليه السلام بالدم العبيط ، اذ الغالب فيه الكثرة والسيلان بعد اخراج القطن ، أو في اليوم مرة . وفي الصفرة الغالب القلة وعدم تحقق شيء منهما .

وبالجملة هذا القيد أيضاً مما يضعف الخبر ، اذ لم يقل بظاهرة أحد ولا بد فيه من تأويل .

الحديث الثامن والخمسون : مجهول كالصحيح .

ابن شاذان عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له : جعلت فداك اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت فمكنت ثلاثة ايام طاهراً ثم رأيت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلاة ؟ قال : لا هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قنطرة وتجمع بين صلاتين بغسل ويأتيها زوجها ان اراد .

٥٩ -- واخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن احمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتصلّي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلّي الفجر ، ولا بأس أن يأتيها بعلمها متى شاء الا في ايام حيضها فيعزلها زوجها . وقال : لم تفعله امرأة قط احتساباً الا عوفيت من ذلك .

قوله عليه السلام : هذه مستحاضة تغتسل

أي : لانقطاع الحيض ، أو جعل يفسره ما بعده ، وهو محمول على الكثيرة أو على غير القليلة .

قوله عليه السلام : وتجمع بين صلاتين

يمكن أن يستدل به على الجمع بين صلاة الليل وصلاة الفجر بتكلف .

الحديث التاسع والخمسون : صحيح .

قوله عليه السلام : متى شاء

أي : مع الاغسال أو مطلقاً .

٦٠- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : المستحاضة تقعد أيام قرنها ثم تحتاط بيوم أو يومين فإن هي رأت طهراً اغتسلت، وإن هي لم تر طهراً اغتسلت واحتشت فلا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فإذا ظهر أعادت الغسل وأعادت الكرسف .

قوله تحتاط بيوم أو يومين هذا إذا كانت عاداتها مادون العشرة الأيام تحتاط بيوم أو يومين، فأما من كان عاداتها عشرة أيام فليس لها أن تستظهر بشيء آخر بل يلزمها حكم المستحاضة حسب ما ذكرناه، وكذلك معنى كلما روي في أنها تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة مثل :

٦١- مارواه سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن ابن أبي نصر عن أبي الحسن

وقال في النهاية : فيه « من صام رمضان إيماناً واحتساباً » أي : طلباً لوجه الله وثوابه ، والاحتساب من الحساب كالأعداد من العدد ، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله احتسابه ، لأن له حينئذ أن يعتد عمله ، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه يعتد به^١ . انتهى .

الحديث الستون : ضعيف .

ويدل على أن حكم المتوسطة حكم الكثيرة ، وعلى أن المدار في وجوب الغسل على ظهور الدم على الكرسف أي وقت كان ، وعلى عدم وجوب تغيير القطن في القليلة خلافاً للمشهور .

الحديث الحادي والستون : صحيح .

الرضا عليه السلام قال : سألته عن الحائض كم تستظهر ؟ فقال : تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة .

٦٢ - وعنه عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر وربما رأت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها . فقال : تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلي .

٦٣ - وعنه عن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن عمرو بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الطامث كم حد جلوسها ؟ فقال : تنتظر عدة ما كانت تحيض ثم تستظهر ثلاثة أيام ثم هي مستحاضة .
فمعناه ما ذكرناه ، يدل على ذلك :

وكان أبا جعفر أحمد بن محمد بن عيسى .

الحديث الثاني والستون : موثق .

والظاهر ارجاع ضمير « عنه » الى ابن عيسى ، وان كان يحتمل ارجاعه الى سعد .

وفي أكثر النسخ عن أحمد بن محمد ، وفي بعضها عن أحمد بن محمد كما في الخبر الاتي الذي هو بعينه هذا الخبر ، وهو أصوب .

الحديث الثالث والستون : صحيح .

وظاهره الاستظهار وان لم يكن بصفة الحيض .
ثم الظاهر من هذه الاخبار أن ما بعد الاستظهار استحاضة ، سواء انقطع

٦٤ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن عمرو ابن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الطامث وحدجوسها فقال : تنتظر عدة ما كانت تحيض ثم تستظهر بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة .

٦٥ - سعد بن عبدالله عن موسى بن الحسن عن أحمد بن هلال عن محمد بن أبي عمير عن عبدالله بن المغيرة عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة ترى الدم ، فقال : ان كان قرؤها دون العشرة انتظرت ، وان كانت أيامها عشرة لم تستظهر .

على العاشر أوتجاوز ، والتفصيل الذي ذكره القوم لا يستنبط من الاخبار .
وقد يتوهم أن قوله عليه السلام في رواية أبي المعزاة الاتية « فان استمر الدم فهي مستحاضة » يدل على ذلك . وفيه نظر ، اذا ظاهر أن المراد به الاستمرار على يوم الاستظهار لا العشرة ، كما لا يخفى على المتأمل .

الحديث الرابع والستون : صحيح أيضاً .

هذه الرواية بعينها الرواية المتقدمة ، وكأنه وقع التكرار سهواً ، وأروى الاول بسند آخر عن سعد ، وهو أيضاً بعيد ، اذا ظاهر أنه أحال على ما ذكره أولاً من السند وهو هذا السند بعينه .
ويؤيد السهو عدم دلالة على مدعاه بوجه ، نعم الخبر ان اللذان بعده يدلان عليه .

الحديث الخامس والستون : ضعيف .

قوله عليه السلام : انتظرت العشرة

قال الوالد رحمه الله : يدل على الاستظهار الى العشرة ، ويحتمل أن يكون

٦٦ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن داود مولى أبي المعز عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى الدم. قال فقال : تستظهر بيوم ان كان حيضها دون العشرة أيام ، فان استمر الدم فهي مستحاضة ، وان انقطع الدم اغتسلت وصلت .

قال الشيخ أيده الله تعالى (وأما النفاس وهي التي تضع حملها فيخرج معه الدم فعليها ان تمتزل الصلاة وتجنب الصوم ولا تقرب المسجد كما ذكرناه في باب الحيض والجنب ، فاذا انقطع دمها استبرأت كاستبراء الحائض بالقطن ، فاذا خرج نقياً من الدم غسلت فرجها منه وتوضأت وضوء الصلاة ثم اغتسلت كما وصفناه من الغسل للحيض والجنابة ، وان خرج على القطن دم أخرت الغسل الى آخر أيام النفاس وهو انقطاع الدم عنها) .

فقد مضى فيما تقدم ما يدل على أنه ليس لها ان تقرب المسجد ، ولا خلاف بين المسلمين أنه لا يجب عليها الصوم والصلاة أيام نفاسها ، وانما اختلفوا في

المراد عدم التجاوز عن العشرة .

الحديث السادس والستون : مرسل .

قوله رحمه الله : وهو انقطاع الدم عنها

أي : اذا انقطع قبل أكثر النفاس .

قوله رحمه الله : فقد مضى فيما تقدم

فيه تأمل ، الابتأويل أن دم النفاس دم الحيض المجتمع لغذاء الطفل .

كمية أيام نفاسها، وأنا أذكر بعد هذا ما يدل عليه ان شاء الله تعالى، ومما يتضمن هذه الجملة من الاخبار :

٦٧ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن الفضيل بن يسار عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : النفاس تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل كما تغتسل المستحاضة .

٦٨ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : النفاس متى تصلي ؟ قال : تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والا اغتسلت واحتشيت واستثفرت

الحديث السابع والستون : صحيح .

قوله عليه السلام : أيامها التي كانت

لعله أراد أيام الحيض، ويحتمل أيام النفاس، لما سيجي من رواية الخشعمي في الورقة الاتية ، والاصحاب حملوه على الاول .

الحديث الثامن والستون : صحيح أيضاً .

قوله عليه : والا اغتسلت

أي : لانقطاع الحيض « وصلت » أي : ما لم يظهر الدم على ظاهر الكرسف

وصلت فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل، وان لم يجز الكرسف صلت بغسل واحد، قلت : فالحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء فان انقطع عنها الدم والافهي مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ثم تصلي ولا تدع الصلاة على حال فان النبي عليه السلام قال : الصلاة عماد دينكم .

٦٩ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن النفساء وكم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال : تدع الصلاة مادامت ترى الدم

« فان جاز الدم » أي : ظهر على ظاهر الكرسف . فيدل على أن حكم المتوسطه حكم الكثيرة ، كما هو ظاهر أكثر الاخبار ، والمراد تجاوزه عنه الى الخرقه ، فيدل على أن حكمها حكم القليلة .

قوله عليه السلام : صلت بغسل واحد

ظاهره الغسل المقليلة ، كما قال به بعض العلماء .

ويمكن أن يكون المراد بغسل واحد غسل انقطاع الحيض، أي : يكفيها ذلك الغسل ولا يحتاج الى غسل آخر ويكون المراد بتجاوز الكرسف ثقبه . والله يعلم

قوله عليه السلام : عماد دينكم

أي : لا يقوم دينكم الا بها تشبيهاً للدين بفسطاط يكون عمادها الصلاة .

الحديث التاسع والستون : صحيح أيضاً .

العبيط الى ثلاثين يوماً، فاذا رُقِ وكانت صفرة اغتسلت وصلت ان شاء الله تعالى .

ومحمول على التقية ، واختلف الاصحاب في أكثر أيام النفاس : فقال الشبخ رحمه الله في النهاية : ولا يجوز لها ترك الصلاة ولا الصوم الا في الايام التي كانت تعتاد فيها الحيض ، ثم قال بعد ذلك : ولا يكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيام^١ . ونحوه قال في الجمل^٢ والمبسوط^٣ .

وقال المرتضى رضي الله عنه : أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوماً ، وهو اختيار ابن الجنيّد وابن بابويه .

وقال ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك : أيامها عند آل الرسول عليهم السلام أيام حيضها وأكثرها أحد وعشرون يوماً ، فان انقطع دمها في تمام حيضها وصلت وصامت ، وان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ، ثم استظهرت بيوم أو يومين . وان كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ، ثم اغتسلت وصلت^٤ .

وذهب جماعة منهم العلامة في جملة من كتبه والشهيد في الذكرى^٥ الى أن ذات العادة المستقرة في الحيض تتنفس بقدر عاداتها والمبتدأة بعشرة أيام ، واختار في المختلف أن ذات العادة ترجع الى عاداتها والمبتدأة تصبر ثمانية عشر يوماً . ولا يبعد القول بالتخير ما بين العشرة الى الثمانية عشر ، فيكون في حكم أيام الاستظهار ، ولعل الاحوط العمل بأعمال الاستحاضة في تلك الايام ، ثم

(١) النهاية ص ٢٩ .

(٢) الجمل والعقود ص ١٦٥ .

(٣) المبسوط ٦٩/١ .

(٤) كتاب المتمسك بحبل آل الرسول لابي عقيل النعماني ، مخطوط .

(٥) الذكرى ص ٣٣ .

٧٠ - وأخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد

ابن سعيد عن علي بن الحسن، وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد
ابن الزبير عن علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن
عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن النفاء تضع
في شهر رمضان بعد صلاة العصر أتم ذلك اليوم أم تفطر ؟ فقال : تفطر ثم لتقص
ذلك اليوم .

قال الشيخ أبيه الله تعالى : (وأكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوماً ، فإن رأت
الدم النفاء يوم التاسع عشر من وضعها الحمل فليس ذلك من النفاس انما هو
استحاضة فلتعمل بما رسمناه للمستحاضة وتصلّي وتصوم وقد جاءت الاخبار معتمدة
في ان اقصى مدة النفاس هو عشرة أيام وعليها أعمل لوضوحها عندي) .

المعتمد في هذا أنه قد ثبت أن ذمة المرأة مرتبهة بالصلاة والصيام قبل نفاسها
بلاخلاف فاذا طرأ عليها النفاس يجب ان لا يسقط عنها ما لزمها بالبدالة ، ولا خلاف
بين المسلمين ان عشرة أيام اذا رأت المرأة الدم من النفاس ، وما زاد على ذلك مختلف
فيه فينبغي ان لا تصير اليه الا بما يقطع العذر ، وكلما ورد من الاخبار المتضمنة لما
زاد على عشرة أيام فهي أخبار آحاد لا تقطع العذر أو خبر خرج عن سبب أو المتقية

قضاء الصوم احتياطاً .

الحديث السبعون : موثق .

قوله رحمه الله : مرتبهة

أي : مرهونة محبوسة ، والمرتهن بالكسر من يأخذ الرهن .

وأنا ابين عن معناها ان شاء الله تعالى ، ويدل على ما ذكرناه من ان أقصى أيام

وقال السبط المدقق رحمه الله : في هذا الاستدلال بحث :

أما أولاً فلان الارتهان بالصلاة قد ثبت زواله بالنفاس ، والعود يحتاج الى دليل ، ولم يعلم مما ذكره من الادلة الا وجوب الصلاة على من كانت أقرأؤها في الحيض معلومة ، وما عداها ممن لم يستقر لها أقراء، فيحتاج وجوب الصلاة عليها الى دليل .

وأما ثانياً فلان ما ذكره الشيخ من الاخبار لاندل على أن مدة النفاس عشرة أيام، بل انما تدل على أن النفاس تقعد أيام حيضها ثم تستظهر، وأيام الحيض قد لا تصل الى العشرة . نعم لو ثبت في الحيض ما قدمناه ممن أنه اذا انقطع على العشرة كان الكل حيضاً أمكن في النفاس، الا أن الكلام في الاصل والفرع واحد . وأما ثالثاً فلان ما ذكره من رواية يونس يقتضي أن المستحاضة تغتسل عند وقت كل صلاة ولا يقول به ، فكان عليه أن ينه على وجه الجمع بين ما تقدم وبين صحيح زرارة الذي أشار الى أنه مضى .

ثم ما ذكره من الاستظهار الى عشرة أيام يدل على جواز الاستظهار أكثر من ثلاثة ، لاحتمال كون الحيض ستة أيام ، والذي في الاخبار الى ثلاثة، فكان عليه أن يقيد^١ . انتهى .

وفي بعضها كلام لم نتعرض له مخافة الاطالة .

قوله رحمه الله : ويدل على ما ذكرناه

قال الفاضل المستري رحمه الله: بل يدل على أن أقصاه أيام عادتها، فيحتاج

النفاس عشرة أيام :

فى اتمام الدلالة الى نوع عناية. وبالجمله انما يفهم من هذه الروايات أن ذات العادة فى الحيض أيام نفاسها أيام عادتها فى الحيض ولايزيد عن ذلك ، وأما أن من لاعادة لها فزمانها عشرة أو أكثر أو أقل فلا .

ولعل حكمه عليه السلام فى ذات العادة بذلك لكون العادة موجبة لظن أن غير زمان العادة استحاضة ، فلا يدل فى مادة من كانت عادتها عشرة أن عدم كون الزائد نفاساً ، لكونه زائداً على العشرة التى أكثر الحيض ، لاحتمال أن يكون ذلك لخصوصية العادة كما جوزناه. نعم ان ثبت أن ماسياتي من قوله عليه السلام «ثم يستظهر بعشرة» بمعنى الى عشرة دل ذلك على أن أكثر النفاس عشرة . وكيف ما كان فأخبار الاحاد على ما ترى من تطرق الاحتمالات فى المتن والسند ، ولولا أن مقتضى العمل بعموم الآية الشريفة وجوب الصلاة عليها مطلقاً الا ما أخرجه الدلائل الصالح كما نبه عليه الشارح، لم يكن فى هذه الاخبار دلالة واضحة على أن النفاس عشرة وأن ما بعد العشرة مما يجب فيه الصلاة ، لاسيما مع الاخبار الآتية المعارضة بل السليمة عن المعارض، لما عرفت فى دلالة هذه الاخبار المذكورة هنا . افهمه .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره: لا يخفى أنه لادلالة فى هذه الاخبار على العشرة ، الا فى الرواية الاخيرة على تقدير جعل الاستظهار الى العشرة واجباً. ويمكن حمل هذا الخبر ومثله على أكثر الحيض ، وهو بعيد كما ترى ، وحمل الثاني أيضاً على العشرة بضم الاستظهار الى العشرة، كما صرحه فى خبر واحد. فتأمل .

٧١ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر ابن اذينة عن الفضيل بن يسار وزرارة عن أحمدهما عليهما السلام قال : النفاء تكف عن الصلاة أيام اقرائها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة .

٧٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن أحمد ابن محمد وأبي داود عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن يونس بن يعقوب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : النفاء تجلس أيام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر وتغتسل وتصلي .

٧٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تعدد النفاء أيامها التي كانت تقعد في الحيض وتستظهر بيومين .

الحديث الحادى والسبعون : حسن .

الحديث الثانى والسبعون : موثق .

وأبو داود كأنه سليمان بن سفيان أبو داود المسترق للمرتبة كما لا يخفى .

قوله عليه السلام : ثم تستظهر

أي : بالايام كما في سائر الاخبار ، أو تستبرى رحمها هل فيها دم أم لا ؟

الحديث الثالث والسبعون : موثق أيضاً .

وقد مضى حديث زرارة فيما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام مشروحاً .

٧٤ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمرو عن يونس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ولدت فرأت الدم أكثر مما كانت ترى . قال : فلتعد أيام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام فان رأت دمأ صبيها فلتغتسل عند وقت كل صلاة وان رأت صفرة فلتوضأ ثم لتصل .

قوله رحمه الله : وقد مضى حديث زرارة

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأن فيه أن الاسناد الذي ذكره قبل الحسين لمجرد اتصال السند ، وأن الخبر من كتاب الحسين ومنسوب اليه .

الحديث الرابع والسبعون : موثق أيضاً .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره: قال في المنتهى: هذا الخبر حسن . وقال أيضاً في عمرو : أنه ابن سعيد الزيات كذا في الاستبصار^٢ ، وأيضاً نقل المصنف في باب الزيادات في حكم المستحاضة مثله ، وصرح بالزيات ويونس ابن يعقوب^٣ . وقال أيضاً في يونس : كأنه ابن يعقوب وصرح به في الاستبصار .

(١) منتهى المطلب ١/١٢٥ .

(٢) الاستبصار ١/١٥١ ، والموجود فيه هكذا : محمد بن عمرو بن يونس .

(٣) راجع الحديث الثاني والثمانين من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس في باب

قوله عليه السلام «تستظهر بعشرة أيام» يعني الى عشرة ايام لان حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض .

٧٥ - وبهذا الاسناد عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسين ابن سعيد ومحمد بن خالد البرقي والعباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن امرأة نفست وبقيت ثلاثين ليلة أو أكثر ثم طهرت وصلت ثم رأت دمأ أو صفرة، فقال: ان كانت صفرة فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة، وان كان دمأ ليس بصفرة فلتمسك عن

انتهى .

فالخبير موثق كالصحيح لاحسن .

قوله رحمه الله : يعنى الى عشرة ايام

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : يمكن أن يكون الباء بمعناها ، ويكون موافقاً للاخبار الاتية ، بأن تكون الزيادة للاستظهار . ونعم ما قال قدس سره ، فانه وجه جمع حسن بين الاخبار .

الحديث الخامس والسبعون : صحيح .

قوله عليه السلام : ان كانت صفرة فلتغتسل

الامر بالغسل اما بالحمل على غير القليلة، أو عليها أيضاً استحباباً . والله يعلم .

قوله عليه السلام : فلتمسك

الامر بالامساك عن الصلاة لمكان الحيض لا للنفاس، لانها مستحاضة حكمها

الصلاة أيام قرئها ثم لتغتسل وتصل .

٧٦ -- وأخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد ابن سعيد عن علي بن الحسن ، وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد ابن الزبير عن علي بن الحسن عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة والفضيل عن أحدهما عليهما السلام قال : النفساء تكف عن الصلاة أيام اقراءها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتصل كما تغتسل المستحاضة .

٧٧ -- وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن عمرو بن عثمان عن الحسن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن مالك بن اعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم ؟ قال : نعم اذا مضى لها منديوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد ان يغشاها زوجها بأمرها فتغتسل ثم يغشاها ان احب .

وهذا الحديث يدل على ان أكثر أيام النفاس مثل أكثر أيام الحيض لانه لو

العمل بالتميز ، بأن تكون نسبت الوقت وذكرت العسدد ، وان حمل على أنه صادف العادة يشكل العمل بالتميز .

وقال المحقق الاردبيلي قدس سره : يفهم منه وجوب الغسل فقط على المستحاضة والحائض .

الحديث السادس والسبعون : موثق .

الحديث السابع والسبعون : مجهول .

قوله رحمه الله : وهذا الحديث يدل

قال الفاضل التستري قدس سره : في الدلالة شيء ، نعم يدل على أن عاداتها

كان زائداً على ذلك لما وسع لزوجها وطؤها لما قدمناه من ان النفساء لا يجوز وطؤها أيام نفاسها ، وما ينافي ما ذكرناه من الاخبار مثل :

٧٨ - - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن حفص ابن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: النفساء تقعد اربعين يوماً فان طهرت والاغتسلت وصلت وبأنيها زوجها وكانت بمنزلة المستحاضة تصوم وتصلي .

٧٩ - وروى أيضاً عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم ابن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النفساء فقال : كما كانت تكون مع ماضى من اولادها وما جربت . قلت : فلم تلد فيما مضى . قال : بين الاربعين الى الخمسين .

مثل عاداتها . ولا يخفى من المناقاة بين هذا الكلام وبين ما أدعاه من الاتفاق على العشرة أيام اذا رآته يكون من النفاس ، بل أكثر الاحاديث يدل على أن النفاس مثل الحيض ، وان حكم النفساء حكم الحائض ، فساذا تجاوز الدم عن عشرة أيام ، فان كانت ذات عادة فالعادة نفاس والباقي استحاضة . انتهى .

وأقول : الظاهر أن مراد الشيخ أن حكم النفاس حكم الحيض في أن ذات العادة تعمل بماداتها ، وغيرها تمكث عشرة أيام . لكن يرد عليه ما مر أن الثاني لا يظهر من الاخبار ، ولا يلزم من كون حكم ذات العادة حكم الحائض كون غيرها أيضاً كذلك ، وخبريونس لم يدل على ذلك الابتأويل لا يمكن الاستدلال به.

الحديث الثامن والسبعون : موثق .

الحديث التاسع والسبعون : ضعيف .

٨٠ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كم تقعد النفساء حتى تصلي ؟ قال : ثمانى عشرة سبع عشرة ثم تغتسل وتحتشي وتصلي .

٨١ - وعنه عن العلاب بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام

وقد يحمل على أن مراده عليه السلام أن أكثر النفاس عشرة أيام ، لأنها ما بين الأربعين الى الخمسين ، ويكون التعبير كذلك للتقية .

وأقول : مع الحمل على التقية لاجابة الى هذا التكلف ، وان أمكن أن يكون تورية .

الحديث الثمانون : صحيح .

وقال الوالد رحمه الله: علي بن الحكم لعله الكوفي بقرينة ابن عيسى، ان قلنا ان الانباري غير الكوفي، والا فالظاهر أنهما واحد، والانبار محلة من محلات الكوفة .

والترديد بين ثمانى عشرة وسبع عشرة يؤيد التخيير والاستحباب الذي سنشير إليه ، وان أمكن حمل سبع عشرة على ما اذا انقطع الدم عليه .

الحديث الحادى والثمانون : صحيح أيضاً .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : الظاهر عود الضمير في قوله « عنه » الى أحمد بن محمد ، ولم نظفر برواية أحمد بن محمد بن عيسى .

قال : تفعد النفساء اذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين اربعين يوماً الى الخمسين .

٨٢ - وروى الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : تفعد النفساء تسع عشرة ليلة فان رأت دمأ صنعت كما تصنع المستحاضة .

وقد روينا عن ابن سنان ما ينافي هذا الخبر وأن أيام النفساء مثل أيام الحيض فتعارض الخبران .

قوله عليه السلام : ثلاثين اربعين يوماً الى الخمسين

حمل على التقية ، ونقل في التذكرة عن أبي حنيفة وطائفة منهم أن أكثره أربعون ، وعن الشافعي وطائفة أخرى أن أكثره ستون^١ .

الحديث الثاني والثمانون : صحيح أيضاً .

قوله رحمه الله : وقد روينا عن ابن سنان

لعله اشارة الى رواية لم تذكر ، والافليس في الروايات الماضية والالية ما يدل على ذلك .

ثم ما ورد في روايته هنا من تسع عشرة لا يوافق شيئاً من المذاهب ، إلا أن يحمل على التشطير ، أو على الاستظهار بعد الثماني عشر ، كما ذهب اليه ابن أبي عقيل ، حيث قال في كتابه المتمسك على ما نقل عنه : أيامها عند آل الرسول عليهم السلام أيام حيضها ، وأكثره أحد وعشرون يوماً ، فإن انقطع دمها في

٨٣ - وقد روى أيضاً الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمانى عشرة ولا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين .

قوله عليه السلام إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله

تمام حيضها صلت وصامت ، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ، ثم استظهرت بيوم أو يومين . وإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشت واستنشرت وصلت ^١ .

وقال المحقق في المعتمد بعد إيراد هذا الكلام : وقد روى ذلك البنظري في كتابه عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام ^٢ .

الحديث الثالث والثمانون : صحيح أيضاً

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : كأنه صحيح ، كما سماه في الذكرى ^٣ بها ، لكنه معارض بأخبار كثيرة معمولة عند أكثر الأصحاب صحيحة وغير صحيحة ، فيحذف بواحد منها على تقدير عدم إمكان الجمع ويبقى الباقي سليماً .

وقال أيضاً : في الخبر دلالة على المطلوب من وجوه :

الاول : كونه جواباً عن قعود المرأة .

والثاني : تقريره أسماء من دون أن يمنعها عن القعود .

(١) مخطوط ، راجع الذريعة ٦٩/١٩ .

(٢) المعتمد ص ٦٧ .

(٣) الذكرى ص ٣٣ .

أن تغتسل لثمانى عشرة لا يدل على أن أيام النفاس ثمانى عشرة وإنما يدل على أنه أمرها بعد الثمانى عشرة بالاغتسال وإنما كان فيه حجة لوقال ان أيام النفاس ثمانى عشرة يوماً ، وليس هذا في الخبر ، وكلما روي مما يجري مجرى ما رويناه بالطريق في الكلام عليه واحدة، ولنا في الكلام على هذه الاخبار طرق: أحدها أن هذه الاخبار أخبار آحاد مختلفة الالفاظ متضادة المعاني لا يمكن العمل

والثالث : قوله « ولا بأس بأن تستظهر » الى آخره، فقوله رحمه الله « لا يدل » محل تأمل ، الا أن يأول بأن المراد بالاستظهار المتعارف ، وهو بعد أيام العادة ، فكأنه قال : تفعد أيام عاداتها . ولا بأس .

قوله رحمه الله : لا يدل على أن أيام النفاس

قال الفاضل التستري رحمه الله : ربما يقال : ان مع انضمام الجواب الى السؤال وتحصيل المطابقة تحصل الدلالة عرفاً ، لاسيما مع قوله عليه السلام « تستظهر » .

قوله رحمه الله : أحدها أن هذه الاخبار

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : يرد عليه أن أخبار العشرة أيضاً أخبار آحاد غير بالغة حد التواتر ، فما الفرق ؟

والجواب : بأنه قدس الله روحه لم يرد أنها لم تبلغ حد التواتر ، بل أراد أنها لم تقترب بشيء من المؤيدات التي توجب العمل بمضمونها، فإن عنده أن الخبر الذي لم يبلغ حد التواتر على ضربين :

ضرب يؤيد بمطابقة دليل العقل والكتاب والسنة أو الاجماع، فهذا لا يطلق

على جميعها لتضادها ولاعلى بعضها لانه ليس بعضها بالعمل عليه اولى من بعض
والثانية أنه يحتمل أن يكون هذه الاخبار خرجت مخرج التقية لأن كل من يخالفنا
يذهب الى أن أيام النفاس أكثر مما نقوله، ولهذا اختلفت الفاظ الاحاديث كاختلاف
العامه في مذاهبهم فكانهم افتوا كل قوم منهم على حسب ما عرفوا من آرائهم

عليه خبر الاحاد ، ويلحقه وجوب العمل به بالمستواتر .

وضرب خلا عن تلك المؤيدات ، فهذا نسميه بخبر الواحد ، وقد قرر هذا
الاصطلاح في صدر كتاب الاستبصار ^١ ، وأخبار العشرة قد تأيدت بما نقل من
الاجماع ^٢ .

قوله رحمه الله : لانه ليس بعضها

قال الفاضل التستري رحمه الله : لاحد أن يقول : ان القدر المشترك وهو
ثمانية عشر مما اتفقت عليه، وانما اختلفت في الزيادة وعدمها فليعمل بالمشترك.
نعم مع القول بعدم وجوب العمل بأخبار الاحاد اذا خالفت ظاهر الآية يسقط هذا،
لا سيما مع تحقق الاخبار الدالة على أنها تقعد بقدر حيضها .

قوله رحمه الله : والثانية أنه يحتمل

قال الفاضل التستري رحمه الله : القول بالثمانية عشر لا يحضرني قائل من
العامه ، ويرشد المرسله الاثنية بوجود قائل منهم ، والثمانية عشر منقول عن
السيد وابن الجنيد والصدوق والمفيد .

(١) الاستبصار ٣/١ .

(٢) الحبل المتين ص ٥٦ .

ومذاهيهم، والثالثة: أنه لا يمتنع أن يكون السائل سألهم عن امرأة انت عليها هذه الايام فلم تغتسل فأمرها بعد ذلك بالاغتسال وان تعمل كما تعمل المستحاضة ، ولم تدل على ان ما فعلت المرأة في هذه الايام كان حقاً، والذي يكشف عما قلناه: ٨٤ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ااهيم عن أبيه رفعه قال: سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت: اني كنت اقعدي في نفاسي عشرين يوماً حتى أفتوني بثمانية عشر يوماً . فقال أبو عبد الله عليه السلام : ولم أفتوك بثمانية عشر يوماً ؟ فقال رجل : للحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لاسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبي بكر . فقال أبو عبد الله عليه السلام : ان اسماء بنت عميس

قوله رحمه الله : والثالثة أنه لا يمتنع

قال الفاضل التستري رحمه الله: لأجده مستقيماً في معظم الروايات المقدمة، نعم لا يبعد ذلك في رواية أسماء ذلك البعد ، بأن ينزل جوابه عليه السلام على عدوله عن مراد السائل لنكتة ، مع أن قوله عليه السلام « ولا بأس أن تستظهر » بأبواه .

الحديث الرابع والثمانون : مرفوع .

قوله : فقال الرجل

لعل الاولى « رجل »^١ كما في الكافي^٢ .

(١) كذا في المطبوع من المتن .

(٢) فروع الكافي ٩٨/٣ ح ٣ .

سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتى لها ثمانية عشر يوماً ولوسأله قبل ذلك لامرأها ان تغتسل وتفعل كما تفعل المستحاضة .

قال السيد رحمه الله في المدارك: يمكن الجمع بين الاخبار بحمل الاخبار الواردة بالثمانية عشر على المبتدأة ، كما اختاره في المختلف^١ ، أو بالتخيير بين الغسل بعد انقضاء العادة والصبر الى [انقضاء] ثمانية عشر . وكيف كان فلا ريب أن للمعتادة الرجوع الى العادة ، لاستفاضة الروايات الواردة بذلك وصراحاتها ، وانما يحصل التردد في المبتدأة خاصة من الروايات الواردة بالثمانية عشر ، ومن أن مقتضى رجوع المعتادة الى العادة كون النفاس حياً في المعنى ، فيكون أقصاه عشرة ، وطريق الاحتياط بالنسبة اليها واضح^٢ . انتهى .

وقال المحقق صاحب المنتقى فيه بعد ايراد أخبار هذا الباب : وأعلم أن المعتمد من هذه الاخبار ما دل على الرجوع الى العادة في الحيض لبعده عن التأويل ، واشتراك سائر الاخبار في الصلاحية للحمل على التقية ، وهو أقرب الوجوه التي ذكرها الشيخ للجمع ، ثم ذكر تأويل الشيخ لحديث أسماء . ثم قال: والحق أن هذا التأويل بعيد عن أكثر الاخبار المتضمنة لقضية أسماء ، فاعتماد الحمل على التقية [في الجميع] أولى ، وربما يعترض بعدم ظهور القائل بمضمونها من العامة . فيجيب بأن القضية لما كانت متقررة مضبوطة معروفة وليس للانكار فيها مجال ، كان التمسك بها في محل الحاجة مناسباً ، اذ فيه عدول عن اظهار المذهب وتقليل لمخالفته ، فلذلك تكررت حكايتها في الاخبار . وقد اختار العلامة في المختلف العمل بمضمونها في المبتدأة ، نظراً الى

(١) المختلف ص ٤١ .

(٢) مدارك الاحكام ص ٧٥ .

أن المعارض لها مخصوص بالمعتادة .

ونوقش في ذلك بأن أسماء تزوجت بأبي بكر بعدموت جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان قد ولدت منه [عدة] أولاداً ، ويبعد جداً أن لا يكون لها في تلك المدة كلها عادة في الحيض ، وهو متجه .

وعليه أيضاً مناقشة أخرى ، وهي أن الحكم بالرجوع الى العادة يدل على ارتباط النفاس بالحيض ، واختلاف العادات في الحيض لا يقتضي أكثر من احتمال كون مدة حيض المبتدأة أقصى العادات ، وهي لا تزيد على العشرة ، فالقدر المذكور من التفاوت بين المبتدأة وذات العادة لا يساعد عليه الاعتبار الذي هو للجمع معيار .

ولو استبعد كون التفصيل المذكور في قضية أسماء بكماله منزلاً على التقية لا يمكن المصير الى أن القدر الذي يستبعد ذلك فيه منسوخ ، لانه متقدم والحكم بالرجوع الى العادة متأخر . وإذا تعذر الجمع تعيين النسخ ويكون تقرير الحكم بعد نسخه محمولاً على التقية ، لما قلناه من أن في ذلك تقليلاً للمخالفة ، ومع تأدي التقية بالادنى لا يتخطى الى الأعلى^١ . انتهى كلامه رفع مقامه .

وهو في غاية الحسن والمتانة ، لكن ما ذكره في وجه النسخ من التقدم والتأخر محل نظر ، اذ لو كان المراد أن حكاية أسماء في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وأخبار العادة وردت عن الباقر والصادق وسائر الائمة عليهم السلام فهو ضعيف ، لان النسخ لا يكون بعد الرسول صلى الله عليه وآله ، وما يذكره أئمتنا عليهم السلام من الاحكام انما هو اخبار عما قرره الرسول صلى الله عليه وآله .

وان أراد أن ابتداء هذا الحكم في زمن الرسول صلى الله عليه وآله بعد

٨٥ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : ان أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين ارادت الاحرام بذى الحليفة ان تحتشي بالكرسف والخرق وتهل بالحج فلما قدموا ونسكوا المناسك فأتت لها ثمانى عشرة ليلة

الآخر ، فمن أين يعلم ذلك ؟ مع أن قضية أسماء كانت في حجة الوداع ، وهي آخر سنة حياة الرسول صلى الله عليه وآله .

ثم استبعاده عن عدم كون أسماء ذات عادة، فهو أيضاً محل نظر ، اذ يمكن أن يكون اختلطت عاداتها واختلفت حتى ذهلت عنها .

وبالجملة يشكل القول بال عشرة في غير ذات العادة بمحض الاعتبار العقلية بدون خبر صريح في ذلك وورود أخبار كثيرة بلا معارض . وقد أوردنا أخباراً كثيرة في الكتاب الكبير^١ يدل على الثمانية عشر ، ولو ورد خبر في العشرة يمكن الحمل على الاستظهار بالثمانية عشر ، كما يؤمى اليه بعض الاخبار ، بل يمكن القول في ذات العادة أيضاً باستحباب الاستظهار الى ثمانية عشر ، أو بالجواز تخفيفاً .

وربما تحمل أخبار الثمانية عشر على ما اذا بقي الدم بصفة دم النفاس الى تلك الغاية وأخبار العادة على ما اذا تغير عن تلك الصفة ، وهو بعيد .

الحديث الخامس والثمانون : صحيح .

فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تطوف بالبيت وتصلّي ولم ينقطع عنها الدم ، ففعلت ذلك .

وهذا الحديث يبين عما قدمنا ذكره لانه قال «فأتت لها ثمانى عشرة ليلة» ولم يقل انه أمرها بالعمود ثمانى عشرة ليلة وانما أمرها بعد الثمانى عشرة ليلة بالصلاة .

٨٦ - وأخبرني أيضاً جماعة عن ابى محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن واحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن زراراة عن محمد بن أبى عمير عن عمر بن اذينة عن محمد وفضيل وزراراة عن ابى جعفر عليه السلام ان اسماء بنت عميس نفست بمحمد بن ابى بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين ارادت الاحرام من ذي الحليفة ان تغتسل وتحتشي بالكرسف وتهل بالحج ، فلما قدموا ونسكوا المناسك سألت النبي عليه السلام عن الطواف بالبيت والصلاة فقال لها: منذ كم ولدت ؟ فقالت: منذ ثمانية عشر ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل وتطوف بالبيت وتصلّي ولم ينقطع عنها الدم ، ففعلت ذلك . وهذا أيضاً مثل الاول لانه سأله منذ كم ولدت ؟ فأخبرته بأنه منذ ثمانية عشر يوماً ولو أخبرته بما دون ذلك لكان يأمرها أيضاً بالاعتسال حسب ما ذكرناه .

الحديث السادس والثمانون : موثق .

قوله عليه السلام : أن تغتسل

الظاهر أن هذا غسل الاحرام ، فبدل على عدم منافاته للحدث الاكبر كوضوء الحائض .

٨٧ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد ؟ قال : ان اسماء بنت عميس نفست فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان تغتسل في ثمانى عشرة ، فلا بأس ان تستظهر بيوم أو يومين .

وهذا أيضاً يتضمن أنه امرها بالغسل في اليوم الثامن عشر ولم يتضمن أنها لو أخبرته بما دونه لقال لها مثل ذلك .

ثم قال أيده الله تعالى : (وكذلك اذا رأيت الحائض دمأ في اليوم الحادي عشر من أول حيضها اغتسلت بعد الاستبراء والوضوء وصلت وصامت فذلك دم استحاضة وليس بحيض على ما قدمناه) .

فقد مضى فيما تقدم شرح ذلك وفيه كفاية ان شاء الله .

ويحتمل بعيداً أن يكون هذا غسل انقطاع النفاس ، بأن يكون بعد انقضاء أيام عاداتها فيؤيد حمل الشيخ ، أو يكون المراد به غسل الدم مجازاً .

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله : فيه دلالة على عدم شرطية رفع الحدث لغسل المندوب ، كما يفهم من كلام الشيخ من عدم صحة غسل الجمعة من الجنب ، وكذا عدم شرطية للأحرام وباقي المناسك غير الطواف ، بل على العدول الى الافراد ، وعلى عدم منع المستحاضة من المسجد .

الحديث السابع والثمانون : ضعيف .

وظاهره أنها تقعد ثمانية عشر يوماً ، وتستظهر بيوم أو يومين ، كما هو مذهب ابن أبي عقيل . ويمكن حمليه على الاستظهار بعد العادة على تأويل الشيخ ، لكنه بعيد .

٨٨ -- فأما مارواه أحمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن عبدوس عن الحسن ابن علي عن المفضل بن صالح عن ليث المرادي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سأله عن النفاء كم حد نفاسها حتى يجب عليها الصلاة؟ وكيف تصنع؟ قال: ليس لها حد .

فالوجه في هذا الخبر أنه اذا كان المراعى في ذلك ايام حيضها فليس لذلك حد لا بد منه بل تختلف عادة النساء في ذلك، فمنهن من تحيض اقل أيام الحيض، ومنهن من تحيض أكثر أيامه ، وذلك لا ينافي ما قدمناه من الاخبار .

قل أيده الله تعالى (ويكره للحائض والنفساء أن يخضبن أيديهن وارجلهن بالحناء وشبهه مما لا يزيله الماء لان ذلك يمنع من وصول الماء الى ظاهر جوارحهن التي عليها الخضاب ، وكذلك يكره للمجنب الخضاب بعد الجنابة وقبل الغسل منها ، فان اجنب بعد الخضاب لم يحرج بذلك ، وكذلك لا حرج على المرأة

الحديث الثامن والثمانون : ضعيف .

وفي الايضاح : عبدوس بالسين المهملة ، ولا يعرف بتوثيق . وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : هذا الخبر مشعر بأن أكثر النفاس هو العادة ، وكان الاولى تقديم هذا الخبر . فتأمل .

قوله رحمه الله : لان ذلك يمنع

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل العلة خوف اصابة الشيطان كما سيجيء، والا فهذه العلة كما ترى، على أنه لو تمت لدلت على فساد الغسل ، ومع الحاجة الى الغسل يلزم حرمة ما يمنع صحته، اللهم الآن يتشبت الى أمور يحتاج اثباتها

ان تختضب بعد الحيض ثم يأتيها الدم وعليها الخضاب، وليس الحكم في ذلك كالحكم في استينافه مع الحيض والجنابة على ما بيناه .

٨٩ - فأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبي سعيد قال قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : أيختضب الرجل وهو جنب ؟ قال : لا . قلت : فيجنب وهو مختضب ؟ قال : لا ، ثم سكنت قليلا ثم قال : يا ابا سعيد ألا أدلك على شيء تفعله ؟ قلت : بلى . قال : اذا اختضبت بالحناء واخذ الحناء مأخذه وبلغ فحينئذ فجامع .

وردها الى التطويل .

وقال المحقق الاردبيلي قدس سره : لا يخفى أن هذا الدليل لو تم لدل على عدم الجواز لالكراهة، ولدل على ذلك قبل الجنابة أيضاً، فالمعتمد هو النص، وكأن مراده احتمال المنع من وصول الماء .

قوله رحمه الله : ثم يأتيها الدم

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل الدليل مشترك، فان أجاب بأنه يمكن ازالة المانع فكذا فيما تقدم ، ولعل الجواب بأن المانع هنا حصل قبل توجه التكليف من غير التزامه اوجوب ازالة المانع غير سليم .

الحديث التاسع والثمانون : ضعيف أيضاً .

وكان أبا سعيد هو هشام بن حيان أبو سعيد المكاربي، أو أبو سعيد القمطاط .

٩٠ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن عبدالله بن بحر عن كردين المسمعي قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : لا يختضب الرجل وهو جنب ولا يغتسل وهو مختضب .

٩١ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن بن علان عن جعفر بن محمد بن يونس أن إياه كتب الى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الجنب أختضب أو يجنب وهو مختضب ؟ فكتب : لأحب له ذلك .

٩٢ - وأخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد

الحديث التسعون : ضعيف أو مجهول .

قوله عليه السلام : ولا يغتسل وهو مختضب

يمكن الحمل على ظاهره، ويكون المنع لمنعه من جريان الماء تحت الحناء، أو لصيرورته مضافاً ، أو يكون المراد النهي عن موجب الغسل كما في الخبر السابق .

الحديث الحادي والتسعون : مجهول .

ولعل محمد بن يونس هو محمد بن يونس الموثق ، وإن لم يضر جهالة هنا .

الحديث الثاني والتسعون : موثق .

ابن سعيد عن علي بن الحسن وأحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب الاحمر عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في المرأة الحائض هل تختضب ؟ قال : لا ، يخاف عليها الشيطان عند ذلك .

٩٣ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن عامر بن

قوله عليه السلام : لا يخاف عليها

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : الظاهر أن المراد به أنها اذا تزينت يرغب اليها الزوج ويتسلط الشيطان عليها بالجماع في الحيض ، أو على المرأة بكتمان حيضها وجماعها الزوج .

الحديث الثالث والتسعون : مجهول .

وروى الكشي في عامر بن جذاعة مدحاً وذماً^١ .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه عامر بن عبدالله بن جذاعة الذي رجح في الخلاصة^٢ تعديله ، وفي الترجيح في نظري شيء .

وقال أيضاً : في هذه الاخبار كما ترى دلالة على خلاف فتوى المصنف من عدم الحرج من الجنابة بعد الخضاب ، اللهم الا أن يأول الفتوى بما لا يخالف الروايات .

(١) اختيار معرفة الرجال ٧٠٨/٢ و ٤٥/١ .

(٢) الخلاصة ص ١٢٤ .

جذاعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا تختضب الحائض ولا الجنب ، ولا تجنب وعليها خضاب ، ولا يجنب هو وعليه خضاب ، ولا يختضب وهو جنب .

قوله عليه السلام « ولا يجنب وعليه خضاب » يعني اذا كان قد اجنب قبل ولم يغتسل بعد فلا يجنب جنابة ثانية وعليه خضاب حتى يغتسل من الجنابة الاولى . وأما ما يدل على ان هذه الاخبار خرجت مخرج الكراهة لا الحظر :

٩٤ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن أبيه عن سهل بن اليسع عن أبيه قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة تختضب وهي حائض ؟ قال : لا بأس به .

قوله عليه السلام : ولا يجنب وعليه خضاب

لعله محمول على ما اذا لم يأخذ الحناء مأخذه .

قوله رحمه الله : يعني اذا كان

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : ما فهمت مقصوده من هذا التأويل ، والذي أفهمه من الخبر أن المختضب لا يجنب قبل أن يأخذ الحناء مأخذه ، كما أشير اليه في الخبر السابق .

الحديث الرابع والتسعون : حسن .

- ٩٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام : تختضب المرأة وهي طامث ؟ فقال : نعم .
- ٩٦ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المعز عن سماعة قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن الجنب والحائض أيتختضبان ؟ قال : لا بأس .
- ٩٧ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المعز عن علي عن العبد الصالح عليه السلام قال : قلت الرجل يختضب وهو جنب ؟ قال : لا بأس ، وعن المرأة تختضب وهي حائضة ؟ قال : ليس به بأس .

الحديث الخامس والتسعون : صحيح .

الحديث السادس والتسعون : موثق .

الحديث السابع والتسعون : موثق بل ضعيف على المشهور .

اذ الظاهر أنه ابن أبي حمزة .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره في علي : انه مشترك ، ويحتمل كونه علي ابن جعفر عليه السلام ، فحينئذ فالخبر صحيح .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : ان كان من أصول المفتي العمل باخبار الاحاد ، أمكنه أن يخصص هذه الاخبار بما اذا أخذ الخضاب مأخذه ، لاجمال هذه وتفصيل تلك .

٩٨ -- الحسين بن سعيد عن فضالة عن داود عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التعويد يعلق على الحائض؟ قال: لأبأس، وقال: تقرأه وتكتبه ولا تمسه.

نعم ان قلنا : ان أخبار الاحاد ان قيل بوجوب العمل بها ، فانما هو مع حصول الظن بارادة مضمونها ، ومع ورود هذه الاخبار لم يبق ظن الحرمة اذا لم يأخذ الخضاب مأخذه ، حسن الحمل على الكراهة .

الحديث الثامن والتسعون : مرسل .

وبدل على جواز تعليق التعويد على الحائض وقراءة القرآن والدعاء لها ، وعدم جواز مسها للقرآن والدعاء مطلقاً ، أو اذا كان مشتملاً على أسماء الانبياء والائمة عليهم السلام . ويمكن أن يكون النهي أعم من الكراهة والحرمة .

(٨)

باب التيمم وأحكامه

قال الشيخ أبيه الله تعالى (وإذا فقد المحدث الماء أو فقد ما يصل به إلى الماء أو حال بينه وبين الماء حائل من عدو أو سبع أو ما أشبه ذلك أو كان مريضاً يخاف التلف باستعمال الماء أو كان في برد أو حال يخاف على نفسه فيها من الطهور بالماء

باب التيمم وأحكامه

قوله رحمه الله : يخاف التلف

هذا خلاف المشهور ، إذ لم يقيدوا المرض بالذي يخاف معه التلف ، بل اكتفوا بما يخاف منه الضرر ، وكذا البرد يكفي فيه خوف الم-رض والمشقة الشديدة .

فليتيمم بالتراب كما أمر الله تعالى ورخص فيه للعباد فقال جل اسمه : وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم) .

وجه الدلالة من الآية أن الله تعالى أوجب التيمم عند عدم الماء وحيث لم يجده الانسان ، ومعلوم أنه أراد بوجود الماء التمكن منه والقدرة عليه لانه لو وجد الماء ولم يكن متمكناً من الوصول اليه للخوف من السبع أو التلف على

قوله تعالى : وان كنتم مرضى ١

حمل على المرض الذي يضر معه استعمال الماء ، والذي يوجب العجز عن السعي اليه . وظاهر الآية يشمل كل ما يصدق عليه اسم المرض ، لكن علماءنا - رضي الله عنهم - مختلفون في اليسير ، ومثله بالصداع ووجع الضرس ، ولعله للشك في تسمية مثل ذلك مرضاً عرفاً .

فذهب المحقق والعلامة الى أنه غير مبيح للتيمم ، وبعض المتأخرين الى ايجابه له ، ولعله أقوى ، لانه أشد من الشين ، وقد أطبقوا على ايجابه التيمم .

قوله تعالى : أو على سفر

قال الشيخ البهائي رحمه الله : أي متلبسين به ، اذ الغالب عدم وجود الماء في أكثر الصحاري .

« أو جاء أحد منكم من الغائط » هو كناية عن الحدث ، اذ الغائط المكان

المنخفض من الارض، وكانوا يقصدون للحدث مكاناً منخفضاً تغيب فيه أشخاصهم عن الرائيين ، فكني عن الحدث بالمجيء من مكانه .
وقيل : ان لفظة « أو » هنا بمعنى الواو ، والمعنى : أو كنتم مسافرين وجاء أحد منكم .

« أولامستم النساء » المراد الجماع ، للاخبار الكثيرة ، وعليه أكثر المفسرين ، وعن ابن عباس أنه كان يقول : ان الله سبحانه حيي كريم يعبر عن مباشرة النساء بملاصتهن^١ . وذهب الشافعي الى أن المراد مطلق اللمس لغير محرم ، وخصه مالك بما كان عن شهوة ، وأما أبو حنيفة فقال : المراد الوطء لا اللمس .

« فلم تجدوا ماءً » قال الشيخ البهائي رحمه الله : لا يخفى أن المتبادر منه كون المكلف غير واجد للماء ، فيكون رخصة من وجد الماء ولم يتمكن من استعماله لمرض ونحوه مستفاداً من السنة ، ويكون المرضى غير داخلين في خطاب « فلم تجدوا » .

ويمكن أن يراد بعدم وجدان الماء عدم التمكن من استعماله وان كان موجوداً ، فيدخل المرضى في خطاب « فلم تجدوا » . وهذا التفسير وان كان فيه تجوز ، لكن هو المستفاد من كلام محققي المفسرين من الخاصة والعامة ، كالشيخ أبي علي الطبرسي وصاحب الكشف^٢ .

وأقول : اعلم أن هاهنا اشكالا مشهوراً ، وهو أنه سبحانه جمع بين هذه الاشياء في الشرط المرتب عليه جزاء واحد ، مع أن سببية الاولين للترخص بالتيمم ، والثالث والرابع لوجوب الطهارة ، عاطفاً بينهما بـ « أو » المقترضة لاستقلال كل

(١) الدرر المشور ٢/٢٦٣ .

(٢) مشرق الشمسين ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

واحد منها في ترتب الجزاء ، مع أنه ليس كذلك ، اذ متى لم يجتمع أحد الآخرين مع واحد من الاولين لم يترتب الجزاء وهو وجوب التيمم .
وأجيب عنه بوجوه :

أحدها : ما أومأنا اليه سابقاً من أن « أو » في قوله تعالى « أو جاء » بمعنى الواو ، كما قيل في قوله تعالى « وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون »^١ .
الثاني : ما قاله البيضاوي حيث قال : وجه هذا التقسيم أن المترخص بالتيمم اما محدث أو جنب ، والحال المقتضية له في غالب الامر اما مرض أو سفر ، والجنب لما سبق ذكره اقتصر على بيان حاله ، والمحدث لما لم يجر ذكره ذكر من أسبابه ما يحدث بالذات وما يحدث بالعرض ، واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب وبيان العذر مجملاً ، وكأنه قيل : وان كنتم جنباً مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً .

أقول : وهذا الوجه لا يناسب ما ثبت عندنا من أن المراد بالملامسة الجماع .
الثالث : ما ذكره الزمخشري حيث قال : أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهر وهم عادمون الماء في التيمم بالتراب ، فخص أولاً من بينهم مرضاهم وسفرهم ، لانهم المتقدمون في استحقاق بيان الرخصة لهم ، لكثرة السفر والمرض وغلبتهما على سائر الاسباب الموجبة للرخصة ، ثم عمم كل من وجب عليه التطهر وأعوزه الماء ، لخوف عدو أو سبع ، أو عدم آلة استقاء ، أو ارهاق في مكان لاماء فيه مما لا يكثر كثرة المرض والسفر^٢ .

الرابع^٣ : ما ذكره بعضهم أن قوله سبحانه « فلم تجدوا ماءً » قيد للاخيرين

(١) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٢) الكشف ٥٢٩/١ .

(٣) في النسخة : الثالث .

النفس لم يكن واجباً عليه استعماله ولم يجز أن يكون مراداً فعلم أنه إنما أراد

مختص بهما، لكنه في الأولين مراد بمعاونة المقام، فانه سبحانه لما أمر بالوضوء والغسل كان هاهنا مظنة سؤال، فكان سائلاً يقول: إذا كان الإنسان مسافراً لا يجد الماء أو مريضاً يخاف من استعماله الضرر فما حكمه؟ فأجاب جل شأنه ببيان حكمه وضم سائر المعذورين .

فكانه قال: وإن كنتم في حال الحدث والجنابة مرضى تستضرون باستعمال الماء، أو مسافرين غير واجدين للماء، أو كنتم جنباً أو محدثين غير واجدين للماء وإن لم تكونوا مرضى، أو على سفر فتيمموا. والتصريح بالجنابة والحدث ثانياً مع اعتبارهما في المريض والمسافر أيضاً، لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالجنب لكونه بعده .

قوله رحمه الله: لم يكن واجباً

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه ترك دليل عدم الوجوب لظهوره .
وبالجملة قوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » و« ما جعل عليكم في الدين من حرج »^١ وأشباههما مما ينبه على سقوط طلب الوضوء عند تحقق الهلكة والحرج .

فاما أن يفسر قوله تعالى « فلم تجدوا » بمعنى لا يشمل هذه الصورة، أو يجعل عاملاً مخصصاً، وكان الشارح نظر الى الاول، فلم يبق اللفظ على ظاهره وجعله مخصوصاً بصورة الارادة، ولعل النظر فيه مجال .

(١) سورة البقرة: ١٩٥ .

(٢) سورة الحج: ٧٨ .

التمكن والتمكن يرتفع بأحد الاشياء التي ذكرها اما لعدم الماء أو لعدم ما يصل به الى الماء أو لحائل بينه وبين الماء أو ما أشبه ذلك ، فالاية بمجرد تدل على جميع ما تقدم ذكره ، ويدل عليه أيضاً من جهة الاثر :

١ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركية وليس معه دلو. قال: ليس عليه أن ينزل الركبة، ان رب الماء هو رب الارض فليتيمم.

قوله رحمه الله : انما أراد التمكن

قال الفاضل التستري رحمه الله : لقائل أن يقول : أراد بعموم اللفظ وان أراد صورة التمكن وبينه بآيات أخر ، فيكون عاماً مخصصاً ، والالزم تمشي نحو هذا الكلام في جميع العمومات المخصصة .

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : هو رب الارض

وفي بعض النسخ « رب الصعيد » وفي بعضها « رب التراب » . وعلى الاصل يشعر بكون المراد بالصعيد الارض وبجواز التيمم بالحجر . فتدبر .

قوله عليه السلام : وليس عليه أن ينزل الركبة

قال الشيخ البهائي رحمه الله : الظاهر أن المراد به ما اذا كان في النزول اليها

٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى ابن محمد عن الوشا عن حماد بن عثمان عن يعقوب بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك؟ قال: لا آمره أن يغرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع .
وهذا الخبر يدل على أنه متى لم يخف من لص أو سبع وجب عليه الطلب وإن كان على مقدار غلوتين .

مشقة كثيرة ، أو كان مستلزماً لافساد الماء . والمراد بعدم الدلو عدم مطلق الآلة ، فلو أمكنه بل طرف عمامة مثلاً ثم عصرها والوضوء بمائها لوجب عليه ، وهذا ظاهر^١ . انتهى .

وفي الصحاح : الركية البشر وجمعها ركي^٢ .

الخديث الثاني : ضعيف .

وفي القاموس : غرر بنفسه تغريراً وتغرة عرضها للهلكة^٣ .

وفي الصحاح : الغلوة الغاية مقدار رمية^٤ .

قوله رحمه الله : وهذا الخبر يدل

فيه ما لا يخفى فتأمل .

(١) الحبل المتين ص ٨٣ .

(٢) صحاح اللغة ٦/٢٣٦١ .

(٣) القاموس ٢/١٠١ .

(٤) صحاح اللغة ٦/٢٤٤٨ .

٣ -- وبهذا الاستناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن سكين وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له ان فلاناً أصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فمات. فقال: قتلوه ألا سألوا؟ ألا يمّوه؟

الحديث الثالث : حسن .

وفيه تيمم من به القروح. وسيجيء في أوائل الزيارات في باب صفة الوضوء في الاخبار الدالة على غسل ما عدا موضع الجرح، والاكتفاء به من غير حاجة الى التيمم . ولعل الجمع أولى .

قوله : وهو مجدور

في القاموس: الجدر خروج الجدري بضم الجيم وفتحها لقروح في البدن تنفط وتقيح ، وقد جدر وجدر كعني ويشدد فهو مجدور ومجدر^١ .

قوله : فغسلوه

أي : أمروه بالغسل ، أو افتوه به ، أو ولوا غسله . وعلى الثاني يدل على أن المفتي ضامن اذا أخطأ، ولعله في الاخرة مع التقصير أو عدم الصلاحية للفتوى، ويؤيده أن في بعض الروايات : فأمر بالغسل .

والعي: بالكسر يحتمل أن يكون صفة مشبهة من عيي اذا عجز ولم يهتد الى العلم بالشيء، وأن يكون مصدراً . وفي بعض نسخ الحديث «ان آفة العي السؤال» .

ان شفاء العي السؤال، قال : وروى ذلك في الكسير والمبطون يتيمم ولا يغتسل .
 ٤ - وروى الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال : سألت
 أبا جعفر عليه السلام عن الجنب تكون به القروح . قال : لا بأس بأن لا يغتسل
 يتيمم .

٥ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد
 ابن عبدالله عن أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن سرحان
 عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه جروح أو قروح أو يخاف
 على نفسه من البرد . فقال : لا يغتسل ويتيمم .

فعلى الاول - أعني : كونه صفة مشبهة - المعنى أن الجاهل ربما يتأبى عن
 السؤال ويرفع عنه ويعد آفة .

وعلى الثاني المعنى السؤال آفة العي ، فكما أن الآفة نفني الشيء ونذهبها،
 كذلك السؤال يذهب العي . وما هنا أظهر وموافق لروايات العامة وسائر رواياتنا .
 وقال في النهاية : العي الجهل ، ومنه الحديث : ان شفاء العي السؤال ^١ .

قوله : قال وروى

كان القائل ابن أبي عمير ، لانه في الكافي أيضاً كذلك ^٢ .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح أيضاً .

(١) نهاية ابن الاثير ٣/ ٣٣٤ .

(٢) فروع الكافي ٣/ ٦٨ .

- ٦ - سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسن عن معاوية بن حكيم عن علي ابن الحسن بن رباط عن عبدالله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل تكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة . قال : يتيمم .
- ٧ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يؤيمم المجدور والكسير اذا أصابتهما الجنابة .
- ٨ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبدالله بن بكير عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام انه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس قال :

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : صحيح أيضاً .

ويادل هذا الخبر والاختبار المتقدمة على أن الجنب اذا كانت به قروح أو جروح أو كسر يتيمم ، وليس عليه الجبيرة ، والحكم في الوضوء والغسل في غاية الاشكال ، لتعارض الاختبار فيهما . ولا يبعد القول بالنخير وان كان التيمم في الغسل أرجح وأكثر أخباراً .

ولنفصيل القول فيه مقام آخر ، وفصلناه في الكتاب الكبير ^١ .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

وقال والد الشيخ البهائي رحمه الله في العباس : الظاهر أنه العباس بن معروف .

يتيمم ويصلي معهم ويعيد اذا انصرف .

وفي عبدالله : انه هو ابن المغيرة على الظاهر كما يأتي في سند آخر . ورأينا في نسخ أنه عبدالله بن بكير .

قوله عليه السلام : ويعيد اذا انصرف

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله على الاستحباب ، اذ الطهارة : اما شرعية ، أولا . فان كانت الاولى صحت الصلاة ، والا فالظاهر عدم جواز الصلاة فكيف يؤمر بالصلاة .

أقول : قال بمضمون هذا الخبر الشيخ في المبسوط^١ والنهاية^٢ وابن الجنيّد في خصوص صلاة الجمعة .

ويشكل بأنّه اذا كان العذر مسوغاً للتيمم فلا تجب الاعادة ، والا فلا يجوز التيمم ، فلذا لم يعمل به الاكثر في الجمعة ، بل قالوا : بوجوب التيمم وعدم الاعادة .

والامر في عرفة أشكل ، اذ يمكن حمل الاعادة في الجمعة على الاستحباب ، الا أن يحمل صلاة عرفة على آخر الوقت والاعادة على الاستحباب ، مع أنه لاستبعاد في جواز التيمم لادراك فضل الجماعة والاعادة وجوباً أو استحباباً . ويمكن أن يكون المراد الصلاة خلف العامة تقية ، فالاعادة في محلها كما لا يخفى . وربما تحمل الاعادة على فعل الوضوء للصلاة الاخرى مجازاً لاعادة الصلاة ، وفيه بعد .

(١) المبسوط ٣١/١ .

(٢) النهاية ص ٤٧ .

٩ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن عبد الله ابن أبي يعفور وعنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اتيمت البئر وانت جنب فلم تجد دلوأ ولا شيئاً تغرف به فتيمم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم .

١٠ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب داود الرقي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء ويقال ان الماء قريب منا فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً ؟ قال : لا تطلب الماء ولكن تيمم فاني

الحديث التاسع : صحيح .

قوله عليه السلام : ولا تفسد على القوم ماءهم

الافساد : اما لنجاسة المني ، أو لان غسل الجنب يوجب عدم جواز استعمال الماء ووجوب النزح ، أو لانه يصير سبباً لهيجان الحمأة والطين في البئر ، أو لانه يصير سبباً لاستقذار أهلها واستكافهم من استعمال مائها ، أو لعله يموت في البئر فينجس الماء .

فالمعنى لا تفعل ذلك ، لانه يمكن أن تقع في البئر فتموت ، ومع قطع النظر عن هلاكك يتضرر أهل البئر أيضاً به ، فيدل على أنه مقيد بالخوف .
وينبغي حمل الوجوه السابقة عليه أيضاً ، أو على ما إذا كان الماء ملكاً لجماعة ولم يرضوا بذلك ، مع أنه يحتمل أن يكون مثل هذا الاضرار بجماعة المسلمين في الماء المباح أيضاً مجوزاً للتيمم ، والله يعلم .

الحديث العاشر : مختلف فيه كالصحيح لداود .

وفي الكافي صحيح^١ .

وقال الفاضل الاردبيلي: فيه دلالة ظاهرة على عدم الضيق في التيمم، وان

كان في داود بعض الكلام .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : أجمع علماءنا وأكثر العامة على أن من كان عذره عدم الماء لايسوغ له التيمم، الا بعد الطلب اذا أمل الاصابة وكان في الوقت سعة ، حكى [ذلك] في المعتبر^٢ والمنتهى^٣ ، ولا ينافي ذلك رواية داود الرقي ويعقوب بن سالم لضعف سندهما، ولا شعارهما بالخوف على النفس أو المال ونحن نقول به .

واختلف الاصحاب في كيفية الطلب وحده ، فقال الشيخ في المبسوط : والطلب واجب قبل تضيق الوقت في رحله وعن يمينه وعن يساره وسائر جوانبه رمية سهم أو سهمين ، اذا لم يكن هناك خوف^٤ ، ونحوه قال في النهاية^٥ ، ولم يفرق بين السهلة والحزنة .

وقال المفيد^٦ وابن ادريس^٧ بالسهمين في السهلة وبسهم في الحزنة. ولم يقدره السيد المرتضى في الجمل^٨ ولا الشيخ في الخلاف^٩ بقدر ، وحسن في

(١) فروع الكافي ٦٤/٣ ، ح ٦ رواه بهذا الإسناد الموجود في التهذيب .

(٢) المعتبر ص ١٠٨ .

(٣) منتهى المطلب ١٣٨/١ .

(٤) المبسوط ٣١/١ .

(٥) النهاية ص ٤٨ .

(٦) المقنعة ص ٨ .

(٧) السرائر ص ٢٦ .

(٨) شرح الجمل ص ٦١ .

(٩) الخلاف ٢٩/١ ، مسألة ٧٦ .

أنخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل وبأكلك السبع .
قال الشيخ أبده الله (والصعيد هو التراب وانما سمي صعيداً لانه يصعد من

المعتبر ^١ القول بوجوب الطلب مادام الوقت باقياً .

والمعتمد اعتبار الطالب من كل جهة يرجو فيها الاصابة، بحيث يتحقق عرفاً
عدم وجدان الماء ^٢ .

قوله رحمه الله : والصعيد هو التراب

اختلف كلام أهل اللغة في الصعيد ، فبعضهم كالجوهري قال هو التراب ^٣ ،
ووافقه ابن فارس في المعجم ^٤ ، ونقل عن الزجاج أنه وجه الأرض تراباً كان
أو غيرها ، سمي « صعيداً » لانه نهاية ما يصعد من باطن الأرض . وقريب منه
مانقله الجوهري عن ثعلب، وكذا مانقله المحقق ^٥ عن الخليل عن ابن الاعرابي .
ولذا اختلف أصحابنا في التيمم بالحجر لمن تمكن من التراب ، فمنعه
المفيد وأتباعه ، وجوز الشيخ في المبسوط ^٦ والمحقق والعلامة التيمم بالحجر
نظراً الى دخوله تحت الصعيد . وجوز المانعون التيمم بالحجر في حال عدم
وجدان التراب .

(١)المعتبر ص ١٠٨ .

(٢)مدارك الاحكام ص ٩٤ .

(٣)صاح اللغة ١/٤٩٥ .

(٤)مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٢٨٧ .

(٥)المعتبر ص ١٠٣ .

(٦)المبسوط ١/٣١ .

الارض على وجهها ، والطيب ما لم يعلم فيه نجاسة) .

بدل على ذلك ما ذكره ابن دريد في كتاب الجمهرة عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ان الصعيد هو التراب الخالص الذي لا يخالطه سبخ ولا رمل ، وقوله حجة

قوله رحمه الله : والطيب ما لم يعلم فيه نجاسة

اختلف المفسرون فيه ، فبعضهم على أنه الطاهر كما ذكره المفيد والاكثر ، وبعضهم على أنه الحلال ، وآخرون على أنه المنبت دون ما لا ينبت كالسبخة ، وأيدوه بقوله تعالى « والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه »^١ . والاول هو مختار مفسري أصحابنا قدس الله أرواحهم .

قوله رحمه الله : ما ذكره ابن دريد

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه حمل كلام المفيد على ارادة التراب الخالص ، والا ففي الدلالة شيء .

قوله رحمه الله : وقوله حجة في اللغة

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذا ان لم يحصل له مخالف من أرباب اللغة غير بعيد ، لحصول الظن الذي غاية الامكان في بيان اللغات ، وأما مع الاختلاف ففيه تأمل . وبالجمله ان أمكن العلم في معنى اللغة ، فالظاهر عدم جواز الافتصار بقول واحد من أرباب اللغة ، والله أعلم .

في اللغة ولأنه لا يخلو أن يكون المراد به التراب أو نفس الأرض أو ما تصاعد على الأرض، فإن كان الأول فقد تم ما قلناه، وإن كان الثاني لم يدخل أيضاً فيه ما ذهب مخالفون إليه من أصحاب أبي حنيفة لأن الكحل والزرنين لا يسمى أرضاً بالاطلاق كما لا يسمى سائر المعادن كالفضة والذهب والحديد بأنه أرض، ألا ترى أنه لا يقول من عنده شيء من الكحل أو الزرنين عندي قطعة من الأرض، فعلم أنه لا يطلق عليه اسم الأرض، وإن كان المراد به ما تصاعد على الأرض فلا يخلو أن يراد ما

قوله رحمه الله : أو نفس الأرض

وهو المفهوم من بعض الاخبار كما سيأتي .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : لا يخفى أن الوجه الأول يدل على أن الصعيد هو التراب الخالص فقط، والثاني على أنه مطلق الأرض الشامل للحجر والرمل وغيرهما ، كما هو مذهب الكثير من الأصحاب ، والأول مذهب لبعض كما يدل عليه عبارة الماتن .

وبالجملة يفهم من الدليل الأول أن مذهبه هو المذهب الأول ، ومن الدليل الثاني المذهب الثاني ، وكأنه الأولى لما نقل في الذكرى^١ عن الزجاج ، وسيأتي ما يدل على أن مذهبه الثاني بخلاف مذهب الماتن .

قوله رحمه الله : لا يسمى أرضاً

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقصوده مجرد الرد على العامة، والا يبقى الاشكال في التيمم بالحجر ، إذ يصح إن قلنا أن الصعيد هو الأرض ،

تصاعد عليها مما هو من جنسها أو ما لا يكون من جنسها، فإن كان الأول فقد ثبت ما ذكرناه وإن كان الثاني فهو باطل لأن فيما يتصاعد على الأرض ما لا يطلق عليه اسم الصعيد مثل الثمار والمعادن وكل شيء خارج من جنس الأرض .
ثم قال (ويستحب التيمم من الربى وعوالي الأرض التي تنحدر منها المياه

ويفسد إن قلنا هو التراب ، وكذا التيمم بالرمل .
ولك أن ترجح تفسير التراب ، بأن التكليف توجه إلى الضرب بالصعيد ، ولا يمثل هذا التكليف الامع العلم بأن المضروب هو الصعيد وإنما يحصل العلم مع الضرب على التراب ، إذ به يحصل المطلوب على التفسيرين . وأما شرط الاتصال نظراً إلى أن الأرض عرفاً إنما يصدق في المتصل، فلا أن يكون الضرب بالتراب حال كونه على وجه الأرض مجرد وسوسة لا يرجع إلى أمر معنوي والاحتياط بين . انتهى .

ونقل عن ابن أبي عقيل أنه جوز التيمم بالأرض ، وبكل ما كان من جنسها كالكلح والزرنبخ ، واستحسنه في المعتبر^١ ، وهو متروك .

قوله رحمه الله : فقد ثبت ما ذكرناه

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره: فيه منع واضح، إذ قد يكون غير التراب .

قوله رحمه الله : ويستحب التيمم من الربى

قال في الصحاح : الربو هو ما ارتفع من الأرض^٢ .

(١) المعتبر ص ١٠٢ .

(٢) الصحاح ٢٣٤٩/٦ .

فانها أطيب من مهابطها) .

يدل على ذلك :

١١ - ما أخبرني به الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي الكوفي عن النوفلي عن غياث ابن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : لا وضوء من موطأ . قال النوفلي : يعني ما تظأ عليه برجلك .

١٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسن بن علي العلوي عن

وقال الشهيد الثاني قدس سره : الربى بضم الراء جمع ربوة ، وهي ماعلا من الارض ، وعطف العوالي عليها تفسير وتأكيده .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الدلالة شيء ، وربما كانت الهابطة غير ما يوطأ عليه بالرجل ، اللهم الا أن ينزل مراد المفيد على ما في الرواية .

الحديث الحادى عشر : مجهول .

قال الفاضل التستري رحمه الله في الحسن بن علي الكوفي : كأنه الوشاء الذي قيل فيه : انه من وجوه الطائفة . انتهى .

وقال الوالد رحمه الله : الظاهر أنه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الثقة .

الحديث الثانى عشر : مجهول أيضاً .

سهل بن جمهور عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن الحسن بن الحسين العرنبي عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى أمير المؤمنين عليه السلام أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق .

وهذان الخبر يدلان على كراهية التيمم من أثر الطريق والمواضع الموطأة فلم يبق بعد هذا إلا الربى والعوالي التي يستحب التيمم منها .

ثم قال أيده الله تعالى (ولا يجوز التيمم بغير الأرض مما أنبتت الأرض وإن أشبه التراب في نعومته وانسحاقه كالاشتان والسعد والسدر وأشباه ذلك ولا يجوز

قال الفاضل التستري رحمه الله في الحسن بن علي [العلوي] : لعله ابن محمد الأطروش الذي ذكره ابن داود^١ في الضعفاء . انتهى .
وذكر ابن داود^٢ الحسين العرنبي من غير توثيق .

قوله رحمه الله : وهذان الخبران

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : يحمل النهي على الكراهة ، لعدم الصحة والقاتل ، ولكن في قوله « فلم يبق » تأمل .

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه تأمل واضح ، إلا أن يخصص الربى والعوالي بغير أثر الطريق .

قوله رحمه الله : وإن أشبه التراب

هذا الحكم اجماعي .

(١) رجال ابن داود ص ٤٤١ .

(٢) رجال ابن داود ص ١٠٥ .

التيمم بالرماد ولا بأس بالتيمم بالارض الجصية البيضاء وأرض النورة) .

وفي الصحاح : والسعد من الطيب ^١ .

وأما التيمم بالرماد فلا خلاف في عدم جوازه اذا كان مأخوذاً من الشجر والرماد كما هو الغالب ، وأما الذي كان أصله الارض فان خرج بالاستحالة عن اسم الارض ، فالمشهور عدم الجواز ، والقول فيه كالقول في النورة والجص والخزف . وظاهر الاخبار في الجميع الجواز ، والمنع أحوط .

قوله رحمه الله : ولا بأس بالتيمم

قال السيد رحمه الله في المدارك : لا ريب في جواز التيمم بأرض النورة والجص قبل الاحراق ، واعتبر الشيخ في النهاية ^٢ في جواز التيمم بهما وبالحجر فقد التراب ، وهو ضعيف جداً . أما نفس النورة والجص بعد الاحراق ، فذهب الشيخان وأتباعهما الى المنع من التيمم بهما لخروجهما بالاحراق عن اسم الارض .

وقال المرتضى في المصباح ^٣ وسلار ^٤ : يجوز التيمم بهما . واختلف أيضاً في جواز التيمم بالخزف ، فقال ابن الجنيد والمحقق في المعتبر ^٥ لا يجوز ، وقيل بالجواز ، والمنع أحوط ^٦ .

(١) صحاح اللغة ١/ ٤٨٥ .

(٢) النهاية ص ٤٩ .

(٣) مخطوط .

(٤) المراسم ص ٥٤ .

(٥) المعتبر ص ١٠٢ .

(٦) مدارك الاحكام ص ٩٨ .

إذا ثبت بما ذكرناه ان التيمم يجب من التراب أو الارض أو مما يقع عليها
اسم التراب أو الارض بالاطلاق وكانت هذه الاشياء مما لا يقع عليه اسم التراب

قوله رحمه الله : من التراب أو الارض

أقول : كلامه رحمه الله في هذا البحث في غاية التشويش والاضطراب ،
فان كلامه هذا يدل على أنه قد تقدم منه جواز التيمم اما بالتراب أو الارض ، مع
أنه لم يتقدم الا التراب ، ولعل مراده الاشارة الى أن العلماء بين قائلين : قائل
بجواز التيمم بالارض ، وقائل بالانحصار في التراب ، وهذه المذكورات لا يصدق
عليها شيء من الامرين .

الذي يظهر من سياق كلامه أن المفيد رحمه الله خص بالتراب والشيخ قائل
بالتعميم ، فجمع في كلامه بين القولين ، فصار سبباً للاضطراب وعدم تناسب
أجزاء الكلام .

قال الفاضل التسنري رحمه الله : هذا الترديد غير موجود فيما نقل عن
المصنف ، فلا يستقيم توجيه كلامه بأجمعه به . نعم لو خصص بصورة عدم
الصحة بالاشنان ونحوه وقطع النظر عن الصحة بالارض الجصية - كما يرشد
اليه قوله « فكانت » - حسنت الدلالة ، ويبقى الكلام في عدم اتمام المدعى ،
ان جعل مدعى المفيد التيمم بالجصية الخالصة عن التراب ، وكذا أرض النورة
الخالية عن ذلك .

قوله رحمه الله : أو مما يقع عليه

قال الفاضل التسنري رحمه الله : أراد امكان التعبير بهذا العنوان أيضاً ،

أوالارض فيجب أن يكون التيمم بها غير جائز . ويدل أيضاً عليه :

١٣ - ما أخبرني به الشيخ أيدته الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسين عن فضالة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام انه سئل عن التيمم بالجنب؟ فقال: نعم. فقيل: بالنورة؟ فقال: نعم. فقيل: بالرماد؟ فقال: لانه ليس يخرج من الارض انما يخرج من الشجر .

١٤ - وأخبرني الشيخ أيدته الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى

لا ادخال ما لم يدخل أو اخراج ما لم يخرج من الاول .

الحديث الثالث عشر : ضعيف على المشهور .

قال الفاضل التستري رحمه الله في أحمد بن الحسين : كأنه ابن سعيد على ما قيل انه يروي عن شيوخ أبيه . انتهى .

وقال الوالد رحمه الله : كأن في هذا الخبر صحة التيمم بالجنب والنورة وان كان بعد الحرق ، نظراً الى الاطلاق والى تعليل نفي الصحة بالرماد بعد خروجه من الارض ، وفيه تأمل .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : يدل على جواز التيمم بنفس النورة والجنب ، لكن الاصل عدمه ، والظاهر عدم صدق الارض والصعيد عليهما ، والخبر أيضاً غير صحيح ، والحمل على أرضهما ممكن .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

عن ياسين الضرير عن حريز عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه اللبن أتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إنما هو الماء والصعيد .

فنفي أن يكون ما سوى الماء والصعيد يجوز التوضؤ به .
١٥ - وأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدقيق يتوضأ به ؟ قال : لا بأس بأن يتوضأ به ويستنفع به .

فمعناه أنه يجوز التمسح به والتوضؤ الذي هو التحسين دون الوضوء للصلاة والذي يكشف عن ذلك :

١٦ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد

قوله رحمه الله : يجوز التوضؤ به

الظاهر يجوز الطهارة به بدله .

الحديث الخامس عشر : موثق .

قوله رحمه الله : والتوضؤ الذي هو التحسين

قال العلامة الاردبيلي رحمه الله : ومعلوم أن حمل الوضوء على التحسين أولى من حمله على التيمم ، مع مخالفته الأصل وفتوى الأصحاب وظاهر الآية . انتهى .
أقول : ويمكن حمل الخبر على التقية ، لكن ما ذكره الشيخ أظهر ، وقوله « ويستنفع به » يؤمى إليه ، والفرض عدم مظنة الاسراف ، فانه مما يستنفع به .

الحديث السادس عشر : صحيح .

ابن الحسن عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلعي بالنورة فيجعل الدقيق بالزيت يلبته به يتمسح به بعد النورة ليقطع ريحها. قال: لا بأس .

ثم قال أيده الله تعالى (ولا يتيمم بالزرنبيخ لانه معدن ، وليس بأرض يكون ما علا فوقها تراباً) .

وهذا أيضاً مثل ما تقدم لانه اذا ثبت وجوب التيمم مما يقع عليه اطلاق اسم التراب فكلما لا يقع عليه اسم التراب مطلقاً لا يجوز التيمم به .

ثم قال أيده الله تعالى : (واذا حصل الانسان في أرض وحلة وهو محتاج الى التيمم ولم يجد تراباً فليتنفض ثوبه أو عرف دابته أو لبد سرجه أو رحله فان خرج من شيء من ذلك غبرة يتيمم بها ، وان لم يخرج منها غبرة فليضع يديه

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الدلالة شيء ، وكان مقصوده التنبيه على أنه ربما كان يسأل عن التنظيف بالدقيق ، والرواية المتقدمة واردة على هذا النسق . انتهى .

وفي المصباح المنير : لت الرجل السويق لتاً من بساب قتل بله بشيء من الماء .^١

ويدل على أنه لا اسراف كما في أمثال هذه الامور مما يتمتع به .

قوله رحمه الله : فليتنفض ثوبه

المشهور التخيير بين كل ما فيه غبار ، كما هو ظاهر الخبر .

على الوحل ثم يرفعهما فيمسح احدهما على الاخرى حتى لا يبقى فيها نداوة ويمسح بهما وجهه وظاهر كفيه) .

وقال الشيخ في النهاية : للتيمم مراتب : فأولها التراب ، فان فقدته فالحجر ، فان فقد تيمم بغبار عرف دابته أو لبد سرجه ، فان لم يكن معه دابة تيمم بغبار ثوبه ، فان لم يكن معه شيء من ذلك تيمم بالوحل ^١ .

وقال ابن ادريس : التراب ، ثم الحجر ، ثم غبار الثوب ، ثم غبار العرف واللبد ، ثم الوحل ^٢ . وأطلق الشيخ التيمم بغبار الثوب ، وظاهر المفيد وسلا وجوب النفض والتيمم بالغبار الخارج منه .

وربما يشترط الاحساس بالغبار ، وظاهر بعض الاخبار وجود الغبار فيهما ، كما هو ظاهر الاكثر ، أما اخراجه أو ظهوره للحس فلا ، وان كان الاحوط السعي في اخراجه لو أمكن .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : اذا فقد التراب وما في معناه وجب التيمم بغبار الثوب أو عرف الدابة أو لبد السرج أو غير ذلك مما فيه غبار . قال في المعبر : وهو مذهب علمائنا وأكثر العامة .

وانما يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب ، كما نص عليه الشيخ وأكثر الاصحاب . وربما ظهر من عبارة المرتضى في الجمل جواز التيمم به مع وجود التراب أيضاً . وهو بعيد ، لانه لا يسمى صعيداً ، بل يمكن المناقشة في جواز التيمم به مع امكان التيمم بالطين ، الا أن الاصحاب قاطعون بتقديم الغبار على الوحل ، وظاهرهم الاتفاق عليه ^٣ .

(١) النهاية ص ٤٩ .

(٢) السرائر ص ٢٦ .

(٣) المدارك ص ٩٨ - ٩٩ .

١٧ - يدل على ذلك ما أخبرني به الشيخ عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن الحسن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به فإن الله أولى بالعدو إذا لم يكن معك ثوب جاف ولا لبد تقدر على أن تنفضه وتيمم به .

وقال أيضاً : ومع فقد الغبار تيمم بالوحد ، والمستند في ذلك بعد الإجماع روايتنا أبي بصير ورفاعة .

ولو أمكن تجفيف الوحد بحيث يصير تراباً والتيمم به ، وجب ذلك وقدم على الغبار قطعاً .

واختلف الأصحاب في كيفية التيمم بالوحد ، فقال الشيخان : أنه يضع يديه الأرض ، ثم يفركهما ويتيمم به ، وهو خيرة المعتبر . وقال آخرون : يضع يديه على الوحد ويتربص ، فإذا يبس تيمم به ، واستوجهه في التذكرة أن لم يخف فوت الوقت ، وهو بعيد ^١ .

الحديث السابع عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : فتيمم به

قال الفاضل النسري رحمه الله : يدل على أن التيمم بالطين لا يشترط فيه إزالة الرطوبة الحاصلة في اليد منه .

١٨ -- وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: أرأيت المواقف ان لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول؟ قال: يتم من لبده أو سرجه أو معرفة دابته فان فيها غباراً ويصلي.

١٩ -- محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان أصابه الثلج فلينظر لبده سرجه فيتميم من غباره أو من شيء معه، وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس أن يتميم منه.

الحديث الثامن عشر : صحيح أيضاً .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه فيه أنه لا يشترط نفضها ، بل يكفي بما اشتملت عليه من الغبار ، ولعل العمل بالرواية الاولى أولى . انتهى . ويمكن حمله على ما اذا لم يمكن اخراج الغبار منه . والمواقف : كمقاتل لفظاً ومعنى . والبده : بكسر اللام واسكان الباء الموحدة ما يوضع تحت السرج . والمعرفة : كمرحلة موضع العرف من الفرس ، وهو بالضم شعر عنقه .

الحديث التاسع عشر : موثق .

قوله عليه السلام : فلينظر لبده سرجه

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : يحتمل ارجاع الضمير الى المراكب

٢٠.. سعد بن عبدالله عن أحمد عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة عن رفاة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء

المعلوم من سوق الكلام ، فينبغي أن يقرأ « فلتنظر » بالخطاب. ويحتمل ارجاعه الى الراكب فليقرأ بالغيبة التفاتاً ، ويؤيده « وان كان » . انتهى .
وأقول : في بعض النسخ « ان أصابه » ، فالأخير متعين من غير تكلف .

الحديث العشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : فانظر أجف

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : يستفاد منه عدم جواز التيمم بالارض الرطبة مع وجود التراب ، وأنها متقدمة على الطين ، وأنه يجب تحري الاجف منها عند الاضطرار الى التيمم بها .

وربما يستنبط من تعليقه عليه السلام الامر بالتيمم بها على فقد الماء والتراب ، عدم تسويغ التيمم بالحجر الرطب ، الا مع فقد التراب لشمول اسم الارض للحجر . واو قلنا بعدم شموله ، ففي الحديث دلالة على تقديم التراب على الحجر الجاف ، كما هو مذهب الشيخين في النهاية والمقنعة ، ومختار ابن ادريس وابن حمزة وسائر ، لان الارض الرطبة لما كانت مقدمة عليه ، كما يقتضيه اقتصاره عليه السلام على قوله « ليس فيها ماء ولا تراب » دون أن يقول : ولا حجر ، فالتراب مقدم عليه بطريق أولى . انتهى .

فانظر أجف موضع تجده فتيمة منه فان ذلك توسيع من الله عزوجل ، قال : فان كان في ثلج فليتنظر لبد سرجه فليتيمة من غباره أو شيء مغبر وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس أن يتيمة منه .

٢١ - عنه عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن أحمد بن محمد عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال قلت : رجل دخل الجمعة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع ؟ قال : يتيمة فانه الصعيد . قلت : فانه راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء ؟ قال : ان خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيمة يضرب بيده على اللبد والبرذعة

قوله عليه السلام : فان ذلك توسيع

أي التيمة توسيع من الله ، فيناسبه هذا الحكم ، أو هذا الحكم توسيع .

الحديث الحادي والعشرون : ضعيف .

قوله : فانه راكب

يمكن أن يقال : هذا سؤال آخر لا في الصورة المفروضة سابقاً ، لثلاثيني الاخبار الدالة على تقديم الغبار على الطين . ويمكن أيضاً أن يحمل الطين المذكور في أول الخبر على التراب الرطب ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : على اللبد والبرذعة

في الصحاح : البرذعة المجلس الذي يلقي تحت الرجل ١ .

ويتيمم ويصلي .

٢٢ - الصفار عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء إلا ما يكفي الجنب لغسله يتوضؤون هم هو أفضل ، أو يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضؤون ؟ فقال : يتوضؤون هم ويتيمم الجنب .

٢٣ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن علي بن مطر عن بعض أصحابنا قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب أيتيمم بالطين ؟ فقال : نعم صعيد طيب وماء طهور .

الحديث الثاني والعشرون : موثق .

قوله عليه السلام : يتوضؤون هم

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : يمكن الحمل على أن يكون الماء ملكاً للجميع وبقدر حصة الجنب لا يمكنه الغسل ويمكنهم الوضوء في حصتهم ، ففي هذه الصورة يتعين العمل بالرواية .

الحديث الثالث والعشرون : مجهول أو مرسل .

قوله عليه السلام : نعم صعيد طيب

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المعنى أن الطين مركب من الصعيد الطيب ومن الماء ، فلا يدل على أن الطين صعيد بقول مطلق . ويحتمل أن يكون

ثم قال أيده الله تعالى : (فان حصل في ارض قد غطاها الثلج وليس له سبيل الى التراب فليكسره وابتوضاً بمائه وان خاف على نفسه من ذلك يضع بطن راحته اليمنى على الثلج ويحركه عليه باعتماد ثم يرفعها بما فيها من نداوته ويمسح بها وجهه ثم يضع راحته اليسرى على الثلج ويصنع بها كما صنع باليمنى ويمسح بها يده اليمنى من المرفق الى أطراف الاصابع كالدهن ، ثم يضع يده اليمنى على الثلج كما وضعها أولاً ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه الى أطراف الاصابع ، ثم يرفعها فيمسح بها مقدم رأسه ويمسح ببلل يديه من الثلج قدميه وليصل ان شاء الله ، وان كان محتاجاً الى التطهير بالغسل صنع بالثلج كما صنع به عند وضوئه من الاعتماد ومسح رأسه ووجهه ويديه كالدهن حتى يأتي على جميعه ، فان خاف على نفسه من ذلك أخر الصلاة حتى يتمكن من الطهارة بالماء أو يفقده ويجد التراب

المراد أن الله تعالى أمر بالصعيد والماء والصعيد هنا حاصل ، فيستفاد منه أن الطين صعيد .

قوله رحمه الله : فليكسره

الظاهر أنه ان أمكنه الكسر والتوضىء بمائه يقدم على التيمم ، خلافاً لما يشعر به هذه العبارة .

قوله رحمه الله : يضع بطن راحته

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الاكتفاء بهذا مع امكان الوصول مع التأخير الى الماء أو التراب تأمل .

وقال العلامة رحمه الله في المختلف : لو لم يجد الا الثلج وتعذر عليه كسره

فيستعمله ويقضي ما فاته ان شاء الله تعالى) .

٢٤ - أخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسماعيل عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر لا يجد الا الثلج . قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر .

واسخانه ، قال الشيخان : وضع يديه عليه باعتماد حتى تتندبا ثم يتوضأ بتلك الرطوبة ، بأن يمسح يده ^١ على وجهه بالنداوة ، وكذا بقية أعضائه ، وكذا في الغسل . فان خشي من ذلك آخر الصلاة حتى يتمكن من الطهارة المائية أو الترابية . وقال المرتضى : اذا لم يجد الا الثلج ضرب بيديه وتيمم بنداوته . وكذا قال سائر ، ومنع ابن إدريس من التيمم به والوضوء والغسل منه ، وحكم بتأخير الصلاة الى أن يجد الماء أو التراب ، والوجه ما قاله الشيخان ^٢ .

قوله : ويقضى ما فاته

أي ما فات من الصلاة في زمان التأخير ، ويفهم منه أنه يترك الصلاة ان لم يجد الماء أو التراب .

الحديث الرابع والعشرون : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : يغتسل بالثلج

كأن المعنى أن هذا مثل ذلك ، ويحمل على ما اذا حصل الجريان . ويمكن

(١) المختلف ص ٤٩ .

(٢) في النسختين « يدها » .

٢٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن معاوية بن حكيم عن عبدالله بن المغيرة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : ان كان في الثلج فليُنظر لبد سرجه فيتيمم من غباره أو من شيء منه ، واذا كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس أن يتيمم منه .

٢٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن معاوية بن شريح قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال : يصيبنا الدمق والثلج ونريد أن نتوضأ ولا نجد الا ماء جامداً فكيف

أن يكون المراد أنه اما أن يقتسل بالثلج ، أو يخرق الثلج ويغتسل من ماء النهر تحته .

الحديث الخامس والعشرون : موثق .

وقدم الخبر في الصفحة السابقة ^١ ، لكنه كان هناك مأخوذاً من كتاب ابن محبوب، وها هنا مأخوذ من كتاب محمد بن أحمد الأشعري، وكأنه يخالف المدعى .

قوله عليه السلام : فليُنظر على لبد سرجه

يحمل على عدم امكان الجريان .

الحديث السادس والعشرون : مجهول .

اتوضأ أدلك به جلدي ؟ قال : نعم .

٢٧ -- فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العبيدي عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد إلا الثلج أو ماء جامداً . قال : هو بمنزلة الضرورة يتيمم

قوله عليه السلام : نعم

قال الفاضل التستري رحمه الله : ان لم يحصل جريان بشكل الاكتفاء به مع امكان التيمم بالتراب . انتهى .
وفي الصحاح : الدمق بالتحريك ريح وثلج ، فارسي معرب دمه ^١ .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

قال الوالد رحمه الله : كأن فيه أنه بوجود السبب الذي يبيح المحرم مؤاخذ والمنع من سلوك الطريق الذي لم يوجد فيه ماء للوضوء والغسل .
وقال الشيخ البهائي رحمه الله : فيه دلالة على أن من صلى بتيمم وان كان مضطراً ، فصلاته لا يخلو من نقص ، وان كانت بريئة الذمة . وأنه يجب عليه ازالة حد النقص عن صلواته المستقبلية بالخروج عن محل الاضطرار ^٢ .

قوله عليه السلام : يتيمم

استدل به سلا^٣ر على التيمم بالثلج ، ولا يخفى أن الظاهر التيمم بالتراب ،

(١) صحاح اللغة ١٤٧٧/٤

(٢) مشرق الشمس ص ٣٤١ .

(٣) المراسم ص ٥٣ .

ولا أرى أن يعود الى هذه الارض التي توبق دينه .

فالوجه في هذا الخبر انه اذا لم يتمكن من استعماله من برد أو غيره .

يدل على ذلك ما رواه :

٢٨ -- محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمركي

عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الرجل

الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً أيهما أفضل؟

أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: الثلج اذا بل رأسه وجسده أفضل فان لم

يقدر على أن يغتسل به فليتيمم .

ثم قال أيده الله تعالى (فان كان في أرض صخر أو أحجار ليس عليها تراب

كما فهمه الشيخ ، وعلى تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال به .

ثم انه ذهب الشيخ في النهاية^(١) الى تقدم الثلج على التراب ، كما يظهر

من الخبر الثاني . ويمكن القول بالتفصيل ، بأنه ان حصل الجريان فالثلج مقدم

والا فالتراب ، والله يعلم .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : الثلج اذا بل

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل المراد مع الجريان ، ولعل الاحوط

مع عدم الجريان الجمع بينه وبين التيمم .

قوله رحمه الله : وان كان في أرض صخر

قال الفاضل التستري رحمه الله : لا يخفى على المتأمل أن الذي يفهم من

وضع يديه أيضاً عليها ومسح وجهه وكفيه كما ذكرناه في تيممه بالتراب وليس عليه حرج في الصلاة بذلك لموضع الاضطراب ولا إعادة عليه .

كلام المقنعة أن التراب مقدم على الأرض الصخر والحجر ، وأن جواز التيمم منها منوط بعدم التراب ، فعلى هذا كلام الشيخ في توجيه هذه المسألة ليس على ما ينبغي .

والتوجيه المحرر أن يقال : انه لما اختلف في تفسير الصعيد ، ففسر تارة بوجه الأرض ، وتارة بالتراب ، فمع وجود التراب لا بد من التيمم منه ، لتحقيق اشتغال الذمة بقصد الصعيد وعدم يقين البراءة بدونه ، ولأن القرية شرط في التيمم ، ولا يمكن قصده يقيناً إلا مع التيمم بالتراب ، لانه المتحقق وليس كذلك غيره . أما مع عدمه ووجود الحجر ، فإن عند من فسر الصعيد بالتراب يكون حيثئذ فاقد الطهورين ، فلا يلزمه الطهارة .

ولما كان هذا الكلام غير محقق لم يحصل العلم بسقوط التكليف ، وأن الأمر بالتيمم ساقط عنه حيثئذ ، لاحتمال أن يكون المراد من الصعيد حيثئذ وجه الأرض ، فلا يحصل العلم بسقوط التكليف الامع التيمم منه ، فلا بد من التيمم منه اذا عدم التراب .

وعلى ما قلنا يندفع قول من يقول : ان الحجر ان كان من الصعيد ، فيكون المكلف مخيراً بين التيمم منه وبين التيمم من التراب ، وان لم يكن منه لم يجز التيمم منه على حال . وللکلام بعد مجال .

قوله رحمه الله : لموضع الاضطراب

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله مشكل ، هذا مع القطع بأن الصعيد

فالوجه في الدلالة عليه ان هذه الاحجار يطلق عليها اسم الارض واذا اطلق عليها ذلك دخلت تحت الظاهر الذي قد تقدم ذكره .
ثم قال أيده الله تعالى (ومتى وجد المتيمم الماء وتمكن منه ولم يخف على نفسه من الطهور به لم تجزه الصلاة حتى يتطهر به وليس عليه فيما صلى بتيمم قضاء) .

هو التراب ، اللهم الا أن ينزل هذا القطع على ما يفهم مما وجهنا به كلامه في الحاشية الطويلة .

قوله رحمه الله : فالوجه في الدلالة

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله: المفهوم من الوجه هو جواز التيمم بالصخر والحجر ولو في حال الاختيار، والمدعى جوازه في حال الاضطراب، وأن مذهب الماتن أنه لا يجوز بهما اختياراً، كما مضى في أول الباب فتأمل ، فان كلام المصنف فيما سبق في أول الباب لما نقل عن اللغة دل على جواز التيمم بغير التراب الخالص . فتأمل .

قال الفاضل التستري رحمه الله : الظاهر من كلام المصنف أن الصعيد هو التراب فقط على ما يفهم من ضمير الفصل وتقديم الصعيد وتعريف التراب، فلا يكفي للصحة دخول هذه الاشياء تحت الارض، بل لابد من دخولها تحت التراب.

قوله رحمه الله : من الطهور به

بضم الطاء أي : من التطهر به .

وفي النهاية : الطهور بالضم التطهر ، وبالفتح الماء الذي يتطهر به

٢٩ - فيدل عليه ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر ابن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مدام في الوقت ، فاذا خاف أن يفوته الوقت فليتييمم وليصل في آخر الوقت ، فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل .

٣٠ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال: سمعت

كالوضوء^١ .

الحديث التاسع والعشرون : حسن .

ويدل على عدم جواز التيمم مع سعة الوقت ، لكنه في العذر الذي يرجى زواله ، فلا يدل على الضيق مطلقاً .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : ظاهره يعطي وجوب استمرار الطلب من أول الوقت الى أن يخشى القوت، ولا نعرف به قائلًا من الاصحاب سوى المحقق في المعتبر فقد قال بحسنه ، ولو قيل به لم يكن بعيداً .

وقوله عليه السلام « فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه » ظاهره وجدان الماء بعد الوقت ، ولا خلاف في سقوط القضاء حينئذ^٢ .

الحديث الثلاثون : صحيح .

(١) نهاية ابن الاثير ٣/ ١٤٧ .

(٢) الحبل المتين ص ٩٢ .

أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل فاذا وجد ماءً فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : يدل على جواز التيمم بمطلق الأرض ولا يشترط التراب، وعلى جواز التيمم أول الوقت، وأمثاله كثيرة فتنبه. انتهى .
وروى الصدوق في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا أجنب ولم يجد الماء؟ قال: يتيمم بالصعيد، فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلاة . وعن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو . قال: ليس عليه أن يدخل الركبة، لان رب الماء هو رب التراب فليتيمم وعن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة أيتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال: لابل يتيمم ألا ترى أنه انما جعل عليه نصف الوضوء .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : من تيمم تيمماً صحيحاً وصلى ثم خرج الوقت لم يجب عليه القضاء .

قال في المنتهى : وعليه اجماع أهل العلم .

ونقل عن السيد المرتضى رحمه الله أن الحاضر اذا تيمم لفقدان الماء وجب عليه الاعادة اذا وجدته، ولم نقف له في ذلك على حجة، والمعتمد سقوط القضاء مطلقاً .

ولو تيمم وصلى مع سعة الوقت ثم وجد الماء في الوقت، فان قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بطلت صلاته مطلقاً ، وان قلنا بجوازه مع السعة فالاصح عدم الاعادة ، وهو خيرة المصنف في المعتبر والشهيد في الذكرى .
ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل القول بوجوب الاعادة، وهو ضعيف،

٣١ - وبهذا الاستناد عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن الحسين العامري مولى مسعود بن موسى قال : حدثني من سأله عن رجل أجنب فلم يقدر على الماء وحضرت الصلاة فتيمم بالصعيد ثم مر بالماء ولم يغتسل وانتظر ماءً آخر وراء ذلك فدخل وقت الصلاة الأخرى ولم ينته إلى الماء وخاف فوت الصلاة . قال : يتيمم ويصلي فإن تيممه الأول انتقض حين مر بالماء ولم يغتسل .

٣٢ - فأما الخبر الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن الحسن بن علي عن يونس بن يعقوب عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم فصلّى ثم أصاب الماء . فقال : أما أنا فكنت فاعلاً اني كنت أتوضأ وأعيد .

والاخبار محمولة على الاستحباب^١ .

الحديث الحادى والثلاثون : ضعيف .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : هذا دل على بعض المطلوب ، والاولان على الكل ، لكنهما معمولان ومضمونهما واضح .

الحديث الثانى والثلاثون : موثق .

قوله عليه السلام : أما أنا فكنت فاعلاً

لعله يحتمل الاستحباب وكان في العبارة سقطاً ، كذا قاله الفاضل التستري

رحمه الله .

فمعناه أنه إذا كان قد صلى في أول الوقت يجب عليه الاعادة ، فأما إذا كان قد صلى في آخر الوقت فليس عليه اعادة الصلاة ، والذي يدل على ذلك :

٣٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً أتوضأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته ؟ قال : إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد الصلاة فإن مضى الوقت فلا اعادة عليه .

٣٤ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا لم يجد المسافر الماء فليمسك مادام

الحديث الثالث والثلاثون : صحيح .

ظاهره جواز التيمم في السعة والاعادة بعد وجود الماء في الوقت وعدمها مع خروجه .

الحديث الرابع والثلاثون : مجهول .

قوله عليه السلام : فليمسك

اعلم أنه أجمع الاصحاب على عدم جواز التيمم للفريضة الموقنة قبل دخول الوقت ، كما أطلقوا على وجوبه مع تضيقه ولو ظناً .

وانما الخلاف في جوازه مع السعة، فذهب الشيخ والسيد المرتضى وجمع من الاصحاب الى أنه لا يصح الا في آخر الوقت ، ونقل عليه السيد الاجماع،

في الوقت فاذا تخوف أن يفوته فليتيمم وليصل في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلاقضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل .

٣٥ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن أبي همام عن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن أبي ذر رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله هلكت جامعت على غير ماء . قال : فأمر النبي صلى الله عليه وآله بمحمل فاستترت به وبماء فاغتسلت أنا وهي ، ثم قال لي : يا أباذر يكفيك الصعيد عشر سنين .

وذهب الصدوق رحمه الله الى جوازه في أول الوقت ، وقواه في المنتهى ، واستقره في البيان .

وقال ابن الجنيدي : ان وقع اليقين بفوت الماء آخر الوقت أو غلب الظن ، فالتيمم في أول الوقت أحب الي ، واستجوده المصنف في المعتبر ، واختاره العلامة في أكثر كتبه . وفي الاخير قوة ، وان كان ما اختاره الصدوق رحمه الله أيضاً لا يخلو من قوة .

قوله عليه السلام : فاذا تخوف

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله : دلالاته بالمفهوم على المطلوب .

الحديث الخامس والثلاثون : ضعيف على المشهور .

« فاغتسلت » فيه التفات أو في أول الكلام .

٣٦ - فأما الخبر الذي رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صلى بتييم وهو في وقت قال: تمت صلاته ولا إعادة عليه .

المعنى فيه انه حين صلى بتييم هو في الوقت ولم يرد انه حين أصاب الماء كان في الوقت ، لانه لو كان في وقت أصابته للماء الوقت باقياً لوجب عليه إعادة الصلاة حسب ما تقدم ، وكذلك الخبر الذي رواه :

« يكفيك الصعيد » أي: التيمم به ان لم تجد الماء، أو لم تقدر على استعماله.

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

قوله رحمه الله : ولم يرد أنه حين أصاب

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه شيء، اذ لو حمل على ما يفهم منه عرفاً من عدم الاعادة لو أصاب الماء في الوقت لم يصر الرواية الاولى متناقضة لها، لاحتمالها للاستحباب . وبالجمله المفهوم من هذه الرواية عرفاً ما ذكرناه ، فلا يبعد حمل الاولى على الاستحباب .

وأقول : ربما يحمل أمثال هذا الخبر على ما اذا ظن الضيق ثم ظهر خلافه، أو على من تيمم مع الضيق ثم دخل وقت أخرى ، فان الصلاة مع السعة في الثانية جائزة على ما اختاره بعض المتأخرين، نظراً الى أن الاوامر الدالة على تأخير التيمم لاتتناوله، أو على ما اذا فعل ذلك جهلاً، بأن يكون الجاهل معذوراً فيه .

٣٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن علي بن اسباط عن يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم وصلى ثم أصاب الماء وهو في وقت . قال : قد مضت صلاته وليتطهر .

فيحتمل ما ذكرناه من انه حين تيمم وصلى كان في الوقت لأنه حين أصاب الماء كان الوقت باقياً ، ويجوز أن يكون المراد أنه أصاب الماء وهو في الوقت غير أنه لم يفرغ من الصلاة على تمامها وانما صلى منها ركعة أو ركعتين ، فقال : مضت صلاته يعني ما صلى منها .

فأما قوله « وليتطهر » يكون محمولا على أنه يتطهر لما يستأنف من صلاة اخرى .

الحديث السابع والثلاثون : موثق كالصحيح .

قوله رحمه الله : فيحتمل ما ذكرناه

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه بعد ، اذ يلزم الفاصلة بالاجنبي وارتكاب التعقيد ، وتجوز مثل ذلك في الاخبار يرفع الاعتماد عنها بالكلية .

قوله رحمه الله : ويجوز أن يكون

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذا أيضاً بعيد ، لان مقتضى قوله عليه السلام « ثم أصاب » تعقيب الاصابة عن تحقق الصلاة فيما مضى من الزمان ، وهذه الحالة انما تتحقق بعد الفراغ والوجدان .

وبالجملة ان جوزنا مثل هذه الاحتمالات لم يبق للمنازعة بين من يقول بوجوب العمل بأخبار الاحاد وبين من يقول بعدم الوجوب وجه صالح في نظرنا ،

٣٨- فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن عبدالله ابن المغيرة عن معاوية بن ميسرة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء ثم صلى ثم أتى الماء وعليه شيء من الوقت أيمضي على صلاته؟ أم يتوضأ ويعيد الصلاة؟ قال: يَمْضِي على صلاته فإن رب الماء هو رب التراب. فالوجه في هذا الخبر أن قوله (ثم صلى) المراد به دخل في الصلاة ولا يكون قد فرغ منها فإنه لا يجب عليه الانصراف بل ينبغي أن يَمْضِي في صلاته ولو كان قد فرغ من صلاته والوقت باق كان عليه العودة على ما قدمناه .

٣٩- وما رواه أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى ثم بلغ

اذلمن يقول بعدم وجوب العمل أن يحمل ما لا يوافق غرضه وأصوله من الاخبار على نحو هذه الاحتمالات البعيدة .
وبالجملة الذي يقتضيه النظر والاصول في فهمنا الحمل على الاستحباب، والله أعلم .

الحديث الثامن والثلاثون : مجهول .

قوله رحمه الله : فإنه لا يجب

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه من البعد وتنزيل الكلام على نقيض ما يفهم من التفاهم العرفي ما لا يخفى .

الحديث التاسع والثلاثون : موقوف .

الماء قبل أن يخرج الوقت . فقال : ليس عليه إعادة الصلاة .

فألوجه فيه أيضاً ما قدمناه في الاخبار الاولى سواء .

ثم قال أيده الله تعالى (ومن احتمل فخاف على نفسه من الغسل لشدة البرد أو كان به مرض يضره معه استعماله الماء ضرراً يخاف على نفسه منه تيمم وصلى فإذا أمكنه الغسل اغتسل لما يستأنف من الصلاة) .

٤٠ - فأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن محمد بن الحسين ومحمد بن عيسى وموسى بن عمر بن يزيد الصيقل عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه البرد . قال : لا يغتسل يتيمم .

٤١ - فأما الخبر الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين

قوله رحمه الله : فألوجه فيه

قال الفاضل التستري رحمه الله : والكلام فيه ما تقدم .

الحديث الاربعون : صحيح .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره في محمد بن الحسين : انه مشترك ، لكن الظاهر أنه ابن أبي الخطاب الثقة ، فان سعداً يروي عنه ، وقد صرح في الخبر الاتي به .

الحديث الحادي والاربعون : مرسل بسنده .

عن جعفر بن بشير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل أصابته حنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل . قال : يتيمم فاذا أمن به البرد اغتسل وأعاد الصلاة .
وقد روى هذا الحديث :

٤٢ - سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن سنان أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك .
فأول ما فيه أنه خبر مرسل منقطع الاسناد لان جعفر بن بشير في الرواية الاولى قال عن رواه وهذا مجهول يجب اطراحه ، وفي الرواية الثانية قال عن

ورواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام^١ .
وقال المحقق رحمه الله في الشرائع : قيل : من تعمد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد^٢ .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : القول للشيخ رحمه الله ، واحتج بخبر جعفر بن بشير وعبد الله بن سنان ، وهما لا يدلان على ما اعتبرناه من القيد ، والاجود حملهما على الاستحباب ، لان مثل هذا المجاز أولى من التخصيص ، وان كان القول بالوجوب لا يخلو من رجحان^٣ .

قوله رحمه الله : فأول ما فيه

لا يخفى أنه مخالف لما هو المعمود من عادة الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب

(١) من لا يحضره الفقيه ٦٠/١ ، ح ١٤٤ .

(٢) شرائع الاسلام ٤٩/١ .

(٣) مدارك الاحكام ص ١٠٦ .

عبدالله بن سنان أو غيره فأورده وهو شاك فيه ، وما يجري هذا المجرى لا يجب العمل به ، ولو صح الخبر على ما فيه لكان محمولا على من اجنب نفسه متعمدا وخاف على نفسه التلف فانه يتيمم ويصلي ويبعد الصلاة، وان كان الاولى له أن يغتسل على كل حال حسب ما تذكره من بعد ، والذي يدل على أن من صلى بالتيمم وهو جنب لا يجب عليه اعادة الصلاة :

من العمل بالاخبار الضعيفة والمجهولة والمرساة اذا كانت مأخوذة من الاصول المشهورة .

الا أن يقال : انه انما يعمل بما اذا لم يكن لها معارض ، فأما مع المعارض الذي هو أقوى سنداً فلا يعمل بها، فقوله « يجب اطراحه » وقوله « لا يجب العمل به » أي مع المعارض .

قوله رحمه الله : لكان محمولا

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله : بعيد وتكليف شاق، وأشق منه أمره بالغسل مع خوف تلف النفس . ويدل على عدم ذلك عموم نفي الحرج والحنيفية السهلة والروايات السابقة . انتهى .

قوله رحمه الله : اجنب نفسه

الظاهر أن « نفسه » مرفوع اذ لم يأت « اجنب » متعدياً .

قوله رحمه الله : وان كان الاولى له

أقول: ظاهر هذا الكلام أن الشيخ يقول باستحباب الغسل عند الخوف على

النفس ، واذا اختار التيمم أعاد الصلاة، والقول الذي نقل القوم عنه تعين التيمم والاعادة ، والظاهر أن هذا قوله في غير التهذيب .

وقد تفتن له المحقق رحمه الله في المعتبر ، لكن نقل أولاً من التهذيب والمبسوط أنه إذا خاف البرد تيمم وصلى، ثم نقل عن الخلاف الاستدلال بروايتي عبدالله بن سليمان ومحمد بن مسلم الاتيتين .

وأجاب عنهما بأنهما غير صريحتين في الدلالة ، لان العنت المشقة وليس كل مشقة تلفاً ، وقوله « على ماكان » ليس حجة في موضع النزاع ، وان دل باطلاقه ، فدفع الضرر المظنون واجب عقلاً ، ولا يرتفع باطلاق الرواية ، ولا يخص بها عموم نفى الحرج .

قال : ثم هاتان الروايتان معارضتان بروايات منها رواية داود بن سرحمان والبيزنطي ، وهاتان أرجح لوجوه :
أحدها : اليسر وهو مراد الله .

والثاني : أنهما ناصتان على موضع النزاع ، والاولتان مطلقتان ، لان قوله « لا بد من الغسل » و« اغتسل على ماكان » يحتمل أن يكون لامع الخوف على النفس .

الثالث : انامع العمل بهاتين يمكننا العمل بالاولين بالجمل على الاستحباب، كما ذهب اليه الشيخ في التهذيب ^١ . انتهى كلامه قدس سره .
ويرد عليه: أن مع الحمل على الاستحباب أيضاً معارضة بوجوب دفع الضرر المظنون .

٤٣ -- ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي الماء وهو جنب وقد صلى . قال : يغتسل ولا يعيد الصلاة .

٤٤ -- وهذا الحديث أخبرنا به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن صفوان عن العيص مثل ذلك .

٤٥ -- وبهذا الاسناد -- أعني الاسناد الاول -- عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء . فقال : لا يعيد ان رب الماء هو رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين .

٤٦ -- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال :

الحديث الثالث والاربعون : صحيح بسنده .

الحديث الخامس والاربعون : صحيح أيضاً .

الحديث السادس والاربعون : صحيح أيضاً .

وقال الفاضل الاردبيلي رحمه الله: هذه الاخبار أيضاً تدل على عدم وجوب القضاء على من صلى بتيمم بعد وجود الماء، كما اعترف به، فهي مطلقة ولا تقيد فيها على وجود الماء في الوقت وخارجه، فكأنه رجع عما ذكر قبل هذا، أو قيد هذه الاخبار ، أو قيد مذهبه الاول بغير المجنب المضطر، وكلاهما بعيد . ويدل

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الارض وليصل ، فاذا وجد الماء فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى .
قال أيده الله تعالى (وان اجنب نفسه مختاراً وجب عليه الغسل وان خاف منه على نفسه ولم يجزه التيمم) .

على جواز التيمم أول الوقت . فافهم .

قوله رحمه الله : وان خاف منه على نفسه

قل السيد رحمه الله في المدارك : اطلاق النص وكلام أكثر الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في تيمم المريض بين متعمد الجنابة وغيره ، ويؤيده أن الجنابة على هذا التقدير غير محرم اجماعاً ، كما نقله في المعتمر ، فلا يترتب على فاعله عقوبة وارتكاب التغرير بالنفس عقوبة .

وقال الشيخان : ان اجنب نفسه مختاراً لم يجز له التيمم ، وان خاف التلف والزيادة في المرض . واستدل عليه في الخلاف بصحيفة عبد الله بن سليمان وصحيفة محمد بن مسلم .

وأجاب عنهما في المعتمر بعدم الصراحة في الدلالة ، لان الغنت المشقة وليس كل مشقة تلفاً ، ولان قوله عليه السلام « على ما كان » ليس حجة في محل النزاع وان دلت باطلاقه ، فدفع الضرر المظنون واجب عقلاً ، لا يرتفع باطلاق الرواية ، ولا يخص بها عموم نفي الحرج .

وهو جيد ، ويتوجه عليهما أنهما متروكتا الظاهر ، اذ لا تقييد فيهما بتعمد الجنابة ، ولا قائل بمضمونهما على الاطلاق .

باب التيمم واحكامه ١٥١

٤٧ -.. يدل عليه ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم رفعه قال : ان أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان منه وان احتلم تيمم .

٤٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد عن علي بن أحمد رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مجذور أصابته جنابة . قال : ان كان أجنب هو فليغتسل وان كان احتلم فليتيمم .

٤٩ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن سعد بن عبد الله وأحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن الحسين ابن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد وحماد ابن عيسى عن شعيب عن أبي بصير ، وفضالة عن حسين بن عثمان عن ابن مسكان عن عبد الله بن سليمان جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل كان

الحديث السابع والاربعون : مرفوع .

قوله : على ما كان منه

الظاهر أن المراد به التعميم ، وضمير « منه » للغسل ، أي : على أي شيء كان من الغسل . وباحتمل أن يكون الضمير راجعاً الى المغتسل ، أي : بسبب جنابة صدرت منه .

الحديث الثامن والاربعون : مرفوع أيضاً .

الحديث التاسع والاربعون : صحيح .

في أرض باردة فتخوف ان هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل كيف يصنع ؟ قال: يغتسل وان أصابه ما أصابه. قال: وذكّر انه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد وكانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلبة فقلت لهم

قال الفاضل التسري رحمه الله في عبدالله بن سليمان: كأنه الذي حكاه ابن داود^١ عن رجال الشيخ من غير توثيق، والظاهر لم يضر جهالته للمشاركة في النقل، وبالجملّة طريق الخبر معتبر ومؤيد بالأخبار المتقدمة، فطرحه لا يخلو من اشكال، والعمل به أشكل. انتهى.

وأقول: الخبر مشتمل على ثلاثة أسانيد كلها يتشعب عن الحسين بن سعيد، وقوله « وحماد » عطف على النضر، وكذا قوله « وفضالة »، وقوله « جميعاً » أي: سليمان وأبو بصير وعبدالله.

قوله عليه السلام: فأصابته جنابة

يدل على جواز الجنابة عمداً مع تعسر استعمال الماء، بل مع خوف الضرر أيضاً، اذ من خواصهم عليهم السلام عدم الاحتلام للأخبار الكثيرة. وقال السيد رحمه الله في المدارك: من عدم الماء مطلقاً أو تعذر استعماله يجوز له الجماع، لعدم وجوب الطهارة المائية عليه، ولو كان معه ما يكفيه للوضوء فكذلك قبل دخول الوقت، أما بعده فجزم العلامة في المنتهى بتحريمه، لانه يفوت الواجب وهو الصلاة بالمائية، وفيه نظر^٢. انتهى.

(١) رجال ابن داود ص ٢٠٥.

(٢) مدارك الاحكام ص ١٠٦.

احملوني فاغسلوني فقالوا انا نخاف عليك فقلت لهم ليس بد فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا علي الماء فغسلوني ..

٥٠ - وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء وعسى أن يكون الماء جامداً. فقال: يغتسل على ما كان، حدثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد. فقال: اغتسل على ما كان فإنه لا بد من الغسل، وذكر أبو عبد الله عليه السلام أنه اضطر إليه وهو مريض فأتوه به مسخناً فاغتسل، وقال: لا بد من الغسل.

٥١ - وروى الحسين بن سعيد بهذا الاسناد عن فضالة عن حسين بن عثمان عن ابن مسكان عن عبد الله بن سليمان مثل حديث النضر.

وفي الصحاح: العنت الائم، والعنت أيضاً الوقوع في أمر شاق^١.

قوله: فقلت لهم ليس بد

أي: لا أرضى بغير ذلك لا أنه واجب، فلا ينافي ما حمله الشيخ عليه من الاستحباب.

الحديث الخمسون: صحيح أيضاً.

الحديث الحادي والخمسون: مجهول.

والظاهر أنه مكرر لانه يرجع الى أحد الاسانيد الثلاثة المتقدمة.

قال الشيخ أبيه الله تعالى (والمتيمم يصلي بتيমمه صلوات الليل والنهار كلها من الفرائض والنوافل ما لم يحدث شيئاً ينقض الطهارة أو يتمكن من استعمال الماء ، فإذا تمكن منه انتقض تيممه ووجب عليه الطهور به للصلاة فإن فرط في ذلك حتى يفوته الماء ويصير الى حال يضر به استعمال الماء أعاد التيمم) .

يدل على ذلك قوله تعالى في آية الطهارة وأنه تعالى أوجب الطهارة على القائم الى الصلاة اذا وجد الماء ثم عطف عليه بالتيمم عند فقد الماء ، والصلاة اسم الجنس فكأنه قال ان الطهارة تجزيكم لجنس الصلاة اذا وجدتم الماء فإذا فقدتموه اجزأكُم التيمم اجنسها فكما انه لا تختص الطهارة بصلاة واحدة فكذلك

قوله رحمه الله : والمتيمم يصلي بتيممه

قال السيد رحمه الله في المدارك : هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب ، وقال بعض العامة : ينتقض التيمم بخروج الوقت ، لانها طهارة ضرورية فيتقدر بالوقت كالمستحاضة ، ولا ريب في بطلانه .^١

قوله رحمه الله : أعاد التيمم

لا خلاف فيه بين الاصحاب .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك قوله تعالى

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل لقائل أن يقول: لا يخلو اما أن يكون

التيمم. فان قيل : قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة) يدل على ايجاب الطهور أو التيمم اذا لم يكن الماء على كل قائم الى الصلاة وهذا يقتضي وجوب التيمم

الاية عامة كلية بمعنى كلما قمتم ، أو جزئية لعدم سور الكل .

وعلى الاول يلزم الطهارة لكل صلاة بظاهر اللفظ ، فيحتاج في الاخراج الى الدليل .

وعلى الثاني لا يدل على لزوم الطهارة بعد النواقض اذا قام الى الصلاة دائماً ، اذ حاصله أنه يلزمكم طهارة للصلاة وقتاً ما ، ولعل هذا ساقط وفاقاً وعرفاً ، فلم يبق الا الاول .

نعم ان قيل : ان ظاهر قوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط »^١ يشعر بأن التيمم انما يلزم عند حصول النواقض ، فينتفي المزوم عند انتفائه كان احتمالاً . ولعل الشارح قدس الله روحه الشريف استشعر ما ذكرناه ، فأورد قوله « فان قيل » ، وأنت تعلم أنه ليس مبنى كلامنا على أن الامر يقتضي التكرار أولاً حتى يجاب بما أجاب ، بل على كلية هذه الاية وجزئيتها .

فان قيل : الكلية تلزم ما ذكرناه وان قلنا ان الامر لا يقتضي التكرار . فلعله لك أن تقول : اذا لم يقتض الامر التكرار كان المقاد من الاية الشريفة بعد القول بأن الصلاة للجنس انكم اذا قمتم الى جنس الصلاة الصادرة في صورة قصد إيقاع صلوات متعددة ، فاعسلوا فتوضؤوا وضوءاً واحداً ، فكذا الحال في التيمم ، فمن أوجب بعد القيام في بعض أفراد هذا الجنس المقصود أولاً تيمماً آخر فعليه الدلالة ، وفيه بعد كلام .

لكل صلاة. قلنا: ظاهر الامر لا يدل على التكرار فلا يدل على أكثر من فعل مرة واحدة فليس يجب تكرار الطهارة والتيمم بتكرار القيام، ألا ترى انكم تذهبون الى أن الرجل لو قال لامرأته أنت طالق اذا دخلت الدار فلم يقتض قوله أكثر من دفعة واحدة عندكم ، ولو تكرر دخولها لم يتكرر وقوع الطلاق عليها ، ويدل عليه أيضاً :

قوله رحمه الله : قلنا ظاهر الامر

قال الفاضل المستري رحمه الله : سلمنا ذلك لكن التكرار انما نشأ من كلية الآية الشريفة ان سلمت ، والحاصل أن الجواب الصالح في نظرنا منع الكلية، فان أراد بقوله الشريف ظاهر الامر لا يدل على ذلك لعدم الكلية، حسن ذلك ان لزم الجزئية ، ويبقى الكلام على دلالة عبارته الشريفة على ذلك وعدمها .

قوله رحمه الله : فلم يقتض قوله

قال الفاضل المستري رحمه الله: لعل عدم الدلالة عندهم للعرف، اذا ظاهر أن مراد اللفظ أن بدخولها في الدار خارج^١ عن حبالته لا خروجها كلما دخل، ولعله لا يحسن بيان عدم الدلالة، بأن المحل بعد الطلاق الاول غير قابل للطلاق من غير رجعة ، ان قلنا ان ذلك غير متفق عندهم ، وان قلنا باتفاقهم على ذلك - كما يحضرني من فقهاءنا - حسن البيان بهذا الوجه أيضاً .

(١) كذا في النسخة ، والظاهر خارجة . وكذا ما بعده : كلما دخلت .

٥٢ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام عن أبي ذر رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله هلكت جامعت على غير ما. قال: فأمر النبي صلى الله عليه وآله بمحمل فاستترت به ودعا بماء فاغتسلت أنا وهي ثم قال: يا أباذر يكفيك الصعيد عشر سنين .

٥٣ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد ابن الحسن الصفار وسعد بن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة وابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل

الحديث الثاني والخمسون : موثق .

وقد تقدم عن العباس بن معروف عن أبي همام عن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني^١ .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : في دلالته على المدعى شيء في نظرنا ، نظراً الى أن الظاهر أن المراد أنه يكفيك الصعيد عشر سنين اذا احتجت اليه ، يعني : كلما احتجت اليه أجزأك الصعيد ، لا أن تيمماً واحداً يكفيك عشر سنين ، على أن الظاهر أن هذا المعنى الاخير غير مستقيم عادة ، اللهم الا أن يحمل على نوع من المبالغة ، وفيه ما ترى .

الحديث الثالث والخمسون : صحيح .

تيمم . قال : يجزيه ذلك الى أن يجد الماء .
وهذا الخبر على عمومه . لأنه لم يقيد بوقت دون وقت وانما أطلق بأنه يجزيه
الى وقت وجوده الماء .
٥٤ -- وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى بهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن
حماد عن حريز عن زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : يصلي الرجل بتيمم
واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ فقال : نعم ما لم يحدث أو يصب ماء . قلت : فان
أصاب الماء ورجا أن يقدر على ماء آخر وظن أنه يقدر عليه فلما ارادة تعسر عليه
ذلك؟ قال : ينقض ذلك تيممه وعليه أن يعيد التيمم . قلت : فان أصاب الماء وقد
دخل في الصلاة؟ قال : فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع فان كان قد ركع فليتمض في

الحديث الرابع والخمسون : صحيح أيضاً .

قيل : وكان فيه أن اطلاق الطهور على التيمم حقيقة ، ويفهم منه رفع
الحديث السابق .

قوله : يصلي الرجل

وفي الكافي : يصلي الرجل بوضوء واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ قال :
نعم ما لم يحدث . قلت : فيصلّي بتيمم - الى آخره .

قوله عليه السلام : ما لم يحدث

قال الوالد رحمه الله : يفهم منه جواز الصلاة في أول الوقت خصوصاً للصلاة

صلاته فان التيمم أحد الطهورين .

- ٥٥ -- الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء أينيمم لكل صلاة؟ فقال: لا هو بمنزلة الماء.
- ٥٦ -- محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن أبي همام عن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: لا بأس بأن يصلي صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم يحدث أو يصب الماء .
- ٥٧ -- فأما الخبر الذي رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن أبي همام عن الرضا عليه السلام قال : يتيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء .

الآتية ، ولا يحتاج الى مراعاة الضيق فيها، وإن قيل به في الأول، وفيه بعد شيء .
وقال رحمه الله في قوله «فإن أصاب الماء»: كأن فيه دلالة على صحة التيمم في السعة .

الحديث الخامس والخمسون : صحيح أيضاً .

الحديث السادس والخمسون : مجهول .

الحديث السابع والخمسون : صحيح .

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله : دلالة على وجوب الماء لكل صلاة غير ظاهرة ، وهو ظاهر، إذ يمكن كون المعنى أن التيمم لا بد لكل صلاة، فلا يترك صلاة بسبب عدم الماء ولا يصلي بلا ماء بل هو مثله ، فيجب التيمم لكل صلاة كالماء ، والثاني ضعيف السند .

٥٨ - وهذا الحديث رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس عن أبي همام عن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال : لا يتمتع بالتيمة الا صلاة واحدة ونافلتها .
فهذان الحديثان مختلفا اللفظ والراوي واحد لان أبا همام روى عن الرضا عليه السلام في رواية محمد بن علي بن محبوب ، وفي رواية محمد بن أحمد ابن يحيى رواه عن محمد بن سعيد بن غزوان والحكم واحد، وهذا مما يضعف

الحديث الثامن والخمسون : مجهول .

قوله رحمه الله : وهذا الحديث

أي: معنى هذا الحديث، والظاهر حملة على التقية بقريضة أن الراوي عامي .

قوله رحمه الله : فهذان الحديثان

أقول : عد الحديثين الاخيرين لقرب مضمونهما واتحاد راويهما حديثاً واحداً .

قوله رحمه الله : وهذا مما يضعف

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه تأمل ، نعم لو رواه عن شخص واحد مختلفاً توجه ذلك .

وقال رحمه الله : فيه أن الخبر الضعيف لا يعارض الصحيح .

الاحتجاج بالخبر . ثم لو صح الخبر لكان محمولا على الاستحباب كما يحمل تجديد الوضوء على الاستحباب وان كان لاختلاف في استباحة صلوات كثيرة به، ويحتمل أيضاً أن يكون أراد يتيمم لكل صلاة اذا كان قدر على الماء بين الصلاتين لانه اذا احتمل أن يكون المراد به ما ذكرنا بطل الاحتجاج به ، وقد روى هذا

قوله رحمه الله : لو صح

يعني : لو ثبت أنه كلام المعصوم ، لا الصحة بالمعنى المشهور .

قوله رحمه الله : ويحتمل أيضاً

فيه بعد ، لاسيما في الرواية الاولى ، والحمل على الاستحباب أو التقية متعين والباقي تعسف .

قوله رحمه الله : لانه اذا احتمل

قال الفاضل التستري رحمه الله: اذا كان الاحتمال ظاهراً أو مجزواً عرفاً حسن ذلك ، والا ففيه تأمل .

قوله رحمه الله : وقد روى

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مراده السكوني ، وهذا يدفع رواية السكوني ، وأما رواية أبي همام فلا ، وان أراد أبا همام ففيه ما لا يخفى .

الراوي ما يضاد هذا الخبر ، ويدل على ما ذهب اليه :

٥٩ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن أبي همام عن محمد بن سعيد عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال : لا بأس بأن يصلي صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم يحدث أو يصب الماء . ثم قال أيده الله تعالى (ومن فقد الماء فلا يتيمم حتى يدخل وقت الصلاة ثم يطلبه أمامه وعن يمينه وعن شماله مقدار رمية سهمين من كل جهة إن كانت الأرض سهلة ، وإن كانت حزنة طلبه في كل جهة مقدار رمية سهم فإن لم يجد فليتيمم في آخر أوقات الصلاة عند الأياس منه ثم صلى بتيممه الذي شرخناه) .

قوله رحمه الله : ويدل على ما ذهب اليه

قال الفاضل التستري رحمه الله : لا أعرف لاعادته بعد ذكره ما يكشف عن وجه واضح .

الحديث التاسع والخمسون : مجهول أيضاً .

قوله رحمه الله : من كل جهة

أي : من الجهات المذكورة المتقدمة ، وإنما لم يذكر خلفه ، لأن غالب هذا الحكم إنما يكون في المسافر ، وخلفه هي الجهة التي أتى منها ويعلم وجود الماء فيها وعدمه غالباً ، فلو احتمل وجود الماء فيها بعد مروره لكان عليه الطلب فيها أيضاً .

قد مضى فيما تقدم ما يدل على وجوب الطلب للماء على ما قدره رمية سهمين مع زوال الخوف وان مع حصول الخوف لا يجب الطلب ، ويؤكد ذلك :

٦٠ - مارواه محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام انه قال : يطلب الماء في السفر ان كانت الحزونة فقلوة سهم وان كانت سهولة فقلوتين لا يطلب اكثر من ذلك .

ولا يتافي هذا ما رواه :

٦١ - سعد عن الحسن بن موسى الخشاب عن علي بن اسباط عن علي بن سالم

قوله رحمه الله : قد مضى فيما تقدم

قال الفاضل التستري رحمه الله: أي بثلاث ورقات تقريباً، غير أنه ورد فيما اذا علم وجود الماء بعد الغلوتين أو أكثر ، فلا يدل على وجوب الطلب في صورة عدم العلم ، وتقدم حكاية الطلب المطلق بورقة تقريباً .

الحديث الستون : ضعيف .

قوله عليه السلام : يطلب الماء في السفر

قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يبعد حمله وما في معناه على الاستحباب ، لضعف المستند .

الحديث الحادي والستون : ضعيف .

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له أتيتم واصلني ثم أجد الماء وقد بقي علي وقت ؟ فقال : لا تعد الصلاة فإن رب الماء هو رب الصعيد ، فقال له داود بن كثير الرقي : أ فأطالب الماء يميناً وشمالاً ؟ فقال : لا تطلب الماء يميناً ولا شمالاً ولا في بئر ، ان وجدته على الطريق فتوضأ وان لم تجده فامض .

لان الوجه في هذا الخبر حال الخوف والضرورة ، والذي يسدل على أن التيمم انما يجب في آخر الوقت :

٦٢ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم قال سمعته يقول : اذا لم تجد ماء وأردت التيمم فأخر التيمم الى آخر الوقت ، فان فاتك الماء لا تفنك الارض .

٦٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن

وعلي بن سالم لعنه ابن أبي حمزة البطائني .
وفيه النهي عن الطلب ، ويمكن حمله على عدم الوجوب ، أو في صورة توقع الضرر ، كما حمله الشيخ رحمه الله .

الحديث الثاني والستون : صحيح .

ويفهم منه رجحان التأخير اذا كان العذر مرجو الزوال .

الحديث الثالث والستون : حسن .

وقد مضى بسند آخر عن زرارة بتغيير يسير .

(١) راجع الحديث التاسع والعشرين من الباب .

ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتييم وليصل في آخر الوقت ، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل .
ثم قال أيده الله تعالى (ومن قام الى صلاة بتيمم لفقد الماء ثم وجد بعد قيامه فيها فانه ان كان كبر تكبيرة الاحرام فليس عليه الانصراف من الصلاة وان لم يكن كبرها فلينصرف وليتطهر ثم ليستأنف الصلاة ان شاء الله تعالى) .

قوله رحمه الله : ومن قام الى صلاة

قال السيد رحمه الله في المدارك : اذا وجد التيمم الماء وتمكن من استعماله فله صور :

احداها : أن يجده قبل الشروع في الصلاة فينتقض تيممه ويجب عليه استعمال الماء ، فلو فقد بعد التمكن من ذلك أعاد التيمم . قال في المعتبر : وهو اجماع أهل العلم .^(١) واطلاق كلامهم يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين أن يبقى من الوقت مقدار ما اتسع الطهارة والصلاة وعدمه ، وهو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق أن من أخل باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجب عليه الطهارة المائية والقضاء لا التيمم والاداء .

وثانيها : أن يجده بعد الصلاة ولا اعادة عليه لما سبق ، لكن ينتقض تيممه لما يأتي ، قال في المعتبر : وهو وفاق أيضاً ^(٢) .

وثالثها : أن يجده في أثناء الصلاة ، وقد اختلف فيه كلام الاصحاب ، فقال

(١) المعتبر ص ١١٠ .

(٢) المعتبر ص ١١٠ .

أقوى ما يدل عليه ان المتيمم مسوغ له الدخول بتيممه في الصلاة فاذا دخل في الصلاة لا نوجب عليه الانصراف الابدليل يقطع العذر وليس هاهنا ما يقطع العذر وان من دخل في الصلاة بتيمم ثم وجد الماء يجب عليه الانصراف عنها.

الشيخ في المبسوط^١ والخلاف^٢: يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيرة الاحرام، وهو اختيار المرتضى وابن ادريس. وقال الشيخ في النهاية: يرجع ما لم يركع^٣ وهو اختيار ابن أبي عقيل وابن بابويه والمرتضى في شرح الرسالة. انتهى^٤.
 وذهب سائر^٥ الى أنه يرجع ما لم يقرأ، وليس فيما عندنا من الاخبار ما يدل عليه، والاولى حمل أخبار الانصراف على الاستحباب، أو على سعة الوقت، واختلافها على اختلاف مراتب الاستحباب أو مراتب السعة.

قوله رحمه الله: أقوى ما يدل عليه

قال السبط المدقق رحمه الله: قد يقال: ان ما أورده من الرواية السابقة، وهي صحيحة زرارة الصريحة في اعتبار الركوع وعدمه مفصلة، وما نقله هنا من رواية ابن حمران مجملة، والمفصل يحكم على المجمل. وما ذكره الشيخ محل نظر، لان الدخول في غير وقتها يقتضي بطلانها، فلا نغنى السؤال عنها. ويمكن الجواب عن ذلك:

(١) المبسوط ٣٣/١.

(٢) الخلاف ٣٣/١، مسألة ٨٩.

(٣) النهاية ص ٤٨.

(٤) مدارك الاحكام ص ١٠٦.

(٥) المراسم ص ٥٤.

أما أولاً: فلان مقام الرواية الواردة بالدخول في الصلاة ليس مقام الاجمال، بل في ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة، فلا بد من الحمل على غير هذا الوجه. ومنه يظهر أن ما ذكره شيخنا قدس سره من امكان الجمع بحمل المطلق على المقيد محل نظر، إلا أن يقال: ان السائل علم المقيد بحيث لا يصير من باب تأخير البيان.

وأما ما ذكره شيخنا أيده الله أيضاً من أن ظاهر قوله في رواية محمد بن حمران «ثم يؤتى بالماء حين يدخل» بأبى الحمل، يعني: حمل المطلق على المقيد فله وجه، غير أن اللفظ لا يأباه كل الابهاء، بل هو خلاف الظاهر.

وأما ثانياً: فلان من دخل في الصلاة في غير وقتها بالنسبة الى التيمم، لا تكون صلاته باطلة الا مع العلم بذلك، ويجوز حصول الظن بالضيق. وفي هذا نظر، لان الظن اذا اكتفينا به فلا وجه لقطع الصلاة، الا أن يقال: ان القطع للدليل وهو الرواية. وفيه أن الرواية غير متعينة لهذا كما لا يخفى.

ثم ان رواية محمد بن حمران وصفها شيخنا أيده الله بالصحة وفيها محمد ابن سماعة، وهو مشترك بين موثق وغيره، واسم يحضرني الان تعيينه، وهو أعلم بحاله.

أقول: وينبغي أن يعلم أن ما ذكره الشيخ من الحمل في الاخبار الواردة في الركوع، وان كان فيه ما عرفت، الا أنه ربما يستفاد منه جمع بين الاخبار، بحمل ما تضمن الرجوع قبل الركوع على التيمم مع السعة، وما تضمن مجرد الدخول في الصلاة على ضيق الوقت، كما يشعر به آخر رواية محمد بن حمران من قوله «واعلم أنه لا ينبغي» ففيه دلالة على ما ذكرناه، وهذا وان كان فيه موافقة للشيخ في الجملة، الا أن المخالفة بيننا وبينه من جهة أخرى فليتأمل.

اذا عرفت هذا فاعلم أن ما ذكره الشيخ رحمه الله بقوله «وبيناه أيضاً» فيما

تقدم [فيما رواه محمد بن مسلم وزرارة] لا يخلو من شيء ، فانه لم يتقدم الا رواية زرارة مكررة ، وما نقله هنا من رواية عبدالله بن عاصم قد عرفت أن صحيح زرارة السابق يساعده في الدلالة .

فالعجب من المحقق في المعتبر حيث قال : فإن احتج الشيخ بالروايات الدالة على الرجوع ما لم يركع . فالجواب عنه أن أصلها عبدالله بن عاصم ، فهي في التحقيق رواية واحدة ، وتعارضها روايتنا وعنئها رواية محمد بن حمران ، وهي أرجح من وجوه :

أحدها : أن محمد بن حمران أرجح في العدالة والعلم من عبدالله بن عاصم ، والاعدل مقدم .

الثاني : أنها أخف وأيسر ، واليسر مراد الله .

الثالث : أن مع العمل بروايتنا يمكن العمل بروايته أيضاً ، بأن ننزلها على الاستحباب ، ومع العمل بروايته لا يمكن العمل بروايتنا ^١ . انتهى .

ولا يخفى عليك الحال الا فيما ذكره من الاستحباب فله وجه ، وأما ما أيد به كلامه شيخنا قدس سره من مطابقة رواية محمد للاصل والعمومات الدالة على تحريم قطع الصلاة فمحل كلام . نعم ما ذكره قدس سره للتأييد من صحيح زرارة ومحمد بن مسلم الا اني آنفاً حيث قال فيه : لمكان أنه دخلها على ظهور بتيمم .

ثم قال قدس سره : فالنعيل يقتضي وجوب المضي في الصلاة مع الدخول فيها ولو بتكبيرة الاحرام له وجه في الجملة ، وان أمكن المناقشة في الرواية من حيث احتمال قوله « لانه دخلها » الدخول الخاص فلا يتناول غيره . الا أن الجواب

٦٤ - روى أحمد بن أبي نصر البزنطي قال حدثني محمد بن سماعة عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة

بأن الدخول بالركعتين لم يعتبره أحد، فدل على عدم اختصاص التعليل ممكن أيضاً .

واحتمال أن يكون الدخول في الركعتين من حيث اشتماله على الركوع، هو السبب في عدم الرجوع مع الدخول بالطهور بعيد .

الحديث الرابع والستون : مجهول .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره في أحمد بن محمد : كأنه ثقة، ولكن الطريق اليه غير معلوم .

وقد ذكر في الاستبصار الطريق الواصل الى البزنطي وهو صحيح ، لانه قال : أخبرني الشيخ رحمه الله عن أحمد بن محمد عن الصفار عن أحمد بن محمد عن أحمد .. الى آخر ما هنا ^١ .

والظاهر أن الكل ثقات فيمكن صحته، لان البزنطي قيل ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما صح عنه، ولكن فيه تأمل ما، مع أن المتن أيضاً لا يخلو عن شيء . وقال أيضاً : محمد بن حمران مشترك بين ثقة ومجهول ، وكذا محمد بن سماعة ، لكن ذكر في الذكري نقلاً عن المعتبر ^٢ ما يدل على تعديلهما ، بل على تعديل عاصم بن عبد الله الاتي ، مع أنه غير مذكور في الخلاصة ورجال

(١) الاستبصار ١/ ١٦٦ .

(٢) المعتبر ص ١١١ .

قال : يمضي في الصلاة ، واعلم انه ليس ينبغي لاحد أن يتيمم الا في آخر الوقت .
وما روي من الاخبار بأنه ينصرف عنه ما لم يركع فمعناها انه اذا كان الوقت
ممتداً لانصرافه والتوضؤ بالماء ، ومتى كان الامر على هذا فانما يوجب عليه
الانصراف لانه قد دخل في الصلاة في غير وقتها لان وقتها آخر الوقت وعند

ابن داود على ما أظن ، حيث قال : رواية ابن حمران أرجح من وجوه : منها أنه
أشهر في العلم والعدالة من عبدالله بن عاصم والاعدل مقدم .
وظاهره دال على توثيق محمد بن سماعة المذكور أيضاً ، فهو الثقة لا المهمل
والعجب أنه مارجعه بأن البرنظي ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما صبح عنه ،
كما صرح في الذكرى ^١ وفي كتب الرجال .

قوله عليه السلام : واعلم أنه ليس ينبغي

قال الفاضل الاردبيلي رحمه الله : الظاهر أنه من تنمة الحديث ، وظاهره
استحباب التأخير .

قوله رحمه الله : وما روي من الاخبار

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه يفهم من هذا المقام أنه بنى كلام المصنف
في عدم الانصراف بعد التكبير على عدم الانصراف اذا كان في ضيق الوقت ،
وفيه تأمل واضح .

تضييق الزمان وانه متى لم يصلها فاتته ومتى كان الوقت ممتداً يجب عليه الانصراف والتوضؤ حسب ما وردت به الاخبار ، وقد دل على ذلك رواية البزنطي وقوله انه لا ينبغي التيمم الا في آخر الوقت وبيناه أيضاً فيما تقدم فيما رواه محمد بن مسلم وزرارة وانه لا يجوز التيمم الا في آخر الوقت ، ومما ورد في ذلك :
٦٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد

قوله رحمه الله : ومتى كان الوقت

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضى هذا الكلام وجوب الانصراف اذا كان الوقت ممتداً وان كان بعد الركوع ، فتخصيص ذلك بما لم يركع منظور فيه ، وبالجمله لأجد هذا الحمل مستقيماً .

قوله رحمه الله : وقد دل على ذلك

في الدلالة تأمل واضح .

الحديث الخامس والستون : ضعيف بسنده الاولين ، مجهول بالسند الثالث .

وقال الفاضل التستري رحمه الله في عبد الله بن عاصم : لم أجده في الخلاصة ورجال ابن داود ولا في رجال الشيخ ، وفي المعبر حيث ذكر رواية حمران المتقدمة ورواية عبد الله ورجح ذلك على هذا قال ما لفظه : ان محمد بن حمران أشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عاصم والاعدل مقدم^١ . وكأنه حمل ابن

عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن
أبان بن عثمان عن عبدالله بن عاصم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل

حمران على الثقة، وقد غفل صاحب المعتبر عن صحيحة زرارة المتقدمة الموافقة
لرواية عبدالله، فاعتمد رواية حمران لترجيح حمران، ولا يخلو من كلام لاحظته.
وقال السيد رحمه الله في المدارك: أجاب العلامة في المنتهى عن روايتي
زرارة وعبدالله بن عاصم بالحمل على الاستحباب، أو المراد بالدخول في الصلاة
الشروع في مقدماتها كالإذان، وبقوله « ما لم يركع » ما لم يتلبس بالصلاة،
وبقوله « ان كان ركع » دخوله فيها، اطلاقاً لاسم الجزء على الكل.

ولا يخفى ما في هذا الحمل من البعد وشدة المخالفة للظاهر، أما الاول
فلا بأس به. ويمكن الجمع بين الروايات أيضاً بحمل المطلق على المقيد، الا
أن ظاهر قوله عليه السلام في رواية محمد بن حمران « ثم يؤتى بالماء حين يدخل
في الصلاة » يأباه، اذ المتبادر منه أول وقت الدخول، وكذا التعليل المستفاد
من رواية زرارة، فانه شامل لما قبل الركوع وبعده.

وهنا مباحث :

الاول : اذا حكمنا بانتمام الصلاة مع وجود الماء، فهل يعيد التيمم لو فقد
الماء قبل فراغه من الصلاة أم لا ؟ فيه قولان، أظهرهما : عدم الاعادة .

الثاني : لو كان في نافلة فوجد الماء، احتمل مساواته للفريضة . وبه جزم

الشهيد في البيان^١ . ويحتمل قوياً انتقاض تيممه اجواز قطع النافله اختياراً^٢ .

(١) البيان ص ٣٦ .

(٢) مدارك الاحكام ص ١٠٦ - ١٠٧ .

لا يجد الماء فيتيمم ويقوم في الصلاة فجاء الغلام فقال هو ذا الماء. فقال: إن كان لم ير كعب فليتنصرف وليتوضأ. وإن كان ركع فليمض في صلاته.

٦٦ - وروى هذا الحديث الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان ابن عثمان عن عبدالله بن عاصم مثله.

٦٧ - ورواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن جعفر بن بشير عن عبدالله بن عاصم مثله.

ثم قال أيده الله تعالى (ولو أن متيمماً دخل في الصلاة فأحدث ما ينقض الوضوء من غير تعمد ووجد الماء لكان عليه أن يتطهر ويبنى على ما مضى من صلاته ما لم ينحرف عن الصلاة إلى استدبارها أو يتكلم عامداً بما ليس من الصلاة).

قوله رحمه الله : ولو أن متيمماً

قال السيد رحمه الله في المدارك: أجمع العلماء كافة على أن من أحدث في الصلاة عامداً بطلت صلاته، سواء كان الحدث أصغر أو أكبر، وإنما الخلاف فيما لو أحدث ما يوجب الوضوء سهواً، فذهب الأكثر إلى أنه مبطل للصلاة أيضاً، ونقل عن الشيخ والمرتضى أنهما قالاً: يتطهر ويبنى على ما مضى من صلاته، وفرق المفيد في المقنعة بين المتيمم وغيره، فأوجب البناء في المتيمم إذا سبقه الحدث ووجد الماء والاستيناف في غيره، واختاره الشيخ في البسوط والنهاية وابن أبي عقيل، وقواه في المعتمد.

٦٨ - يدل على ذلك ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب، وأخبرني الحسين ابن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن محمد ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له رجل دخل في الصلاة وهو متيمم فصلّى ركعة ثم أحدث فأصاب الماء. قال: يخرج ويتوضأ ثم يبني على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم.

٦٩ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد ابن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن حماد

الحديث الثامن والستون : صحيح .

قوله : ثم أحدث

أي : وجد المطر على ما قيل .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : أي وقع حادثة فحصل الماء من المطر أو غيره، كما تقدم في خبر عبد الله بن عاصم وغيره، وسيجيء في صحيحة زرارة وقوية الحسن في الزيادات . انتهى .

وفي القاموس : الاحداث أمطار أول السنة .

الحديث التاسع والستون : صحيح أيضاً .

عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم قال: قلت في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيمم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء أينقض الركعتين أو يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: لا ولكنه يمضي في صلاته ولا ينقضها لمكان أنه دخلها وهو على طهور تيمم. قال زرارة: فقلت له دخلها وهو تيمم فصلى ركعة وأحدث فأصاب ماء. قال: يخرج ويتوضأ ويبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم. ولا يلزم مثل ذلك في المتوضي إذا صلى ثم أحدث أن يبنى على ما مضى

وفي الفقيه: قال زرارة ومحمد بن مسلم لابي جعفر عليه السلام: رجل - الى آخره^١.

والخبر هو الخبر السابق، لكنه رواه سابقاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب، وهنا من كتاب الحسين بن سعيد، إلا أن هنا زيادة في أوله. والفرق بين السؤال الأول والثاني الظاهر أنه يفرض الحدث في الثاني دون الأول، ولذا أمره في الثاني بالقطع دون الأول، وهذا مما يضعف حمل الأحداث على الأمطار. فان قيل: لعل الفرق بين السؤالين بالركعة والركعتين.

قلنا: لم يقل بهذا الفرق أحد كما مر، والتعليل بأنه دخلها وهو على طهور يأبى عنه كما عرفت، فظهر أن دلالة الخبر على مختار المفيد صريحة.

قوله: أو يقطعهما

أقول: لعل الفرق بين الشقين الاستيناف في الأول والبناء في الثاني.

قوله رحمه الله: ولا يلزم مثل ذلك في المتوضي

قل السبط المدق رحمه الله: ما نقله الشيخ رحمه الله من الإجماع ينافيه

من صلاته لان الشريعة منعت من ذلك ، وهو انه لا خلاف بين أصحابنا ان من أحدث في الصلاة ما يقطع صلاته يجب عليه استينافها ، ويدل عليه أيضاً :

ما حكاه شيخنا قدس سره في المدارك^١ عن الشيخ والمرضى، نعم الاجماع واقع في صورة العمد .

والذي نقله في المعتبر عن الشيخ في الخلاف وعلم الهدى أنهما قالا: اذا سبقه الحدث ففيه روايتان، احدهما يعيد الصلاة والاخرى يعيد الوضوء ويبنى على صلاته .

الى أن قال : وما حكاه الشيخ وعلم الهدى هو اشارة الى ما رواه فضيل بن يسار قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: أكون في الصلاة فأجد غمراً في بطني أو أذى أو ضرباً . فقال انصرف ثم توضأ وابن على ماضى من صلاتك ما لم ينقض الصلاة بالكلام متعمداً ، وان تكلمت ناسياً فلا بأس عليك ، فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً . قلت : وان قلب وجهه عن القبلة ؟ قال : نعم وان قلب وجهه عن القبلة .

قال المحقق : وقال علم الهدى: لو لم يكن الاذى والغمز ناقضاً للطهارة لم يأمره بالانصراف والوضوء . وما ذكره لا دلالة فيه على جواز البناء مع سبق الحدث ، لان الاذى والغمز ليس بناقض^٢ . انتهى ملخص كلامه قدس سره . ولا يخفى عليك دلالة ما نقله الشيخ والمرضى أولاً على عدم الفتوى، الا أن آخر الكلام ينبنى عن ذلك .

وقد أطال المحقق بعد ما نقلناه الكلام في نواقض الوضوء عند المرضى،

(١) مدارك الاحكام ص ٢٠٥ .

(٢) المعتبر ص ١٩٤ .

٧٠. -- مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عباد بن سلمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن فضيل بن يسار عن الحسن بن الجهم قال سألته - يعني أبا الحسن عليه السلام - عن رجل صلى الظهر أو العصر فأحدث حين جلس في الرابعة . فقال : ان كان قال « أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله » فلا يعيد وان كان لم يشهد قبل أن يحدث فليعد .

وأنه لم يعد ما في الرواية منها ، أما شيخنا قدس سره فقد جعل الرواية حجة القائلين بالبناء مطلقاً .

ثم قال ^١ : وأجيب عنه بأنه ليس في الخبر أنه أحدث ، والأذى والغمز ليس يحدث اجماعاً ، وأن الامر بالوضوء محمول على الاستحباب ، ثم استبعد ذلك بأن التعبير عن قضاء الحاجة بالانصراف شائع ، والحكم باستحباب الوضوء مع بقاء الطهارة والبناء على ما مضى من الصلاة أعظم محذوراً . مع ما فيه من اخراج اللفظ عن حقيقته . انتهى ملخص كلامه قدس سره .

وقد يقال عليه : ان ارادة قضاء الحاجة من الانصراف مشكل ، لان الظاهر من كلامهم عدم قضاء الحاجة بل سبق الحدث ، الا أن يراد بقضاء الحاجة في كلامه قدس سره اخراج ذلك الذي يجده . نعم ما ذكره من أن استحباب الوضوء به أعظم اشكالا له وجه ، وعلى كل حال فالحكم لا يخلو عن اشكال .

الحديث السبعون : مجهول .

ويدل على عدم وجوب الاعادة للحدث بعد التشهد قبل التسليم ، واستدل

(١) أى السبط المدقق على الظاهر ، لان هذه العبارات الى آخرها غير موجودة في المعتبر .

٧١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حب القرع فلبس عليه شيء ولم ينقض وضوءه ، وان خرج متلطخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء ، وان كان في صلاته قطع الصلاة وأعاد الوضوء والصلاة .
ثم قال أيده الله تعالى (فان أحدث ذلك متعمداً كان عليه أن يتطهر ويستأنف الصلاة من أولها) .

إذا ثبت بما يدل عليه في المستقبل ان هذه الاشياء التي هي الكلام على سبيل العمد أو الانحراف الى استدبار القبلة عامداً أو احداث حدث مما يقطع الصلاة ثبت انه يجب استئنافها ، ونحن نذكر فيما بعد ان شاء الله تعالى ما يدل على ذلك ما فيه مقتنع ان شاء الله تعالى .

به على استحباب التشهد قبل التسليم . وفيه نظر ، اذ يمكن أن يكون واجباً خارجاً من الصلاة ، بل الاستدلال على خروجه عن الصلاة به أيضاً لا يخلو من اشكال . ويفهم منه عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد ، ويمكن القول بعدم جزئيتها للتشهد ، وكونها واجبة لذكر اسمه صلى الله عليه وآله ، كما يفهم من كلام بعضهم .

الحديث الحادى والسبعون : موثق .

ويدل على أن كل حدث يقع قبل اتمام أفعال الصلاة مبطل لها ، وسيأتي تمام القول في ذلك انشاء الله . وحب القرع دود يشبهه .

(٩)

باب صفة التيمم وأحكام المحدثين منه وما ينبغي لهم أن يعملوا عليه من الاستبراء والاستظهار

قال الشيخ أبيه الله تعالى (وإذا بال الإنسان وهو غير واجد للماء فليستبرأ
من البول كما وصفناه في باب الطهارة ليخرج ما بقي منه في مجاريه ثم ليتنشف
بالخرق إن وجدها أو بالأحجار أو التراب) .

باب صفة التيمم وأحكام المحدثين منه وما ينبغي لهم أن يعملوا عليه من الاستبراء والاستظهار

قوله رحمه الله : منه

الضمير راجع الى التيمم ، أي الأحكام العارضة لهم من جهة التيمم .

قوله رحمه الله : أو بالأحجار

ذكر المحقق والعلامة وجوب التمسح بالأحجار في استنجاء البول إذا لم

وهذا قد مضى شرحه في باب الطهارة .

ثم قال (ثم يضرب بباطن كفيه على ظاهر الارض وهما مبسوطتان قد فرق بين أصابعهما ويرفعهما وينفضهما، ثم يرفعهما فيمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه السى طرف أنفه ، ثم يرفع كفه اليسرى ويضعها على ظاهر كفه اليمنى

يوجد الماء ، وإثباته مشكل .

قوله رحمه الله : على ظاهر الارض

لم أجد للفظ الظاهر موقفاً .

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله أراد بالتراب أو الارض الذي علاه التراب ، لما تقدم منه أن الصعيد هو التراب ، وما سيجيء عن قريب يدل على الاول ، بل على أن المذكور هنا تراب .

قوله رحمه الله : وينفضهما

المشهور بين الاصحاب عدم اشتراط علوق شيء من التراب بالكف، ونقل عن ابن الجنييد رحمه الله اشتراطه .

وقال السيد رحمه الله في المدارك: استحباب نفض اليدين مذهب الاصحاب، لا نعلم فيه مخالفاً، وقد أجمعوا على عدم وجوبه، واستحب الشيخ مسح احدى اليدين بالآخرى بعد النفض ، ولا نعلم مستنده . ومن المستحبات أيضاً التسمية وتفريج الاصابع عند الضرب ليتمكن من الصعيد. قال في الذكرى^١ ولا يستحب

ويمسحها بها من الزند الى أطراف الاصابع ويرفع كفه اليمنى فيضعها على ظاهر كفه اليسرى فيمسحها بها من الزند الى أطراف الاصابع وقد حل له بذلك الدخول في الصلاة .

تخليها في المسح للاصل ^١ .

قوله رحمه الله : من قصاص شعر راسه

قيل : بوجوب البدأة بالاعلى .

قوله رحمه الله : الى طرف انفه

أي : الاعلى ، ومسح الجبهة من قصاص شعر الرأس الى طرف الانف اجماعي ، وأوجب الصدوق مسح الجبينين والحاجبين أيضاً . وقال أبوه : يمسح الوجه بأجمعه .

والمشهور في اليدين أن أحدهما الزند، ونقل ابن ادريس عن بعض الاصحاب أن المسح على اليدين من أصول الاصابع الى رؤوسها ^٢ . وقال علي بن بابويه : امسح يديك من المرفقين الى الاصابع .

قوله رحمه الله : ويضعها

ذكر العلامة رحمه الله ومن تأخر عنه أنه يجب البدأة في مسح الكف بالزند الى أطراف الاصابع ، وأجمعوا على وجوب تقديم مسح الجبهة على اليد اليمنى

(١) مدارك الاحكام ص ١٠٥ .

(٢) السرائر ص ٢٦ .

١ - يدل على ذلك ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن داود بن النعمان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التيمم قال: ان عماراً أصابته

واليمنى على اليسرى .

وأيضاً نقل الاجماع على وجوب الموالاة فيه ، ولو أخل بالمتابعة بما لا يعد تفرقاً عرفاً لم يضر قطعاً ، وان طال الفصل أمكن القول بالبطلان .
وذكر جمع من الاصحاب أن من الواجبات طهارة محل المسح ، وهو أحوط مع القدرة .

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

ويدل على التيمم بدل الغسل ، وهو خلاف مطالبه .
وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد على بعض ما ذكر ، والافظاهر هذا الخبر عدم وجوب استيعاب ظهر الكف .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: روى الكليني هذا الخبر في الصحيح وفي الحسن كالصحيح عن أبي أيوب الخزاز عنه صلوات الله عليه بتغيير ما^١ .
واعلم أن ظاهر الآية وصحيفة زرارة المتقدمة يدلان على أن المسح ببعض الوجه، فكل ماورد من المسح على الوجه يحمل عليهما وعلى غيرهما مماورد من المسح على الجبهة أو الجبين أو الجبينين فتذكر . انتهى كلامه رفع الله مقامه .

جناية فتتمك كما تتمك الدابة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله .. وهو يهزه به .. يا عمار تتمكت كما تتمك الدابة؟ فقلنا له: فكيف التيمم؟ فوضع يديه على

قوله عليه السلام : تتمك

في القاموس : معك في التراب ذلك، وتمك تمرغ^١ . وفيه أيضاً: تمرغ تقلب^٢ .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الأربعين : تمك أي تمرغ وتقلب في التراب .

والهزه بالضم : السخرية ، وهو لا يخلو من اشكال ، لانه لا يليق بمنصب النبوة خصوصاً بالنسبة الى عمار ، ولعل المراد به نوع من المزاح والمطايبة ، وهو من كمال اللطف بهم والمؤانسة معهم .

وقوله « فقلنا له » الظاهر أنه داود بن النعمان، والمقول له الامام عليه السلام. والتيمم المذكور وقع منه عليه السلام. ويحتمل أن يكون القائل الصحابة الذين كانوا حاضرين مع عمار المقول له هو الرسول صلى الله عليه وآله ، والامام عليه السلام حكى كلامهم بلفظه ، والافالسياق يقتضي « فقالوا » . وحينئذ يكون الضمير في وضع ورفع ومسح للنبي صلى الله عليه وآله، وبدل عليه ما رواه الصدوق في الفقيه^٣ عن زرارة ، وكذلك رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله .

والتعبير بوضع اليدين يعطي بظاهره الاكتفاء بمطلق الوضع وان لم يكن معه

(١) القاموس ٣/٣١٩ .

(٢) القاموس ٣/١١٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ١/٥٧ ، ح ٢ .

اعتماد بحيث يسمى في العرف ضرباً ، واليه ذهب شيخنا في الذكرى قائلا: أن الغرض قصد الصعيد ، وهو حاصل بالوضع ^١ . ولا يخفى ما فيه .

وكيف كان فهو أول أفعال التيمم بحيث يجب تقديم النية عليه ، أو هو بمنزلة اغتراف الماء للطهارة المائية ، ظاهر أكثر الاصحاب الاول ، والعلامة في النهاية على الثاني ^٢ .

ثم ما تضمنه من مسحه عليه السلام وجهه يعطي بظاهرة الاستيعاب ، وهو مذهب علي ابن بابويه ، وفي بعض الاخبار ما يساعده ، إلا أن السيد المرتضى رضوان الله عليه نقل الاجماع على عدم وجوبه ، ويعضده الاخبار الصحيحة ^٣ الناطق بعضها بمسح الجبهة وبعضها بمسح الجبينين .

وحكم المحقق في المعتبر ^٢ بالتخير بين مسح كل الوجه وبعضه يعني الجبهة ، ونقله عن ابن أبي عقيل أيضاً ، وكأنه حمل عدم الوجوب في كلام المرتضى على عدم الوجوب الحتمي ، وأما استيعاب اليدين الى المرفقين ، فهذا الحديث الصحيح صريح في عدمه ، وأوجه علي بن بابويه لوروده في بعض الاخبار ، ولو قيل بالتخير هنا أيضاً كالوجه كان وجهاً . وأيضاً ظاهره يدل على الاكتفاء بالضربة الواحدة للغسل والوضوء ، فهو حجة المفيد والمرتضى . انتهى .

وقال الوالد قدس سره أقول : الظاهر أن قوله صلى الله عليه وآله لعمار « يا عمار تمعكت » لتأديبه لئلا يستند في أحكام الله تعالى الى رأيه .

(١) الذكرى ص ١٠٨ .

(٢) نهاية الاحكام ، تحت الطبع .

(٣) المعتبر ص ١٠٦ .

الارض ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلا .

٢ - وأخبرني الشيخ أيدته الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد ابن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن التيمم فتلا هذه الآية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وقال : (اغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) ، وقال : وامسح على كفيك من حيث موضع القطع ، وقال (وما كان ربك نسياً) .

قوله عليه السلام : فوق الكف قليلا

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأن فيه عدم وجوب استيعاب ظهر الكف، ومثله أفتى ابن بابويه في بيان التيمم للجنازة. ويحتمل أن يكون المراد أنه مسح الكف وابتدأ من فوق الكف ، أي من الزند . انتهى .

أقول: ويحتمل أن يكون المراد أنه صلى الله عليه وآله مسح الكف وابتدأ من فوق الزند من باب المقدمة .

الحديث الثاني : مرسل .

قوله عليه السلام : وامسح على كفيك

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره: كأنه يريد بموضع القطع ما هو على مذهب السائل من العامة فليأمل ، واجماله أيضاً يدل على ذلك . انتهى .

وأقول الظاهر أن هذا استدلال منه عليه السلام بأنه تعالى لما ذكر اليد في القطع لم يحدها، وفي الوضوء حدها بالمرافق، وقد تبين من السنة أن القطع من

٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن الحسين عن صفوان عن الكاهلي قال: سألته عن التيمم قال: فضرِبَ بيده على البساط فمسح بها وجهه ثم مسح كفيه أحدهما على ظهر الأخرى .

الزند، فتبين أن كل ما أطلق تعالى اليد أراد بها إلى الزند ، ولذا قال عليه السلام « وما كان ربك نسياً » أي : أنه تعالى لم ينس بيان أحكامه، بل بينها في كتابه على وجه يفهمها حججه عليهم السلام .

وفيه : أن موضع القطع عند أصحابنا أصول الإصابع ، فهو مخالف للمشهور وموافق لما ذهب إليه بمض أصحابنا من أن التيمم من موضع القطع . ويمكن أن يقال: هذا الزامي على العامة ، وموضع القطع عندهم الزند . ويمكن أن يكون المعنى أن المراد هنا في الآية ما يقوله العامة في القطع ، ويكون ذكر اليتين لبيان أن لليد معان متعددة .

وقوله عليه السلام « وما كان ربك نسياً » لبيان أن الله تعالى لم ييهم أحكامه، بل بينها لحججه عليهم السلام ، فيجب الرجوع إليهم ، ولعل ما ذكرناه من كونه الزامياً على العامة أظهر . والله يعلم .

واعلم أنه ذهب جمهور العامة إلى وجوب استيعاب الوجه بالمسح في التيمم ، وذهب أكثر العامة إلى وجوب المسح إلى المرفقين ، ومنهم من أوجبه إلى الزندين ، ورووا ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام وعمار وابن عباس وجماعة ، ومنهم من أوجبه إلى المنكبين .

الحديث الثالث : حسن .

٤ .. وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن ابن بكير عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم فضرب بيديه الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح بهما جبهته وكفيه مرة واحدة .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : لا يظهر لقوله « وبهذا الاسناد » مشارا إليه ولا يبعد أن يكون مراده الاسناد المتقدم حيث يدخل عليه سعد بن عبد الله مع من تقدمه ، وبالجمله لم أر مثل هذا حسناً ولعله وقع غفلة .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : ما تضمنه هذا الخبر من ضربه عليه السلام بيده على البساط لاشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى رحمه الله من جواز التيمم بغبار الثوب ونحوه مع التمكن من التراب كما قد يظن ، لظهور أن غرض الامام عليه السلام بيان أصل أفعال التيمم لبيان جواز التيمم بغبار البساط ونحوه ^١ .

وأقول : لعل المراد بقوله « احداهما على ظهر الاخرى » أي كلا منهما ، كما هو الظاهر .

الحديث الرابع : موثق .

قوله : مرة واحدة

الظاهر أنه متعلق بالمسح . ويمكن تعلقه بالضرب أيضاً على التنازع . فتدبر .

٥ - وأما الخبر الذي رواه الحسين بن سعيد عن عثمان عن سماعة قال :
سأله كيف التيمم؟ فوضع يده على الأرض فمسح بها وجهه وذراعيه إلى المرفقين
فانما أراد به الحكم لا الفعل لأنه إذا مسح ظاهر الكف فكانه غسل ذراعيه في
الوضوء فيحصل له بمسح الكفين في التيمم حكم غسل الذراعين في الوضوء،
والذي يدل على أنه لم يرد الذراعين في الفعل :

٦ - ما أخبرنا به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن
سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب

الحديث الخامس : موثق .

قوله رحمه الله : فانما أراد به .

قال الفاضل الأردبيلي قدس سره : بعيد جداً ، ويمكن الجزم بعدمه ، والحمل
على التقية أولى ، مع أن الخبر غير صحيح ويعارض بما هو أصح ، والاستحباب
أيضاً ممكن لو كان القائل .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : فيه بعد ، ولعله محمول على التقية ، أو
على جواز هذا النحو أيضاً ، وكأن الأول أقرب .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : أظهر محاملها التقية ، لموافقتها مذهب العامة
وذهب المحقق في الاعتبار إلى التخيير ^١ .

الحديث السادس : صحيح .

عن حماد بن عثمان عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: وذكر التيمم وما صنع عمار فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين بشيء.

ثم قال أيده الله تعالى (فإذا كان حدثه من الغائط استبرأ بثلاثة أحجار طاهرة لم تستعمل في إزالة النجاسة قبل ذلك يأخذ منها حجراً فيمسح به الموضع ويلقيه، ثم يأخذ الحجر الثاني فيمسح به الموضع ويلقيه، ثم يمسح الثالث ويتبع مواضع النجاسة الظاهرة فيزيلها بالأحجار ولا يجوز أن يتطهر بحجر واحد ثم يصنع

وقال الوالد رحمه الله: في دلالة على عدم الإرادة مطلقاً بحث.

وروى الصدوق في الفقيه بسند صحيح عن زرارة قال أبو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمار في سفره: يا عمار بلغنا أنك أجنبيت فكيف صنعت؟ قال: تمرغت يا رسول الله في التراب. قال فقال له: كذلك يتمرغ الحمار، أفلا صنعت كذا؟ ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد، ثم مسح جبينه بأصابعه وكفيه أحدهما بالآخرى ثم لم يعد ذلك.

قوله رحمه الله: لم تستعمل

أما تأكيد لقوله « طاهرة » أو المعنى عدم استعمالها، سواء تنجست أم لا، وكان الأول أظهر.

قوله رحمه الله: ويتبع

أي: بكل حجر، كما ذكره جماعة. أو بالجميع وإن كان على التوزيع.

في التيمم كما وصفناه من ضرب التراب بباطن كفيه ومسح وجهه وظاهر كفيه وقد زال عنه بذلك حكم النجاسة كما قدمناه) .

فهذا كله قد مضى شرحه فيما تقدم ، ويؤكده أيضاً :

٧ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

قوله رحمه الله : من ضرب التراب

قال الفاضل المستري رحمه الله : الذي تقدم ضرب الارض ، ولعله وقع
الارض هناك غلطاً من الناسخ . انتهى .

قوله رحمه الله : بباطن كفيه

أعلم أنه اعتبر أكثر الاصحاب كون المسح بباطن الكفين معاً ، ونقل عن
ابن الجنيّد أنه اجتزأ باليد اليمنى لصدق المسح .

ويعتبر في المسح كونه بباطن الكف اختياراً لأنه الممهور ، فلو مسح بالظاهر
اختياراً أو بآلة لم يجز . نعم لو تعذر المسح بالباطن أجزأ الظاهر ، ولو ضم التولية
معه كان أحوط .

قوله رحمه الله : حكم النجاسة

أي : الحديثية والخبيثة معاً ، وزوال حكم الحدث عنه - وهو المنع من
دخول الصلاة - لا ينافي عدم زوال أصل الحدث عنه كما هو المشهور .

الحديث السابع : مرق .

سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان ابن يحيى وفضالة بن أيوب والحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله عن التمسح بالاحجار فقال: كان الحسين ابن علي عليهما السلام يمسح بثلاثة أحجار .

٨ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لأصلاة الا بطهور، ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما البول فإنه لا بد من غسله .

٩ - وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن زرارة قال : كان يستنجي من

قوله عليه السلام : بثلاثة أحجار

يحتمل أن يكون في الضرورة ، أو مع استعمال الماء أيضاً .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : صحيح أيضاً .

قوله : كان يستنجي

على بناء المعلوم ، فهو كلام زرارة ، والضمير المستتر راجع الى الباقر أو الصادق عليهما السلام . أو على بناء المجهول ، فهو كلام الامام عليه السلام بياناً لفعل المعصومين عليهم السلام أو الصحابة .

البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق .

١٠ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام قال : جرت السنة في الامتنعاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء .
ثم قال أيده الله تعالى (وان كان المحدث جنباً يريد الطهارة استبرأ قبل التيمم بما بيناه فيما سلف ثم ضرب الارض بباطن كفيه ضربة واحدة يمسح بهما وجهه

قوله : ثلاث مرات

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله يحتمل الاستبراء ، فيكون نحواً مما تقدم في كيفية الاستبراء من البول . ويحتمل أن يكون المراد غسل البول بالماء ، فيشكل ذلك نظراً الى أن الظاهر الاكتفاء بغسل مرة وفيه أنه لو سلم ذلك فيحتمل أن يكون الامام عليه السلام فعل ذلك استحباباً . انتهى .

قوله : ومن الغائط

لعل المراد مع الغسل ، اذ قوله « يستنجي » يدل على المداومة عليه ، لكن فيه نظر لا يخفى على المتأمل .
وفي القاموس : المدر قطع الطين اليابس ، واحدته بهاء ' .

الحديث العاشر : مرفوع .

من قصاص شعره الى طرف أنفه ثم ضرب الارض بهما ضربة اخرى ويمسح باليسرى منهما ظهر كفه اليمنى وباليمنى ظهر كفه اليسرى وقد زال عنه حكم الجنابة وحلت له الصلاة .

« ويتبع » بالنصب أو الرفع .

قوله رحمه الله : ثم ضرب الارض بهما

اعلم أنه اختلف الاصحاب في عدد الضربات في التيمم ، فقال الشيخان في النهاية ^١ والمبسوط ^٢ والمقنعة ^٣ : ضربة للوضوء وضربتان للغسل ، وهو اختيار الصدوق ^٤ وسلار ^٥ وأبي الصلاح ^٦ وابن ادريس ^٧ وأكثر المتأخرين .

وقال المرتضى في شرح الرسالة : الواجب ضربة واحدة في الجميع ^٨ . وهو اختيار ابن الجنيدي وابن أبي عقيل والمفيد في المسائل العزية ^٩ .

ونقل عن المفيد في الاركان ^{١٠} اعتبار الضربتين في الجميع ، وحكاه المصنف

(١) النهاية ص ٤٩ .

(٢) المبسوط ص ٣٣ .

(٣) المقنعة ص ٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٥٧/١ .

(٥) المراسم ص ٥٤ .

(٦) الكافي في الفقه ص ١٢٦ .

(٧) السرائر ص ٢٦ .

(٨-٩) مخطوطان .

(١٠) الاركان في دعائم الدين للشيخ المفيد مخطوط .

في المعتبر^١ والعلامة في المنتهى^٢ والمختلف^٣ عن علي بن بابويه، وظاهر كلامه في الرسالة اعتبار ثلاث ضربات ضربة باليدين للوجه وضربة باليسار لليمين وضربة باليمين لليسار، ولم يفرق بين الوضوء والغسل، وحكى في المعتبر القول بالضربات الثلاث عن قوم هنا .

ومنشأ الخلاف اختلاف الاخبار، فعلى المشهور جمعوا بينها بحمل أخبار الضربة على بدل الوضوء والضربتين على بدل الغسل للمناسبة، ولما سيأتي من رواية غير دالة، ومنهم من جمع بينها بحمل الضربتين على الاستحباب، وهو الاظهر في الجمع .

والاصوب عندي حمل أخبار الضربتين على التقية، لانه قال الطيبي في شرح المشكاة في شرح حديث عمار : ان في الخبر فوائد : منها أنه يكفي في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو قول علي وابن عباس وجمع من التابعين، وذهب عبدالله بن عمر وجابر من التابعين والاكثرون من فقهاء الامصار الى أن التيمم ضربتان . انتهى .

فظهر من هذا أن القول المشهور بين العامة الضربتان، وأن الضربة مشهور عندهم من مذهب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعمار التابع له وابن عباس التابع له عليه السلام في أكثر الاحكام، وأن أخبار الضربة أقوى، وأخبار الضربتين حملها على التقية أولى، وكأن الاحوط الجمع بينهما فيهما .

(١) المعتبر ص ١٠٧ .

(٢) منتهى المطلب ١/١٤٨ .

(٣) المختلف ص ٥٠ .

١١ - يدل عليه ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك أو ذراعيك .

١٢ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد عن اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام قال : التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين .

الحديث الحادى عشر : ضعيف .

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأن نظره الى أن قضية الجمع تقتضي صرف هذه المطلقات الى حكم الفصل على ما سيجيء وفيه أنه يحتمل أن يكون المراد استحباب ذلك في مطلق التيمم . انتهى .
ويحتمل التقية أيضاً كما عرفت .

قوله عليه السلام : تضرب بكفيك

قال الفاضل التستري رحمه الله : في دلالة اجمال ، مع اشتماله على ما لا يقول به ، بل ربما يقال : ان ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون الضربتان متقدمة على المسح مطلقاً من دون أن يكون المراد التلفيق .

الحديث الثانى عشر : صحيح .

١٣ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن التيمم فقال: مرتين مرتين للوجه واليدين .

١٤ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له كيف التيمم؟ قال: هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه ومرة لليدين ، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنباً والوضوء ان لم تكن جنباً .

الحديث الثالث عشر : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : مرتين مرتين

ظاهره أن لكل منهما مرتين ، ويحتمل التأكيد أيضاً .

الحديث الرابع عشر : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : والغسل من الجنابة

قال الفاضل المستري رحمه الله : الظاهر عطفه على الوضوء ، ويؤيده ما تقدم قبيل قوله « ومن وطئ امرأته وهي حائض على علم بحالها أثم » وسيجيء عن قريب وجعله مبتدأ يوجب ترك بيان كيفية التيمم عن الوضوء والاشتغال بكيفية التيمم عن الجنابة ، مع أن المسؤول عنه عام ، وكأن لهذا أجاب عليه السلام بالعرض للتيممين ، ثم قال عليه السلام : ومتى أصبت . وبالجمل في هذا الحديث

١٥ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم، فضرب بكفيه الارض

اجمالاً ، والاستدلال به على وجوب المرتين للغسل على الوجه المطلوب نظر . انتهى .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الاربعين : الشيخ والمحقق قد فهما من هذا الخبر التفصيل المشهور، واحتج به ابن بابويه على الضربتين في الجميع، والحق أنه مجمل بالنسبة الى ما ذهبوا اليه، فان قوله « هو ضرب واحد » يحتمل أن يكون معناه أنه نوع واحد غير مختلف في الوضوء والغسل، والضرب بمعنى النوع، والقسم في لسان الشرع شائع. وحينئذ يقرأ قوله عليه السلام « والغسل » بالجر عطفاً على الوضوء كما هو الظاهر، ويجعل جملة « تضرب بيدك » مفسرة للضرب الواحد .

ويحتمل أن يكون معناه انه ضربة واحدة على الارض للوضوء ، ويجعل قوله « والغسل من الجنابة » ابتداء كلام اما برفع الغسل بالابتداء على حذف مضاف أي : ويتمم الغسل . أو جره بلام محذوف متعلقة بتضرب ، كأنه قال : وتضرب بيدك للغسل . ويكون من عطف الفعلية على الاسمية .

ويخطر بالبال أنه يمكن حمل الضرب على ما هو الظاهر من الضرب على الارض ، وقراءة « الغسل » بالجر عطفاً على « الوضوء » كما هو الظاهر أيضاً ، ويكون المراد من قوله عليه السلام « واحدة » الوحدة النوعية لا العددية ، أي: الضرب على الارض فيهما واحد غير مختلف .

الحديث الخامس عشر : صحيح أيضاً .

ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه الى أطراف الاصابع واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الارض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ثم قال : هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، وفي الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين والقى ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤم بالصعيد. فما تضمن هذا الحديث من أنه مسح من المرفق الى أطراف الاصابع واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها معناه ما تقدم في تأويل خبر سماعة الذي رواه عنه عثمان بن عيسى وان المراد به الحكم دون الفعل، فكأنه قال مسح على ظهر كفه فحصل له حكم من غسل يده من المرفق ظاهرها وباطنها، وهذا لا ينقض ما ذهبنا اليه . ان قال قائل : ان الخبرين الاولين اللذين أحدهما عن أبي بصير ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام والثاني عن اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام مع الخبر الذي رواه صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام ليس في ظاهرها أن الضربتین أو المرتین إنما هي لغسل الجنابة دون الوضوء فمن أين لكم أنه مقصور على حكم الجنابة ؟

قوله عليه السلام : على ما كان فيه الغسل

قال الشيخ البهائي رحمه الله : ظني أن الغسل بفتح الغين وأن الواو في قوله « وفي الوضوء » زيادة من الناسخ^١ . فتأمل .

قوله رحمه الله : فما تضمن هذا الحديث

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : لا شك أنه بعيد بحيث يظن عدم قصد

وهلا قلتم بما ذهب اليه غيركم من أن الفرض في الوضوء أيضاً مرتان ؟

هذا من هذه العبارة ، والله يعلم . والتقية محتملة والتخيير والاستحباب لو وجد القائل .

وقال أيضاً : والعجب أنه لا يلتفت الى كثرة الضرب والمسح وتفريق اليدين في المسح ، فكأنه يقول بها ، أو أحالته بالمقايضة الى زيادة المسح . وكذا الكلام في مسح الوجوه ، فان المشهور مسح الجبهة فقط ، وأكثر الاخبار يدل على الوجه .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : فيه بعد ، وفي قوله « معناه » في هذا الموضوع وفي أمثاله اشكال عظيم في نظرنا ، ومن أين يحصل العلم أو الظن أن مراد الامام عليه السلام ذلك ؟ واعل مراد الشيخ قدس سره في هذا وأمثاله أنه يحتمل أن يكون هذا مراداً .

ولا يبعد حمل هذا الخبر على التقية ، لان المنقول عن أبي حنيفة والشافعي أنه يمسح من المرفقين الى أطراف الاصابع ، ولا يستبعد أن يقال : ان العمل به أحوط ، لدخول الواجب في جميع المذاهب في ضمنه ، وفيه بعد كلام . انتهى والكلام أوجه .

قوله رحمه الله : من أن الفرض

قال الفاضل التستري رحمه الله : وهو منقول عن علي بن بابويه ، وكذا المسح من المرفق .

وقال أيضاً : وعن الازاعي وداود والشافعي في القديم وطائفة أخرى ضربة واحدة للجميع ، فأقوال العامة مختلفة .

قيل له : اذا ثبت أخبار كثيرة تتضمن ان الفرض في التيمم مرة مرة ثم جاءت هذه الاخبار متضمنة للدفعتين حملنا ما يتضمن الحكم مرة على الوضوء وما يتضمن الحكم مرتين على غسل الجنابة لثلا يتناقض الاخبار ، مع انا قد أوردنا خبرين مفسرين لهذه الاخبار أحدهما عن حريز عن زرارة أبي جعفر عليه السلام ، والآخر عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأن التيمم من الوضوء مرة واحدة ومن الجنابة مرتان ، ومما ورد من الاخبار التي تتضمن الفرض مرة على جهة الاطلاق خبر ابن بكير عن زرارة المتقدم ، وأيضاً :

١٦ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه وعلي بن محمد عن سهل بن زياد جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم فضرب بيده اليمنى الارض ثم رفعها فنفضها ثم

قوله رحمه الله : مع انا قد أوردنا

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد الخبرين المتقدمين هنا ، ولادلالة فيهما على ما ذكره ، وربما يفهم من المنتهى أنه أراد غير المتقدمين .

الحديث السادس عشر : صحيح . ١

(١) مراده من هذا الحديث هو ما ذكره الشيخ رحمه الله ذيل الحديث الخامس عشر قوله : مع أنا قد أوردنا خبرين مفسرين لهذه الاخبار أحدهما عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام والآخر عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن محمد بن مسلم . الخ .

مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة .

قال السيد رحمه الله في المدارك : اعلم أن العلامة في المنتهى استدل على القول بالتفصيل بصحيفة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أن التيمم من الوضوء مرة ومن الجنابة مرتان ، وهذه الرواية غير موجودة في كتب الحديث .

وعندي أن ذلك وهم نشأ من عبارة الشيخ ، والظاهر أنه أشار الى الخبر السابق ، ونقل حاصل ما فهمه من معناه ، فظن العلامة رحمه الله أنه حديث آخر مغاير للحديث الاول ، ولهذا لم يذكره في المختلف ولا نقله غيره ^١ .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : خبر زرارة ما كان صريحاً في التفصيل ، لاحتمال عطف « والغسل » على الوضوء ، وخبر ابن مسلم على ما نقله هنا ما فهمنا منه هذا التفصيل أصلاً ، مع أنه مشتمل على تكرار مسح اليدين والى المرفقين ، وتفريق اليدين في الضرب لليدين الى المرفقين ، وما نعرف بها قائلًا سيما المصنف ، ولهذا أول ذلك التأويل البعيد جداً .

مع أن خبر فعل عمار يدل على كون الضرب مرة ، مع أنه كان بدلاً للغسل فتأمل ، فإن الظاهر التخيير . ويمكن استحباب التعدد فيهما ، وكذا الوجه واليدين الى المرفقين ، ولكن تركه أسهل من ترك المرفقين ومسح الوجه ، وكذا التخيير بين الضرب أو الوضع فقط ، فكان الاول أولى .

١٧ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عمرو بن أبي المقدم عن أبي عبد الله عليه السلام انه وصف التيمم ف ضرب بيديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح على جبينه وكفيه مرة واحدة

١٨ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال : تضرب بكفيك الارض ثم تنفضهما وتمسح وجهك ويديك .

ثم قال الشيخ أبيه الله تعالى (وكذلك تصنع الخائض والغاسق والمستحاضة بدلا من الغسل اذا فقدن الماء أو كان يضر بهن استعماله) .

الحديث السابع عشر : حسن موثق .

وعلي بن محمد كانه المعروف بعلمان الموثق ، على ما يعرف من فوائد الخلاصة ٢ .

قوله : ف ضرب بيده

الظاهر أن المراد به اليدين بقرينة قوله « وكفيه » من غير ذكر ضرب آخر .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

(١) وهو الحديث السادس عشر حسب ترقيم الاحاديث المطبوعة من الكتاب، وكذا الى آخر الباب فلا تغفل .

(٢) الخلاصة ٢٧٢ .

١٩ - فأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: سأله عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فنسيه فتيمم وصلى ثم ذكر أن معه ماءً قبل أن يخرج الوقت. قال: عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة. قال: وسأله عن تيمم الحائض والجنب سواء إذا لم يجدا ماء؟ قال: نعم.

قال الوالد العلامة قدس الله روحه: ظاهره أنه يكفي مسح طرفي الجبهة بدون مسحها. ويمكن أن يراد بهما الجبهة معهما، بأن تكون الجبهة نصفها مع الجبين الأيمن ونصفها مع الأيسر. والاتيان بهذه العبارة لتأكيد ارادة الجبين كأنهما مقصودان بالذات.

الحديث التاسع عشر: مجهول أيضاً.

قوله رحمه الله: فأخبرني الشيخ

قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أن سياق هذه الاخبار بهذا العنوان دون أن يقول: ويدل عليه، أحوط وكيف ما كان فهذه الاخبار لاتدل على تمام المدعى.

قوله رحمه الله: وكذلك تصنع الحائض

قال السيد رحمه الله في المدارك: اعلم أن الظاهر من كلام الاصحاب تساوي الاغسال في كيفية التيمم، وهو الظاهر من كلام المفيد في المقنعة، فانه لم يذكر التيمم بدلا من الوضوء، واستدل له الشيخ رحمه الله بخبري أبي بصير وعمار،

٢٠ - وأخبرني الشيخ أيدته الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن التيمم من الوضوء والجنباة ومن الحيض للنساء سواء ؟ فقال : نعم .

ثم قال أيدته الله تعالى (والمحدث بالنوم والاعماء والمرة يتيمم كما ذكرناه في باب المحدث بالبول والغائط ويدخل بذلك في الصلاة) .
إذا كانت هذه الاشياء مما تنقض الطهارة وكان متنعض الطهارة يلزمه التيمم حسب ما ذكرناه فلا فرق بين أن ينتقض طهارته بأحد هذه الاشياء أو بالبول والغائط حسب ما ذكرناه في أن التيمم يلزمه .

ثم قال أيدته الله تعالى (ومتى وجد واحد ممن سميناه الماء بعد فقده أو تمكن من استعماله تطهر به حسب ما فاتته ان كان وضوءاً فوضوءاً وان كان غسلاً فغسلاً والفرق بين التيمم بدلاً من الغسل والتيمم بدلاً من الوضوء ما بيناه من أن المحدث

قال في الذكرى : وخرج بعض الاصحاب وجوب تيممين على غير الجنب ، بناءً على وجوب الوضوء هناك . ولا بأس به ، والخبران غير مانعين منه ، لجواز التسوية في الكيفية لا الكمية ^١ . وما ذكره أحوط وان كان الاظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد ^٢ .

الحديث العشرون : موثق .

(١) الذكرى ص ١٠٨ .

(٢) مدارك الاحكام ص ١٠٥ .

لما يوجب طهارته بالغسل اذا لم يقدر عليه يتيمم بضربتين احدهما لوجهه والثانية لظاهر كفيه ، والمحدث لما يوجب طهارته بالوضوء يتيمم بضربة واحدة لوجهه ويديه) .

فقد مضى شرحه مستوفى وفيه كفاية ان شاء الله تعالى .

قال الميبد رحمه الله في المدارك : لو أخل بالطلب وضاق الوقت فتيمم وصلى ثم وجد الماء في محل الطلب ، فالأظهر أنه كعدمه لما ذكرناه من الدليل وقيل : بوجوب الاعادة هنا ، تعويلا على رواية أبي بصير ، وهي مع ضعف سندها بعثمان واشترك أبي بصير وجهالة المسؤول ، انما تدل على الاعادة اذا نسي الماء في رحله وتيمم وصلى ثم ذكر في الوقت ، وهو خلاف محل النزاع ^١ .

الحديث الحادى والعشرون : موثق أيضاً .

والظاهر أنه كان على الشيخ أن يأول هذه الرواية حتى تنطبق على مدعاه من الاختلاف .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : ظاهره الاكتفاء بتيمم واحد للحائض ، فيدل على كفاية غسلها عن الوضوء ، وأيضاً يدل على جواز التيمم في أول الوقت فافهم .

ويدل بصريحه على أن التيمم في الوضوء والغسل واحد . ويمكن فهم عدم وجوب الوضوء على الحائض ، كما يفهم منه عدم وجوب التيممين .

ثم قال أيده الله تعالى (والميت اذا لم يوجد الماء لغسله ، يممه المسلم كما يؤمم الحي العاجز بالزمانه عند حاجته الى التيمم من جنباته يضرب بيديه على الارض ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه الى طرف أنفه ثم يضرب بهما ضربة اخرى فيمسح بهما ظاهر كفيه ثم تيمم هو لمسه بمثل ذلك سواء) .
يدل على ذلك ما ثبت من وجوب غسل الميت وان من فقد الماء انتقل فرضه الى التيمم حسب ما قدمناه .

قوله رحمه الله : والميت اذا لم يوجد

قل السيد رحمه الله في المدارك : ينبغي القطع بالاكتماء بتيمم واحد ، واحتمال التعدد بتعدد الغسلات بعيد^١ .

قوله رحمه الله : وان من فقد الماء

قال الفاضل المستري رحمه الله : لانعرف الدلالة الواضحة على أن كل من فقد الماء سواء كان جنباً أو غيره ينتقل . نعم ذلك في التيمم عن الوضوء وعن الجنابة وعن غسل الحيض مسلم ، على اشكال في الاخير .

وقال أيضاً : كأنه أراد الاستدلال على مجرد الانتقال الى التيمم ووجوبه ، لاما ذكره في كيفية التيمم ، وكأنه حمل قوله « يضرب بيديه » على يدي المسلم ، وحينئذ لا يحتاج الى بيان الدلالة ، الا أن قوله « كما يؤمم الحي العاجز » ينبغي أن ينزل حينئذ على العاجز عن وضع يده على الارض وعلى الوجه ولو بالاستعانة

والا فالظاهر أنه لو قدر على ذلك مع الاستعانة لا يكفي أن يضع من يستعان به يده على الأرض ويمسح وجهه العاجز، كما يكفي ذلك في الميت، فلا يحسن التشبيه. وقال الفاضل الأردبيلي قدس سره : ما تقدم دليل صريح دال على العموم ويمكن فهمه من مثل قوله « التراب أحد الطهورين » ، وكأنه اجماعي .

(١٠)

باب المياه وأحكامها

وما يجوز التطهر به وما لا يجوز

قال الله تعالى (وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً) فكل ماء نزل من السماء أو
نبت من الأرض عذباً كان أو ملحاً فإنه طاهر مطهر إلا أن ينجسه شيء يتغير به
حكمه .

وجه الدلالة من الآية أن الله تعالى قال : (وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً)
فأطلق على ما وقع اسم الماء عليه بأنه طهور، والطهور هو المطهر في لغة العرب
فيجب أن يعتبر كما يقع عليه اسم الماء بأنه طاهر مطهر إلا ما قام الدليل على تغيير

باب المياه وأحكامها

وما يجوز التطهر به وما لا يجوز

قوله رحمه الله : فيجب أن يعتبر

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله لا بدله لهذه النتيجة أن يبين أن كل ماء

حكمه . وليس لاحد أن يقول: ان الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً لان هذا خلاف على أهل اللغة لانهم لا يفرقون بين قول القائل هذا ماء طهور وهذا ماء مطهر .

فان قال قائل: كيف يكون الطهور هو المطهر واسم الفاعل منه غير متعد وكل فعول ورد في كلام العرب متعدياً لم يكن متعدياً الا وفاعله متعد فاذا كان فاعله غير متعد ينبغي أن يحكم بأن فعوله غير متعد أيضاً، ألا ترى ان قولهم ضروب انما كان متعدياً لان الضارب منه متعد واذا كان اسم الطاهر غير متعد يجب أن يكون الطهور أيضاً غير متعد .

قيل له : هذا كلام من لم يفهم معاني الالفاظ العربية، وذلك انه لاخلاف بين أهل النحو ان اسم الفعول موضوع للمبالغة وتكرر الصفة ، ألا ترى انهم يقولون فلان ضارب ثم يقولون ضروب اذا تكرر منه ذلك وكثر ، واذا كان كون الماء طاهراً ليس مما يتكرر ويتزايد فينبغي أن يعتبر في اطلاق الطهور عليه غير ذلك، وليس بعد ذلك الا أنه مطهر ، ولو حملناه على ما حملنا عليه لفظة الفاعل لم

مما نزل من السماء ، والا فربما يقال : ان « طهوراً » قيد احترازي لابياني ، فلعل الاولى أن يضم الى ذلك قولى تعالى « وأنزلنا من السماء ماءً بقدر فأسكنناه في الارض وانا على ذهاب به لقادرون »^١ .

وجملة القول في ذلك أن القوم استدلوا على مطهريه الماء بهذه الاية . وأورد عليه بأنه ليس في الكلام ما يدل على العموم ، وانما يدل على أن ماء من السماء مطهر . وبأن الطهور مبالغة في الطاهر ، ولا يدل على كونه مطهراً بوجه .

وأجيب عن الاول : بأن ذكره تعالى « ماء » مبهماً غير معين ، ووصفه بالطهورية والامتنان به على العباد لا يناسب حكمة الحكيم ، ولا فائدة في هذا الاخبار ولا امتنان فيه ، فالمراد كل ماء يكون من السماء مطهر .

وقد دلت آيات أخر على أن كل المياه من السماء، نحو قوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماءً بقدر فأسكنناه في الأرض وأنا على ذهاب به لقادرون »^١ وقوله سبحانه « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع في الأرض »^٢ .

وعن الثاني : بأن كثيراً من أهل اللغة فسروا الطهور بالطاهر في نفسه المطهر لغيره ، ويؤيده شيوع استعماله في هذا المعنى في كثير من الاخبار الخاصة والعامة ، كقول النبي صلى الله عليه وآله : جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً^٣ . ولو أراد الطاهر لم تثبت المزية .

وقوله صلى الله عليه وآله وقد سئل عن الوضوء بماء البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته^٤ .

وقوله صلى الله عليه وآله : طهور أنا أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً^٥ .

وقال بعضهم : الطهور بالفتح من الاسماء المتعدية، وهو المطهر غيره، وأيده بعضهم بأنه يقال : ماء طهور ولا يقال : ثوب طهور . ويؤيد كون الطهور بمعنى

(١) نفس الآية .

(٢) سورة الزمر : ٢١ .

(٣) سنن ابن ماجه ١/ ١٨٨ ، الرقم ٥٦٧ ، مسند أحمد بن حنبل ٥/ ١٤٥ .

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ١٣٦ ، الرقم ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٥) سنن الدارقطني ١/ باب الاثمار ، باب ولوغ الكلب ، ح ٤ .

المطهر موافقتها لقوله تعالى في الآية الأخرى « ليطهركم به »^١ .
وقيل : الطهور هنا اسم آلة بمعنى ما يتطهر به ، كالوضوء اما يتوضأ به ،
والوقود لما يتوقد به ، بقرينة أن الاهتمام بها أتم حينئذ .

قال الزمخشري : طهوراً بليغاً في طهارته ، وعن أحمد بن يحيى هو ما كان
طاهراً في نفسه مطهوراً لغيره . فإن كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً ،
وبعضه قوله تعالى « وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به » والا فليس فعول
من التفعيل في شيء .

والطهور في العربية على وجهين : صفة واسم غير صفة ، فالصفة ماء طهور ،
كقولك طاهر . والاسم كقولك لما يتطهر به طهور كالوضوء والوقود لما يتوضأ
به ويتوقد به النار ، وقولهم : تطهرت طهوراً حسناً ، كقولك وضوءاً حسناً ، ذكره
سيبويه ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله : لاصلاة الا بطهور ، أي : بطهارة^٢ . انتهى .
واعترضه النيسابوري : بأنه حيث سلم أن الطهور في العربية على الوجهين
اندفع النزاع ، لان كون الماء مما يتطهر به هو كونه مطهوراً لغيره ، فكأنه سبحانه
قال : وأنزلنا من السماء ماءً هو آلة للطهارة ، ويلزمه أن يكون طاهراً في نفسه .
قال : ومما يؤكد هذا التفسير أنه تعالى ذكره في معرض الانعام ، فوجب حمله
على الوصف الاكمل ، ومعلوم^٣ أن المطهر أكمل من الطهارة^٤ . انتهى .

والحق أن المناقشة في كون الطهور بمعنى المطهر وان صححت نظراً الى
قياس اللغة ، لكونه مبالغة في الطاهر ، فيكون معناه زيادة الطهارة ، كالاكول

(١) سورة الانفال : ١١ .

(٢) تفسير الكشاف ٩٥/٣ .

(٣) وظاهر - خ ل .

(٤) تفسير النيسابوري المطبوع على هامش تفسير الطبري ١٩/١٩ .

يكن فيه زيادة فائدة وهذا فاسد. وأما مقاله السائل ان كل اسم للفاعل اذا لم يكن متعدياً فالقول منه غير متعد. فغلط أيضاً لانا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعدية وان كان اسم الفاعل منه غير متعد، ألا ترى الى قول الشاعر :

حتى شأها كليل موهناً عمل باتت طراباً وبات الليل لم ينم
فعدى كليل الى موهناً لما كان موضوعاً للمبالغة وان كان اسم الفاعل منه غير متعد وهذا كثير في كلام العرب، وبدل على ذلك أيضاً قوله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) فكل ما وقع عليه اطلاق اسم الماء يجب أن يكون

والضروب، لكن الظاهر أن الطهور قد جعل اسماً لما يتطهر به، وفسره به بعض المفسرين وجمع كثير من اللغويين .

وتتبع الروايات مما يورث ظناً بأن الطهور في اطلاقاتهم المراد منه المطهر، اما لكونه صفة لهذا المعنى، أو اسماً لما يتطهر به، وعلى التقديرين يثبت المراد.

قوله رحمه الله : لم يكن فيه زيادة فائدة

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه تأمل ، لاحتمال أن يكون المراد أن طهارته يقينية لا يتطرق فيه شائبة النجاسة . ويحتمل أن يكون المراد أن طهارته بمرتبة لا تنفعل من النجاسة ، أما على مذهب ابن أبي عقيل فظاهر ، وأما على المشهور فالمراد أن في هذا الجنس أنواعاً لا تقبل النجاسة كالجارى على المشهور والكثير بالاجماع .

قوله : حتى شأها

قال الشمني في شرح المغني : هو في وصف برق ، وشأها بشين معجمة

مطهرًا بظاهر اللفظ الا ماخرج بالدليل ، ويدل عليه أيضاً من جهة السنة :

فهزمة فألف بمعنى سبقها والضمير للحساب . والكليل الذي حصل له كلال أي اعياه وتعب . والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل . والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل .

وقال الفاضل التستري رحمه الله: شأها سبقها، شأوت القوم شأواً اذا سبقتهم . والكليل الذي أعيا من شدة العمل، يقال: كللت عن الشيء أكل كلاله اذا أعيت وكذلك البعير . والعمل الدائب في العمل ، يقال: رجل عمل بكسر الميم أي: مطبوع على العمل وكذلك عامل ، ومنه قوله تعالى « وجوه يومئذ عاملة »^١ . والوهن نحو من نصف الليل . والموهن مثله ، قل الاصمعي : هو حين يدبر الليل ، وقد أوهنا أي : صرنا في تلك الساعة من الليل، ويقال: ابل طراب اذا كانت تسرع الى أوطانها .

هذا والاستشهاد في نصب موهناً بكليل، فانه معموله لا معمول شئاً ، كزيد في قولك « زيد جاءني ضارب زيداً » فكان مقصود الشيخ أن كليل عدي اليه تعدياً الى المفعول به ، لان هذا هو الذي ينفعه . وفيه نظر ، لان الظاهر أنه مفعول فيه لامفعول به .

قوله رحمه الله : ويدل أيضاً على ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذه مغالطة لا تخفى على المتأمل ، فان ما ذكره انما يتم لو كان الحكم على حقيقة الماء، بأن يقول: وينزل عليكم من السماء

(١) سورة الغاشية : ٣ . والصحيح في الآية « وجوه يومئذ خاشعة * عاملة ناصبة » .

١ .. ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الماء يطهر ولا يطهر .

الماء ، فانه حينئذ يكون الحكم على ما صدق عليه الحقيقة فيجيء ماقاله .
وقال المحقق الاردبيلي قدس سره : كأن العموم مفهوم من العرف كالإيـة السابقة .

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله صلى الله عليه وآله : الماء يطهر ولا يطهر

فـال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المعنى أنه يطهر كل شيء غيره ، ولا يطهره شيء من الاشياء المذكورة ، لا أنه لا يطهره شيء أصلاً حتى نفسه ، لئلا يلزم أن الماء النجس لا يمكن طهارته مطلقاً ولو باضافة الكثير . انتهى .
وأقول : أي يطهر كل شيء ، اذ حذف المفعول يدل على العموم حتى نفسه ولا يطهر من شيء الا من نفسه ، لان التعميم بالاول أخرى .

ومن المعاصرين من ذهب الى ظاهر العموم الثاني وقال : انه لا يطهر نفسه أيضاً ، وقال : ان الماء لا يتنجس من شيء حتى يتطهر بنفسه . ولا يخفى ما فيه .
ثم اعلم أنه قد يخطر بالبال أنه يمكن أن يستدل بهذا الخبر على عدم انفعال البشر بالنجاسة ، اذ لو نجس اكان طهره بالنزح ، والقول بأن الطهر بالماء التابع بعد النزح بعيد .

٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى وغيره عن محمد بن أحمد عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي باسناده قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الماء كله طاهر حتى يعلم انه قذر .

٣ - وروى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن أبي داود المنشد عن جعفر بن محمد عن يونس عن حماد بن عيسى مثله .

ومن أعجب ما قرع سمعي أنه صحف بعض أفاضل المعاصرين ، فقرأها بالتخفيف على صيغة المعلوم ، أي : قد يكون طاهراً وقد لا يكون . ومع تطرق هذه التصحيقات يحتمل وجوهاً كثيرة : منها أن يكونا على صيغة المعلوم من باب التفعيل ، أي : قد يكون مطهراً وقد لا يكون ، الى غير ذلك من الاحتمالات الباردة ، والله يعلم .

الحديث الثاني : مرسل بسنده الاول ، صحيح بسنده الاخيرين .

وفي الكافي^١ : عن جعفر بن محمد بن يونس . وأبو داود اسمه سليمان بن سفيان وثقه الكشي^٢ .

قوله عليه السلام : حتى يعلم

قال في الذكري : المراد بالعلم هنا ليس الظن بل اليقين^٣ .

(١) فروع الكافي ١/٣ ، ح ٣ والموجود فيه كما في التهذيب ، ولعله صحف في نسخه « عن » بـ « ابن » .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٦٠٨/٢ .

(٣) الذكري ص ٧ .

٤ - وروى هذا الخبر سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أبي داود المنشد عن جعفر بن محمد عن يونس عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٥ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ماء البحر أطهور هو ؟ قال : نعم .

٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن أبي بكر الحضرمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ماء البحر أطهور ؟ قال : نعم .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (والجاري من الماء لا ينجسه شيء مما يقع فيه

الحديث الخامس : صحيح .

والمراد بقوله «بهذا الاسناد» الاسناد المتقدم عن محمد بن يعقوب، وفيه شيء . واعلم أنه لا خلاف بين المسلمين في مطهريّة المياه كلها الاماء البحر ، فقد اختلف فيه بعض العامة ، فان سعيد بن المسيب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو ابن العاص خالفوا في ماء البحر ، فقال سعيد : ان المجأت اليه توضأ منه . وقال الاخران : التيمم أحب الينا . لكن أصحابنا أجمعوا على مطهريته ، ويدل عليه - بعد الاجماع والاية - تلك الاخبار . فتدبر .

الحديث السادس : حسن موثق .

قوله رحمه الله : والجاري من الماء

أجمع الاصحاب على نجاسة الجاري بالتغير ، وعلى عدم نجاسته بمجرد

من ذوات الانفس السائلة فيموت فيه ولا شيء من النجاسات الا أن يغلب عليه فيغير لونه أو طعمه أو رائحته وذلك لا يكون الا مع قلة الماء وضعف جريه وكثرة النجاسة) .

يدل على ذلك جميع ما تقدم من الاية والاخبار وان اسم الماء متناول له ، وأما الذي يدل على انه اذا تغير لا يجوز استعماله :

٧ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الملافة اذا كان كراً ، وأما اذا لم يكن كراً فالمشهور عدم نجاسته به .
بل المحقق في المعتبر ^١ ادعى اتفاق الاصحاب عليه ، وتبعه العلامة في المنتهى ^٢ ، والعلامة مع ذلك خالف الاصحاب وحكم باشتراط كبريته في عدم الانفعال ، وتبعه بعض المتأخرين .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : ربما يقال : ان الاية والاخبار لا تختصان بالجاري ، بل تشملانه مع غيره ، فلم حكمتم بنجاسة الواقف القليل ؟ وهما خصصتموهما بالنظر الى الجاري ، كما خصصتموهما بالنظر الى ماعدها ؟ .
ولا يبعد أن يقال : ان الظاهر من الاخبار المتقدمة الدالة على نجاسة القليل ورودها في غير الجاري ، فيبقى العمومات بالنظر الى الجاري سليمة ، وللنظر بعد مجال .

الحديث السابع : موثق .

(١) المعتبر ص ٩ .

(٢) منتهى المطلب ٦/١ .

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد انتنت . قال : ان كان التنت الغالب على الماء فلا يتوضأ ولا يشرب .

٨ -- وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى قال : أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن ابن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء أو تغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب .

وهذان الخبران يدلان على ان الماء اذا تغير لونه أو طعمه فانه لا يجوز شربه

الحديث الثامن : صحيح .

ولعل في هذا الخبر المتقدم دلالة على مذهب ابن أبي عقيل من عدم نجاسة القليل بالملاقاة ، وقد تقدم نحوها .

قوله عليه السلام : كلما غلب الماء

قال الفاضل التستري رحمه الله : اذا كان الماء شاملاً للجاري وغيره نظراً الى كون اللام للجنس ، لزم شموله للقليل والكثير أيضاً ، فأما يلتزم مانقل عن ابن أبي عقيل ان أبقى على حاله ، أو عدم دلالة على المدعى بتمامه ان خصص بالكثير .

قوله رحمه الله : اذا تغير لونه أو طعمه

لاوجه لعدم التعرض للرائحة ، مع اختصاص الخبر الاول بها ، ودخولها

والظهور به سواء كان راكداً أو جارياً لأنه مطلق غير مقيد ، وقد مضى مما تقدم ما يكون أيضاً دلالة على ما ذكرناه وفي ذكره هناك كفاية وغنى عن اعادته ان شاء الله تعالى . وأما الخبر الذي رواه :

٩ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الماء الاجن يتوضأ منه الا أن يجد ماءً غيره .

هذا اذا كان الماء آجناً من قبل نفسه فانه لا بأس باستعماله ، واذا حله من النجاسة ما غيره فلا يجوز استعماله على وجه البتة حسب ما قدمناه .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (واذا وقع في الماء الراكد شيء من النجاسات وكان كراً - وقدره الف ومائتا رطل بالبغدادي - وما زاد على ذلك لم ينجسه

في الثاني ، الا أن يكون أحالها على الظهور .

قوله رحمه الله : لانه مطلق

قال الشيخ البهائي رحمه الله : لا يخفى أن هذا الاطلاق يؤيد مذهب ابن أبي عقيل .

الحديث التاسع : حسن .

قوله : هذا اذا كان الماء آجناً

اعلم أن ظاهر الدروس كراهة الطهارة بالماء المتغير مطلقاً ، سواء تغير من

قبل نفسه أو بمخالطة جسم طاهر ، وهو الظاهر من الاستبصار^١ ، لكن الظاهر من
المعتبر^٢ والمنتهى^٣ والذكرى^٤ اختصاص الكراهة بالاول فقط .

وظاهر الحسنة يساعد الدروس ، لان أهل اللغة على ما رأيناه في الصحاح^٥
والقاموس^٦ والنهاية^٧ فسروا « الاجن » بالماء المتغير الطعم واللون ، ولم يقيّدوا
بشيء . لكن نقل بعض مشايخنا عن بعض أهل اللغة أنه الماء المتغير من قبل
نفسه ، وهو يقوي الثاني .

ولا يبعد أن يكون المعتبر في الكراهة التغير الذي يصير سبب النفرة
واستكراه الطبع . وأما التغير الذي ليس كذلك فلا يكون سبباً للكراهة .

وقيل : كان على الشيخ رحمه الله بيان أن الخبر محمول على الكراهة ،
والا فظاهره أن وجود ماء غيره يقتضي عدم الوضوء منه ، وكأنه اكتفى بذلك
للمعلومية . وأما تغير الريح ، فكأنه لازم لتغير اللون والطعم .
ولو فرض الانفكاك - بأن يتغير الريح فقط - فيحتمل عدم الكراهة ، لانتفاء
صدق الاجن عليه لغة .

وفي القاموس : القلب البئر أو العادية القديمة منها^٨ . وفي النهاية : البئر
التي لم تطو^٩ .

(١) الاستبصار ١/١٣ .

(٢) المعتبر ص ٢٢ .

(٣) منتهى المطلب ١/٥٠ .

(٤) الذكرى ص ٨ .

(٥) صحاح اللغة ٥/٢٠٦٧ .

(٦) القاموس ٤/١٩٥ .

(٧) نهاية ابن الاثير ١/٢٦ .

(٨) القاموس ١/١١٩ .

(٩) نهاية ابن الاثير ٤/٩٨ .

شيء إلا أن يتغير به كما ذكرناه في المياه الجارية. هذا إذا كان الماء في غدير أو قليب ، فأما إذا كان في بئر أو حوض أو أناء فإنه يفسد بسائر ما يموت فيه من ذوات الانفس السائلة وبجميع ما يلاقيه من النجاسات ولا يجوز التطهر به حتى يطهر، وإن كان الماء في الغدران والقلبان دون ألف رطل ومائتي رطل جرى مجرى مياه الآبار والحياض التي يفسدها ما وقع فيها من النجاسات ولم يجز الطهارة به) .

قد بينا فيما مضى ما يدل على حد الكر وأنه متى بلغ الكر أوزاد عليه فإنه لا يحمل خبثاً إلا ما غير لونه أو طعمه ، وبيننا أن مانعاً عن الكر فإنه ينجسه ما يحله من النجاسة وإن لم يغير لونه أو طعمه ، وأما حكم الآبار فسنذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (ولا يجوز الطهارة بالمياه المضافة كماء الباقلا وماء الزعفران وماء الورد وماء الاس وماء الاشنان وأشباه ذلك حتى يكون الماء خالصاً مما يغلب عليه وإن كان طاهراً في نفسه وغير منجس لما لا فائدة) .

قوله رحمه الله : والحياض التي يفسدها

ربما يقال : إن المراد منها ما يكون أقل من الكر ، بدليل ما قاله الشارح تلميذ المصنف ، وهو أعرف بمذهبه .

قوله رحمه الله : قد بينا فيما مضى

تأمل ، وقد سبق في بحث الكر ما يدل على أنه ليس مذهب المفيد نجاسة الكر بالملاقاة إذا كان حوضاً ، لأنه أطلق وقال : وإن كان كراً لم يفسده وإن كان

الدليل على ذلك ما قدمناه من الاية ، وان الله تعالى سوغ لنا الطهارة بما يقع عليه اطلاق اسم الماء فاذا كانت هذه المياه لا يطلق عليها اسم الماء الا بالتقييد يجب أن لا يجوز التوضؤ بها ، وبدل على ذلك أيضاً أن الوضوء حكم شرعي وما يتوضأ به أيضاً حكم شرعي والذي قطع الشرع التوضؤ به ما يقع عليه اطلاق اسم الماء فيجب أن يكون ماعداً غير مجزئ في التوضؤ به لانه لا دليل عليه ، وبدل أيضاً على ذلك الخبر الذي قدمنا ذكره من قول أبي عبد الله عليه السلام وانه قيل له الرجل يكون معه اللبن أتوضأ به للصلاة ؟ قال : لا ، انما هو الماء والصعيد . وقد بينا فيما تقدم انه لا فرق بين قول القائل انما لك عندي كذا وبين قوله ليس لك عندي الا كذا في انه في كلا الحالين يفيد أن ما عدا المذكور بعد انما منفي فكأنه قال ليس يجوز التوضؤ الا بالماء والصعيد ، وهذه المياه المضافة ليست مما يقع عليه اسم الماء على الاطلاق فيجب أن تكون منفية الحكم .

راكداً . لانه بعيد من المفيد رحمه الله هذا المذهب ، مع أنه لم يذهب اليه أحد من العلماء ، لكن الاصحاب نسبوا الى المفيد وسار القول بنجاسة ماء الحياض والاواني بملاقة النجاسة وان كان كراً فصاعداً .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : ان كان مقصوده من هذا الكلام تصحيح ما ذكره المصنف من التفصيل ، ففيه ما ترى . وان كان مقصوده أن الذي قدمناه هو هذا لا ما ذكره المصنف ، وأن ما قدمناه لا يدل عليه ولا نعرف غير ما قدمناه ، فنعم الكلام .

قوله رحمه الله : وان الله تعالى سوغ

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن تنمिम هذا بأن الطهارة أمر شرعي يتوقف

على بيان الشارع ، وبيان الشارع اختص بهذا ، فلا يجوز التعدي الى غيره . ولولأن هذا المعنى يجيء في كلامه لم يبعد تنزيل هذه العبارة عليه ، واذ تعرض لهذا المعنى لم يحسن تنزيلها على ذلك ، ومع عدمه لانفهم الدلالة ، اذ لا يلزم من تجويز الشارع شيئاً عدم تجويز شيء آخر . انتهى .

وأقول : يمكن أن يتكلف بأنه لما ذكر الله تعالى في مقام الامتنان أنه أنزل ماءً طهوراً ، فلو كان يجوز التطهر بغيره لم يتم الامتنان ، وفيه أيضاً ما لا يخفى .

وقد يقال : يمكن أن يكون نظره الى قوله تعالى « فلم تجدوا ماءً فتيمموا »^١ حيث أوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ، ويلزم منه تسويغ الطهارة بما يقع عليه اسم الماء .

وقيل : ان الشيخ رحمه الله لو عدل الى هذا النوع من الاستدلال ، كان أولى بأن يقول : انه تعالى أوجب التيمم عند عدم المطلق ، فعلم انتفاء الواسطة ، فلا يكون المضاف مما يسوغ الوضوء به .

ثم اعلم أن تخصيص الشيخ الكلام بالوضوء غير مناسب ، فإن مدعى المفيد رحمه الله مطلق الطهارة ، وأكثر الدلائل التي ذكرها عامة ، الا أن يكون ذكر الوضوء على المثل ، بل يمكن تعميم كلام المفيد بما يشمل ازالة الخبث أيضاً . والمخالف في رفع الحدث الصدوق رحمه الله ، حيث نسب اليه جواز الغسل والوضوء بماء الورد . وفي ازالة الخبث المرتضى رضي الله عنه ، حيث نسب اليه جوازها بالمضاف ، محتجاً بالاجماع وهو غريب ، وبعموم قوله تعالى « وثيابك فطهر »^٢ وباطلاق الامر بالغسل في كثير من الاخبار ، وبأن الغرض من

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) سورة المدثر : ٤ .

١٠ - فأما الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل ابن زياد عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك .
فهذا الخبر شاذ شديد الشذوذ وان تكرر في الكتب والاصول فانما أصله يونس عن أبي الحسن عليه السلام ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصابة على

الطهارة ازالة عين التجاسة . ولا يخفى ضعف الجميع .

الحديث العاشر : ضعيف .

قوله رحمه الله : فهذا خبر شاذ

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المراد أنه شاذ بالمعنى الظاهر منه ، والا فقد يأول بما يرتفع المنافاة بينه وبين غيره .

قوله رحمه الله : وقد أجمعت العصابة

قال الفاضل التستري رحمه الله : ربما يفهم من بعض نسخ الفقيه^١ المعتبر أن مذهب مصنفه صحة الوضوء والغسل بماء الورد ، ونقل عنه في المختلف أيضاً فلا تغفل . انتهى .

وقال الوالد رحمه الله : لكن قالوا : ان خروج المعروف النسب لا يقدح في الاجماع ، وفيه ما لا يخفى .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره : كأن المراد أكثرهم ، والالذهب بعضهم

ترك العمل بظاهره وما يكون هذا حكمه لايعمل به ، ولو سلم لاحتمل أن يكون أراد به الوضوء الذي هو التحسين وقد بينا فيما تقدم ان ذلك يسمى وضوءاً .
وليس لاحد أن يقول: ان في الخبر أنه سأله عن ماء الورد يتوضأ به للصلاة . لان ذلك لا ينافي ما قلناه ، لانه يجوز أن يستعمل للتحسين ومع هذا يقصد الدخول به

- وهو ابن بابويه - الى جوازه .

وأقول : جمهور الاصحاب على أن الماء المضاف لا يرفع الحدث ، بل ادعى عليه الاجماع كالشيخ ، وخالف في ذلك الصدوق في الفقيه ^١ ، وحكى الشيخ في الخلاف ^٢ عن قوم من أصحاب الحديث من أنهم أجازوا الوضوء بماء الورد ، وما عليه الاكثر أقوى .

وللاصحاب في ازالة النجاسة بالمضاف قولان ، أحدهما : المنع وهو قول المعظم ، والثاني : الجواز وهو اختيار المفيد والمرضى ، ويحكى عن ابن أبي عقيل ما يشعر بالمصير اليه أيضاً ، الا أنه خص جواز الاستعمال بحال الضرورة وعدم وجدان غيره ، وظاهر ابن الجنيد جواز ازالة الدم بالبراق ، والمشهور أقوى .

قوله رحمه الله : ولو سلم لاحتمل

قال الوالد قدس سره : لم يتعرض الشيخ رحمه الله للغسل ، لانه غير مقرون بالصلاة ، فيجوز أن يراد به الغسل اللغوي .

وقال المحقق الاردبيلي قدس سره : ويحتمل التقية أيضاً مسح عدم العلم بصحة الخبر .

(١) نفس المصدر .

(٢) الخلاف ٤/١ ، مسألة ٥ .

في الصلاة من حيث انه متى استعمل الرائحة الطيبة لدخوله في الصلاة ولمناجاة ربه كان أفضل من أن يقصد التلذذ به حسب دون وجه الله تعالى، وفي هذا اسقاط مآظنه السائل. ويحتمل أيضاً أن يكون أراد عليه السلام بقوله ماء الورد الماء الذي وقع فيه الورد لان ذلك قد يسمى ماء ورد وان لم يكن معتصراً منه لان كل شيء جاور غيره فانه يكسبه اسم الاضافة اليه وان كان المراد به المجاورة، ألا ترى انهم يقولون ماء الحب وماء المصنع وماء القرب وان كانت هذه الاضافات انما هي اضافات المجاورة دون غيرها، وفي هذا اسقاط مآظنوه.

١١ - فأما الخبر الذي رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين قال: اذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو

قوله رحمه الله : بقوله ماء الورد

أقول : لم يكن في كلامه عليه السلام لفظاً ، وانما كان في كلام الراوي ، ولعله انما قال ذلك لانه كان في كلامه تقديراً ، اذ قوله عليه السلام «لابأس بذلك» في قوة لابأس بالاغتسال والتوضوء بماء الورد .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره في العباس : كأنه ابن المعروف الثقة ، للتصريح في الاخبار السابقة ، مسح كونه واقعاً بين محمد بن علي بن محبوب وعبد الله بن المغيرة تارة ، وتارة بينه وبين غيره . والله يعلم .

يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن انما هو الماء أو التيمم، فان لم يقدر على الماء وكان نبيذاً فاني سمعت حريزاً يذكر في حديث النبي صلى الله عليه وآله قد توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء .

فأول ما في هذا الخبر ان عبدالله بن المغيرة قال عن بعض الصادقين ويجوز أن يكون من أسنده اليه غير امام وان كان اعتقد فيه انه صادق على الظاهر فلا يجب العدل به ، والثاني انه أجمعت العصابة على انه لا يحوز الوضوء بالنبيذ فسقط أيضاً الاحتجاج به من هذا الوجه، ولو سلم من هذا كله كان محمولا على الماء الذي طيب بتميرات طرح فيه اذا كان الماء مرأ وان لم يبلغ حداً يسلبه اطلاق اسم الماء لان النبيذ في اللغة هو ما ينبذ فيه الشيء ، والماء المر اذا طرح فيه تميرات جاز أن يسمى نبيذاً ، ويدل على هذا التأويل :

قوله : فان لم يقدر

قال الفاضل التستري رحمه الله: يحتمل أن يكون من كلام عبدالله ، ويكون المراد من بعض الصادقين أحد الائمة ، وأن يكون من كلام بعض الصادقين ، ويكون المراد من هذا البعض غير الائمة . انتهى .
ويمكن حمله على التقية ، لانه ذهب أبو حنيفة الى جواز التوضوء بالنبيذ .

قوله : وكان نبيذاً

أي : وكان الحاضر نبيذاً .

قوله رحمه الله : ويجوز أن يكون

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : ويؤيده قوله « فاني سمعت » ، والظاهر

١٢ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي الفاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن معلى بن محمد وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن محمد بن علي الهمداني عن علي بن عبد الله الحنات عن سماعة بن مهران عن الكلبي النسابة انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ فقال: حلال، فقال: انا نبيذه فنطرح فيه العكر وما سوى ذلك. فقال: شه شه تلك الخمرة الممتنة. قال: قلت جعلت فداك فأبي نبيذ تعني؟ فقال: ان هل المدينة شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله تغير الماء وفساد طبائعهم فأمرهم أن ينبذوا فكان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له فيعمد الى كف من تمر فيقذف به في الشن فممنه شربه وممنه طهوره . فقلت: وكم كان عدد التمر الذي في الكف؟ فقال : ما

أن الامام عليه السلام ما نقل عن مثل حريز يذكر في حديث . على أنه لم يفهم أنه صدق هذا الخبر منه ، بل سوق الكلام يدل على الانكار ، مثل قوله « انما هو الماء أو التيمم » فلا تقرير أيضاً ، ويحتمل التقية أيضاً .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

وروى الكليني أخباراً كثيرة في معناه في كتاب الاشربة ^١ . وفي القاموس : العكر محركة دردي كل شيء ، عكر الماء والشيذ كفرح ^٢ .

قوله عليه السلام : شه شه

كلمة استفذار .

(١) فروع الكافي ٤١٥/٦ .

(٢) القاموس ٩٥/٢ .

حمل الكف . قلت : واحدة أو اثنتين ؟ فقال : ربما كانت واحدة وربما كانت اثنتين
فقلت : وكم كان يسع الشئ ؟ فقال : ما بين الأربعين الى الثمانين الى فوق ذلك
فقلت : بأي الارطال ؟ فقال : ارطال مكيال العراق .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (ولا يجوز الطهارة أيضاً بالمياه المستعملة في الغسل
من النجاسات ، كالحيض والاستحاضة والنفاس والجنابة وتغسل الاموات ولا بأس
بالظهور بماء قد استعمل في غسل الوجه واليدين لوضوء الصلاة وبماء استعمل

وفي القاموس : شاه وجهه شوهاً وشوهة قبح كشوه كفرح ، وشوهه الله قبح
وجهه ، والشوه بالضم البعد ، وقال : الشوه وبهاء القرية الخاق الصغيرة ^١ .

قوله : قلت واحدة أو اثنتين ؟

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه صفة للكف والسؤال عن تعددها
ووجدتها ، ولا فقد تقدم بيان ما حمله الكف ، وأيضاً ما حمله الكف ليس واحدة
ولا اثنتين بل أكثر على ما هو الظاهر .

وقال المحقق الاردبيلي قدس سره : بعيد رفع تغير الماء المذكور بالتمر
أو التمرتين ، أو الكف اذا كان المراد بواحدة الكف الواحدة .

قوله رحمه الله : ولا يجوز الطهارة

اعلم أنه لا خلاف بين الاصحاب في أن المستعمل في رفع الحدث الأصغر
طاهر مطهر ، وفي أن المستعمل في رفع الحدث الاكبر طاهر ، وذهب الشيخان

أيضاً في غسل الاجساد الطاهرة للسنة كفعل الجمعة والاعیاد ، والافضل تحري المياه الطاهرة التي لم تستعمل في أداء فريضة ولا سنة على ما شرحناه .

وابنا بابويه الى أنه غير رافع للمحدث ، وذهب المرتضى وابن ادریس وأكثر المتأخرين الى بقاءه على الطهورية ، ونقلوا الاجماع على جواز ازالة الخبث به ، وربما يوهم كلام بعضهم الخلاف فيه أيضاً .

وأما المستعمل في الاغسال المندوبة ، فادعوا الاجماع على أنه باق على تطهيره .

ولو تقاطر الماء من رأسه أو جانبه الايمن فأصاب المأخوذ منه ، قال العلامة لم يجز استعماله في الباقي عند المانعين من المستعمل ، لانه يصير بذلك مستعملاً . وقال في المعالم ونعم ما قال : فيه نظر ، فان الصدوق رحمه الله من جملة المانعين ، وقد قال في الفقيه : وان اغتسل الجنب فنزى الماء من الارض فوقع في الاناء ، أو سال من بدنه في الاناء ، فلا بأس به ، وما ذكره منصوص في عدة أخبار ، وقد ذكر الشيخ في التهذيب جملة منها ، ولم يتعرض لها بتأويل أو رد ، أو بيان معارض مع تصريحه فيه بالمنع من المستعمل ، وفي ذلك إيدان بعدم صدق الاستعمال به عنده أيضاً .

قوله رحمه الله : والافضل تحرى المياه

يمكن أن يستدل عليه بما رواه في الكافي في باب الحمام عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث طويل : من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه

يدل على ذلك انه مأخوذ على الانسان ألا يتوضأ الا بما يتيقن طهارته ويتطهر به
على استباحة الصلاة باستعماله ، والماء المستعمل في الجنابة مشكوك فيه فيجب
أن لا يجوز استعماله ، ويدل عليه أيضاً :

١٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد
عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن الحسن
ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ان

فأصابه الجذام ولا يلومن الا نفسه .^١

قوله رحمه الله : الا بما يتيقن طهارته

قال الفاضل التستري رحمه الله : لا يريد بما يتيقن طهارته واباحه الصلاة
باستعماله الا ما يصدق عليه أنه ماء ولم يقع فيه نجاسة متيقنة ، وهذا المعنى موجود
فيما عدا المستعمل في غسل الاموات اذا خلى البدن عن الخبث .

الحديث الثالث عشر : ضعيف .

وقيل : ربما كان في هذا الخبر اشعار بطهارة غسالة الخبث ، من حيث التسوية
بينها وبين ما يغتسل به الجنب .

واعلم أنه لا خلاف بين الاصحاب في نجاسة غسالة الخبث اذا تغيرت ،
ومع عدم التغير اختلفوا فيه والمشهور النجاسة ، والقائلون بالطهارة ذهب بعضهم
الى أنها غير مطهرة للحدث ، بل ادعى في المعتبر^٢ والمتنهي^٣ الاجماع على

(١) فروع الكافي ٥٠٣/٦ ، ح ٣٨ .

(٢) المعتبر ص ٢٢ .

(٣) متنهاي المطلب ٥/١ .

يتوضأ بالماء المستعمل ، وقال : الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه ، وأما الماء الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به .

ويدل على جواز الوضوء بالماء المستعمل في الطهارة الصغرى مضافاً الى هذا الخبر الآية وأنه يقع عليه اسم الماء بالاطلاق والاستعمال لا يخرج عن اطلاق اسم الماء عليه ، فيجب أن يسوغ التوضؤ به الا ان يصرف عنه صارف ، وليس في الشريعة ما يمنع من استعماله ، ويدل عليه أيضاً :

عدم كونها مطهرة للحدث ، وظاهر الشهيد في الدروس^١ أن بجواز رفع الحدث به قائلًا ، وبعضهم أيضاً اعتبروا في الطهارة ورود الماء على النجاسة ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : أو يغتسل به الرجل

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه محمول على الجنب الملابس للنجاسة على ما تقدم مما ينه عليه من الاخبار في كيفية غسل الجنب ، حيث ساق عليه السلام في بيان أحكامه ازالة النجاسة عن عورته .

وبالجملة هذه الرواية لم نجد لها دليلاً على المنع من غسالة الجنب الخالي عن النجاسة ، وان سلم ذلك فالحاق الحائض ونحوها به قياساً ، لاسيما مع ورود ما سيجيء من قوله عليه السلام بلافاصلة : اذا كانت مأونة فلا بأس .

قوله رحمه الله : وأنه يقع عليه اسم الماء

قال المحقق الاردبيلي قدس سره : هذا بعينه جارفي المستعمل في الكبرى .

١٤ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا توضأ أخذ مایسةط من وضوئه فيتوضؤن به .

١٥ - علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل الحائض ؟ قال : اذا كانت مأمونة فلا بأس .

الحديث الرابع عشر : ضعيف أيضاً .

والاستدلال به على طهارة غسالة غير المعصوم لا يخلو من خفاء .

الحديث الخامس عشر : موثق .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه وفي أمثاله دلالة على استحباب اجتناب ملابس غير المأمون ، واستحباب التنزه عن ما يتطرق اليه احتمال النجاسة احتمالا قريباً . انتهى .

أقول : ذهب الاكثرون الى كراهة سؤر الحائض اذا كانت متهمة ، وبعض الاصحاب كالشيخ في المبسوط^١ وابن الجنيد أطلق ، وألحق الشهيد في البيان بها كل متهم ، واحتمل الشيخ في هذا الكتاب عدم جواز التوضوء بسؤر غير المأمونة كما ترى ، والله يعلم .

١٦ - عنه عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص ابن القاسم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سؤر الحائض قال: يتوضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأمونة وتغسل يدها قبل أن تدخلها الاناء ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل هو وعائشة في اناء واحد ويغتسلان جميعاً .

الحديث السادس عشر : موثق أيضاً .

واعلم أن فضلة الغسل ليس حكمها حكم الغسالة :
قال في المعبر : لا بأس بأن يستعمل الرجل فضل وضوء المرأة اذا لم يلق نجاسة عينية ، وكذا الرجل لمائث من بقاءه على التطهير^١ . انتهى .
وليس يعرف فيه بين الاصحاب خلاف ، بل ادعى الشيخ في الخلاف عليه اجماع الفرقة ، وانما خالف فيه بعض العمامة فقال : بكرامة فضل المرأة اذا خلت به .

ثم قال في الخلاف : وروى ابن مسكان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : أيتوضأ الرجل بفضل المرأة ؟ قال: نعم اذا كانت تعرف الوضوء وتغسل يدها قبل أن تدخلها الاناء^٢ . وكأن الشيخ أخذها من كتاب ابن مسكان، لانها ليست في كتب الحديث المشهورة، والعلامة سوى في هذا الحكم بين فضل الوضوء والغسل ، ولم يتعرض الشيخ ولا المحقق لفضل الغسل .

وقال الصدوق رحمه الله في المقنع والفتاوى : ولا بأس أن تغتسل المرأة

(١) المعبر ص ٢١ .

(٢) الخلاف ٢٨/١ ، مسألة ٧٢ .

١٧ - فأما مارواه علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سؤر الحائض تشرب منه ولا توضع .

١٨ - عنه عن معاوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة عن الحسين بن أبي الملا عن أبي عبد الله عليه السلام في الحائض تشرب من سؤرها ولا توضع منه .
١٩ - وعنه عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم الأحمر عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته هل يتوضأ من فضل الحائض؟ قال : لا . فالوجه في هذه الاخبار ما فصله في الاخبار الاولى وهو أنه إذا لم تكن المرأة مأمونة فانه لا يجوز التوضؤ بسؤرها ، ويجوز أن يكون المراد بهما ضرباً من الاستحباب . يدل على ذلك مارواه :

وزوجها من اثناء واحد ، ولكن تغتسل بفضله ولا يغتسل بفضلها .
وقد وردت أخبار كثيرة في اشتراك الرجل والمرأة في الغسل كهذا الخبر .

الحديث السابع عشر : ضعيف .

الحديث الثامن عشر : حسن موثق .

الحديث التاسع عشر : موثق .

قوله رحمه الله : فانه لا يجوز التوضؤ بسؤرها

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه استخراج من مفهوم الشرط ، ولعل

٢٠ - علي بن الحسن عن العباس بن عامر عن حجاج الخشاب عن أبي هلال قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : المرأة الطامث اشرب من فضل شرابها ولا احب أن تتوضأ منه .
 قال الشيخ أبيه الله تعالى (ويجوز الطهارة باستئثار الكفار من المشركين والنصارى والمجوس والصابئين) .

الاحوط أن يقال في مثله ما يستخرج لا ما فصله .

الحديث العشرون : مجهول .

قوله رحمه الله : ولا يجوز الطهارة

اتفق الاصحاب على نجاسة ما عدا اليهود والنصارى من أصناف الكفار ، سواء كان كفرهم أصلياً أو ارتداداً .

وأما اليهود والنصارى فذهب الاكثر الى نجاستهم ، بل ادعى عليه المرتضى وابن ادریس الاجماع ، ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل القول بعدم نجاسة أسئارهم ، وحكى في المعتبر^١ عن المفيد في المسائل الغريبة القول بالكراهة ، وربما ظهر من كلام الشيخ في موضع من النهاية .

ويحكى عن المرتضى رحمه الله القول بنجاسة سؤر ولد الزنا ، لانه كافر ، ويعزى القول بكفره الى ابن ادریس والى الصدوق أيضاً . والمشهور بنجاسة الخوارج والنواصب والغلاة .

يدل على ذلك قوله تعالى : (انما المشركون نجس) فحكم عليهم بالنجاسة

قوله رحمه الله : يدل على ذلك قوله تعالى

اعلم أن أكثر علمائنا على أن المراد بالمشركين ما يعم عباد الاصنام وغيرهم من اليهود والنصارى، فانهم مشركون أيضاً ، اقوله تعالى « وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله » الى قوله سبحانه « عما يشركون » .
والنجس بالتحريك مصدر ، ووقوع المصدر خبراً عن ذي جثة : اما بتقدير مضاف ، أو بتأويله بالمشتق ، أو هو باق على المصدرية من غير اضممار طلباً للمبالغة ، والحصر للمبالغة ، والقصر اضافي من قصر الموصوف على الصفة نحو « انما زيد شاعر » ، وهو قصر قلب ، أي : ليس المشركون طاهرين كما يعتقدون بل هم نجس .

واختلف المفسرون في المراد بالنجس هنا ، فالذي عليه علماؤنا هو أن المراد به النجاسة الشرعية، وأن أعيانهم نجسة كالكلاب والخنازير، وهو المنقول عن ابن عباس .

وقيل : المراد خبث باطنهم وسوء اعتقادهم .
وقيل : نجاستهم لانهم لا يتطهرون من الجنابة ولا يجتنبون النجاسات .

قوله رحمه الله : فحكم عليهم

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل للخصم أن يدعي أن الظاهر من الآية التي سابقها حكم عباد الصنم ، وأن المشرك اذا أطلق فالظاهر منه ما عدا أهل

بظاهر اللفظ وهذا يقتضي نجاسة اسماهم بملاقاتهم للماء وأيضاً أجمع المسلمون على نجاسة المشركين والكفار إطلاقاً وذلك أيضاً يوجب نجاسة اسماهم ، ويدل أيضاً عليه :

الكتاب ، وأن أهل الكتاب يعبر عنهم باليهود والنصارى أو بأهل الكتاب ، وعلى تقدير تسليم الشمول فقوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب »^١ مما ينبه على التخصيص . وبالجملـة اثبات نجاسة أهل الكتاب لاسيما من لم يقل منهم بأن لله تعالى ابناً لا يخلو من اشكال ، لاصل المؤيد بقوله « وطعام الذين » وبعض الاخبار المعتمدة . نعم ان ثبت اجماع يعلم دخول المعصوم فيه لم يبق للكلام فيه مجال . وكيف كان فمقتضى ظاهر قول المصنف « والنصارى » بعد المشركين أن المشركين غير النصارى ، فكان المناسب للشيوخ التنبيه على ذلك ، حتى ينتظم استدلاله^٢ بالآية الشريفة .

وقال المحقق الأردبيلي قدس سره : لا بد من اثبات كون الكتابي مشركاً حتى يتم الاستدلال ، وقد أثبت بقوله تعالى « تعالى الله عما يشركون »^٢ مشيراً إليه . وأما ما ذكر من اجماع المسلمين فضعفه ظاهر ، ولو ثبت اجماع الطائفة لكفى ولاحتـاج الى اجماع المسلمين .

قوله رحمه الله : وايضاً أجمع المسلمون

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه تأمل ان أراد جميع المسلمين ، بحيث يدخل فيهم العامة على ما هو الظاهر من عدوله عن أجمعت العصابة الى هذه

(١) سورة المائدة : ٥ .

(٢) سورة التمل : ٦٣ .

٢١ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة عن سعيد الاعرج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني فقال : لا .

العبارة . ثم قد نقل عن بعض الاصحاب في نجاسة أهل الكتاب كلام ، فلو أراد اجماع أصحابنا ورد الاشكال أيضاً .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : المفيد في الرسالة الغريبة على طهارة سؤر اليهود والنصارى ، فكلام الشيخ لا يخلو من شيء .

الحديث الحادي والعشرون : حسن .

وهذا الحديث مجمل جداً ، فلعل السؤال كان عن وجوب اجتنابه ، ومع قيام الاحتمال سقط الاستدلال .

وقال الفاضل التستري رحمه الله في سعيد الاعرج : كأنه قيل : انه ابن عبد الرحمن أو عبدالله الاعرج الموثق ، وقد ذكره ابن داود بعنوان مافي الرواية في موضع^١ ، وبمعنوان ما ذكرناه في آخر^٢ ، والظاهر أنهما واحد على ما برشد إليه كلام النجاشي^٣ والخلاصة^٤ والفهرست^٥ فيما فهمناه . فلاحظ .

(١) رجال ابن داود ص ١٦٨ .

(٢) رجال ابن داود ص ١٧٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٣٧ .

(٤) الخلاصة ص ٨٠ .

(٥) الفهرست ص ٧٧ .

٢٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن محمد ابن أحمد بن يحيى عن ايوب بن نوح عن الوشا عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره سؤر ولد الزنا واليهودي والنصراني والمشرِك وكل ما خالف الاسلام وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب .

٢٣ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام . قال : اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل ، وسأله عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أبتوضاً منه للصلاة ؟ قال : لا الا ان يضطر اليه .

الحديث الثاني والعشرون : مرسل .

وفي الاستدلال به نظر ، اذ الكراهة لو لم تكن صريحة في عدم الحرمة فلا دلالة لها عليها .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

قال الفاضل التستري رحمه الله : في طريق الشيخ الى ما عدا كتاب مناسكه شيء على ما في بعض النسخ ، ولعل الصواب ما يقتضي الصحة في الكل .

قوله عليه السلام : الا أن يغتسل

أي : المسلم أو النصراني « فيغسله » أي : الحوض .
ويدل على انفعال القليل ، وعلى نجاسة أهل الكتاب ، وعلى أنه يكفي في ماء الحمام الاتصال بالمادة ، فان الخبر محمول عليه .

قال الشيخ البهائي رحمه الله : كأن الكلام انما هو في اغتسال النصراني مع المسلم من حوض الحمام الناقص عن الكر المنسد المادة لتنجسه بمباشرة النصراني له .

وقوله عليه السلام « اغتسل بغير ماء الحمام » يراد به غير مائه الذي في ذلك الحوض .

والضمير في قوله عليه السلام «الآن يغتسل وحده» يجوز عوده الى النصراني أي : الا أن يكون قد اغتسل من ذلك الحوض قبل المسلم، فيفسله المسلم باجراء المادة اليه حتى يتطهر ثم يغتسل منه . ويمكن عوده الى المسلم ، أي : الا أن يغتسل المسلم من ذلك الحوض بعد النصراني .

وبعض الاصحاب علل منعه عليه السلام من اغتسال المسلم مع النصراني في هذا الحديث ، بأن الاغتسال معه يوجب وصول ما يتقاطر من بدنه الى بدن المسلم وفيه أن هذا وحده لا يقتضي تعين الغسل بغير ماء الحمام وانما يوجب تباعد المسلم عنه حال غسله . انتهى .

وأما الجزء الاخير من الخبر فيدل على عدم انفعال القليل أو طهارة أهل الكتاب، فان مع النجاسة لا يصير الاضطراب سبباً بجواز استعماله في رفع الحدث بل ينتقل الحكم الى التيمم ، وحمله على الكثير بعيد .

ويمكن حمله على النقية، بل يمكن أن يكون المراد بالاضطرار ما هو بسبب النقية . وربما يحمل على الاستعمال لغير الطهارة كالشرب، وهو بعيد. وقد يحمل الوضوء على ازالة الوسخ ، وهو أبعد .

٢٤ - وأما الخبر الذي رواه سعد بن عبدالله عن أحمد بن الحسن بن علي ابن فضال عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو اناء غيره اذا شرب على انه يهودي ؟ فقال : نعم . قلت : فمن ذاك الماء الذي يشرب منه ؟ قال : نعم .

فهذا محمول على انه اذا شرب منه من يظنه يهودياً واسم يتحققه فيجب أن لا يحكم عليه بالنجاسة الامع اليقين، أو أرا به من كان يهودياً ثم اسلم، فأما في حال كونه يهودياً فلا يجوز التوضؤ بسؤره حسب ما تقدم .

الحديث الرابع والعشرون : موثق .

قوله : على أنه يهودي

أي: على حال اليهودية ، ولعل ظاهر العبارة أن السؤال عن يهودي أسلم، هل يجوز له أن يستعمل ما استعمله في حال الكفر، بناءً على أنه يتبعه في الطهارة. ويمكن أن يكون المراد شرب يهودي على حال يهوديته . ويمكن أن يقرأ من كوز أو اناء بغير تنوين فيهما بالاضافة ، وعلى أي حال يمكن حمل الخبر على التيقية ، والله يعلم .

قوله رحمه الله : فيجب أن لا يحكم

قال الفاضل التستري رحمه الله : ولعل حمله على التيقية أو اشتباه الراوي وأمثاله أسهل من هذا الحمل ، اذ تجوز مثله مما يوجب سقوط العمل بخبر الواحد .

ثم قال أيده الله تعالى (ولايجوز التطهر بسؤر الكلب والخنزير واذا ولغ الكلب في الاناء وجب ان يهراق مسافيه ويغسل ثلاث مرات مرتين منها بالماء ومرة بالتراب يكون في أوسط الغسلات التراب ثم يجفف ويستعمل) .

قوله رحمه الله : واذا ولغ الكلب

ولوغ الكلب شربه مما في الاناء بطرف لسانه - قاله الجوهرى ^١ .
وقد اختلف الاصحاب في كيفية طهارة الاناء من ذلك ، فذهب الاكثر الى أنه انما يطهر بغسله ثلاثاً أولاً بالتراب . وقال المفيد رحمه الله كما ترى وسطاهن بالتراب ثم يجفف .

وأطلق المرتضى في الانتصار ^٢ والشيخ في الخلاف ^٣ أنه يغسل ثلاث مرات احداهن بالتراب .

وقال الصدوق: يغسل مرة بالتراب ومرتين بالماء . وقال ابن الجنيدي: يغسل سبعا احداهن بالتراب ، والمعتد الاول .

ثم المشهور أن هذا الحكم مختص بالولوغ، قالوا : وفي معناه لطمه الاناء بلسانه ، فلو أصاب الاناء بيده أو برجله كان كغيره من النجاسات .

والحق في الفقيه ^٤ بالولوغ الوقوع ، وذكروا أن هذا والتجفيف لا يعلم مستندهما ، لكنهما مذكوران في فقه الرضا عليه السلام ^٥ ان أمكن الاستناد اليه

(١) صحاح اللغة ٤/ ١٣٢٩ .

(٢) الانتصار ص ٩ .

(٣) الخلاف ٤٧/١ ، مسألة : ١٣٠ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٨/ ٨١ .

(٥) بحار الانوار عنه ٨٠/ ٥٤ .

يدل على ذلك :

٢٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى جميعاً عن محمد ابن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن ماء يشرب منه الحمام، فقال: كل مايؤكل لحمه يتوضأ من سؤره ويشرب .

قوله كل ما أكل لحمه يتوضأ بسؤره ويشرب يدل على أن كل ما لا يؤكل لحمه لا يجوز التوضؤ به والشرب منه، لانه إذا شرط في استباحة سؤره أن يؤكل لحمه

في مثل هذا .

ثم اختلفوا في أنه هل يعتبر في التراب المزج بالماء أم لا ؟ وفي طهارة التراب وفي أنه لو لم يجد التراب ووجد ما يشبهه هل تجزي باستعماله بدلاً من التراب أم لا ؟

ثم انه ألحق الشيخ في الخلاف^١ الخنزير بالكلب ، والمشهور خلافه .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

ليس فيما ذكره دلالة على تمام المدعى .

الحديث الخامس والعشرون : موثق أيضاً .

قوله رحمه الله : يدل على أن كل ما لا يؤكل لحمه

ينبغي حمله على نجس العين .

دل على أن ماعداه بخلافه ، ويجري هذا مجرى :

٢٦ - قول النبي صلى الله عليه وآله: في سائمة الغنم الزكاة، في أنه يدل على ان المعلوفة ليس فيها زكاة ، ويدل أيضاً عليه :

٢٧ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد ابن الحسن عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكلب يشرب من الاناء . قال : اغسل الاناء ، وعن السنور قال : لا بأس أن يتوضأ من فضلها انما هي من السباع .

قوله رحمه الله : على أن ماعداه بخلافه

قال الفاضل التستري رحمه الله : ان تم هذا لزم خلاف مقصوده، من جواز الوضوء والشرب من سورمالا يؤكل لحمه، اذا لم يكن نجساً كالهرة وأشباهاها ، فكان عليه التنبيه على ذلك .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

وفيه دلالة على عدم الحاجة الى التراب ، فلعل ما ورد من الامر بالفسل بالتراب محمول على الاستحباب ، أو يحمل هذا على ذلك .

قوله عليه السلام : انما هي من السباع

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : كأن المراد بالسباع الغير النجسة ، كما يفهم من الخبر الاتي . وقد سمي هذا الخبر والذي يلي ما بعده - أي : خبر

٢٨ - وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه .

٢٩ - وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن الفضل أبي العباس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والجمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً الاسألت عنه فقال : لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب

الفضيل - في المنتهى^١ والمختلف^٢ صحيحاً، فبدل على توثيق جميع من فيهما، مثل أحمد بن محمد وابنه والحسين بن الحسن بن أبان . انتهى .
أقول : لعل المراد أنه ليس فيها شيء غير السبعية، وهي لا تقتضي النجاسة، ولا ينافي ذلك كون بعض السباع نجساً لعلة أخرى، أو يكون السبع حقيقة شرعية في غير الكلب والخنزير، كما يدل عليه خبر معاوية . أو المراد هنا السباع الطاهرة أو يكون الخبر بطهارة السباع مشهوراً عن النبي صلى الله عليه وآله فيكون هذا استدلالاً بهذا الخبر ، والله يعلم .

الحديث الثامن والعشرون : مرسل .

الحديث التاسع والعشرون : صحيح .

قوله : فلم أترك شيئاً

ينبغي تخصيصه بما سوى الخنزير والكافر، بل لا يبعد أن يقال : انه لا يمكن

(١) انتهى المطلب ٢٦/١ .

(٢) المختلف ص ١٢ .

أول مرة ثم بالماء .

٣٠ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن شريح قال: سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحصار والفرس والبغل والسباع يشرب منه؟ أويتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه وتوضأ ، قال: قلت له الكلب؟ قال: لا ،

الاستدلال به على طهارة غيرهما مما اختلف فيه ، اذ الظاهر أن هذا الكلام على جهة المبالغة ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : ثم بالماء

قال الفاضل التستري رحمه الله : هكذا وجدناه في غير هذه ، وروى ما في المنتهى^١ في خبر الفضيل : ثم بالماء مرتين . ومثله في الذكرى^٢ ، وكأن منظورهم المنقول بغير هذا الطريق ان وجد وفيه تأمل . انتهى .

أقول : وكذا في المعتبر^٣ أيضاً ، ولعلمهم أخذوا من الاصول التي كانت عندهم وكثيراً ما ينقل في المعتبر عن الاصول .

الحديث الثلاثون : مجهول بسنديه .

(١) انتهى المطلب ٢٦/١ .

(٢) الذكرى ص ١٥ .

(٣) المعتبر ص ٢٣ .

قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس ، لا والله انه نجس .

٣١ - سعد بن عبدالله عن أحمد عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله

ابن بكير عن معاوية بن ميسرة عن أبي عبدالله عليه السلام وذكر مثله .

٣٢ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي

عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الموضوع مما ولغ الكلب فيه والسنور أو شرب

منه جمل أو دابة أو غير ذلك أبتوضاً منه أو يغتسل ؟ قال : نعم الا أن تجد غيره

فتنزه عنه .

فليس في هذا الخبر رخصة فيما ولغ فيه الكلب لان المراد به اذا زاد على

وقال المحقق الاردبيلي قدس سره في معاوية بن شريح : كأنه غير مذكور

في الخلاصة ورجال ابن داود، الا أن يكون ابن ميسرة ابن شريح ، فهو مذكور

في رجال ابن داود ' من غير جرح ولا مدح .

قوله عليه السلام : لا

اما نفى للسبعية فيكون السبع حقيقة شرعية في غيرها ، أو نفى لما يتضمن

كلامه من الطهارة، وأنه ليس داخل في السباع التي حكم بطهارتها، والله يعلم.

الحديث الثاني والثلاثون : ضعيف .

قوله رحمه الله : لان المراد به

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله لا يحسن لمكان السؤال عن غير الكلب

الكر الذي لا يقبل النجاسة ، والذي يدل على ذلك :

٣٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة ابن مهران عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه ويشرب ، ولا شرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستسقى منه .

٣٤ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي إيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويفتسل فيه الجنب . قال : إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء .

ثم قال أبيه الله تعالى (ولا بأس بسؤر الهرة فإنها غير نجسة) .
يدل على ذلك :

٣٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد

والألزم تمشي هذا فيما إذا شرب منه جمل أيضاً ، وفيه مالا يخفى .
أقول : يمكن حمله على ما إذا صار آجناً .

الحديث الثالث والثلاثون : موثق .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح أيضاً .

عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الهرة انها من أهل البيت ويتوضأ من سورها .

٣٦ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام يقول: قال كان علي عليه السلام يقول: لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه انما هي سبع .

٣٧ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : انما هي من أهل البيت .

٣٨ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة

قوله عليه السلام : انها من أهل البيت

أي : من أهل الدار ، فلا يمكن الاحتراز عنه ، أوفي حكمهم ، والاول أظهر

الحديث السادس والثلاثون : مجهول .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه وفي أمثاله دلالة على أن الحيوان يظهر بمجرد ازالة النجاسة ، وان السنور لا يجتنب عن سوره ، وان كان في فمه قبل مباشرة الماء ونحوه أثر النجاسة . ولا يعد ذلك نظراً الى عدم الدليل الدال على وجوب ازالة عين النجاسة في أمثاله بالماء اجواز الاستعمال .

الحديث السابع والثلاثون : موثق .

الحديث الثامن والثلاثون : صحيح .

ويدل على كراهة الاحتراز عن سؤر الهر .

عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كتاب علي عليه السلام ان الهر سبع ولا بأس بسوره وانني لاستحي من الله ان أدع طعاماً لان الهر أكل منه .

قال الشيخ أيداه الله تعالى (ولابأس بالوضوء من فضلة الخيل والبغال والحمير والابل والبق والغنم وما شربت منه سائر الطيور الا ما أكل الجيف منها فانه يكره الوضوء بفضل ما قد شربت منه ، وان كان شربت منه وفي منقاره أثر دم وشبهه لم يستعمل في الطهارة على حال) .

قوله رحمه الله : الا ما أكل الجيف

قال الفاضل الاردبيلي قدس سره : ما ذكر في هذا البحث دليل كراهة سؤر آكل الجيف ، وكأنه مذكور في غيره ، بل فهم عدم كراهته أيضاً . انتهى .
وأقول : المشهور بين الاصحاب كراهة سؤر الجلال وآكل الجيف ، مع خلو موضع الملاقاة عن النجاسة ، وذهب الشيخ في المبسوط^١ الى المنع من سؤر آكل الجيف ، وفي النهاية^٢ من سؤر الجلال .
وظاهره في هذا الكتاب والاستبصار^٣ المنع من سؤر ما لا يؤكل لحمه مطلقاً ، الا أنه استثنى منه الفأرة ونحو البازي والصقر من الطيور .
وذهب في المبسوط^٤ الى نجاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الانسي ، عدا ما لا يمكن التحرز منه كالفأرة والحية والهرة ، وطهارة سؤر الطاهر

(١) المبسوط ١٠/١ .

(٢) النهاية ص ٥ .

(٣) الاستبصار ١٩/١ .

(٤) المبسوط ١٠/١ .

يدل على ذلك الخير الذي أوردناه عن حريز عن أبي العباس الفضل، ويدل على ذلك أيضاً مارويناه عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، ويدل عليه أيضاً :

من الحيوان الوحشي طيراً كان أو غيره .
وحكى العلامة عن ابن ادريس أنه حكم بنجاسة ما يمكن التحرز عنه ممالا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الطير ، والاشهر أظهر .
ثم اعلم أنه ذهب أكثر المتأخرين الى طهارة الحيوان بمجرد زوال عين النجاسة ، واعتبر بعضهم الغيبة بحيث يحتمل ولو غها في ماء كثير أوجار ، وأما الادمي فقد قيل : انه يحكم بطهارته بغيبته زماناً يمكن فيه ازالة النجاسة .
وقال صاحب المدارك : انه مشكل ، والاصح عدم الحكم بطهارته بذلك ، الامع تلبسه بما يشترط فيه الطهارة عنده على تردد في ذلك أيضاً ^١ . انتهى .

قوله رحمه الله : ويدل على ذلك

أقول :لادلالة على شيء مما تقدم، فان السنور والكلب الواردين في الخبر ليسا داخلين في عنوان الاحكام المذكورة في هذا المتن ، وكأن نظره كان على خبر معاوية بن شريح ، فاشتبه السند عليه لقربهما . فتدبر .

قوله رحمه الله : ويدل عليه أيضاً

قال الوالد قدس سره :يدل على بعض ما تقدم، ولا تأبى العبارة عن تنزيلها عليه .

٣٩ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن أبي داود عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته هل يشرب سور شيء من الدواب ويتوضأ منه؟ قال: أما الإبل والبقر فلا بأس .

الحديث التاسع والثلاثون : مجهول .

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته : أبو داود غير مذكور في كتب الرجال، وليس هو أبو داود المنشد سليمان بن سفيان . فانه كانت وفاته قبل وفاة محمد بن يعقوب قريباً من مائة سنة على ما يفهم من كتب الرجال .

الآن يقال : ان هنا ارسالا، فان رواية الكليني عن الحسين بن سعيد بواسطة واحدة بعيد . والذي يظهر من الكافي أن الوساطة محمد بن يحيى العطار، ومثل هذا في كلام الشيخ رحمه الله كثير فلانعمت ما أمكن .

وقال قدس سره في موضع آخر : الظاهر أن أبا داود هو سليمان المشرقي، وكان له كتاباً يروي الكليني عن كتابه بواسطة الصفار وغيره، ويروي بواسطتين أيضاً عنه ، ولما كان الكتاب معلوماً عنه يقول أبو داود أي : روى، فالخبر مرسل انتهى .

وأقول : افتتح الكليني الخبر هكذا : أبو داود عن الحسين بن سعيد، لكن روى قبله خبراً عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، ولعله عول على الخبر السابق فأسقط محمد بن يحيى وذكر أبا داود مكان أحمد ، كما تفطن به الوالد رحمه الله ، وكثيراً ما يفعل الكليني ذلك ، أو أسقط العدة من أول السند .

٤٠ .. وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب ومحمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الدواب والغنم والبقر أيتوضأ منه ويشرب؟ فقال: لا بأس به .

٤١ .. سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد عن هارون بن مسلم عن الحسين ابن علوان عن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل شيء يجتر فسؤره حلال

ويؤيد الأخير بل الوجهين أنه روى في باب صفة رسول الله صلى الله عليه وآله خبراً هكذا: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد وأبي داود^١ . لكن في بعض النسخ وأبو داود، فيحتمل أن يكون رجلاً معمرأ يروي الكليني عن الحسين بواسطته، وإن كان بعيداً .

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب كراهة سؤر البغال والحمير والدواب، واستدلوا عليها بكراهة لحمها، ولا يخفى عدم دلالتها على كراهة سؤرها. ويمكن أن يستدل لهم بهذا الخبر وأمثاله، والله تعالى يعلم .

الحديث الرابعون: صحيح .

وعدم البأس لا ينافي الكراهة، إن ثبتت بدليل آخر .

الحديث الحادي والاربعون: ضعيف أو مجهول .

ولعابه حلال .

فأما الذي يدل على جواز استعمال أسنار الطيور :

٤٢ -- ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : فضل الحمامة والدجاج لأبأس به والطير .
قوله « والطير » عموم في كل طير .

٤٣ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس ومحمد

ويدل على أن الخبائة بالمعنى الذي ذكره الأصحاب ليس سبباً للتحريم .

وفي النهاية : الجرة ما يخرج البعير من بطنه ثم يتلمعه ، يقال : اجترب البعير .
يجتر^١ .

الحديث الثاني والاربعون : ضعف .

وقوله « والطير » تعميم بعد التخصيص .

الحديث الثالث والاربعون : موثق .

وبين مفهوم الجزء الاول ومنطوق الجزء الثاني تناف ، وقل ما تخلو رواية عمار من أمثاله ، وكأن فيه دلالة على أنه اذا زال عين النجاسة من منقاره وباشر الماء لم ينجس الماء . وعلى أن القليل ينجس بالملاقاة .

ابن يحيى جميعاً عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال سئل عما تشرب منه الحمامة فقال : كلما أكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب وعن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب، فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا أن ترى في منقاره دماً فان رأيت في منقاره دماً فلا توضأ منه ولا تشرب. قال الشيخ أبيه الله تعالى (والمياه اذا كانت في آنية محصورة فوق فيها نجاسة لم يتوضأ منها ووجب اهراقها) .

يدل على ذلك ما قدمنا ذكره من أن الماء متى نقص عن الكر فإنه ينجس بما يحله من النجاسات واذا ثبتت نجاسته فلا يجوز استعماله بلا خلاف ، ويدل عليه أيضاً :

٤٤ .. ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

قوله رحمه الله : يدل على ذلك ما قدمنا

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه حمل الآية على ما لا يسع الكر، وقد تقدم بورقتين تقريباً ما يدل على أنه يمكن أن يكون مراد المصنف المطلق، بحيث يشمل ما يسع الكر وغيره ، وكيف ما كان فلا أعرف على المطلق حجة ، وإن أراد الخاص فما ذكره الشارح يصلح للدلالة . انتهى .

قوله رحمه الله : فلا يجوز استعماله

كأن مقصوده الاستعمال المخصوص لا مطلق الاستعمال .

الحديث الرابع والاربعون : ضعيف على المشهور .

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجنب يجعل الركوة أو التور فيدخل أصبعه فيه؟ قال: إن كانت يده قدرة فأهرقه، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

٤٥ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جرة وجدفيها خنفساء قد مات قال: ألقه وتوضاً منه، وإن كان عقرباً فأرق الماء وتوضاً من ماء غيره، وعن رجل معه اناء إن فيها ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء

« فأهرقه » بصيغة الماضي والمراد بالقدر النجس. ويدل على انفعال القليل.

الحديث الخامس والأربعون : موثق .

وذكر الشيخ رحمه الله في العدة^١ أن الطائفة عملت بما رواه بنو فضال والطاطريون وعبد الله بن بكير وسماعة وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى . والظاهر أن أحمد بن محمد هو ابن عيسى . والخنفساء بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء معروفة . وتذكير الضمير في مات وألقه بتأويل الحيوان ، ويحتمل أن يكون في الأخير للسكت . وقال المحقق رحمه الله في الشرائع : ويكره ما مات فيه الوزغ والعقرب^٢ .

(١) عدة الاصول ص ٣٥٠ .

(٢) شرائع الاسلام ١٦/١ .

غيره ؟ قال : يهريقهما ويتيمم .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : القول بكراهة سؤرها هو المشهور بين الاصحاب اورود النهي عنه ، وانما حمل على الكراهة لضعف بسنده ومعارضته للاخبار الاخر . وربما قيل بالمنع منه ، وهو ضعيف . وقال في التذكرة : ان الكراهة من حيث الطب لا لنجاسة الماء .

قوله عليه السلام : يهريقهما ويتيمم

يدل على وجوب الاجتناب من الاناثين المشتبه الطاهر منهما بالنجس، كما ذهب اليه الاصحاب ، ولا يعلم فيه خلاف .
وأوجب جماعة من الاصحاب منهم الصدوقان والشيخان اهراقهما ، إلا أن كلام الصدوقين ربما أشعر باختصاص الحكم بحال ارادة التيمم، وظاهر النصوص الوجوب .

وقال المحقق : الامر بالاراقة محتمل لان يكون كناية عن الحكم بالنجاسة، وهو غير بعيد .

ولو أصاب أحد الاناثين جسم طاهر، فهل يجب اجتنابه أم لا ؟ فيه وجهان، أظهرهما الثاني، ومقتضى النص وكلام الاصحاب وجوب التيمم والجال هذه، اذا لم يكن متمكناً من الماء الطاهر مطلقاً .

وقد يخص ذلك بما اذا لم يمكن الصلاة بطهارة متيقنة بهما، كما اذا أمكن الطهارة بأحدهما والصلاة ثم تطهير الاعضاء مما لاقاه ماء الوضوء والوضوء بالآخر ، وهو خروج عن مقتضى النصوص .

٤٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الفأرة والكلب إذا أكلتا الخبز أو شماه أيؤكل ؟ قال : يطرح ماشماه ويؤكل مابقي .

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

ولعل الاختصار على حكم الشم لانه يعلم منه حكم الاكل بالاولوية، وفي بعض كتب الحديث : ينزع ذلك الموضع الذي أكلامنه أو شماه ويؤكل سائره . ثم اعلم أن الاصحاب اختلفوا في سؤر الفأرة ، والمشهور بين المتأخرين **الكرهة** .

وقال الشيخ في النهاية : اذا أصاب ثوب الانسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فأرة أو وزغة وكان رطباً، وجب غسل الموضع الذي أصابته مع الرطوبة . وفي المقنعة : وكذلك الحكم في الفأرة والوزغة يرش الموضع الذي مساه إن لم يؤثر فيه ، وإن رطباه وأثر فيه غسل بالماء ٢ .

فاذا عرفت هذا فالامر بالطرح على المشهور أعم من الوجوب والاستحباب إذ في الفأرة الظاهر حمله على الاستحباب ، الا أن يقال في الاكل تبقى في المحل رطوبة ، وهي من فضلات ما لا يؤكل لحمه ، وفيه خبائة أيضاً على طريقة الاصحاب . وكذا في الشم لا ينفك أنفها غالباً عن رطوبة ، والظاهر سرائتها الى المحل . ولا يخفى ما فيه من التكلفات .

وأما الكلب ففي الاكل الظاهر أن الامر على الوجوب، لحصول العلم العادي بسراية النجاسة الى المحل ، وإن احتمل تغليب الاصل في مثله . وفي الشم هذا

ثم قال أيده الله تعالى (وليس ينجس الماء شيء فيموت فيه الا ما كان له دم من نفسه، فان مات فيها ذباب أوزنبور أو جراد وما أشبه ذلك مما ليس له نفس سائلة لم ينجس به) .

إذا ثبت بما قدمناه من الآية والاخبار ان المياه من حكمها الطهارة وأصلها جواز استعمالها ، فما يمنع من جواز استعمالها طسار يحتاج الى دليل ، وهذه الاشياء التي ليس لها نفس ليس في الشريعة ما يقطع على الامتناع من استعمال ما وقعت فيه فيجب أن يكون باقياً على الاصل ، ويدل عليه الخبر المتقدم عن عثمان عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ، ويدل عليه أيضاً :

الاحتمال أظهر وأقوى، فيحمل على الاستحباب، الا أن يحمل على العلم بوصول الرطوبة الى المحل .

ثم انه يمكن أن يكون الواو في قوله « والكلب » محمولاً على معناه الحقيقي لأعلى ما هو المتبادر من أمثال هذا المقام من أنه بمعنى « أو » فيكون الطرح باعتبار الكلب .

قوله رحمه الله : الا ما كان له دم

الظاهر أنه أراد الدم السائل من العرق بقرينة ما سيأتي .
قال الفاضل التستري رحمه الله : مقتضاه أن ماله دم من نفسه ينجس الماء وان لم يكن دمه سائلاً ، فلهذا يخالف ما سيجيء من تصريحه بلا فاصلة .

قوله رحمه الله : ويدل عليه الخبر المتقدم

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد المتقدم عن قريب ، وفيه دلالة ما

٤٧ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد ابن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الخنفساء تقع في الماء أيتوضأ منه؟ قال: نعم لا بأس به، قلت: فالعقرب؟ قال: أرقه. ويدل عليه أيضاً:

٤٨ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد ابن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال: سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البثر والزيت والسمن وشبهه قال: كل ما ليس له دم فلا بأس به.

على خلاف المدعى، اذ فيه الاجتناب عما وقع فيه العقرب. اللهم الا أن يقال: ان الاجتناب ليس للنجاسة بل لامر آخر، ومثله الكلام فيما سيجيء.

الحديث السابع والاربعون: موثق.

الحديث الثامن والاربعون: موثق أيضاً.

قوله عليه السلام: كل ما ليس له دم

لاشك أن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبهها يكون لها الدم غالباً فالمراد من الدم الدم السائل من العرق.

وقال المفاضل التستري رحمه الله: يدل على أن ما لا يوجد فيه دم كذلك،

٤٩ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الابار؟ قال: أما الفارة فينزع منها حتى تطيب وإن سقط فيها كلب فقدرت على أن تنزع ما فيها فافعل، وكل شيء سقط في البئر ليس له دم مثل العقارب والخنافس وأشباه ذلك فلا بأس .

٥٠ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب عن منهل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: العرق يخرج من البئر ميتة. قال: استق منها عشرة دلاء، قال: فقلت فغيرها من الجيف فقال: الجيف كلها سواء إلا جيفة قد اجيفت، وإن كانت جيفة قد اجيفت فاستق منها مائة دلو، فإن غلب عليها الريح بعد مائة دلو فانزعها كلها .
فألوجه في هذه الرواية أن نحملها على ضرب من الاستحباب دون الإيجاب لثلاث تنافي الاخبار الاولى .

لاعلى ما ليس له دم سائلة كذلك. اللهم الآن يقال: المراد بالنفس السائلة مطلق الدم، سواء خرج من عرق أولا، وسواء كان سائلا أولا .

الحديث التاسع والاربعون: ضيف على المشهور .

ومشتمل على ما يخالف المشهور .

الحديث الخمسون: مجهول .

قوله عليه السلام: قد اجيفت

كأنه معلوم باب الافعال على خلاف القياس، أي: انتنت تأكيدا، أو المعنى

٥١ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يفسد الماء ما كانت له نفس سائلة .

٥٢ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة .

غيرت الماء وان لم يرد في اللغة .

قال الفيروز آبادي : الجيفة بالكسر جئة الميت وقد أراح ، وجافت تجيف انتنت كجيفت واجتافت ^١ .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن هذه الروايات مع تأييدها بالأصل ونوع شهرة تصلح للفتيا ، وكيف ما كان فما يستخرج منها من عدم البأس لميتة مالا يخرج دمه من العروق منظور فيه ، اذ لم يعرف في اللغة للسائل معنى غير ما نفهمه عرفاً ، لاما يخرج من العروق . فلاحظ .

الحديث الحادي والخمسون : مرفوع .

الحديث الثاني والخمسون : موثق .

باب تطهير المياه من النجاسات

قال الشيخ أبيه الله تعالى (وإذا غلبت النجاسة على الماء فغيرت لونه أو طعمه أو رائحته وجب تطهيره بنزحه ان كان راكداً وبدفعه ان كان جارياً حتى

باب تطهير المياه من النجاسات

قوله رحمه الله : وجب تطهيره بنزحه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن قوله « تطهيره بنزحه » يشعر بأن هذا في البئر ، ولعل ما ذكره الشارح من التعرض للبئر في بيان هذا الكلام ناظر الى هذه العبارة ، والافمقضى قوله « ان كان راكداً » يشعر بأن هذا حكم ماء الراكد .

وكيف ما كان فلم أجد قوله « تطهيره بنزحه » مستحسنًا الا في البئر ، ويأباه ظاهر قوله « ان كان راكداً » ولا يبعد تنزيهه على أن المراد من الابار ما هو جار

يعود الى حاله في الطهارة ويزول عنه التغيير ، ومن توضاً منه قبل تطهيره بما ذكرناه أو اغتسل منه لجنازة وشبهها ثم صلى بذلك الوضوء والغسل لم تجزه الصلاة ووجب عليه اعادة الطهارة بماء طاهر واعادة الصلاة ، وكذلك ان غسل به ثوباً أو ناله منه شيء ثم صلى فيه وجب عليه تطهير الثوب منه بماء طاهر يغسله به ولزمه اعادة الصلاة) .

قد بينا في الباب الذي قبله أن ماحل الماء من النجاسة فغير لونه أو طعمه أو رائحته فإنه لايجوز استعماله الا مع زوال ذلك ، ومالم يغير لونه أو طعمه أو رائحته ان كان الماء في غدير أو قليب وكان الماء زائداً على الكر فإنه لاينجس

ومنها ما هو راكذ ، وما ذكر هو حكم الراكذ منها .

لا يقال : يشترط في البشر عدم الجريان .

قلنا : هذا غير واضح ، بل ربما يتحقق البشر عرفاً مع ادعاء أهله أنه جار

يخرج منه الماء الى القلاة ، كما في الغري صلى الله تعالى على من شرفها .

ويمكن تأويل قوله « يجب تطهيره بنزحه » الى ما يرجع الى اراقته، ويجعل

قوله « حتى يعود » من أحكام الجاري ، وفيه بعد ، ولعل الاول أقرب .

قوله رحمه الله : لم تجزه الصلاة

الظاهر أنه لاختلاف في اعادة الصلاة اذا رفع بالماء النجس حدثاً ثم صلى

سواء كان عمداً أم لا ، وأما في ازالة الخبث فيرجع الى التفصيل الذي ذكره

الاصحاب في من صلى مع النجاسة .

بما يحله، وإن كان ناقصاً عن الكرفانه لا يجوز استعماله، وبقي أن ندل على وجوب تطهير مياه الأبار فإن من استعملها قبل تطهيره يجب عليه إعادة ما استعمله فيه إن وضوءاً فوضوءاً وإن غسلاً فغسلاً وإن كان غسل الثياب فكذلك .

قال محمد بن الحسن: عندي إن هذا إذا كان قد غير ما وقع فيه من النجاسة أحد أوصاف الماء إما ريحه أو طعمه أو لونه، فأما إذا لم يغير شيئاً من ذلك فلا يجب إعادة شيء من ذلك وإن كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره، والذي يدل على ذلك

قوله رحمه الله : وبقي أن ندل

لأخلاف بين الأصحاب في نجاسة البشر بالتغير، وأما نجاسته بالملاقاة ففيه خلاف : والأشهر أنه ينجس بالملاقاة مطلقاً، وذهب جماعة إلى عدم نجاسته مطلقاً، وذهب الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البصري من المتقدمين إلى القول بعدم النجاسة إذا كان كراً، وألزم هذا القول على العلامة أيضاً .

ثم القائلون بالطهارة اختلفوا في وجوب النزح واستحبابه، والمشهور بينهم الثاني، وذهب العلامة رحمه الله في المنتهى^١ إلى الوجوب تبعداً للنجاسته، ولم يصرح رحمه الله بأنه يحرم استعماله قبل النزح حتى يتفرغ عليه بطلان الوضوء والصلاة، بناءً على أن النهي في العبادة مستلزم للفساد أم لا .

قوله رحمه الله : وإن كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه دلالة على النجاسة وإن لم يحصل التغير، وحيث أنه يشكل تفصيله لما ذكره من دليل الاعتقار. اللهم الآن يحمل التطهير على

انه مأمور باستعمال المياه الطاهرة في هذه الاشياء فمتى استعمل المياه النجسة فيجب أن لا يكون مجزياً عنه لانه خلاف المأمور به ، ويدل عليه أيضاً :

معنى التنظيف لاما يقابل النجاسة والتنجيس . انتهى .

أقول : الظاهر حمل كلامه هنا على عدم النجاسة بالملاقاة ووجوب النزح ، كما ذهب اليه العلامة في المنتهى ، ويأول قوله « بعد تطهيره » بالتنظيف أو التطهير باعتقاد القائلين بالنجاسة .

وقوله « والذي يدل على ذلك » اشارة الى عادة الوضوء والصلاة وغسل الثياب بعد استعماله اذا تغير ، أو يحمل كلامه على عدم الاعادة مع عدم العلم ، ويكون قوله « والذي يدل على ذلك » على الاعادة مع العلم .

أويجمع بين الحملين ، ولعله أظهر لثلا يرد عليه أن مع القول بوجوب النزح يشكل القول بعدم الاعادة مع العلم ، للنهي في العبادة ، فقوله « وان كان لايجوز » أي مع العلم ، وقوله « والذي يدل على ذلك » دليل عليه .

ويدل عليه كلامه في الاستبصار حيث قال بعد نقل الاخبار : ما يتضمن هذه الاخبار من اسقاط الاعادة في الوضوء والصلاة عن استعمال هذه المياه لا يدل على أن النزح غير واجب مع عدم التغير ، لانه لايمتنع أن يكون مقدار النزح في كل شيء يقع فيه واجباً ، وان كان متى استعمله لم يلزم اعادة الوضوء والصلاة لان الاعادة فرض ثان .

فليس لاحد أن يجعل ذلك دليلاً على أن المراد بمقادير النزح ضرب من الاستحباب . على أن الذي ينبغي أن يعمل عليه هو أنه اذا استعمل هذه المياه قبل العلم بحصول النجاسة فيها ، فانه لايلزم اعادة الوضوء والصلاة ، ومتى استعملها مع العلم بذلك لزمه اعادة الوضوء والصلاة . انتهى .

قال الفاضل التستري رحمه الله : الظاهر أن مبنى وجوب الاعادة على القول بعدم الاجزاء ، فاذا اعترف به لم يحسن القول بعدم وجوب الاعادة والاكتفاء بمجرد عدم الجواز .

وبالجملة اذا اعترف بعدم اجزاء الطهارة لزم الاعتراف بوجوب الاعادة ، لان مرجعه الى النهي في العبادة ، وهو مفسد موجب لاعادة المنهي عنه ، ويلزم حينئذ اعادة ما يتوقف صحته عليه ، لفساده الذي توجه من النهي الاول .

نعم انما تظهر الفائدة فيما ليس بعبادة كغسل الثوب ، فان في صورة الاعتراف بعدم الجواز لالنجاسة لا يلزم عدم الاجزاء ووجوب الاعادة ، كما اذا غسل ثوبه بماء مغصوب عالمياً ، فلا يستقيم الاستدلال على جميع ما تقدم بهذا الدليل .

ولك أن تصحيح كلام الشارح مع قطع النظر عن ظاهره ، بأن مقصوده أن الدال على أن في صورة تغير أحد الاضاف يجب الاعادة هو أنه مأمور - الخ ، ويجعل الحديث الاول دليلاً باعتبار قوله « فان أوتره » ، ويكون سياق الباقي لاجل عدم الاعادة في صورة عدم التغير . وفيه من التكلف مالا يخفى ، الا أنه يسهل الخطب نظراً الى المعنى .

وربما يمكن تصحيح كلام الشارح بارادة عدم وجوب الاعادة في صورة عدم الحكم بالنجاسة ، اذا لم يكن حال الغسل أو الوضوء عالمياً بعدم جواز الاستعمال لعدم الاطلاع بوقوع النجاسة . انتهى .

وقال السبط المدقق قدس سره : اعلم أن بعض الاصحاب حكى عن الشيخ رحمه الله القول بالنجاسة ، لكن لاتجب اعادة الوضوء الواقع منه ولا الصلاة به ولا غسل مالا قاه ، اذا حصلت هذه الامور قبل العلم بالنجاسة ، ونسب هذه الحكاية حاكمها الى كتابي الحديث ، وحكم بسقوط هذا القول لمخالفته لاصول المذهب .

قال الوالد قدس الله روحه : والامر كما قال ، لكن الذي ظهر لي أن الحكاية وهم ، لان كلام الشيخ لا يخلو من ركائة ، في باديء الرأي يؤهم غير ما يظهر بعد التأمل .

والذي فهمته من الكتابين أنه يقول بعدم الانفعال بمجرد الملاقاة لكنه يوجب النزع ، فالمستعمل لمائها بعدم ملاقاة النجاسة له وقبل العلم بها لا تنجب عليه الاعادة أصلاً ، سواء في ذلك الوضوء والصلاة وغسل النجاسات وغيرها ، والمستعمل له بعد العلم بالملاقاة يلزمه اعادة الوضوء والصلاة ، لانه منهي عن استعماله قبل النزع ، والنهي يفسد العبادة فيقع الوضوء فاسداً ، ويتبعه فساد الصلاة وكذا غيرهما من العبادات المترتبة على استعماله . انتهى كلامه قدس سره .

وقد يقال : انه لا يخلو من وجاهة لولا أمور :

الاول : أنه قد تقدم قبل قوله « وعندي أن هذا » أن من استعمالها قبل تطهيره يجب عليه اعادة ما استعماله فيه ، ان وضوءاً فوضوءاً وان غسلاً فغسلاً ، وان كان غسل الثياب فكذلك ، واعادة غسل الثياب على ما ذكره الوالد قدس سره لا يوافق ما عليه الاصحاب .

الثاني : قوله « وان كان لا يجوز استعماله الا بعد تطهيره » يفيد القول بالنجاسة لا النزع تعبداً .

الثالث : قوله « والذي يدل على ذلك » يدل صريحاً على أن الماء نجس ، حيث قال : فمتى استعمال المياه النجسة ، فيجب أن لا يكون مجزياً ، لانه خلاف المأمور به .

الرابع : أنه على تقدير حمله على ما قاله الوالد قدس سره يكون النهي من جهة أن الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، والخلاف في هذا انما هو في المضيق لا في الموسع ، وعلى القول بوجوب النزع تعبداً لا يعلم أنه مضيق .

الخامس : أن ما ذكره الوالد قدس سره انما يتم على تقدير كون المستعمل عالمًا بالمنع ، ليتم توجه النهي اليه ^١ ، وكلامه مطلق .

وربما يجاب عن الاول : بأن ما ذكره أولا بناء على ما ذكره المفيد ، وما ذكره بقوله « قال محمد بن الحسن » بيان لمختاره ، ولاريب في ركاكة التعبير ، كما ذكره الوالد رحمه الله .

فان قلت : كلام المفيد السذي نقله الشيخ يقتضي توقف نجاسة البشر على التغير ، ان حمل قوله « وجب تطهيره بنزحه ان كان راكداً » على البشر . ثم قوله هذا قد ينافي ما تقدم منه في باب المياه حيث قال هناك : فأما ان كان في بئر أو حوض أو اناء ، فانه يفسد بسائر ما يموت فيه ^٢ . فان ظاهره عدم اعتبار التغير ، واحتمال أن يكون مراده بالبشر هناك غير النابع ممكن ، كما أن حمل كل من العبارتين على حاله ممكن ولاتنافي .

وعلى هذا فما ذكره الشيخ بقوله « وبقي أن ندل على وجوب تطهير مياه الابار » صريح في أن ما تقدم ليس في مياه الابار التي هنا البحث عنها ، فينبغي حمل البشر هنا على غير النابع ، وحينئذ ينبغي أن يضاف الى قول المفيد المشهور هذا أيضاً .

قلت : لما ذكرت وجه عند التأمل ، الا أن الشيخ رحمه الله أجمل العبارة والدليل ، والغرض من الجواب عن كلامه حاصل بما ذكرناه .

ويجاب عن الثاني : بأن اطلاق الطهارة على ما وجب نزحه جائز وان كان

خلاف الاولى .

(١) المنع - خ ل .

(٢) راجع ذيل الحديث التاسع من باب المياه .

١ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد ابن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول: لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البشر إلا أن يتنن فإن انتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البشر .

وعن الثالث : بنحو الثاني ، لكنه أبعد .

وعن الرابع : بأنه مبني على فورية الامر بالنزح .

وعن الخامس : بأن ارادة العلم يفهم من حيث كون المكلف مأموراً وأن الجاهل غير مأموّر في الجملة .

ولا يخفى ما في الاجوبة من التكلف ، ولعله في مقام التسديد كاف .

الحديث الاول : صحيح .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في حماد : هذا هو ابن عيسى ، كما يظهر من تصفح كتب الرجال ، وهو الراوي عن معاوية بن عمار ، والعجب من المحقق كيف طعن في هذه الرواية بأن حماداً مشترك .

ونحوه قال الفاضل التستري رحمه الله ، وجعل القرينة عليه رواية الحسين عنه كما سبق بثلاث ورقات .

والظاهر أن معاوية هو ابن عمار ، بقرينة ما يأتي بلافاصلة ، وقد صرح في الاستبصار بذلك^١ .

ويدل ظاهراً على عدم انفعال البشر ، وعلى وجوب نزح الجميع عند التغير وحمله في المعتبر^١ على البشر غير التابع كالغدير ، ولا يخفى بعده .

وقال السبط المدقق رحمه الله : هذه الرواية موصوفة بالصحة في كلام متأخري الاصحاب بناءً على ما عرفت ، وقد يظن أن الصواب في سندها هنا أن يكون عن أبيه عن محمد بن الحسن ، أعني : الصفار ، لان رواية محمد بن الحسن ابن الوليد عن أحمد بن محمد بن عيسى بغير واسطة بعيد . وجوابه رفع الاستبعاد بعد التأمل .

ولا يخفى دلالة الرواية على عدم نجاسة البشر بالملاقاة ، ولفظة « من » في قوله « مما وقع » للسببية على ما ذكره شيخنا المحقق رحمه الله .

ثم ان العلامة رحمه الله في المختلف^٢ حكى عن الشيخ رحمه الله في النهاية^٣ في مسألة تغير البشر أنه قال : ينزح الماء أجمع ، فان تعذر نزح الى أن يزول التغير . ثم قال : احنج الشيخ بمارواه في الصحيح عن معاوية بن عمارة ، وذكر الرواية ورواية عمار الساباطي ، ثم أجاب عن صحيح معاوية بأنه لا بد فيه من اضممار ، وليس اضممار جميع الماء بأولى منه باضممار بعضه المحمول على ما يزول معه التغير .

أقول : في الجواب نظر ، لان زوال التغير لا يخص البعض ، بل قد لا يتم الا بالجميع ، فاضمار البعض لا أولوية له ، بل الاولى على تقدير الاكتفاء بمزيل التغير حمل قوله عليه السلام « نزحت البشر » على ما يزول به التغير ، لانها لا تخرج عن الاطلاق وغيرها مقيد ، فلا يضر الجميع ولا البعض

(١) المعتبر ص ١٢ .

(٢) المختلف ص ٥ .

(٣) النهاية ص ٧ .

بخصوصهما بل القدر المشترك .

فان قلت : نزحت البشر حقيقة في الجميع ومجاز في البعض، فكيف يقول العلامة رحمه الله ليس بأولى ؟ والاولوية للحقيقة ظاهرة .

قلت : لعلم مراده رحمه الله أن لفظ « نزحت البشر » مجاز في الاسناد ، وحينئذ فلا بد من اضممار ، وليس اضممار الجميع بأولى من اضممار البعض .
فان قلت : لفظ « نزحت البشر » قد صار حقيقة عرفية في ارادة نزح ماوجب له من غير احتياج الى اضممار ، فحينئذ يحتاج الى مبين لكونه من قبيل المجمل ، فان ورد في الاخبار مايدل على الاكتفاء بزوال التغير كان مبيناً لهذا المجمل ، ولا حاجة الى ترجيح اضممار البعض على الجميع ، على أنه بتقدير الاضممار لا بد بعده من تبين المجمل من الكل والبعض بالاخبار الدالة على زوال التغير عند القائل به ، فطبي المسافة أولى .

قلت : لما ذكرت وجه ، الا أنه ربما كان نظر العلامة الى شيوع اطلاق المجاز على مثل هذا التركيب .

أقول : ومما ذكرناه هنا يعلم أن قول الوالد قدس سره في المعالم : أوبحملة على نزح الاكثر لتوقف زوال التغير عليه ، كما يشعر به قوله « الا أن ينتن » واطلاق نزح البشر على أكثرها جائز ولو بطريق المجاز لضرورة الجمع .

محل بحث ، لانه انما يتم على أن يكون لفظ الحديث : نزحت ماء البشر ، ليحمل على أكثره مجازاً ، أما نزحت البشر بتقدير كون الاسناد مجازاً لا بد من اضممار شيء يتم به الحقيقة ، وهو راجع الى الاخبار المفصلة بزوال التغير ، سواء كان أكثر أو غيره . فليتأمل .

٢ - سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن أبي طالب عبدالله بن الصلت عن عبدالله بن المغيرة عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في القارة تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم أيعيد الصلاة ويغسل ثوبه؟ فقال : لا يعيد الصلاة ولا يغسل ثوبه .

فان قلت : لاريب أن نزحت البئر المتبادر منها كلها ، فاذا لم يرد الكل كان مجازاً ، ولاريب أن الاكثر أقرب المجازات .

قلت : تبادر الكل ينافي مجازية الاسناد ، ولئن سلم عدم المنافاة نظراً الى اختلاف الحيثية صار اضمار الجميع أولى ، واذا صار أولى نخضه بما اذا توقف زوال التغير عليه . وليس حملة على الاكثر أولى من حملة على الجميع ، والتخصيص بالاخبار لا بد منه ، بل ربما يدعى أن الجميع بما ذكرناه أولى ، فلا ينبغي الغفلة عن ذلك .

اذا عرفت هذا فاعلم أن الوالد رحمه الله احتج لنزح أكثر الامرين من المقدر وزوال التغير ، بأن الدليل الدال على نزح المقدر مع عدم التغير يدل على وجوب المقدر مع التغير بطريق أولى .

ويمكن دفعه بأن الاولوية لوجه لها مع الاخبار الدالة على الاكتفاء في طهارة البئر مع التغير بزواله ، ويؤيد هذه الرواية الحسنة الآتية عن أبي أسامة ، فان بها وينحوا يتدفع ما عساه يظن من أن ما دل على زوال التغير لا ينافي اعتبار غيره . فليتأمل .

الحديث الثاني : صحيح أيضاً .

ويدل على عدم انفعال البئر أيضاً ، الا أن يحمل على ما اذا خرجت حية ، وهو بعيد .

٣ -- أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن القارة تقع في البئر لا يعلم بها الا بعد ما يتوضأ منها أبعاد الوضوء؟ فقال : لا .

٤ -- سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن ابي عبيدة قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن القارة تقع في البئر، فقال : اذا خرجت فلا بأس وان تفسخت فسبع دلاء . قال : وسئل عن القارة تقع في البئر فلا يعلم بها أحد الا بعد ما يتوضأ منها أبعاد وضوءه وصلاته ويفسل ما أصابه ؟ فقال : لا قد استقى أهل الدار منها ورشوا .

الحديث الثالث : موثق .

وحمله في المعتبر^١ على ما اذا خرج حياً .

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : لا قد استقى

الرش نفض الماء .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : الظاهر أن المراد به أن أهل الدار استعملوا الماء بالسقي والرش مثلاً، فلو كان نجساً يلزم الحرج، لأنه حصل النزع المطلوب، وإن أمكن هذا أيضاً لكن الاول أظهر، والله تعالى يعلم .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : فيه دلالة على أنه ان لم يستق لزِم الاعادة،

٥ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان عن ابي اسامة و ابي يوسف يعقوب بن عثيم عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا وقع في البثر الطير والدجاجة والفارة فانزح منها سبع دلاء ، قلنا : فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما اصاب ثيابنا ؟ فقال : لا بأس به .

٦ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن ابي القاسم عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي اسامة عن ابي عبدالله عليه السلام في الفارة والسنور والدجاجة والطير والكلب . قال : ما لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، فان تغير الماء فحده حتى يذهب الريح .

٧ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن ابي القاسم جعفر بن محمد عن

فيدل على خلاف المدعى ، الا أن يحمل على ما اذا تغير ، وفيه من البعد ما لا يخفى .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : حسن .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : لأجمله ربطاً بالمدعى الابتكاف . انتهى . ويمكن أن يتكلف بأن الاكتفاء بزوال التغير يومي الى أن مناط النجاسة التغير .

الحديث السابع : صحيح على احتمال قوى .

أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام، فقال: ماء البثر واسع لا يفسده شيء الا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح منه حتى يذهب الريح وبطيب طعمه لأن له مادة .

٨ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بثر يستقى منها وتوضي به وغسل منه الثياب وعجن

وقال الفاضل المستري رحمه الله: ذكر الشيخ في الاستبصار عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام^١. فهو صحيح .

أقول: لا يخفى ما في هذا الخبر من المبالغات الدالة على عدم الانفعال من الوصف بالسعة ووجود المادة والتعليل والحصر .

ورد الخبر القائلون بالنجاسة بالارسال . وأجيب بأن محمد بن اسماعيل الثقة جزم بقوله عليه السلام، فخرج عن الارسال. ولا يخفى أن هذا دأب جميع المراسيل، لكن قد عرفت صحته في الاستبصار، وسيأتي كلام من الشيخ على هذا الخبر في الزيادات^٢. فتدبر .

الحديث الثامن: موقوف .

وفي بعض النسخ عن عبد الكريم بن عمرو، والظاهر أنه هو بقرينة أحمد على ما يعرف من طريق كتاب ابن بابويه والفهرست^٣.

(١) الاستبصار ١/ ٣٣، ح ٨.

(٢) راجع الحديث السادس من باب المياه وأحكامها في الزيادات .

(٣) الفهرست ص ١٠٩.

به ثم علم انه كان فيها ميت. قال : لا بأس ولا يغسل الثوب ولا يعاد منه الصلاة.
قال الشيخ أبيه الله تعالى (وان مات انسان في بئر أو غدير ينقص ماؤه عن
مقدار الكرو ولم يتغير بذلك الماء فلينزح منه سبعون دلاء وقد طهر بعد ذلك)
ذكره للغدير مع البئر يريد به غديراً له مادة بالنبع من الارض وما هذا سبيله
فحكمه حكم الابار ، فأما اذا لم يكن له مادة فلا يجوز استعماله اذا وقع فيه ما

قوله عليه السلام : لا بأس

حمل على أنه لا يعلم الوقوع قبل الاستعمال بل يظن ذلك ، وهو غير
معتبر .

قوله رحمه الله : وان مات انسان

لا خلاف بين القائلين بوجوب النزح في أنه يجب نزح سبعين بموت
الانسان ، والمشهور بينهم شموله للكافر أيضاً ، وذهب ابن ادريس الى نزح
الجميع في موت الكافر .

قوله رحمه الله : ينقص ماؤه

ظاهر كلامه هنا وفيما سبق أن الماء الراكد القليل حكمه حكم البئر في
وجوب النزح وطهارته به ، وهو قول سخي ف لم ينسب اليه ولا الى غيره ، ومع
ذلك كيف ينزح سبعون داواً من القليل ، ولذا حملة الشيخ على البئر ، ومعه
يدل على قوله بالفرق في البئر بين القليل والكثير ، ولم ينسب اليه هذا أيضاً .

ينجسه متى نقص عن الكر ، ويدل على ما ذكره :

٩ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال وعمرو بن عثمان عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طيراً فوق بدمه في البئر. فقال: ينزح منها دلاء ، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد وما سوى ذلك فيما بين هذين .

ثم قال أيده الله تعالى (فإن مات فيها حمار أو بقرة أو فرس وأشباهها من

قوله رحمه الله : ويدل على ما ذكره

قال الفاضل التستري رحمه الله : في البئر مسلم ، وأما في الغدير فلا ، وكذا يسلم وجوب النزح . وأما حكاية الطهارة بذلك فلا ، إذ مقتضى هذا القول بالنجاسة ومن النزح لا يلزم ذلك .

الحديث التاسع : موثق أيضاً .

قال الشيخ البهائي رحمه الله : الإشارة في قوله عليه السلام « هذا إذا كان ذكياً » إلى نزح الدلاء ، واسم كان يعود إلى الواقع في البئر والمراد بالذكر المذبوح ، والغرض أن نزح الدلاء إنما يجري إذا كان الواقع في البئر حال الوقوع مذكياً لا ميتاً ولا حياً ثم يموت فيه .

وقوله عليه السلام « فهو هكذا » تأكيد لمضمون هذا الكلام وقوله « فأكثره » بالمثلثة أو الموحدة ، والمجرور فيه يعود إلى ما سوى المذكى ، والمراد

فأكثره نزحاً، وهو كذلك فإن نصابه العددي في النزح أكثر من سائر الحيوانات وانما قيدنا بالعددي ليخرج النزح التراوحي ونزح الماء كله ونزح الكر^١.

وقال السبط المدقق قدس سره: هذه الرواية هي مستند الاصحاب في نزح السبعين بموت الانسان مع عدم العلم بالمخالف، بل نسب الحكم في المعتبر^٢ الى علمائنا القائلين بالننجيس، ونحوه في المنتهى^٣.

واستشكل الوالد قدس سره الاستدلال بهما من حيث عدم صحة سندها. وفي المعتبر ان الرواة وان كانوا فطحية الا أنهم ثقات مع سلامتها عن المعارض وكونها معمولاً عليها بين الاصحاب عملاً ظاهراً. قال: وقبول الخبرين الاصحاب مع عدم الراد له يخرجهم الى كونه حجة، فلا يعتد اذن بمخالف فيه. واولعدل الى غيره كان عدولاً من المجمع على الطهارة به الى الشاذ الذي ليس بمشهور. وتنظر الوالد رحمه الله في هذا الكلام بأن الاجماع ان كان واقعاً - كما يظهر من كلامه - فهو الحجة، ولا حاجة الى التكلف الذي ذكره، وان لم يتحقق الاجماع لم تكف الاعتبارات التي ذكرها. انتهى.

وأقول: لعل مراده كون الحجة في مجموع ما ذكر من الخبر والاعتبارات. نعم ما ذكره في قضية الاجماع محل كلام، ولعل مراده أن الاجماع وقع على العمل بالخبر، وان كانت العبارة توهم خلاف ذلك.

(١) الحبل المتين ص ١٢٤.

(٢) المعتبر ص ١٦.

(٣) منتهى المطلب ١/١٤.

(٤) المعتبر ص ١٤ - ١٥.

الدواب ولم يتغير بموته الماء نزع منها كره من الماء فان كان الماء أقل من ذلك نزع كله) .

١٠ - أخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عمر بن يزيد قال: حدثني عمرو بن سعيد بن هلال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عما يقع في البئر ما بين الفارة والسنور الى الشاة فقال: كل ذلك يقول سبع دلاء

قوله رحمه الله : نزع منها كره

هذا المشهور بين الاصحاب .

الحديث العاشر : حسن كالصحيح .

وقال السبط المدقق رحمه الله : المحقق في المعتبر^١ رد هذه الرواية بأن الراوي - وهو عمرو بن سعيد - فطحي، وكذلك العلامة في المنتهى^٢ والشهيد في الذكرى^٣ .

والذي أفاده الوالد قدس سره أنه وهم ، لان الذي في بعض كتب الرجال من طريق ضعيف أنه فطحي هو عمرو بن سعيد المدائني من أصحاب الرضا عليه السلام ، وهذه الرواية عن الباقر عليه السلام والراوي لها منه عمر بن يزيد وهو من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ، فليس ذلك محل شك ، بل هو مجهول الحال . انتهى .

(١) المعتبر ص ١٦ .

(٢) منتهى المطلب ١٣/١ .

(٣) الذكرى ص ١٠ .

قال : حتى بلغت الحمار والجمل فقال : كر من ماء .
 ثم قال أيده الله تعالى (وينزح منها اذا مات فيها شاة أو كلب أو خنزير أو
 سنور أو ثعلب وشبهه في قدر جسمه أربعون دلوأ ، فاذا مات فيها حمامة أو دجاجة
 أو ما أشبههما نزح منها سبع دلاء) .
 يدل على ذلك :

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف في عمرو بن سعيد : هذا روى
 الشيخ في باب الاوقات ^١ من هذا الكتاب خبراً موثقاً كالصحيح يدل على وثيقته
 فلاحظ ، وذكره الشيخ في الرجال ^٢ في أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام
 وذكر أنه أسند عنه .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : لعل صوابه عن ابن هلال على ماسيجي
 عن قريب ، وحينئذ فلعل المراد منه عبدالله ، ولا يحضرني الان حاله .

قوله : حتى بلغت الحمار

لاخلاف في وجوب نزح الجميع في البعير ، والخبر يدل على الاكتفاء
 بالكر .

قوله رحمه الله : وينزح منها اذا مات فيها شاة

المشهور بين الاصحاب أربعون للثعلب والارنب والكلب والخنزير والسنور
 والشاة وأشباههما في الجنة .

وقال الصدوق في الفقيه : في الكلب ثلاثون الى أربعين ، وفي السنور سبع

(١) راجع الحديث الثالث عشر من باب الاوقات .

(٢) رجال الشيخ ص ١٢٩ و ٢٤٧ .

١١ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في البثر. قال: سبع دلاء، قال: وسألته عن الطير والدجاجة تقع في البثر. قال: سبع دلاء، والسنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلواً، والكلب وشبهه.

قوله عليه السلام « والكلب وشبهه » يريد به في قدر جسمه وهذا يدخل فيه الشاة والغزال والثعلب والخنزير وكلما ذكر، ويدل عليه أيضاً :

دلاء، وفي الشاة وما أشبهها تسع دلاء الى عشرة^١.

وقال في المقنع: ان وقع فيها كلب أو سنور فانزح ثلاثين دلواً الى أربعين وقد روي سبع دلاء، وان وقعت في البثر شاة فانزح منها سبع أدل^٢. والمعروف بين الاصحاب في الطير سبع دلاء، ويفهم من الاستبصار^٣ أن الشيخ فيه اكتفى بالثلاث.

الحديث الحادي عشر: ضعيف.

قوله رحمه الله: ويدل عليه أيضاً

قال الفاضل النسري رحمه الله: لكن على التخيير بين الأربعين والثلاثين لاعلى تحتم الأربعين كما يقتضيه عبارة المتن.

(١) من لا يحضره الفقيه ١٢/١ و ١٥.

(٢) المقنع ص ١٠.

(٣) الاستبصار ٣٨/١.

١٢ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى بالاسناد المتقدم عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في البئر أو الطير . قال : ان أدركته قبل أن ينتن نزحت منها سبع دلاء ، وان كان سنور أو أكبر منه نزحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين دلواً ، وان انتن حتى يوجد ريح النتن في الماء نزحت البئر حتى يذهب النتن من الماء .

وليس لاحد أن يقول : كيف عملتم على أربعين دلواً في السنور والكلب وشبههما ، وفي الدجاجة والطير على سبع دلاء وفي هذين الخبرين ليس القطع على اربعين دلواً بل انما يتضمن على جهة التخبير ؟ وهلا عملتم بغير هذين

الحديث الثاني عشر : : موثق .

قوله رحمه الله : مما يتضمن نقصان

قال الفاضل التستري رحمه الله : ان أراد مما يتضمن النقصان ما كان مشتملاً على الثلاثين حسن الابراد وأشكل ما في الجواب ، وان أراد ما اشتمل على الانقص لم نجد الابراد حسناً .

قوله رحمه الله : تكون دافعين

قال الفاضل التستري رحمه الله : الدفع غير واضح ، اذ لم يتضمنه لزوم الاربعين ، حتى يكون القول بالثلاثين دافعاً .

هذا اذا كان الخبر المتضمن للنقصان مقصوراً على الثلاثين ، واذا تضمن أقل من الثلاثين كان التدافع واضحاً ، الا أن ادخال هذا الخبر في السؤال

الخبرين مما يتضمن نقصان ما ذهبتُم اليه ؟ لانا اذا عملنا على ما ذكرنا من نزح اربعين دلواً مما وقع فيه الكلب وشبهه ونزح سبع دلاء مما وقع فيه الدجاج وشبهه فلا خلاف بين أصحابنا في جواز استعمال ما بقي من الماء ويكون أيضاً الاخبار التي تتضمن أقل من ذلك داخلة في جملته ، واذا عملنا على غير ذلك نكون دافعين لهذين الخبرين جملة وصايرين الى المختلف فيه فلاجل ذلك عملنا على نهاية ما وردت به الاخبار ، ومما ورد من الاخبار التي يتضمن نقصان ما ذكرناه من عدة النزح ما رواه :

المتقدم لا يخلو من ركافة ، اذ لا يلزم من اشتغال هذين الخبرين على التخيير المذكور أن يقول بما يشتمل على أقل الفردين المخير بينهما . اللهم الا أن يجعل قوله « وهلا عملتم » ايراداً آخر ، ويفسر قوله « ما ذهبتُم اليه » بما اشتملت عليه الخبرين ويجعل الثلاثين أو الاربعين ممّا ذهب اليه ، وفيه ما لا يخفى . انتهى .

وأقول : الاظهر في الجمع بين الاخبار مع القول بوجوب النزح العمل بالاقل ، اذ يمكن حمل الاكثر على الاستحباب ، فلا يطرح شيء من الاخبار . بخلاف ما اذا عملنا بالاكثر وقلنا بوجوبه ، فلما حيص عن طرح الاقل ، ووجوب رعاية الاحتياط غير مسلم . نعم لو أراد استحباب العمل بالاكثر كان له وجه .

قوله رحمه الله : ما ذكرناه من عدة النزح

قال الوالد رحمه الله : الظاهر أنه لو كانت العبارة هكذا : ممّا ذكرناه من

النزح . كان حسناً^١ .

١٣ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة ومحمد ابن مسلم وبريد بن معاوية العجلي عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام في البثر يقع فيها الدابة والفأرة والكلب والطير فيموت . قال : يخرج ثم ينزح من البثر دلاء ثم اشرب وتوضأ .

١٤ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسين بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول : الدجاجة ومثلها تموت في البثر ينزح منها دلوان أو ثلاثة ، فإذا كانت شاة وما اشبهها فتسعة أو عشرة .

١٥ - وروي أيضاً عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي اسامة عن أبي عبدالله عليه السلام في الفأرة والسنور والدجاجة والطير والكلب . قال : فإذا لم يتفسخ أو لم يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح .

الحديث الثالث عشر : صحيح

الحديث الرابع عشر : حسن موثق على قول الوالد ، ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : فإذا كانت شاة

عمل به الصدوق رحمه الله في الفقيه كما عرفت .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

١٦ - وروي عن القاسم عن أبان عن أبي العباس الفضل البقباقي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : في البثر يقع فيها الفأرة أو الدابة أو الكلب أو الطير فيموت ، قال : يخرج ثم ينزح من البثر دلاء ثم يشرب منه ويتوضأ .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : رواه في الاستبصار بطريق صحيح فيه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير^١ ويمكن قراءة « روي » بصيغة فاعل ، بحيث يرجع الضمير الى الحسين ، وفيه شيء . انتهى .

وقال الوالد رحمه الله : الظاهر أن هذا متعين ، بقرينة الاستبصار والرواية الآتية عن القاسم .

وقال التستري رحمه الله أيضاً : إذا تغير البثر ثم طاب بتدافع الماء والتكاثر ونحوهما لا بالنزح ، احتمال القول بلزوم نزح ما يظن زوال التغير به ، واحتمل القول بالسقوط ، لأن المقصود التطيب وقد حصل .

الحديث السادس عشر : ضيف .

قوله عليه السلام : ثم ينزح من البثر دلاء

يمكن القول بالخمس في الطير ، وحمل السبع على الاستحباب والدلاء على الخمس ، أو القول بالثلاث لأنه أقل الجمع والزائد على الاستحباب لو لم يكن خروجاً عن الإجماع .

١٧ - وروى سعد بن عبدالله عن أيوب بن نوح النخعي عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سأله عن البثر تقع فيها الحمامة أو الدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو الهرة فقال: يجزيك أن تنزح منها دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى .

١٨ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن عبدالله بن المغيرة عن أبي مريم قال: حدثنا جعفر قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إذا مات الكلب في البثر نزحت . قال : وقال جعفر عليه السلام : إذا وقع فيها ثم أخرج منها حياً نزح منها سبع دلاء .

الحديث السابع عشر: صحيح .

واستدل بقوله « يطهرها » على تنجس البثر ، وهو موقوف على ثبوت الحقيقة الشرعية ، وعلى تقدير تسليمه يمكن حمله على التنظيف جمعاً .

الحديث الثامن عشر : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : وقع فيها ثم أخرج حياً

قال بعض المحققين: ذهب أكثر الأصحاب الى وجوب نزح سبع لخروج الكلب حياً ، وأوجب ابن ادريس أربعين ، وأطلق القول في الفقيه^١ بوجوب ثلاثين الى أربعين في الكلب ولم يفصله .

حجة الأكثر صحيحة أبي مريم ، ولولا الشهرة بين الأصحاب لامكن

ثم قال الشيخ أيده الله تعالى (وان ماتت فيها فأرة نزح منها ثلاث دلاء ، وان تفسخت فيها أو انتفخت ولم يتغير بذلك الماء نزح منها سبع دلاء) .

١٩ - أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد ابن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد وفضالة عن معاوية ابن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة والوزغة تقع في البئر. قال: ينزح منها ثلاث دلاء .

الاكتفاء بخمس دلاء لصحيحة أبي أسامة ، وحمل السبع على الاستحباب، بل بالثلاث أيضاً لصحيحة علي بن يقطين المتضمنة للدلاء ، وحمل الخمس والسبع على الاستحباب .

قوله رحمه الله : وان ماتت فيها فأرة

هذا الحكم هو المشهور في الفأرة .

وقال المرتضى رضي الله عنه في المصباح : في الفأرة سبع ، وقد روي ثلاث^١ .

وقال الصدوق في الفقيه : فان وقع فيها فأرة فدلوا واحداً ، وان تفسخت فسبع دلاء^٢ . ورجح صاحب المدارك الثلاث^٣ .

الحديث التاسع عشر : صحيح بسنده .

(١) مخطوط .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١٢/١ .

(٣) المدارك ص ٢١ .

٢٠ - وروي هذا الحديث عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٢١ - وأخبرني الشيخ أيد الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب والحسن بن موسى الخشاب جميعاً عن يزيد بن اسحق شعر عن هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ثم

وذهب إليه الصدوق والشيخان وجمع من الأصحاب ، وأوجب سلاراً وأبو الصلاح دلوأ واحداً ، وابن إدريس لم يوجب شيئاً .
وكذا ذهب الشيخان والفاضلان وكثير من الأصحاب الى وجوب ثلاثة للحية .

وكذا ذهب الشيخ وابن البراج وأبو الصلاح الى وجوبها في العقرب ، وذهب ابن إدريس وجماعة الى عدم وجوب شيء في العقرب ، والله يعلم .

الحديث الحادي والعشرون : صحيح أيضاً .

وشعر هو أبو اسحاق ، وما نقل في شأنه على تقدير تمامه لا يدل على توثيقه كما فعله الشهيد الثاني رحمه الله .

قوله عليه السلام : يسكب منه

في القاموس : سكب الماء صبه ١ .

يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه .

هذا إذا لم يكن الفأرة قد تفسخت ، فأما إذا تفسخت فينزع من الماء سبع دلاء . والذي يدل عليه الخبران المتقدمان اللذان روى أحدهما الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في البئر قال : سبع دلاء . والخبر الذي رواه أيضاً الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في البئر أو الطير . قال ان أدركته قبل أن ينتن نزحت منها سبع دلاء . وانما حملنا هذين الخبرين على أن المراد بهما إذا تفسخت الفأرة لثلاث تناقض الاخبار ولانكون دافعين لما روينا مما يتضمن ثلاث دلاء ، وقد جاء حديث آخر دالا على ما ذهبنا اليه :

٢٢ - أخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عثمان بن عبد الملك عن أبي سعيد المكاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا وقعت الفأرة في البئر فتسلخت فانزع منها سبع دلاء .

فكان هذا الحديث مفسراً للحديثين المتقدمين .

وأول الخبر وان كان ظاهرة مبيهاة الاواني والحياض غير البئر ، ويمكن الحمل على الاعم ويكون السكب ارفع الاستقذار استحباباً في غير البئر وفي البئر بمعنى النزح ، لكنه بعيد .

الحديث الثاني والعشرون : ضيف .

٢٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الفأرة تقع في البشر. قال: إذا ماتت ولم تنتن فأربعين دلواً وإن انتفخت فيه ومنتت نزع الماء كله .

فقوله إذا لم تنتن نزع أربعين دلواً محمول على الاستحباب بدلالة ما قدمناه من الاخبار .

الحديث الثالث والعشرون ١ : موثق .

وهذا الخبر والذي تقدمه مكرر أعاد جزوي الخبرين المتقدمين للاستدلال بهما .

قوله رحمه الله : ولانكون دافعين

قال الفاضل التستري رحمه الله : يمكن حملها على ما إذا خرج حياً ، كما تضمنته رواية هارون ، وبه يتدفع التناقض .

الحديث الثاني والعشرون : ضعيف .

قال الفاضل التستري رحمه الله في أبي سعيد المكلري : كأنه هشام بن حيان ولم أجد توثيقه ، وما يوجد في رجال ابن داود في باب الكنى^٢ أنه « لم » منظور لهذا ولما سبقه في هشام بن حيان ، فلاحظ ولا تعتمد مهما أمكن .

(١) مراده من الحديث الثاني والثالث والعشرون هو ما استدل به الشيخ في ذيل الحديث الحادى والعشرين .

(٢) رجال ابن داود ص ٣٩٩ .

٢٤ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن عيسى بن علي بن حديد عن بعض أصحابنا قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله عليه السلام دلواً فخرج فيه فأرتان . فقال أبو عبد الله عليه السلام: أرقه.

الحديث الثالث والعشرون : مختلف فيه كالصحيح .

وعبد الرحمن هو ابن محمد بن أبي هاشم الموثق .

وقال الفاضل التستري رحمه الله في أبي خديجة : كأنه سالم بن مكرم أبو خديجة الجمال الذي وثقه النجاشي ^١ ، واختلف كلام الشيخ فيه ، وقد ذكرها ابن داود ^٢ كلاماً أظنه مما لأصل له بل هو توهم محض يظهر ذلك من ملاحظة الكشي ^٣ والنجاشي والفهرست ^٤ .

وفي القاموس : التث ضد الفوح تثن ككرم وضرب نثانة، وأنثن فهو متثن ومتثن بكسرتين وبضميتين وكقنديل ^٥ .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف .

قوله رحمه الله : وهذا يجوز عندنا عند الضرورة

أقول : أي ضرورة هنا مع وجود الدلو وامكان النزع ، الآن يقال باعتبار

(١) رجال النجاشي ص ١٤٢ .

(٢) رجال ابن داود ص ٤٥٦ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٦٤١/٢ .

(٤) الفهرست ص ٧٩ ، والتوهم وقع في تلقبه بأبي سلمة .

(٥) القاموس ٢٧٣/٤ .

قال : فاستقى آخر فخرجت فيه فأرة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : أرقه .

قال : فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء فقال : صبه في الاناء فصبه .

فأول ما في هذا الحديث ان علي بن حديد رواه عن بعض أصحابنا ولم يسنده وهذا مما يضعف الحديث ، ويحتمل مع تسليمه أن يكون أراد بالبشر المصنع الذي فيه من الماء ما يزيد مقداره على الكر فلا يجب نزح شيء منه ، ثم لم يقل انه توضأ منه بل قال صبه في الاناء وليس في قوله صبه في الاناء دلالة على جواز استعماله في الوضوء ، ويجوز أن يكون إنما أمره بالصب في الاناء لاحتياجهم اليه للشرب وهذا يجوز عندنا عند الضرورة .

ثم قال الشيخ أبيه الله تعالى (وان مات فيها بعير نزح جميع ما فيها فان صعب ذلك لغزارة الماء وكثرته تراوح على نزحه أربعة رجال يستقون منها على التراوح من أول النهار الى آخره وقد طهرت بذلك ، فان وقع فيها خمر وهو الشراب المسكر من أي الاصناف كان نزح جميع ما فيها ان كان قليلا ، وان كان

عدم قوله بنجاسة البشر ، وقوله بوجوب النزح يقول بجواز استعماله قبل النزح في الشرب بأدنى ضرورة ، كالشرب عند العطش ومشقة الصبر .

واوحمله على شرب الدواب لكان له وجه أيضاً ، لكن المصعب في الاولين ينافي ذلك ، الا أن يتكلف بأن في اشرب النجس للحيوانات كراهة ، ولا كذلك اشربهم قبل النزح الواجب .

أوبقال: عدم الصب في الاوليين لنجاسة الاناء وفي الثالثة طهر الدلو بادخاله الماء ، ولا يتوقف الطهارة على النزح . فتأمل .

قوله رحمه الله : فان وقع فيها خمر

أكثر القائلين بنجاسة البشر بالملاقاة أوجبوا نزح الجميع لوقوع الخمر

كثيراً تراوح على نزحه أربعة رجال من أول النهار الى آخره على ما ذكرناه .
 الدليل على ذلك انه اذا وقع البعير في الماء أو الخمر فقد نجس الماء بلا
 خلاف فيجب أن لا يحكم عليها بالطهارة الا بدليل قاطع ، ولا دليل يقطع به في
 الشريعة على شيء مقدر فيجب أن ينزح جميعها ، ويؤكد ذلك أيضاً :

مطلقاً ، سواء كان قليلاً أو كثيراً .

ونقل عن الصدوق رحمه الله أنه حكم بنزح عشرين داواً او قوع قطرة منه
 والشيخ وجماعة الحقوا المسكرات مطلقاً بالخمر ، ولادليل عليه سوى ما روي
 أن كل مسكر خمر .

ولاخلاف في وجوب نزح الجميع لموت البعير ، ولاخلاف أيضاً في
 وجوب التراوح مع تعذر نزح الجميع ، والله يعلم .

قوله رحمه الله : فقد نجس الماء بلاخلاف

يرد عليه : أن هذا رجوع عما ذهب اليه سابقاً من عدم النجاسة ، الا أن
 يقال : هذا استدلال من جانب المفيد رحمه الله ، فانه قائل بالنجاسة .

فان قيل : فكيف قال « بلاخلاف » مع مخالفة نفسه وكثير من الفقهاء ؟ .
 قلت : لعله أراد « بلاخلاف » بين القائلين بالنجاسة ، اكنه غير نافع في
 هذا المقام الا على وجه الالتزام .

والاوجه أن يقال: مراده بالنجاسة ما أو مانا اليه سابقاً من عدم جواز استعماله
 قبل النزح ، سواء كان من جهة النجاسة كما هو مذهب المفيد ، أو تعبداً كما هو
 مذهبه ، لكن في قوله « بلاخلاف » لابد من التكلف السابق .

٢٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء. قال: فإن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء، فإن مات فيها بعير أو صب فيها خمر فلينزح الماء كله .

الحديث الخامس والعشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : فانزح منها دلاء

استدل به للثلاث في الحية .

واختلف العلماء والاطباء في أن الحية هل لها نفس سائلة أم لا ، فعلى الأول يكون النزح لنجاسة البشر على القول بها، وعلى الثاني استحباباً أو تعبداً أو لرفع السم ، والوجوه متداخلة . فتأمل .

قوله عليه السلام : فإن وقع فيها جنب

المشهور نزح سبع لاغتسال الجنب في البئر ، وقال ابن إدريس لارتماسه، ورجح بعض الأصحاب لوقوعه ومباشرته لمائها وإن لم يرتمس ولم يغتسل ، كما هو ظاهر الأخبار، بل الظاهر من الأخبار أنها لنجاسته بالمنى ، ولم يدل دليل على وجوب نزح الجميع للمننى وإن اشتهر بين الأصحاب ، ولعلمهم حكموا به لأنه لأنص فيه ، فتدبر .

٢٦ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان سقط في البئر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب نزع منها سبع دلاء ، فان مات فيها ثور أو نحوه أو صب فيها خمر نزع الماء كله .

الحديث السادس والعشرون : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : نزع الماء كله

ذهب بعض الاصحاب الى وجوب نزع الجميع للثور، وابن ادريس اكتفى فيه بالكر ، وظاهر الخبر وجوب نزع الجميع للبقرة أيضاً ، اذ لم يخرجها عنه نهى .

ويمكن أن يقال : الظاهر أن المراد بنحوه مثله من غير جنسه ، فانه لو كان مثله أيضاً داخلا ذكر مكان الثور لفظاً يشمل البقرة أيضاً كالبقر ، بل البقرة أيضاً يشملهما .

قال الجوهري : البقر اسم جنس ، والبقرة تقع على الذكور والانثى ، وانما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس^١ .

ثم الظاهر أن صب الخمر لا يصدق على القطرة والقطرتين عرفاً ، فلا ينافي ماسياتي من نزع العشرين للقطرة من الخمر، مع أنه على ما اخترناه من الاستحباب سييله واسع .

٢٧ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في البثر يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خمر . فقال : ينزح الماء كله .

فما يتضمن هذا الخبر من ذكر بول الصبي أو صب البول فيها محمول على انه اذا غير طعم الماء أو رائحته لانه متى لم يتغير الماء فان له قدرأ مقدراً ينزح منه ، ونحن نذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى .

٢٨ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحق عن نوح بن شعيب الخراساني عن ياسين عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بثر قطر فيها قطرة دم أو خمر . قال: الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلوأ ، فان غلبت الريح نزحت حتى تطيب .

الحديث السابع والعشرون : صحيح أيضاً .

قوله رحمه الله : محمول على أنه اذا غير

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيلزمه مثله في الخمر، فاذا اعترف به أشكل تنزيل الاخبار الاول على أرادة الاطلاق ، سواء تغير أولاً .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول .

والميت فيه شامل لجميع الميتات ، ويمكن حملة على ميتة الانسان ، لغلبة اطلاق هذا الاسم عرفاً عليه .

٢٩ - والخبر الذي رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن زبيد عن كردويه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن البثر يقع فيها قطرة دم أونبيذ مسكر أو بول أو خمر؟ قال: ينزح منها ثلاثون دلواً.

فهما خير واحد ولا يمكن لاجله دفع هذه الاخبار كلها ونحن اذا عملنا على ما تقدم من الاخبار نكون عاملين على هذين الخبرين أيضاً لانه اذا نزح الماء كله

الحديث التاسع والعشرون : مجهول أيضاً .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه العطار الذي حكى ابن داود توثيقه .
وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته : الذي ذكره ابن داود هو من أصحاب الصادق عليه السلام وغير مذكور في كتب الرجال لانفسه ولاتوثيقه ، والظاهر أنه ابن أبي عمير بقرينة رواية الحسين عنه . انتهى .

وذكر بعض العلماء أن كردين هو كردين الموثق ، وليس بظاهر .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أحمد بن محمد العسكري الأزعفراني المذكور بكردويه .

قوله رحمه الله : لا يمكن لاجله

قال الفاضل التستري رحمه الله : يمكن حمل تلك على الاستحباب ، ولا يحصل التدافع .

أوكر منه فقد دخل فيه الثلاثون دلواً ، ولو عملنا على هذين الخبرين كنا دافعين لتلك جملة وغير آخذين بشيء من أحكامها .

فأما ما اعتبره من تراوح أربعة رجال على نزع الماء اذا صعب نزع الجميع يدل عليه الخبر الذي رويناه فيما تقدم عن عمرو بن سعيد عن ابن هلال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عما يقع في البئر وعدأشياء ألى أن قال: حتى بلغت الحمار والجمل قال كر من ماء ، واذا كان كثيراً تراوح عليه أربعة رجال على نزع الماء

قوله رحمه الله : كنا دافعين

قال الفاضل التنري رحمه الله : اذا حملنا على الاستحباب لم نكن دافعين لها بالكلية .

قوله رحمه الله : يدل عليه

لأعرف وجه الدلالة ، وكأنه أراد ما تقدم في الورقة المتقدمة . وفي بعض النسخ : عن عمرو بن سعيد عن ابن هلال . وكأنه عبدالله بن هلال .

قوله رحمه الله : يجب أن يكون مجزياً

قال الفاضل التنري رحمه الله : الاجزاء لا يكفيها للإيجاب . وبالجمله اذا ثبت برواية قدر أقل لا يلزم منه أن يكون القدر الزائد واجباً ، نظراً الى أن الزائد مجز ، وهو واضح . هذا ان لم يثبت وجوب نزع الجميع وان ثبت ووردت رواية بالاكتفاء

يوماً يزيد على كرماء ولا ينقص ويجب أن يكون مجزياً، ولأن تراوح الرجال معتبر فيما يقع في الماء فيغير لونه أو طعمه ويصعب نزح جميعه، ألا ترى الى:

بالاقل ثبت الاكتفاء بالاكثر، ويكفي مجرد الاكتفاء، اذ المقصود سقوط ايجاب نزح الكل بمجرد التراوح، وأنت تعلم أن مع القول بوجوب نزح الجميع لموت البعير لا يحسن الاستدلال بما يدل على الاكتفاء بالاقل، إلا أن يحمل على ما اذا تعذر نزح الجميع .

وحمل رواية ابن هلال على ما اذا تعذر الجميع مع بعده بوجوب اسقاط التراوح، ويسقط التشبث بأن المقصود مجرد الاكتفاء بالتراوح في هذه الصورة. افهم .

قوله رحمه الله : ولأن تراوح الرجال معتبر

قال الفاضل التسري رحمه الله : كأن مراده أن التراوح ورد فيما يجب نزح جميعه فيصعب ذلك، فكذا يجب فيما نحن فيه، ويكتفى به للمشاركة في المعنى، أو أن التراوح ورد فيما يجب نزح جميعه لتغير رائحته وتعذر ذلك واكتفى به، فالأكتفاء به فيما نحن فيه مع أنه لم يتغير أولى .

وهذا الأخير يوجب عدم استدراك التعرض لتغير اللون والطعم، والظاهر أنه لم يتعرض له الشارح إلا لتصحيح الرواية ورفع الاعتراض عنه، بأن هذه الرواية مردودة، لكنها^١ مخالفة للاخبار المتقدمة، لالاثبات الحكم من باب الاولى. ولو أورد هذا بعنوان السؤال والجواب بعد الاستدلال أولاً لظاهر الرواية لوجدناه أسلم .

٣ - ما أخبرنا به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن

وبالجملة ان ثبت وجوب نزح الجميع ، فالإكتفاء بترواح أربعة رجال بمجرد رواية ابن هلال وهذه الرواية التي لم تسلم عن الكلام سنداً وممتناً في غاية الاشكال في نظرنا ، ولانراه موافقاً للقوانين، والشيخ قدس الله روحه أعرف بما قاله . انتهى .

وأقول : اختلف الاصحاب في اشتراط كون المترواحين رجالاً ، والاكثر على الاشتراط ، فلا تجزي النساء والصبيان والخنثاء ، محتجين بأن القوم لا يشمل النساء والصبيان ، اذ لا يتبادر منه في العرف الا الرجال ، ولنص جماعة من أهل اللغة على ذلك .

قال الجوهري : القوم الرجال دون النساء ^١ .

وقال ابن الاثير في النهاية : القوم في الاصل مصدر قام فوصف به ، ثم غلب على الرجال دون النساء ، ولذا قابلهن به ^٢ .

يعني في قوله تعالى « لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء » وقد قابلهن الشاعر أيضاً به حيث قال :

* أقوم حضن أم نساء *

ويظهر من القاموس ^٣ اطلاقه على النساء أيضاً .

الحديث الثلاثون : موثق .

(١) صحاح اللغة ٢٠١٦/٥ .

(٢) نهاية ابن الاثير ١٢٤/٤ .

(٣) القاموس ١٦٨/٤ .

محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال: وسئل عن البئر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير. قال: ينزف كلها . يعني إذا تغير لونه أو طعمه بدلالة ما تقدم من اعتبار أربعين دلواً في هذه الاشياء ، ثم قال - أعني أبا عبد الله عليه السلام - فإن غلب عليه الماء فلينزف يوماً الى الليل ثم يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت .

ثم قال الشيخ أبيه الله تعالى (فإن بال فيها رجل نزع منها أربعون دلواً) .
يدل عليه :

قوله عليه السلام : ينزف كلها

قال الفاضل التستري رحمه الله : يحتمل الاستحباب ، فكيف يحصل العزم بأن المراد من هذه الرواية صورة التغير حتى ينبي عليه ما تقدم عليه باعتقاده ؟ .

قوله عليه السلام : ثم يقام عليها

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن « ثم » زائد بحسب المعنى باعتقاده ، والافيدل على خلاف ما يظهر من مراده .

قوله عليه السلام : فينزفون

قال الفاضل التستري رحمه الله : ليس فيه تعرض للأربعة وللأقل والأكثر ، وكأنه فهم الأربعة من قوله « اثنين اثنين » ، وليس نصاً على ذلك ، بل يتحقق ذلك

بثلاثة ، وان نظرنا الى ظاهر اللفظ فالظاهر أن المراد منه أكثر من أربعة .
وبالجمله هذه الرواية غير سليمة عن الكلام في المتن والسند ، والاستدلال
بها ان لم يثبت نجاسة البثر في صورة عدم التغير مشكل ، بل يشكل الاستدلال
بها في صورة التغير ، لان مقتضاه الاكتفاء بالتراوح وان لم يزل التغير . انتهى .
وأقول : المشهور أن اليوم هو يوم الصوم ، وقال بعض : من الغدو الى
العشي .

وقال بعض المحققين : الحكم بالتراوح فيما يجب فيه نزح الجميع مع
التعذر هو المشهور بين الاصحاب ، بل قال في المنتهى : لانعرف فيه خلافاً
من القائلين بالتنجيس^١ ، والمستند رواية عمار .
واعترض عليه بوجوه :

الاول : أن في سندها جماعة من القطحية .
الثاني : أن متنه يتضمن ايجاب نزح الماء كله للاشياء المذكورة ، وهو
متروك .

الثالث : أن ظاهره يدل على وجوب النزح يومين ولم يقل به أحد .
وأجيب عن الاول : بأن روايته وان كانت قطحية لكنها ثقات ، فيعمل بما
رووه مع سلامته عن المعارض واعتضاده بعمل الاصحاب ، كيف ؟ والشيخ في
العدة^٢ ادعى اجماع الامامية على العمل برواية عمار وأمثاله .

وعن الثاني : بأن نزح الجميع اما محمول على الاستحباب أو التثنية . وفيه
أنه لو كان مستحباً كان التراوح أيضاً مستحباً ، فكيف يتمسك به في وجوبه . ولو

(١) انتهى المطلب ١٧/١ .

(٢) العدة ص ٣٨١ .

سلم الوجوب فهو وارد في أشياء مخصوصة والتعدي عنها يحتاج الى دليل آخر .

وعن الثالث : أنه يجوز أن يكون « ثم » للترتيب الخارجي ، وقد يقع لغير ذلك المعنى كثيراً ، مثل قوله تعالى « كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون »^١ الى غير ذلك ، واتفاق الاصحاب في تفاهم هذا المعنى منه قرينة ظاهرة على المراد ، ويحتمل احتمالاً بعيداً أن يكون « ثم » من كلام الراوي ، على أن المحقق لم يورد في المعتبر^٢ عند نقل هذا الخبر كلمة « ثم » .

وقال السبط المدقق قدس سره : في كلام الشيخ هنا نظر من وجوه :
الاول : أن الاخبار اذا تعارضت في التغير^٣ لابد من الجمع ، فان حمل ما دل على الجميع على الاستحباب لم يتم وجوب التراوح اذا زاد على الكر ، وان حمل على غيره فلا بد من بيانه أولاً ليتم الدليل كما لا يخفى .

الثاني : أن ما حمل عليه الخبر من التغير ليس بأولى من الاستحباب ، لوما يزول به الغرّة ، وربما يرجح ما ذكرناه أن مقتضى الحديث حصول الطهارة بالتراوح وان بقي التغير ، واشكاله واضح .

فان قلت : استحباب نزح الجميع للقارة لا وجه له ، وأما الحمل على التغير فيؤيده ماسبق في رواية أبي خديجة .

قلت : الكلام في الروايتين واحد من حيث الاستحباب عند التأمل في الاخبار ، على أن في هذه الرواية احتمالاً ، وهو أن يكون « كلب أو فارة » من ترديد الراوي ، ويحتمل أن يكون هو الخنزير فنزح الجميع له وجه . فتأمل .

(١) سورة التباء : ٥ .

(٢) المعتبر ص ١٤ .

(٣) في نسخة « البعير » .

٣١ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر؟ فقال: دلو واحد. قلت:

الثالث : أن مقتضى الرواية النزف الى الليل ثم التراوح ، وهذا لا قائل به فيما نعلم .

وفي المعتبر بعد نقل الرواية قال: وهذه وإن ضعف سندها فالاعتبار يؤيدها من وجهين :

أحدهما : عمل الاصحاب على رواية عمار لثقتهم ، حتى أن الشيخ ادعى في العدة اجماع الامامية على العمل بروايته ورواية أمثاله ممن عددهم .
الثاني : أنه إذا وجب نزح الماء كله وتعذر، والتعطيل غير جائز ، والاقتصار على نزح البعض تحكماً ، والنزح يوماً يتحقق معه زوال ما كان في البئر، فيكون العمل به لازماً^١ . انتهى .

وفيه نظروا واضح ، الا أن العلامة قال في المنتهى: انه لا يعرف في هذا الحكم مخالفاً على القول بالتنجيس^٢ .

الحديث الحادى والثلاثون : موثق أيضاً .

قوله عليه السلام : دلو واحد

المشهور بين الاصحاب أنه يجب في بول الصبي سبع ، وذهب المرتضى

(١) المعتبر ص ١٤ .

(٢) منتهى المطلب ١/١٢٠ .

بول الرجل . قال : ينزح منها أربعون دلواً .
ثم قال (فإن بال فيها صبي نزح منها سبع دلاء) .
يدل عليه :

رحمه الله وجماعة الى وجوب ثلاث ، والمشهور في بول الرضيع دلو واحد ،
وذهب أبو الصلاح وابن زهرة الى الثلاث .
واستدل الاولون بهذا الخبر ، ولا يخفى ما فيه ، لان فيه التصريح بالفطيم ،
الا أن يقال : اذا كان يكفي واحد للفطيم فللرضيع بالطريق الاولى ، لكن هذا
الاستدلال انما يصح ممن لا يقول بوجوب السبع للصبي ، وأما من قال به كالشيخ
فلا .

ويمكن أن يستدل للآخرين بصحيفة اسماعيل بن بزيع المتضمنة لنزح
الدلاء لقطرات البول .

ثم المراد بالصبي غير البالغ ، والرضيع الذي لم يأكل الطعام ، كما يفهم
من كلام الشيخ ، وقيد بعض بكونه غالباً على اللبن أو مساوياً له ، وفسره ابن
ادريس بمن كان له دون حولين ، والمشهور في بول الرجل أربعون .
قال صاحب المدارك : والظاهر نزح دلاء للقطرات من البول مطلقاً لصحيفة
ابن بزيع ، ونزح الجميع لانصبابه فيها كذلك لصحيفة معاوية بن عمار^(١) . انتهى .
واختلفوا في بول المرأة ، فذهب ابن ادريس رحمه الله الى أنه كبول الرجل
وألحقه جماعة بما لانص فيه ، والمحقق في المعتبر^(٢) أوجب له ثلاثين دلواً ،
والله يعلم .

(١) مدارك الأحكام ص ٢١ .

(٢) المعتبر ص ١٣ .

٣٢ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد ابن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال: حدثني عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينزح منها سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيه فأرة أو نحوها .

ثم قال (فإن بال فيها رضيع لم يأكل الطعام بعد ، نزح منها دلو واحد) . يدل عليه خبر علي بن أبي حمزة المتقدم وأنه قال: سألت عن بول الفطيم قال : دلو واحد .

ثم قال أيداه الله تعالى (فإن وقعت فيها عذرة يابسة لم تذب فيها ولم تقطع نزح منها عشر دلاء ، وإن كانت رطبة أو ذابت ونقطعت فيها نزح منها خمسون دلواً ، وإن ارتمس فيها جنب وجب تطهيرها بنزح سبع دلاء) . يدل عليه :

الحديث الثاني والثلاثون : مرسل كالصحيح .

قوله عليه السلام : ينزح منها سبع دلاء

قال الفاضل التستري رحمه الله : لا يبعد حملها على الاستحباب ، بقريضة الرواية الأولى ، ولعل كان على الشيخ التنبيه عليه .

قوله رحمه الله : يدل عليه خبر

قال الفاضل التستري رحمه الله : إن كان معنى الفطيم الرضيع - ولا أعرفه

٣٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله ومحمد بن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن عبدالله بن بحر عن ابن مسكان قال: حدثني أبو بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجنب يدخل البئر يغتسل فيها. قال: ينزح منها سبع دلاء، وسأله عن العذرة تقع في البئر . فقال : ينزح منها عشر دلاء فمان ذابت فأربعون أو خمسون دلوأ .

.. كان له وجه ، وان كان المراد منه من فطم عن الرضاع ، فعدم الدلالة واضح ، كما ينبه عليه كلام المعتبر .

الحديث الثالث والثلاثون : ضعيف .

قوله عليه السلام : ينزح عنها سبع دلاء

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله محمول على الجنب الذي تقدم في الاخبار التي ورد في بيان أحكامه الامر بغسل عورته ، ليكون ذلك لنجاسة المنى لا للنجاسة الحكمية .

قوله عليه السلام : فأربعون أو خمسون دلوأ

قال الفاضل التستري رحمه الله : مقتضاة التخيير بين خمسين وأربعين لانحتمل خمسين كما تقتضيه العبارة .

ويمكن أن يقال : ثبت بهذه الرواية التخيير، ولا يحصل يقين الطهارة بعد العلم بالنجاسة الا بالفرد الاكمل . وفيه أن الرواية ان كانت حجة فهي موجبة للتخيير ، وان لم تكن حجة ويجب العلم بالطهارة وجب نزح الجميع . انتهى.

٣٤ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى بهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد عن أحدهما عليهما السلام في البثر تقع فيها الميتة قال : اذا كان لها ربح نزح منها عشرون دلوأ، وقال : اذا دخل الجنب البثر نزح منها سبع دلاء .

٣٥ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : اذا دخل الجنب البثر نزح منها سبع دلاء .

ثم قال الشيخ أبيه الله تعالى (فان وقع فيها دم وكان كثيراً نزح منها عشر دلاء وان كان قليلا نزح منها خمس دلاء) .
فأخوذ من الخبر الذي :

وأقول : اختلف الاصحاب في العذرة الذائبة .. أي : المستهلكة في الماء أو المتقطعة الاجزاء .. فذهب الاكثر الى خمسين ، وجماعة الى أربعين أو خمسين ولا مستند للاول . وألحق بعض الاصحاب بالذائبة الرطبة ، ولا خلاف في نزح العشرة لليابسة .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح أيضاً .

قوله رحمه الله : فان وقع فيها دم

اختلف الاصحاب في حكم الدم ، فالمفيد رحمه الله ذهب الى ما ذكر في المتن ، والشيخ الى أن للقيل عشرة والكثير خمسين ، والصدوق الى ثلاثين

٣٦ - أخبرنا به الشيخ أبده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع قال: كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البثر يكون في المنزل للوضوء فتقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة أو نحوها ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام في كتابي بخطه : ينزح منها دلاء .

الى أربعين في الكثير ودلاء يسيرة في القليل ، واليه مال في المعتبر^١ ، وقيل : في الدم ما بين الدلو الواحد الى عشرين .

الحديث السادس والثلاثون : صحيح أيضاً .

قوله : قطرات من بول أو دم

الظاهر دم بالكسر ، فظاهره بيان حكم القليل ، وقوله « كالبقرة » اما على الاستحباب أو المراد مقدارها ، والله يعلم .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : لا يخفى أن القطرات في هذا الحديث [حيث أنها] جمع تصحيح ، وقد صرح أهل العربية بأن جمع التصحيح للقلة ، فيكون الحديث متضمناً لحكم القليل من البول والدم ، والاصحاب - رضي الله عنهم - وان فرقوا في الدم بين قليله وكثيره ، لكن لم يفرقوا في البول ، وأوقبل بالفرق لم يكن بعيداً^٢ .

(١) المعتبر ص ١٣ .

(٢) الحبل المتين ص ١٢٣ .

وجه الاستدلال من هذا الخبر هو انه قال « ينزح منها دلاء » وأكثر عدد

قوله رحمه الله : وأكثر عدد يضاف

قال الفاضل التسنري رحمه الله : ان نم هذا لدل على وجوب العشرة للدم القليل ، بل الظاهر من السؤال أنه وقع عن القليل ، وكأن إيجابه لأكثر مع أن مقتضى الأصل أن يكتفى بالآقل مبني على أن النجاسة قد ثبت ، ولا يزيلها إلا الفرد المتيقن .

وفيه أن الرواية ان كانت حجة فالانتيان بمقتضاها مطهر ، وان لم تكن حجة وجب نزح الجميع كما تقدم . ولعله لو تمسك بأن الدلاء جمع كثرة ، وأقل ما يطلق عليه هذا النحو من الجمع عشرة ، كما صرح به في الاستبصار كان أولى . وفيه منع ، لوقوع كل واحد منها مقام الآخر شائعاً على ما ذكره بعض النحاة ، وأيضاً المنقول في كتب العربية أن أقل جمع الكثرة ما فوق العشرة لا العشرة . انتهى .

أقول: الا أن يقال : اذا روعي كونه تميزاً فمقتضاه العشرة ، واذا روعي جمع كثرة فمبدأه أحد عشر ، فالعشرة أقرب المميزات الى جمع الكثرة فلذا أخذ . وقال السبط المدقق رحمه الله : اعترض الوالد قدس سره على هذا الاستدلال أولاً : بأن قوله « قطرات » يستفاد منه العلة . وثانياً : أنه مبني على كون الدلاء جمع قلة ، كما يدل عليه قوله « وأكثر عدد » وليس الامر كذلك ، لانحصار جمع القلة في أوزان أربعة مشهورة أو خمسة عند بعضهم وليس هو منها ، فيكون من جموع الكثرة ، وقد قال في الاستبصار : انه جمع كثرة ، يدل على ما فوق العشرة .

وثالثاً : بأن حمل الدلاء على جمع القلة يقتضي الاجتزاء بأقل مدلولاته وهو الثلاثة ، لان اطلاق اللفظ يدل على أن المطلوب تحصيل الماهية بأي فرد اتفق مما يتحقق معه ، فاذا حصل الاقل كان الزائد منفياً بالاصل ، فمن أين يجب الحمل على الاكثر .

قال قدس سره : وبما ذكرنا يعلم فساد التعليل بـأنه لا دليل على ما دونه . انتهى .

أقول : ان ما ذكره أولاً لا يخلو من وجه .

وأما الثاني فمحل نظر ، لان نظر الشيخ رحمه الله الى ما يضاف الى الدلاء لا الى اطلاق الدلاء .

وأما الثالث فهو مبني على ما في الثاني ، وقد عرفت الكلام فيه .

ثم ما ذكره قدس سره من أن المقصود تحصيل الماهية بشكل بأن الشيخ لا يسلم ذلك، بل يدعي تقدير المضاف. وكلام الوالد رحمه الله على تقدير عدمه فلا جامع بين الكلامين. وما ذكره من نفي الزائد بالاصل بشكل بأن تحقق اشتغال الذمة يقتضي بقاء الخروج منها .

واعترض المحقق في المعتبر على الشيخ بأن نسلم بأن أكثر عدد يضاف الى الجمع عشرة ، لكن لا نسلم أنه اذا جرد عن الاضافة يكون حاله كذلك ، فانه لا يعلم من قوله « عندي دراهم » أنه لم يجز عن زيادة عن عشرة، ولا اذا قال « أعطه دراهم » أنه لم يرد أكثر من عشرة ، فان دعوى ذلك باطلة^١ .

ورده العلامة في المنتهى ، بأن الاضافة هنا وان جردت لفظاً لكنها مقدرة،

والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ^١ .

وحينئذ لابد من اضممار عدد يضاف اليه تقديراً ، فيحمل على العشرة التي هي أقل ما يصلح اضافته الى هذا الجمع أخذاً بالمتيقن ، وحوالة على الاصل من براءة الذمة .

واعترض الوالد قدس سره على هذا ، بأنه انما يلزم تأخير البيان لو لم يدل اللفظ بدونها على شيء وليس كذلك فانه كامثاله من صيغ الجموع . وبأنه على تقدير وجوب التقدير ليس على تعيين العشرة دليل . وما ذكره من التوجيه فاسد ، اذ هي الاكثر لا الاقل ، وقد صرح بذلك الشيخ أيضاً ، وهو بصدد تصحيح كلامه ، فكيف يوجهه بمالا يلائمه . انتهى .

وقد يقال : ان غرض العلامة من الرد التنبيه على أن تقدير العدد لابد منه ، ضرورة أنه مطلوب . واذا كان كذلك فهي محتملة للثلاثة والعشرة ، فيصير من قبيل المجمل ، كما أن القائل « عندي دراهم » قد أجمل الكلام أيضاً ، ولما كان تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز ، فلا بد من تقدير مصحح .

فما ذكره المحقق رحمه الله من « أنه لا يعلم » الى آخره ، يمكن دفعه بالفرق بين كلام الامام وغيره .

نعم ما أورده الوالد قدس سره من الحمل على الثلاثة متوجه ، لولا يمكن أن يقال : ان الحمل على الثلاثة بعد شغل الذمة بالنجاسة وحصول اليقين بالعشرة مشكل .

وقد يجاب عنه بأن شغل الذمة بعد الثلاثة غير متيقن ليجتاج الى العشرة ، فاذا كانت الثلاثة تندفع بها يقين اشتغال الذمة .

يضاف الى هذا الجمع عشرة فيجب أن نأخذ به ونصير اليه اذ لا دليل على مادونه. ثم قال الشيخ أيده الله تعالى (فإن وقع فيها حية فماتت نزع منها ثلاث دلاء وكذلك ان وقع فيها وزغة) .

٣٧ - أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد وفضالة عن معاوية بن عمار

وما أورده الوالد رحمه الله على العلامة أخيراً فقد يمكن دفعه بأن غرض العلامة الاخذ بالمتيقن بالنسبة الى ما فوق العشرة، وكذلك مراده بأصالة البراءة، فهو تأكيد لثبوت العشرة بنوع آخر غير ما ذكره الشيخ ، وهذا لا ينافي تأييد كلام الشيخ . نعم يدفعه ما ذكره الوالد رحمه الله أولاً ، فليتأمل في المقام .

قوله رحمه الله : فيجب أن نأخذ به

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضى هذا الكلام أن هذا جمع قلة ، وينحوه صرح في المنتهى ^٢ ، وهو مخالف لما صرح به الجوهري ^٣ وذكره المصنف في الاستبصار ^٤ . ويحتمل أن يكون مقصوده أن المميز اذا كان جمعاً سواء كان جمع قلة أو كثرة ، انما يضاف اليه العشرة وما دونها الى أن ينتهي الى اثنين .

الحديث السابع والثلاثون: صحيح أيضاً.

(١) نفس المصدر .

(٢) صحاح اللغة ٢٣٣٨/٦ .

(٣) الاستبصار ٣٧/١ .

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة والوزغة تقع في البئر. قال: ينزح منها ثلاث دلاء .

٣٨ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن يعقوب بن عثيم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام سام أبرص وجدناه قد تفسخ في البئر. قال : انما عليك أن تنزح منها سبع دلاء، قلت: فثيابنا التي قد صلبنا فيها نغسلها ونعيد الصلاة ؟ قال : لا .

٣٩ - وسأل جابر بن يزيد الجعفي أبا جعفر عليه السلام عن السام أبرص

الحديث الثامن والثلاثون : مجهول .

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله ليس مقصوده أن هذا من أدلة المصنف ، بل غرضه أن الروايات الواردة هنا هكذا ، وكأن لهذا لم يقل في صدر الكلام يدل عليه بل قال : أخبرني .

ويحتمل أن يكون مراده أن كلام المصنف فيما اذا لم يتفسخ ، فلا ينافيه هذه الرواية ، وفيه شيء . وكيف ما كان فهذا لا يتمشى في خبر الجعفي ، بل انما العلاج فيما ذكرناه وما ذكرناه فيما نفهم .

الحديث التاسع والثلاثون : مرسل .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : لعل الخبر في أصله كان مشهوراً عندهم ، كاشتهار هذا الكتاب وأمثاله عندنا ، فلا يضر من في الطريق الى أصله .
وقال أيضاً : وبهذا الخبر لا يندفع التدافع بينه وبين ما أوجبت الثلاث ، فيحتاج اما الى حمل الاول على الاستحباب ، أو على حمل هذا على أنه خرج جياً وذاك ميتاً .

في الماء ، فقال : ليس بشيء حرك الماء بالدلو .
 قال محمد بن الحسن : المعنى فيه اذا لم يكن تفسخ لانه اذا تفسخ نزع
 منها سبع ذلاء على ما بيناه في الخبر الاول .
 ثم قال أيده الله تعالى (وان وقع فيها عصفور وشبهه نزع منها دلو واحد) .

قوله عليه السلام : حرك الماء بالدلو

عمل به السار وأبو الصلاح .
 وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف : يمكن أن يكون المراد أنه
 ليس بنجس ، بل حرك الماء بالدلو لاجل السم أو توهمه واحتماله ، ليستهلك
 في الماء لو كان ، أو لرفع الاستقذار .
 وأن يكون المراد بالتحريك النزع مجازاً بدلو واحد أو ثلاثة أو سبعة ،
 والاولى السبع مع التفسخ والثلاث بدونه . انتهى .
 وفي مصباح اللغة : سام أبرص كبار الوزغ ، وهما اسمان جعلتا اسماً واحداً
 فان شئت أعربت الاول وأضفت الى الثاني ، وان شئت بنيت الاول على الفتح
 وأعربت الثاني ، ولكنه غير منصرف في الوجهين للعلمية الجنسية ووزن الفعل ،
 وقالوا في التثنية والجمع ساما أبرص وسوام أبرص وربما حذفوا الاسم الثاني
 فقالوا : هؤلاء السوام ، وربما حذفوا الاول فقالوا : البرصة والابارص^(١) .

قوله رحمه الله : وان وقع فيها عصفور

قال بعض المحققين : يفسر بعض الأصحاب العصفور بما دون الحمامة ، وفيه

فقد مضى فيما تقدم في حديث عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام وذكر الحديث الى أن قال: وأقل ما يقع في البشر عصفور ينزح منها دلو واحد. ثم قال أيده الله تعالى (وان سقط فيها برغ غنم أو ابل أو غزلان وأبوالهما لم ينجس بذلك، وكذلك الحكم في ارواث ما يؤكل لحمه وأبواله فانه لا يفسد الماء به ولا ينجس الثوب ولا الجسد بملاقاته الا ذرق الدجاج الجلالة خاصة فانه ان وقع في الماء القليل نزح منها خمس دلاء وان أصاب الثوب أو البدن وجب غسله بالماء) .

اذا ثبت بما قدمناه من الآية والأخبار ان ما وقع عليه اطلاق اسم الماء فهو

أن هذا التفسير ان كان للمعنى الموضوع له فلا شاهد عليه من حيث اللغة والعرف، اذ ذكر بعضهم أنه نوع من الطير، وذكر جماعة أنه الاهلي الذي يسكن الدور. وان كان المراد هاهنا من حيث الحكم باعتبار التعدي منه الى شبهه، كما قال أكثرهم للعصفور وشبهه، فلا دليل عليه من حيث الشرع .

قوله رحمه الله : الا ذرق الدجاج

قال الشيخ رحمه الله بوجوب خمس لذرق الدجاج مطلقاً، وخصه المفيد رحمه الله وجماعة بالجلال ، والكل مما لا دليل عليه في الروايات ، وبعض الاصحاب كالمحقق الحقوه بالعدرة ، ولا يخفى ما فيه .

قوله رحمه الله : فانه ان وقع في الماء القليل

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على أنه اذا كان مساء البشر

على حكم الطهارة الا ان يطراً عليه ما يتيقن انه نجاسة فيجب عليه الاجتناب من استعماله . وهذه الاشياء التي ذكرها ليس في الشريعة ما يمنع من استعمال الماء الذي أصابته أو حلت به فيجب أن يكون حكم الطهارة عليه باقياً، وكذلك ما يحكم بملاقاته الثوب عليه بالنجاسة يحتاج الى دليل شرعي وليس في الشرع دليل على تنجيس هذه الاشياء الثياب فيجب أن يكون حكمها على ظاهر الطهارة، ويؤكد ذلك أيضاً من جهة الاثر ما رواه :

كثيراً لم يجب النزح منه .

قوله رحمه الله : الا ان يطراً عليه

قال الفاضل التستري رحمه الله : ترى هذا الكلام أمتن مما قدمه في غسالة أعمال الواجبة ، الا أنه يوجب عدم التنجيس في ذرق الدجاج ، لا التنجيس الذي هو المقصود .

قوله رحمه الله : وكذلك ما يحكم بملاقاه الثوب

الضمير للموصول « عليه بالنجاسة » الضمير للثوب .

قوله رحمه الله : ويؤكد ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه حمل العذرة على البعر والارواث ، ولعل فيه بعداً، وان أقيمت على ظاهرها لانجد الاستدلال بهذا الخبر على مدعاه مستقيماً .

٤٠ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن بثر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين أ يصلح الوضوء منها؟ قال: لا بأس، وسألته عن رجل كان يستقي من بثر ماء فرغف فيها هل يتوضأ منها؟ قال: ينزف منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها .

الحديث الأربعون : صحيح .

وفيه عدم نجاسة البثر بالملاقاة .

قوله عليه السلام : لا بأس

قال الصدوق رحمه الله في الفقيه : هذا اذا كانت في زبيل ولم ينزل منه شيء في البثر^١ .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : الزنبيل بكسر الزاي والفتح خطأ، فان شرطه حذف النون ، فاذا حذفها فلا بد من تشديد الباء . والسرقين بكسر السين معرب سركين بفتحها ، والمراد به هنا السرقين النجس، فان علي بن جعفر فقيه لا يسأل عن الطاهر^٢ . انتهى .

وفيه نظر ، بل الظاهر حمله على ما حمله الشيخ عليه، لظاهر لفظ السرقين لكن حمل العذرة على الطاهرة بعيد، فيدل على عدم انفعال البثر، الا أن يحمل على ما حمله الصدوق رحمة الله عليه ، والجزء الثاني يؤيد الاكتفاء بالثلاثة في الدم القليل . فتأمل .

(١) من لا يحضره الفقيه ١/١٣٠ .

(٢) مشرق الشمسین ص ٣٥٢ .

وقال السبط المدقق رحمه الله : لا يظهر وجه التأييد من هذا الخبر ، لما ذكره الشيخ رحمه الله من عدم نجاسة البثر مما ذكر ، إلا بأن تحمل العذرة على الطاهرة منها ، وهذا يكاد أن يلحق نفيه بالضروري ، فإن مثل علي بن جعفر لا يسأل عن العذرة الطاهرة ، وكذلك السرقين .

والكلام هنا مثله فيما أجاب به بعضهم عن الرواية ، بأن وقوع الزبيل لا يستلزم اسبابه ما فيه ، واحتمال أن يكون التأييد بهذه الرواية للنجاسة من حيث اشتمالها على حكم الدم أشد بعداً .

أما أولاً فلان الشيخ رحمه الله يصدد بيان حكم الطهارة لالنجاسة ، لأنه قد تقدم بما هو مغن عن التأييد عند الشيخ .

وأما ثانياً فلان المهم عند القائل بالنجاسة بيان مدلول أولها لظهور المخالفة لمذهب القائل بنجاسة البثر ، لا بيان الآخر كما هو واضح .

فان قلت : هل يمكن حمل الرواية على أن البثر إذا أصابه شيء من المذكورات يمتنع الوضوء منه ؟ وأن يباح استعماله في غير الوضوء بسبب النزح ، فيكون سؤال علي بن جعفر عن ذلك له وجه ، وإن كان هذا الوجه خارجاً عن مذهب الشيخ رحمه الله .

قلت : دفع هذا كما ذكرناه سابقاً ، وبالجمله فدلالة الرواية على عدم نجاسة البثر أظهر من أن يبين .

فان قلت : أي فرق بين الدم وغيره من النجاسات في البثر حتى يحكم بالنزح للدم على النجاسة ، أما لو كان أعم من النجاسة وحصول النفرة ، أو للتعبد المحض ، فلاحاجة بنا الى غير التسليم .

نعم لنا أن نقول : إن اكتفاه عليه السلام بالدلاء اليسيرة للدم قرينة الاستحباب لان مقام الوجوب لا يناسبه الاجمال ، كما لا يخفى على المتأمل .

- ٤١ - وأخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة انهما قالا : لا تغسل ثوبك من بول مايؤكل لحمه .
- ٤٢ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

فان قلت : وقوع الدم في البثر لا يستلزم وقوعه في الماء، فيجوز أن يكون النزح هنا لزوال النفرة من حيث احتمال وصول الدم الى الماء، ولا يلزم مثله فيما يتحقق فيه اصابة الماء .

قلت : هذا وان أمكن تجويزه ، الا أنه لا يضر ولا ينفع .

اذا عرفت هذا فاعلم أنه يمكن أن يستفاد من هذا الخبر، حيث أثبت لدم الرعاف دلاء بسيرة أن الدم الذي سبق في خبر ابن بزيع هو الكثير على ما ذكره الشيخ من الحمل على العشرة ، استدلالا لكلام المفيد من نزحها للدم الكثير، وحيث قد يندفع ما أورد عليه سابقاً في الجملة .

ويشكل أولاً : بأن دم الرعاف لا تلزمه القلة .

وثانياً : بأن دلاء صالحة للقلة والكثرة، ووصفها باليسيرة في هذه الرواية لا يقتضي حمل غيرها على الكثير ، بل هو محمول على ما يصلح له قلة وكثرة .

وثالثاً : ان الاعتراض على الشيخ انما هو من حيث اطلاق الكلام والاطلاق على حاله ، فليندبر في ذلك .

الحديث الحادى والاربعون : حسن .

الحديث الثانى والاربعون : موثق كالصحيح .

محمد بن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان
ابن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل يمس به بعض أبوال البهائم أيغسله أم لا؟ قال: يغسل بول الفرس والحمار
والبغل ، فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله .

قوله عليه السلام : يغسل بول الفرس

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله محمول على الاستحباب ، وسيجيء
عن قريب تمام الكلام .

قوله عليه السلام : وكل ما يؤكل لحمه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المراد بما يؤكل لحمه ما خلق للاكل
وما تعارف أكله ، والا فلا نقول بتحريم أكل الحمار والفرس والبغل ، فلا يحسن
هذا الاطلاق مع ما سبق ذكره .

وكيف ما كان فعل مراد المصنف بما يؤكل لحمه المعنى العام ، فلا يحسن
حيثئذ الاستدلال بهذه الرواية ، ولعل الشيخ قدس سره الشريف حقق أن مراده
المعنى الخاص ، فاستدل عليه بهذه الرواية ، غير أن هذا النحو من التدقيق لم
نستأنسه من موارد استدلالاته فلاحظه . انتهى .

وأقول : ذهب ابن الجنيد والشيخ في النهاية^١ الى نجاسة أبوال الدواب
الثلاثة وأروائها ، والمشهور بين الاصحاب الكراهة .

قوله عليه السلام « لا بأس ببول كل مايؤكل لحمه » عام ولا يختص الثياب دون المياه يجب أن يكون جارياً على عمومه على كل حال .
ثم قال أيده الله تعالى (والائاء اذا وقع فيه نجاسة أو خالطه وجب اهراق ما فيه من الماء وغسله) .

فالوجه فيه أن الماء اذا كان في اثناء وحلته النجاسة نجس بها لانه أقل من الكر ، وقد بينا ان ما نقص عنه ينجس بما يلاقيه من النجاسة ، ثم ذكر حكم ولوغ الكلب في الاثناء وقد مضى الكلام عليه مستوفى .
ثم قال أيده الله تعالى (ومن أراد الطهارة بشيء مما ذكرناه فلا ينظر به ولا يقربه ولتيمم لصلاته ، فاذا وجد ماءً طاهراً تطهر به من حدثه الذي كان تيمم له واستقبل ما يجب عليه من الصلاة ، وليس عليه إعادة شيء مما صلى بتيممه على ما قدمناه) .

فقد مضى شرح ذلك في باب التيمم وفيه كفاية ان شاء الله تعالى .
قال الشيخ أيده الله تعالى (ولا بأس أن يشرب المضطر من المياه النجسة بمخالطة الميتة لها والدم وما أشبه ذلك ولا يجوز شربها مع الاختيار وليس الشرب

قوله رحمه الله : قوله عليه السلام

كأنه أراد أنه قوله بالمعنى .

قوله رحمه الله : لانه أقل من الكر

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه حمل كلام المصنف على الاثناء الذي يشمل على الماء القليل، ولعل فيما تقدم عن المصنف ما يصلح لابقاء كلامه على

منها مع الاضطرار كالنظهر بها لان التطهر قربة الى الله تعالى والتقرب اليه لا يكون بالنجاسات ، ولان المتوضي والمغتسل من الاحداث يقصد بذلك التطهر من النجاسة ولا تنفع الطهارة بالنجس من الاشياء ، ولان المحدث يجد في اباحة الصلاة بدلا من الماء ولا يجد المضطر بالعطش في اقامة ريقه بدلا من الماء غيره ولو وجد ذلك لم يجز له شرب ما كان نجساً من المياه) .

يدل على استباحة شرب هذه المياه في حال الاضطرار ان الله تعالى أباح

اطلاقه، وان لم يمكن توجيهه حينئذ كما لا يمكن توجيه كلامه هناك فيما فهمنا .

قوله رحمه الله : والتقرب اليه لا يكون

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه يحتاج الى البيان، ولعل بيانه أن الامر بالاجتناب عن النجس في الطهارات عام لا يخصص بوقت دون وقت، ومع تحقق النهي كيف يتقرب الى الله .

قوله رحمه الله : ولا تنفع الطهارة

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذا ان كان المقصود ازالة الخبث، فربما لا ينازع فيه ، وأما اذا كان أمر معنوي فليبحث فيه مجال .

ولعل فيما تقدم عند سؤر الكلب وسؤر النصراني ما يدل على أنه يتوضأ بالنجس في حال الضرورة ، ولو لا أنه لو توضأ بالنجس كان ينجس بدنه وكنا نقول بفساد صلاته من هذه الحيثية لكنا نقول : بأن الاحوط الجمع بين التيمم وبين الوضوء بالماء النجس لمعوم « فلم تجدوا ماءً »^١ ولفحوى هذه الاخبار

كل محرم عند ضرورة، ألا ترى انه اباح اكل الميتة حيث قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) فبين انه لا اثم على تناول هذه المحظورات عند الضرورة ، وليس كذلك الوضوء لان عند عدم الماء الطاهر انتقل فرضه الى التيمم بالتراب فلا يجوز أن يستعمل الماء النجس مع ان فرضه في الطهارة في استعمال غيره . قال الشيخ أبده الله تعالى (ولو أن انساناً كان معه اناء ان وقع في أحدهما ما ينجمه ولم يعلم في أيهما هو يحرم عليه الطهور منهما جميعاً ووجب عليه اهما)

وأماها ، ان لم يكن هذا القول مخالفاً لاجماع محقق دخول المعصوم فيه . انتهى .

وأنت تعلم ما فيه فليتأمل .

قوله رحمه الله : الاترى انه اباح

لاترى فيه دلالة على اباحة كل محرم ، سواء كان من المذكورات أولاً .

قوله رحمه الله : فبين انه لا اثم

قال الفاضل التستري رحمه الله : نعم اباحة هذه المحظورات مسلم في صورة عدم البغي والعدوان ، وأما اباحة الغير مطلقاً كما يقتضيه الاطلاق فلا نفهمه الا بنوع قياس .

ولا يبعد التزامه في صورة عدم البغي والعدوان ، وأما مطلقاً فلا ، ولعله لو احتج بقوله تعالى « ولاتلقوا بأيديكم الى التهلكة »^١ كان وجهاً .

والوضوء بماء من سواهما فإن لم يجد غير ما أهرقه من الماء تيمم وصلى ولم يكن له استعمال ما أهرقه منهما وحكم ما زاد على الانائين في العدد إذا تيقن أن في أحدهما على غير تعيين حكم الانائين سواء .

فقد مضى فيما تقدم ما يدل عليه من الاعتبار والخبر ، ويدل عليه أيضاً :

٤٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن عبيد بن محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار

قوله رحمه الله : فإن لم يجد غير ما أهرقه

أي : غير ما يريد أهرقه .

واعلم أنه لاختلاف بين الأصحاب في وجوب اجتناب الانائين المشبهين ، وظاهر الأكثر الحاق الأكثر من الانائين بهما ، ومنهم من اقتصر على مورد النص . واختلفوا أيضاً في وجوب الأهرق لجواز التيمم ، فبعضهم حملوا الأخبار على ظاهرها ، وبعضهم جعلوها كناية عن وجوب الاجتناب .

قوله رحمه الله : حكم الانائين سواء

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه اشكال ، لاسيما إذا تعددت بحيث يدخل في غير المحصور عادة وما يغلب ظن عدم النجاسة في بعضها .

قوله رحمه الله : فقد مضى فيما تقدم

فيه تأمل أن أراد الدلالة على جميع ما ذكر .

الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث طويل قال: سئل عن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره قال: يهريقهما جميعاً ويتيمم .

٤٤ - وروى أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره ؟ قال: يهريقهما ويتيمم .

(١٢)

باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات

قال الشيخ أيداه الله تعالى (فإذا أصاب ثوب الانسان بول أو غائط أو مني لم يجز له الصلاة فيه حتى يغسله بالماء قليلا كان ما أصابه أم كثيراً) .

١ - أخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد ابن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين ابن أبي العلا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء ، وسألته عن الثوب يصيبه البول قال: أغسله

باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام: فانما هو ماء

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضى الفجوى أنه اذا لم يكن ماء

مرتين، وسأله عن الصبي يبول على الثوب قال: تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره.

احتاج الى أكثر من صب مرتين . انتهى .

وفيه تأمل، لان الظاهر من التعليل أنه يكفي الصب، ولا يحتاج الى الغسل والعصر والدالك ، لانه ماء ورد على الجسد . تأمل .

أقول :ولا يبعد القول بوجود الغسل مرتين لبول الرجل ومرة لبول الصبي غير الرضيع والصب في الرضيع كما هو ظاهر الخبر .

ثم اعلم أن المشهور بين الاصحاب وجوب غسل الثوب والبدن من البول مرتين، وأسنده في المعتبر^١ الى علمائنا، واستقرب العلامة في المنتهى^٢ الاكتفاء فيه بما يحصل معه الازالة ولو بالمرة ، وبه جزم الشهيد في البيان^٣ . وهو مشكل لان فيه اطراحاً للروايات الصحيحة من غير معارض .

قال في المدارك :نعم لوقيل باختصاص المرتين بالثوب والاكتفاء في غيره بالمرة كان وجهاً قوياً ، لضعف الاخبار المتضمنة للمرتين في غير الثوب. وأما في غير البول فذهب جماعة الى عدم وجوب التعدد في غير الالوان، وذهب بعضهم الى المرتين فيما له قوام كالمني ، والمشهور بين المتأخرين التعدد مطلقاً^٤ .

قوله عليه السلام : ثم تعصره

قال الفاضل التستري رحمه الله :لم يحضرني في حكم العصر غيره، ولعلمهم لا يقولون بوجوبه في صورة الصب على بول الصبي، فالاستدلال به على وجوب

(١) المعتبر ص ١٢٠ .

(٢) منتهى المطلب ١/١٧٥ .

(٣) البيان ص ٤٠ .

(٤) مدارك الاحكام ص ١٢٢ .

العصر في غسل بول الكبير غير مستحسن .

وبالجملة حيث اشتمل الامر هنا بالصب دون الغسل أمكن أن يكون العصر لادخال الماء في جميع أجزاء الثوب، ولا يلزم مثله في صورة الغسل بالماء الذي ينفصل عن الثوب في الجملة ويدخل في أعماقه من غير عصر . انتهى .

وأقول : المشهور بين الاصحاب وجوب العصر فيما يرسب فيه الماء، فمنهم من اعتبر العصر مرتين فيما يجب غسله كذلك، واكتفى بعضهم بعصر بين الغسلتين وظاهر الصدوق العصر بعد الغسلتين، والمشهور أن العصر في القليل، وبعضهم أوجبه في الكثير أيضاً .

وقال السبط المدقق قدس سره : ما تضمنه الحديث من غسل البول عن الجسد بالصب مرتين استدل به القائل بالتعدد في الجسد ، ولو صح لكان له وجه ، الا أن الذي يظهر من كلام المحقق في المعتبر^١ دعوى الاتفاق على التعدد ، ففيه تأييد للرواية .

فما ذكره شيخنا قدس سره من أن المعتمد الاجتزاء بالمرة المزيله للعين مطلقاً، لانتهاء ما يدل على نجاسة شيء من الاعيان بهذا العنوان، وانما استفيد نجاستها من أحد أمرين، اما أمر الشارع بغسل ما أصابته والامثال يتحقق بالمرة، أو اجماع الاصحاب على النجاسة، وهو منتف بعد الفسلة الواحدة فيزول مقتضي التنجيس محل بحث ، أما أولاً فلما عرفت من الدليل ، وأما ثانياً فلان اجماع الذي لا يخلو تقييده من نظر .

والحكم في البول قد يتأكد في الاستنجاء ببعض الاخبار المقتضي للغسل ثلاثاً، غير أن القائل به غير معلوم، ولا يخفى على من تأمل كلام المحقق اختصاص

٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي ؟ قال : تصب عليه الماء فان كان قد اكل فاغسله بالماء غسلا ، والغلام والجارية شرع سواء .

٣ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي اسحق النحوي عن أبي

الحكم بالثوب والبدن، فغيرهما لا يخطو التعدد فيه من تأمل . وما تضمنه الحديث من العصر في بول الصبي معارض بحسنة الحلبي الانية .
وأجاب شيخنا قدس سره عن ذلك أولا بأن رواية الحسين بن أبي العلاء لا تقاوم رواية الحلبي ، وثانياً بالحمل على الاستحباب .

ويرد على الثاني أن الحمل على الاستحباب ليس بأولى من حمل رواية الحسين على الصبي اذا أكل، فتفيد كل من الروايتين بالآخرى، ويستدل حينئذ بهما على اعتبار العصر في تحقق الغسل .

والعجب من عدم توجه الشيخ الى بيان ما بين الحديثين، ثم من قوله فيما بعد عند رواية السكوني «قال محمد بن الحسن: ماتضمن» الى آخره، فان المتقدم رواية الحلبي ورواية ابن أبي العلاء، فاللتفات الى احدهما دون الاخرى لاوجه له .

الحديث الثاني : حسن أيضاً .

وفيه أن الغلام والجارية في الغسل سواء، والمشهور اختصاص حكم الرضيع بالغلام دون الجارية .

الحديث الثالث : صحيح .

عبدالله عليه السلام قال : سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال : صب عليه الماء مرتين .

٤ -- محمد بن أحمد بن يحيى عن السندي بن محمد عن علا عن محمد

قال المفاضل التستري رحمه الله في علي بن الحكم : لعل الأنباري^١ والكوفي الموثق واحد ، ويؤيده وصف الأنباري في رجال الشيخ^١ بالكوفي ، وذكر النجاشي^٢ الأنباري فقط ، وذكر في الفهرست^٣ الكوفي فقط .

وقال أيضاً في أبي اسحاق النحوي : كأنه ثعلبة بن ميمون ، لما فهمنا من الكشي^٤ أن كنية ثعلبة أبو اسحاق الفقيه ، ونقل في كتب^٥ الرجال أن ثعلبة كان فقيهاً نحويًا لغويًا ، فيصح اضافة أبي اسحاق الى الفقيه والى النحوي .

الحديث الرابع : صحيح أيضاً .

ويفهم من اطلاقه عدم نجاسة الجاري مطلقاً .

وقال في الصحاح : المركان الاجانة التي يغسل فيها الثوب^٦ .

(١) رجال الشيخ ص ٣٨٢ و ٤٠٣ ، وليس في الموضعين على بن الحكم الأنباري الكوفي .

(٢) رجال النجاشي ص ٢١٠ ، وليس فيه الأنباري .

(٣) الفهرست ص ٨٧ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٧١١/٢ ، وليس فيه ما يدل على الكنية ، يدل على ذلك ما في

رجال النجاشي ص ٩١ .

(٥) رجال النجاشي ص ٩١ .

(٦) صحاح اللغة ٢١٢٦/٥ .

ابن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المرن مرتين ، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة .

٥ .. عنه عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام قال: لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها ، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين .

قال محمد بن الحسن: ماتضمن هذا الخبر من أن بول الصبي لا يغسل منه الثوب قبل أن يطعم معناه انه يكفي أن يصب عليه الماء وان لم يعصر على ما

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

قوله صلوات الله عليه : لان لبنها

التعليل في الموضعين اما لخصوص اللبن ، أوله وللبول أيضاً ، فلا تغفل . وقال في المعالم : الظاهر من كلام ابن الجنيد الحكم بنجاسة لبن الصبية ، لرواية السكوني ، وفي طريقها ضعف لاتصلح أن تكون مخرجاً عما يقتضيه الاصل ومن ثم قال جمهور الاصحاب بالطهارة ، اذ لم ينقلوا الخلاف في ذلك الا عنه ، وربما ظهر من كلام الصدوق في الفقيه ' القول به ، والظاهر الحمل على الاستحباب ^٢ .

(١) من لا يحضره الفقيه ٤٠/١ .

(٢) فقه المعالم ص ٢٧٥ .

بينه الحلبي في روايته المتقدمة .

٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى المعاذي عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن امرأة ليس لها الا قميص ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع ؟ قال : تغسل القميص في اليوم مرة .

قوله رحمه الله : على ما بينه الحلبي

قال الفاضل التستري رحمه الله : ليس في رواية الحلبي عدم العصر بل سكت عنه، وقد اشتمل رواية الحسين بن أبي العلاء على العصر، فحينئذ القطع بعدم العصر لا يخلو من اشكال ، ولو حمل رواية السكوني على أنه لا يحتاج الى الغسل، بل احتاج الى الصب والعصر الذي يحصل بغير الجريان الذي انما يتحقق حقيقة الغسل به كان أنسب في نظرنا .

الحديث السادس : ضعيف .

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته في أبي حفص : الظاهر أنه أبو حفص الرماني الثقة ، وان ذكره الشيخ في الفهرست ^٣ مرتين . فتدبر .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : ان عملنا بهذه الرواية فاما مناسب عدم الخروج من مواردها من اقتضائه ذلك في البول ، ومن كون الموارود لها وعدم قدرتها الاعلى القميص الواحد ، ومن الاكتفاء في اليوم بالغسل مرة لافي اليوم والليلة،

٧ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن حكم بن حكيم الصيرفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول ولا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأسح بالحائط أو التراب ثم تعرق يدي فأمس وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال: لا بأس به .

الا أن يدعى أن اليوم ظاهر في اليوم واللييلة ، وفيه تأمل . انتهى .
أقول : المشهور اختصاص الحكم بالصبي ، وظاهر الخبر شموله للصبيّة أيضاً ، وبه قال بعض المتأخرين .

الحديث السابع : حسن .

والظاهر أن حكم بن حكيم هو أبوخلاد الصيرفي الثقة، ورواه الصدوق في الصحيح على الظاهر عن حكم بن حكيم الصيرفي .
وقال بعض الأفاضل : في طريقه إليه محمد بن خالد البرقي، وفيه شيء وان كان وثقه الشيخ في الرجال ٢ ، وفي طريقه أحمد بن محمد بن خالد ، وفيه أيضاً كلام . انتهى .

والظاهر أنه ليس فيهما شيء يضر بالسند .
وقال الأفاضل المستري رحمه الله : كأن فيه أن إزالة العين مطهر ، ويحتمل أن يكون نفي البأس لعدم العلم بأن العرق انفصل عن الموضع النجس، وكيف ما كان ففي بيان التطهير شيء ، وهلا تعرض لاصلاحه .
وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : ويمكن أن يكون نفي البأس في الصلاة

(١) من لا يحضره الفقيه ٤٠/١ ، ح ١٠ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٨٦ .

- ٨ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد (بن مسلم) عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن البول يصيب الثوب ، فقال : اغسله مرتين .
- ٩ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان عن

مع هذه النجاسة لعدم اصابة الماء ، فلا يدل على أن زوال العين مطهر ، والله يعلم . انتهى .

وأقول : حكى العلامة في المختلف عن السيد المرتضى أنه قال في جواب المسائل الميافارقيات : ان البول قد عفي عنه فيما ترشش عند الاستنجاء كرؤوس الأبر^١ . ونقل ابن ادريس عن بعض الأصحاب في مطلق النجاسات^٢ . وقال السبط المدقق قدس سره : الحديث بحسب المعنى مخالف لما عليه المعروفون من الأصحاب ، حيث أن طهارة البول بالحائط والتراب لا قائل به . وقد يمكن تكلف التوجيه لو احتجج إليه بأن العرق اذا خرج من مسام الجسد ما لم يعلم أن ما خرج منه من موضع نجس لم يحكم بنجاسة ما أصابه من بدن أو ثوب ، لان معلوم الطهارة لا يحكم بنجاسته الا باليقين على المشهور ، فليتأمل في ذلك .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : صحيح أيضاً .

(١) جوابات المسائل الميافارقيات ص ٢٨٨ ، المطبوع في المجلد الاول من رسائل الشريف المرتضى .

(٢) مختلف الشيعة ص ٦٢ .

ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الثوب؟ فقال: اغسله مرتين .

١٠ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن عثمان عن سماعة قال: سألت عن بول الصبي يصيب الثوب . فقال: اغسله . فقلت: فان لم أجد مكانه؟ قال: اغسل الثوب كله .

١١ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد عن ابراهيم بن أبي محمود قال: قلت للرضا عليه السلام: الطنفسة والفراش يصيبهما البول كيف يصنع به وهو ثخين كثير الحشو؟ قال: يغسل ما ظهر منه في وجهه .

وهذا الخبر والخبر المقدم عليه يدلان على غسل الثوب من البول مرتين . وقال الفاضل التستري رحمه الله: لا يخفى أن هذه الروايات تتضمن الغسل، والغسل لا يستلزم العصر في فهمنا ، بل الظاهر أنه يعترفون به ، حيث يحكمون بعدم الحاجة الى العصر في الغسل في الكثير، فان مقتضاه أن حقيقة الغسل يتحقق من دون العصر ، فحينئذ إيجاب العصر بالمناسبات العقلية، لاسيما العصر بحيث يبلغ الجهد في نزع الماء في غاية التأمل والاشكال في نظرنا .

الحديث العاشر : موثق .

ولا خلاف بين علمائنا في وجوب غسل الجميسع لو خفي عليه موضعه ، كما يدل عليه هذا الخبر وأمثاله .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

ورواه الصدوق في الصحيح عن ابراهيم بن أبي محمود^١، والظاهر أن أحمد ابن محمد هو ابن عيسى بقرينة ابراهيم .

قال الفاضل التستري رحمه الله: وكأن في هذه الرواية اشعاراً بعدم الحاجة الى العصر ، نظراً الى تبادر عدمه في مثله .

وقال في الغريبين : الطنفسة هي البسط والثياب والحصير من سعف .
وأقول : نقل العلامة في المنتهى هذا الخبر وقال : انه محمول على ما اذا لم تسر النجاسة في أجزائه ، وأما مع سريانها فيغسل جميعه ويكتفى بالتقليب والدق عن العصر^٢ .

وقال السبط رحمه الله : اعلم أن شيخنا أيده الله في الحبل المتين قال : ما تضمنه هذا الحديث من غسل ظاهر الطنفسة والفراش المراد به اذا لم ينفذ البول في اعماقهما^٣ . ولم يبين - أيده الله - ما لا بد منه من الاكتفاء بالصب عليه، أو لا بد من الدق والتغميز، كما يقوله بعض العلماء .

ثم نقل كلام المنتهى، ثم قال: هذا الكلام كما ترى يدل على اعتبار التقليب والدق في صورة السريان فقط ، فتبقى صورة عدم السريان اما مسكوتاً عنها ، أو يعتبر فيها العصر ، نظراً الى تضمن الحديث الغسل .

وعلى ما ذكره البعض من دخول العصر في مفهومه مع الامكان يعتبر هنا مع احتمال عدم اعتبار العصر في مفهوم الغسل حيث لا يمكن ، وعدم قيام غيره مقامه ، ولعل العمل على ظاهر الحديث ان لم يخالفه الاجماع لا حرج فيه .

(١) من لا يحضره الفقيه ٤١/١ ، ح ١١ .

(٢) منتهى المطلب ١٧٦/١ .

(٣) الحبل المتين ص ٩٥ .

١٢ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد والحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن حماد بن عثمان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المني يصيب الثوب؟ قال: إن عرفت مكانه فاغسله فإن خفي عليك مكانه فاغسله كله .

١٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن ميسر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية فتغسل ثوبي من المني فلا تبالغ في غسله فأصلي فيه فإذا هو يابس

وقال الوالد العلامة طاب مرقدہ : يدل ظاهراً على عدم السراية ، ويمكن أن يقال: المراد به أن يرفع ظاهره ويغسله ويعصره ويوضع حتى يبس أو يوضع على الحشو ، بناءً على أن مثل هذه الرطوبة لا تتعدى . انتهى كلامه رفع مقامه .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

والوشا هو الحسن بن علي ، واحتماله لجعفر بن بشير كما توهم في غاية البعد .

الحديث الثالث عشر : حسن .

وميسرة أو ميسر كما في بعض النسخ هو ابن عبدالعزيز الثقة .

قال : أعد صلاتك أما انك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء .

قوله عليه السلام : لم تكن عليك شيء

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن ذلك لتحقيق المبالغة منه لو تصدى الغسل ، فينتفي حرج اليبوسة . ويحتمل أن يكون ذلك لرفع اليبوسة لو كان هو الغاسل . وعلى الثاني لا يفهم منه العفو عن اليبوسة مع المبالغة . انتهى .
أقول : يمكن أن يكون المراد نفي الاعادة لعدم التقصير ، فيكون كجاهل النجاسة لا عدم الغسل ، والله يعلم .

ويفهم منه جواز الوكالة في الغسل على بعض التقادير .

قال المدقق السبط رحمه الله : فيه دلالة على جواز اعطاء الثوب النجس لمن يغسله والاكتفاء به ، وان لم يثمر اليقين بزوال النجاسة ، لان عدم النهي من الامام عليه السلام عن الفعل يقتضي ذاك ، مضافاً الى أن الاعتماد لو كان غير كاف لوجب اعادة الصلاة وان لم ير الاثر في الثوب ، نظر الى أنه باق على النجاسة حيث لم يعلم زوالها ، على أن ترك الاستفصال عن حال الجارية وحصول الظن بزوال النجاسة وعدمه كاف .

وما ذكره شيخنا من احتمال أن يكون المراد بقوله « لو كنت غسلت » أنك لو كنت تبشر غسله بنفسك لكنك تبالح في غسله الى أن يزول بالكلية ، فلم تكن عليك اعادة الصلاة بسببه ، له قرب ظاهر .

وقد يتحدس احتمال لا ضرورة الى ذكره سوى ما احتمله أيده الله ، وذكر أنه يشعر به كلام الشهيد رحمه الله ، من أن المراد أنك اذا غسلته بنفسك لكنك تصلي وقد اجتهدت في طهارة ثوبك ، فلم تكن عليك اعادة الصلاة اذا وجدته ،

١٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سأله عن المني يصيب الثوب؟ قال: اغسل الثوب كله اذا خفي عليك مكانه قليلا كان أو كثيراً .

١٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه ، فان ظن أنه أصابه مني ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء، وان استيقن أنه قد أصابه ولم ير مكانه فليغسل ثوبه كله فانه أحسن .

فان هذا الاحتمال قد يرجع الى الاول بسبب الاجتهاد ، فان امتثال أمر الشارع يكفيه الغسل اجتهداً ، ولا حاجة الى المبالغة الزائدة ، فوجوب الاعادة بدون المبالغة حينئذ محل بحث .

الحديث الرابع عشر : موثق .

وذكر بعض المحققين أن وجوب غسل الجميع لا يستلزم نجاسة كل جزء من أجزائه ، فلو لاقاه بظاهر لم يحكم بنجاسته عند التأمل ، نظراً الى أن يقين الطهارة لا يخرج عنه بالشك . وللبحث فيه مجال ، والخلاف فيه موجود .

الحديث الخامس عشر : حسن .

قوله عليه السلام : فانه أحسن .

قال المفاضل المستري رحمه الله : كأن فيه أنه لا يجب غسل الجميع حينئذ ،

ولعله يمكن تنزيله على الاصول، بأن يقال: اذا ظن النجاسة في محل مخصوص وغسل ذلك المحل ، فانه حينئذ لم يبق علم ولا ظن بنجاسة الثوب ، بل يبقى الشك بنجاسته ، وشك النجاسة لا يوجب الاجتناب .

ولعل التحقيق أن يقال : ان المطلوب بعد العلم بالنجاسة هو العلم بالطهارة وبزوال النجاسة ، أو رفع علم النجاسة . فان قلنا بالثاني حسن ما تقدم والافلا ، والثاني أوفق بما يستأنس منهم وأحوط ، وان كان الاول لا يخلو من دقة بل وقوة ، اذا قائل أن يقول: ان المطلوب هو اجتناب البول ، مثلاً وهنا لم يعلم بولا ، وأيضاً الأمور غسل البول ، وهنا بعد الغسل المذكور لم يعلم بولا . انتهى .

وقال السبسط قدس الله روحه: لا يخفى أن قوله « فانه أحسن » لا ينافي ما عليه علماءنا من وجوب غسل جميع ما يقع فيه الاشتباه ، لامكان حمل الحسن على هذا من حيث دلالة غيره من صحيح الاخبار على الامر بغسل الثوب كله .

واستدل في المعبر^١ على ذلك بأن النجاسة موجودة على اليقين، ولا يحصل اليقين بزوالها الا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه .

وقد يقال على هذا: ان يقين النجاسة يرتفع بغسل جزء مما وقع فيه الاشتباه ، بحيث يساوي قدر النجاسة ، وان لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بغيته .

وأقول : ربما يمنع ارتفاع تعين النجاسة بذلك ، لانه لا معنى للنجاسة الا المنع من العبادة بسبب وصول العين النجسة الى الثوب، فزوال المنع يتوقف على اباحة الشارع من مقدار ما منع منه ، ولم يعلم الا بغسله كله . وعدم يقين بقاء العين بعد غسل جزء لا يستلزم زوال المنع من الشارع .

اللهم الا أن يقال : ان منع الشارع بسبب يقين حصول العين في الثوب ،

١٦ - وأخبرني الشيخ أبيه الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن عنبسة ابن مصعب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المني يصيب الثوب فلا يدري أين مكانه؟ قال: يغسله كله وإن علم مكانه فليغسله .

١٧ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد

فإذا زالت العلة زال المعلول .

ويشكل: أولاً بأن علل الشرع ليست كالعلل الحقيقية، وثانياً بأن علته حدوث النجاسة لا استمرارها ، بل الاستمرار عليه حكم الشارع ، فلا بد في رفعه من حكم آخر .

وقد يجاب عن كلا الوجهين ، إلا أن الضرورة غير داعية الى ذلك بعد ورود الاخبار الصحيحة بغسل جميع الثوب. وما ذكرناه في مقام توجيه استدلال المحقق ، وباب التوجيه متسع .

نعم ربما يقال : ان قوله عليه السلام في حسنة الحلبي « فانه أحسن » نوع تأييد لما ذكره المعترض ، إلا أن الرواية الحسنة لا تقاوم الصحيحة مع قيام الاحتمال في معنى الحسنة .

هذا ولا يخفى أن وجوب غسل الثوب كله ربما يخص بما إذا حصل فيه الاشتباه كله، أما لو اشتبه البعض فالظاهر من كلام بعض الاصحاب عدم وجوب غسله كله ، ووجه ظاهر والنص لا يعارضه إذا تأمل فيه المتأمل .

الحديث السادس عشر : ضعيف .

الحديث السابع عشر : صحيح .

ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكر المني فشدده وجعله أشد من البول ثم قال: ان رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة، وان أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيته بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول.

١٨ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب. قال: ان عرفت مكانه فاغسله وان خفي مكانه عليك فاغسل الثوب كله.

١٩ - عنه عن علي بن الحسين بن أبي العلا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب فيلتزق به. قال: يغسله ولا يتوضأ.

قال محمد بن الحسن « مصنف هذا الكتاب » هذان الخبران محمولان على ضرب من الاستحباب دون الوجوب بدلالة ما قدمناه من الأخبار، ويزيد ذلك بياناً ما رواه هذا الراوي بعينه وهو:

قوله: وجعله أشد من البول

كان الأشدية لعسر الإزالة، أو لكون عقاب من ترك إزالته أشد، فلا يتم الاستدلال به على وجوب غسل المني مرتين بطريق الأولوية كما فعله في المنتهى^١.
الحديث الثامن عشر: حسن.

الحديث التاسع عشر: حسن أيضاً.

٢٠ - علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب . قال : لا بأس به ، فلما رددنا عليه قال : تنضحه بالماء .

٢١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس في المذي من الشهوة ولا من الانبعاث ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد .

٢٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : ما أبالي أبول أصابني أو ماء اذا لم أعلم .

الحديث العشرون : حسن أيضاً .

الحديث الحادى والعشرون : صحيح .

الحديث الثانى والعشرون : موثق .

وحفص بن غياث عامي ضعيف ، لكن ذكر الشيخ أنه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث ، وعد رجالا غيره من العامة^١ .

قوله رحمه الله : فان أصاب ثوبه دم

اعلم أنه أجمع الاصحاب على أن الدم المسفوح - وهو الخارج من ذي

النفس الذي ليس أحد الدماء الثلاثة ولا دم القروح ولا الجروح - ان كان أقل من درهم بغلي لم تجب ازالته للصلاة ، وان كان أزيد من مقدار الدرهم وجبت ازالته .

وانما الخلاف بينهم فيما بلغ حد الدرهم، فقال الشيخان وابنا بابويه وابن ادريس : تجب ازالته .

وقال السيد في الانتصار ^١ وسلار ^٢ : لا تجب ازالته ، ومستنداهما قويان . ويمكن حمل الاعادة في مقدار الدرهم على الاستحباب .

ثم الروايات انما تضمنت لفظ الدرهم وليس فيها توصيف بكونه بغلياً أو غيره ولا تعين لقدره، والواجب حمله على ما كان متعارفاً زمانهم عليهم السلام. وذكر الصدوق أن المراد بالدرهم الوافي الذي قدره درهم وثلث ، كما قاله المفيد هنا .

وقال ابن الجنيد: انه ما كانت سعته سعة العقد الاعلى من الابهام، ولم يذكروا تسميته بالبغلي .

وقال المحقق في المعبر : والدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم وثلث ، ويسمى « البغلي » نسبة الى قرية بالجامعين ^٣ .

وضبطها المتأخرون بفتح الغين وتشديد اللام ، ونقل عن ابن ادريس أنه شاهد هذه الدراهم المنسوبة الى هذه القرية ، وقال: ان سعتهما تقرب من أخمص الراحة^٤ ، وهوما انخفض من الكف . والمسألة قوية الاشكال .

(١) الانتصار ص ١٣ .

(٢) المراسم ص ٥٥ .

(٣) المعبر ص ١١٩ .

(٤) السرائر ص ٣٥ .

قال الشيخ أيده الله تعالى (فان أصاب ثوبه دم وكان مقداره في سعة الدرهم الوافي الذي كان مضروباً من درهم وثلاث وجب عليه غسله ولم يجز له الصلاة فيه ، وان كان قدره أقل من ذلك وكان كالحمص أو الظفر وشبهه جاز له الصلاة فيه قبل ان يغسله وغسله للصلاة فيه أفضل ، اللهم الا أن يكون دم حيض فانه لا تجوز الصلاة في قليل منه ولا كثير وغسل الثوب منه واجب وان كان قدره كراس ابرة في الصغر) .

٢٣ .. أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: قلت له : الدم يكون في الثوب علي وأنا في الصلاة . قال : ان رأيته وعليك ثوب غيره فداطرحه وصل ، وان لم يكن عليك ثوب غيره فسامض في

ثم الاصحاب قطعوا باستثناء دم الحيض عن هذا الحكم ووجوب ازالة قلبه وكثيره، وألحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس، وألحق القطب الراوندي دم نجس العين .

الحديث الثالث والعشرون : حسن .

قوله عليه السلام : ولا اعادة عليك

في الكافي هكذا : لا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ، وما كان أقل من ذلك فليس بشيء^١ ، ولعله الصواب .

صلاتك ولا إعادة عليك ، وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء ، رأيتك أو لم تره ، فإذا كنت قد رأيتك وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه .

٢٤ - وأخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه ، وإن هو علم قبل أن يصلي فنسي وصلى فيه فعليه الإعادة .

٢٥ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلي . قال : يعيد صلاته كي يهتم بالشيء إذا كان في ثوبه عقوبة لنسيانه . قلت : فكيف يصنع من لم يعلم أيعيد حين يرفعه ؟ قال : لا ولكن يستأنف . وهذا الخبران يدلان على وجوب إزالة الدم عن الثوب ، فأما كمية ما إذا بلغ اليه وجبت إزالته فالخبر الأول فيه بيانه ، ويدل عليه أيضاً :

قوله عليه السلام : وما لم يزد على مقدار الدرهم

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على خلاف ما ذهب إليه المفيد من وجوب الغسل إذا كان مقدار الدرهم ، ولهذا لم يقل : ويدل على ذلك .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف معتبر .

الحديث الخامس والعشرون : موثق .

٢٦ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد ابن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن الحسن عن جعفر بن بشير عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : في الدم يكون في الثوب ان كان أقل من قدر درهم فلا يعيد الصلاة ، وان كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته ، وان لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة .

٢٧ - روى الصفار عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن زياد بن أبي الحلال عن عبد الله بن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ماتقول في دم البراغيث ؟ قال : ليس به بأس . قال : قلت انه يكثر ويتفاحش ؟ قال : وان كثر . قال قلت : فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته الا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة .

الحديث السادس والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : ان كان أقل

قال الفاضل التستري رحمه الله : مفهوم هذا يدل على قول المفيد ، كما يدل مفهوم « وان كان أكثر » على خلافه ، ولعل مفهوم الثاني أولى ، لموافقته للاصل وللرواية المتقدمة .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

وقال السبط المدقق رحمه الله : أورد الشهيد رحمه الله في الذكرى^١ على ظاهر الرواية اشكالا من حيث الامر فيها بغسل مادون الدرهم ، وذلك بالجملة الخبرية المراد بها الامر ، أعني : قوله « يغسله » ، وحقيقة الامر هو الوجوب ، وإرادته هنا ينافي العفو .

وأجاب عنه الوالد قدس سره : بأن الامر في ذلك ليس للوجوب ، بقرينة النهي عن إعادة الصلاة ، لما سيأتي من أن ناسي النجاسة تجب عليه الاعادة في الوقت ، ولهذا قال في صورة بلوغه مقدار الدرهم : يغسله ويعيد الصلاة .

وأقول : في كلام الشهيد وجواب الوالد قدس سرهما نظر :

أما الاول : فلان الامر بغسل الثوب لو سلم أرادته من الجملة الخبرية لا يتعين للوجوب الامع عدم المعارض ، والاجماع مدعى على العفو عما دون الدرهم من العلامة والمحقق ، وذلك كاف في العدول عن الاخر حقيقة . وعلى تقدير تسليم دلالة الامر على الوجوب لا يلزم من وجوب الغسل عدم العفو ، اذ لا تنحصر الغاية في الصلاة الفائتة ، وان كان في هذا نوع تأمل ، الا أن أمره سهل .

وانما قلنا « لو سلم » لان علماء البيان وإن كانوا قد ذكروا أن الجمل الخبرية في المقامات الطلبية تدل على الوجوب ، من حيث الدلالة على الاهتمام بالطلب كما أن البلغاء يقيمونها مقام الانشاء ، ليحملوا المخاطب بوجه أكيد على الاتيان بما يطلبونه منه ، كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك « تأتيني غداً » بلفظ الخبر مقام الامر ، لتحمله على الاتيان بوجه لطيف ، من حيث أنه لو لم يأتك صرت كاذباً ، وأنت تعلم منه أنه لا يريد كذلك .

لكن لا يخفى أن هذا إنما يتم لو علم من الشارع إرادة الاهتمام بالطلب ،
والحال أنه قد علم منه عدم ذلك فيما نقص عن الدرهم ، فكيف يتم الحمل
المذكور على نهج ما ذكره ، على أنهم ذكروا أسباباً أخرى ، فالامر غير منحصر
في الفرد المذكور ، وحيث يجوز أن يكون العدول لنكتة أخرى ، مع أن لنا مع
القوم البحث في دلالة ما يتضمن الامر على الوجوب .

فان قلت : قوله في الرواية « فيغسله ويبعد الصلاة » للوجوب ، فليكن في
الآخر كذلك لثلاثتهافت الرواية .

قلت : القرينة في الثاني موجودة ، وهو إعادة الصلاة وان كان فيه كلام .
وأما ما أجاب قدس سره فيتوجه عليه أنه ان أراد بكون النهي قرينة على
عدم وجوب الغسل ، لان الغسل لا يكون الا للصلاة ، فاذا لم يجب فلا حاجة الى
التعليل بقوله لما سيأتي ، بل هو مضر لان ناسي النجاسة إنما تجب عليه إعادة
في الوقت في غير ما نقص عن الدرهم ، فلا دخل له حيثشذ في التعليل .

وقوله قدس سره ولهذا أشد اشكالاً ، لان الحديث ان حمل على إعادة في
الوقت ليكون الحديث مؤيداً لإعادة الناسي في الوقت ، أشكل بأن إرادة الوقت
من الحديث غير معلومة ، والاخبار الواردة في الناسي غير خالية من الارتياب في
الجملة ، فليكن الحديث من جملة مطلقات الاخبار في الناسي فلا يصلح دليلاً ،
وابتصراف إعادة الى الوقت محل تأمل يظهر من ملاحظة الاخبار في اطلاق
الإعادة على ما يشمل القضاء .

وربما يحتمل الخبر كون إعادة الصلاة على الاستحباب في صورة قدر
الدرهم ، نظراً الى أن الغسل للاستحباب ، وتوافق أحكام الخبر الواحد مطلوب
والمعارضة موجودة .

وان أراد - رحمه الله - بكون النهي قرينة الاستحباب أن تحریم إعادة الصلاة غير معلوم فهو للكراهة ، فيكون الغسل للاستحباب ، فاشكاله واضح .
وقال السيد رحمه الله : أجاب العلامة رحمه الله عن استدلال القائلين بعدم وجوب ازالة الدم المتفرق مطلقاً بهذا الخبر بأن « مجتمعاً » كما يحتمل أن يكون خبراً ليكون يحتمل أن يكون حالاً مقدرة ، واسمها ضمير يعود على نقط الدم ومقدار خبرها . والمعنى : الا أن يكون نقط الدم مقدار الدرهم اذا قدر اجتماعها .

وفيه نظر ، فان تقدير الاجتماع هنا ما لا يدل عليه اللفظ . ولو كانت الحال هنا مقدرة لكان الحديث مختصاً بما قدر فيه الاجتماع لابماحقق ، وهو خلاف الظاهر .

ولو جعل « مجتمعاً » حالاً محققة أفادت اشتراط الاجتماع أيضاً ، اذ بصير المعنى حينئذ : الا أن يكون الدم مقدار الدرهم حال كونه مجتمعاً ، وكيف ما كان فدلالة الآية على المطلوب واضحة ^١ . انتهى .

وقال السبط المدقق قدس الله لطيفه : أقول : نه لا يبعد احتمال العدول عن الظاهر فيها بارادة الحال المقدرة كما ذكره العلامة ، لضرورة الجمع بينها وبين حسنة الحلبي ، فيجوز حينئذ أن يكون للمتفرق حكم غير المجتمع .

ولو كانت الحال محققة ، فالمنافاة حاصلة ، واحتمال أن يقال : ان دلالة الحسنة بالمفهوم وهذه بالمنطوق والمنطوق أقوى . فيه أن المنطوق مع مافيه من الاحتمال غير مسلم القوة .

نعم لا يبعد أن يقال : ان تحقق الدرهم بحيث لايزيد ولاينقص لما بعد ،

٢٨ - فأما مارواه معاوية بن حكيم عن ابن المغيرة عن مشي بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : اني حككت جلدي فخرج منه دم .

اقتصر على حكم الزائد والناقص، فلا يكون حكم المساوي متعرضاً له في الرواية لتكون دالة بالمفهوم، اذ دلالة المفهوم شرطها مشكل التحقق، وان لم يصرحوا به في مفهوم الشرط بشيء ، الا أن احتمال ما ذكره في مفهوم الصفة قائم في مفهوم الشرط عند التأمل .

على أنه قد يتوجه على ما ذكره رحمه الله أن الحال المقدرة ما كان زمانها غير زمان عاملها ، كقواهم مررت برجل معه صقر صائداً به غداً . والزمان فيما نحن فيه متحد ، فتكون الحال محققة لا مقدرة ، سيما مع كون السؤال عن نقط الدم ، والجواب عن اجتماعه المقدر في حال تفرقه ، فالزمان حينئذ واحد . واحتمال أن يكون السؤال عن نقط الدم ، والامام عليه السلام أفاد حكم الاجتماع بالفعل ، فبدل الرواية حينئذ على أن الدم اذا كان مجتمعاً بالفعل قدر الدرهم لا يتبقى منه ممكن ، الا أن الحال لا تكون مقدرة بل محققة من وجه ، وحينئذ الاولى أن يكون خبراً بعد خبر . وقد يشكل بأن الخبر الاول يقتضي التقدير ، والثاني المحقق ، ويمكن أن يقال بجوازه ، لكن فيه ما فيه .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على اطلاق المفيد . ويمكن أن يقال : ان هذا مخصوص بالنقط المتفرقة ، ولعل للخصوصية دخلاً ، نظراً الى كثرة الشمول فيه ، فلا يحسن التعدي في صورة الاتصال . وعلى التسليم يمكن حمله على الاستحباب جمعاً بينه وبين رواية ابن مسلم .

فقال : ان اجتمع قدر حمصة فاغسله والا فلا .

فمحمول على الاستحباب دون الوجوب، والذي يدل على ذلك ما تقدم من الاخبار وانه متى لم يبلغ الدرهم فمباح الصلاة في الثوب الذي فيه ذلك الدم ، ويدل عليه أيضاً :

قوله عليه السلام : ان اجتمع قدر حمصة

قال الشيخ البهائي رحمه الله : الاحاديث الواردة في هذا الباب انما دلت على العفو عن نجاسة الثوب بهذا القدر من الدم، وليس فيها ذكر البدن، لكن الاصحاب حكموا بأنه لا فرق في هذا الحكم بين الثوب والبدن، ولا يحضرنى أن أحداً منهم خالف في ذلك، وربما يستأنس له برواية المثنى، والظاهر أن مقدار الحمصة اذا انبسط لا يزيد على سعة الدرهم^١ . انتهى

وفي آخر كلامه رحمه الله نظر، اذ يمكن أن يلطخ بقدر الحمصة من الدم جميع الثوب، فالأظهر في الجمع أن يحمل هذا الخبر على الوزن وسائر الاخبار على السعة ، أو هذا على البدن وسائرهما على الثوب، أو هذا على ما اذا اجتمع وارتفع وحصل له حجم وغيره على ما اذا لطخ به الثوب أو البدن .

قوله رحمه الله : والذي يدل على ذلك ما تقدم

قال الفاضل التستري رحمه الله : ولعل لقائل أن يقول : ما تقدم في الثوب وظاهر هذا في نجاسة البدن ، وهل اللاحق الا قياس ؟

٢٩ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انهما قالا: لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح، وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم .

الحديث التاسع والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المستتر راجع الدم المتفرق لا الى الدم، حتى يستخرج منه نفي البأس عن المتفرق مطلقاً ، كما سيجيء في الورقة الآتية بعض الاشعار .

واعلم أنه اختلف الاصحاب في وجوب ازالة الدم المتفرق على الثوب أو البدن ، اذا كان بحيث لو جمع بلغ الدرهم ، فقال ابن ادريس : الاحوط للعبادة وجوب ازالته ^١ .

والاقوى والظاهر في المذهب عدم الوجوب ، ونحوه قال في المبسوط^٢ والشرائع^٣ والنافع^٤ .

(١) السرائر ص ٣٥ .

(٢) المبسوط ٣٦/١ .

(٣) شرائع الاسلام ٥٣/١ .

(٤) مختصر النافع ع ٤٢ .

٣٠ - وأما الخبر الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله البرقي عن اسماعيل الجعفي قال : رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلي والدم يسيل من ساقه .

فمحمول على جرح لازم أو بثر أو قرح ونحن نبين فيما بعد ان دم الفروح والجراحات وما لا يمكن أو تشق ازالته فإنه لا بأس بالصلاة في قليله وكثيره ، وبدل هاهنا على هذا التأويل :

٣١ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين عن فضالة بن أيوب

وفي النهاية : لا تجب ازالته ما لم تتفاحش^١ وهو خيرة المعتبر^٢ .
وقال سلال^٣ وابن حمزة : تجب ازالته ، واختاره العلامة في جملة من كتبه ، ولعل الاول أقوى وإن كان الأخير أحوط .
وقال في المعتبر : ليس للتفاحش تقدير شرعي ، وقد اختلف أقوال الفقهاء فيه ، فبعض قدره بالشبر ، وبعض بما يفحش في القلب ، وقدره أبو حنيفة بربع الثوب ، والوجه أن المرجع فيه الى العادة^٤ .

الحديث الثلاثون : صحيح .

الحديث الحادي والثلاثون : صحيح أيضاً .

(١) النهاية ص ٥٢ .

(٢) المعتبر ص ١١٩ .

(٣) المراسم ص ٥٥ .

(٤) المعتبر ص ١١٩ .

وصفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمي كيف يصلي ؟ فقال : يصلي وإن كان الدماء تسيل .

فأما ما يدل على تخصيص دم الحيض من جملة الدماء فهو أنه قد ثبت نجاسة الدم في الشريعة ، وإنما أبيح الصلاة في بعض الدماء المخصوصة في قلبه لقيام الدلالة عليه وهي ما قدمناه من الأخبار ، ودم الحيض النجاسة حاصلة في قليله وكثيره ، فيجب أن يكون وجوب ازالته ثابتاً على كل حال ليدخل الإنسان بعد ازالته على يقين في الصلاة ، ويدل أيضاً عليه :

قال في المعالم : ربما يستفاد من قوله في جملة هذا الحديث « فلا تزال تدمي » ان الحكم مفروض فيما هو مستمر الجريان ، وأيس بشيء :

أما أولاً فلان هذا الكلام وقع في السؤال والعبرة بالجواب .
وأما ثانياً فلانه ليس معنى ذلك أن جريانها متصل [في] كل حين ، بل معناه أن الدم يتكرر خروجه منها ولو حيناً بعد حين ، والعرف قاض بذلك ، فسانك تقول : فلان لا يزال يتردد الى محل كذا ، ولا يزال يتكلم بكذا ، مريداً أنه يصدر منه الفعل وقتاً بعد وقت لا أنه مستمر دائماً ، وهذا واضح لمن عرف العرف .

قوله رحمه الله : وإنما أبيح الصلاة

قال الفاضل المنسري رحمه الله : لعل لقائل أن يقول : ان معظم الاخبار المتقدمة غير مخصوصة بدم دون دم ، بل هو مطلق يشمل جميع أنواع الدم ، نعم يفهم من رواية حك الجسد ذلك ، وهي على ما ترى .

٣٢ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

محمد بن يحيى والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه
محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى العبيدي عن
الحسين بن سعيد عن النضر عن أبي سعيد عن أبي بصير « عن أبي عبد الله وأبي
جعفر عليهما السلام » قالا : لا تعاد الصلاة من دم لم يبصره الا دم الحيض فان
قليله وكثيره في الثوب ان رآه وان لم يره سواء .

٣٣ - وروي هذا الحديث عن محمد بن عيسى بن عبيد عن محمد بن يحيى
الاشعري وزاد فيه : وسألته امرأة ان بثوبي دم الحائض وغسلته ولم يذهب اثره
فقال : اصبغيه بمشق .

وكيف ما كان فان ثبت وجوب ازالة الدم للصلاة بقول مطلق في دليل صالح
ولا نعرف ذلك ، حسن عدم الخروج منه بظاهر الاخبار المتقدمة بالنظر الى دم
الحيض ، نظراً الى رواية أبي بصير حسب ، والافقي هذه الرواية من قدح فيه ،
فأثبت الحكم بها مشكك .

الحديث الثاني والثلاثون : مجهول .

قوله عليه السلام : من دم لا يبصره

أي : لقلته ، أو أنه كان جاهلاً ثم علم ، والاخير أظهر ، فيظهر فرق آخر بين
دم الحيض وغيره من النجاسات باعادة الجاهل فيه دونها ، ولم أر هذا الفرق في
كلام الاصحاب .

ثم قال أبده الله تعالى : (وان كان على الانسان بثور يرشح دمها دائماً لم يكن عليه حرج في الصلاة فيما اصابه ذلك الدم من الثياب وان كثر . . . كذلك ان كان به جراح ترشح فيصيب ثوبه دمها وقبحها فله أن يصلي في الثوب وان كثر ذلك فيه) .

يدل على ذلك قوله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » ونحن نعلم أنه لو أئزم المكلف إزالة الدم من هذه الاشياء اللازمة به لحرج بذلك وللحقته بذلك كلفة ومشقة وربما يفوته أيضاً مع ذلك الصلاة فأباح الله تعالى ذلك نظراً لعباده ورأفة بهم ، ويدل أيضاً من جهة الخبر :

قوله رحمه الله : وروى هذا الحديث

قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أي عن طريق محمد بن أحمد الى آخر ما رواه عن الحسين بن سعيد ، لا أن محمد بن عيسى يروي عن محمد بن أحمد ابن يحيى ، كما هو الظاهر من العبارة . فتأمل .

وفي الصحاح : المشق الطين الاحمر ^١ .

وأقول : فائدة الصبغ عدم معلومية أثر الدم لثلا تستكرهه ، بناءً على أنه لا تجب ازالة الاثر ، أو يكون خصوص المشق مفيداً لازالة الاثر .

قوله رحمه الله : وكذلك ان كان به جراح

في الصحاح : الجراح جمع جراحة بالكسر ^٢ .

(١) صحاح اللغة ١٥٥٥/٤ .

(٢) صحاح اللغة ٣٥٨/١ .

٣٤ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن معاوية بن حكيم عن المعلى أبي عثمان أبي بصير قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو يصلي ، فقال لي قائدي : ان في ثوبه دمأ فلما انصرف قلت له : ان قائدي أخبرني ان بثوبك دمأ . فقال : ان بي دماميل ولست اغسل ثوبي حتى تبرأ .

الحديث الرابع والثلاثون : موثق .

قوله عليه السلام : ولست اغسل ثوبي حتى تبرأ

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضاه أنه لا يغسل الثوب من دم الدماميل وان لم تكن سائلة ، والعمل به غير بعيد ، نظراً الى كونه أوفق بالأصل . وقال السيد رحمه الله في المدارك : ينبغي أن يراد بالبرء الامن من خروج الدم منهما وان لم يتدخل أثرهما .

وقال السبط المدقق : اعلم أن المنقول من الاصحاب عدم الخلاف في أصل العفو عن دم القروح والجروح ، ومثل هذا الخبر أخبار صحاح وحسان ، وانما الخلاف في حد العفو ، فمنهم من جعل الحد البرء ، ومنهم من جعله الانقطاع مطلقاً ، وقيد به بعض بكونه في زمان يتسع لاداء الفريضة .

ونقل المحقق الشيخ علي عن الشيخ نقل الاجماع على عدم وجوب عصب الجرح وتقليل الدم ، بل يصلي كيف كان وان سال وتفاحش الى أن يبرأ . والوقوف مع صحيح الاخبار بما يقتضي في بادئ النظر اختصاص العفو بما اذا كان الدم يعسر أو يشق التحرز منه ، كصحيحة محمد بن مسلم السابقة ،

٣٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن الرجل به القرح أو الجرح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه . قال : يصلي ولا يغسل ثوبه كل يوم الا مرة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة .

فان قول السائل « فلا نزال تدمي » يدل على أن المسؤول عنه يعسر عليه التحفظ منه، ومثلها صحيحة ليث المرادي، وصحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله . وهذه الرواية ورواية سماعة لا تصلحان لاثبات الاحكام الشرعية . ثم ذكر ما نقلناه عن والده قدس الله روحهما سابقاً وقواه ، ولعله أقوى .

الحديث الخامس والثلاثون : موثق أيضاً .

قال الفاضل التستري رحمه الله : في دلالة على المدعى نظر وان حمل على الجروح التي لم ترشح، وانما يجعل مدعى المصنف حكم الجروح التي يرشح دائماً ، لم يكن في ذكره للمدعى وجه . انتهى .

وقال في المعالم : ذهب جماعة من الاصحاب منهم العلامة في النهاية والمنتهى والتحرير الى أنه يستحب لصاحب القروح والجروح غسل ثوبه في كل يوم مرة، واحتج له في المنتهى والنهية بأن فيه تطهيراً من غير مشقة، فكان مطلوباً وبرواية سماعة . . والوجه الاول من الحجة غير صالح لتأسيس حكم شرعي ، والرواية في طريقها ضعف، وكأن البناء في العمل بها على التساهل في أدلة السنن . انتهى .

٣٦ .. وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين عن فضالة بن أيوب وصفوان بن يحيى عن الملا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمي كيف يصلي ؟ فقال : يصلي وإن كانت الدماء تسيل .

أقول : لاختلاف بين الأصحاب في العفو عن دم القروح والجروح في الجملة ، فمنهم من قال بالعفو مطلقاً ، ومنهم من اعتبر السيلان في جميع الوقت ، أو تعاقب الجريان على وجه لا يتسع فتراتها لاداء الفريضة كما عرفت سابقاً . والذي يستفاد من الروايات العفو عن هذا الدم في الثوب والبدن سواء شقت ازالته أم لا ، وسواء كان له فترة ينقطع فيها بقدر الصلاة أم لا ، وأنه لا يجب ابدال الثوب ولا تخفيف النجاسة ولا عصب موضع الدم بحيث يمنع الخروج كما اختاره جماعة ، واستقرب العلامة في المنتهى^١ وجوب الابدال مع الامكان.

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

وقد مر بعينه آنفاً^٢ .

قوله عليه السلام : يصلي وإن كانت الدماء تسيل

قال الفاضل التستري رحمه الله : مقتضى هذا العفو عن السائل المسؤول عنه ، ولا يقتضي نفي العفو عن غير المسؤول عنه .

(١) منتهى المطلب ١/ ١٧٢ .

(٢) راجع الحديث الحادى والثلاثين من الباب .

٣٧.. وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن أبيه ومحمد بن خالد البرقي عن عبدالله بن المغيرة عن عبدالله بن مسكان عن ليث المرادي قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل تكون به الدماميل والقروح فجلده وثيابه مملوءة دماً وقيحاً . فقال : يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه .

٣٨ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن ظريف بن ناصح عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الجرح يكون في مكان لا تقدر على ربطه فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبي . فقال : دعه فلا يضرك أن لا تغسله .

٣٩ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن موسى بن عمران عن محمد ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام

الحديث السابع والثلاثون : صحيح أيضاً .

وروى مضمونه في الزيادات أيضاً بطريق صحيح .

الحديث الثامن والثلاثون : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : فلا يضرك أن لا تغسله

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل مقتضاه عدم الضرر في ترك غسله ، وان لم يكن في وقت السيلان .

الحديث التاسع والثلاثون : مجهول .

قال: اذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ ويتقطع الدم .

ثم قال أبده الله تعالى : (وكذلك حكم الثوب اذا اصابه دم البراغيث والبق فانه لاجرح على الانسان أن يصلي فيه وان كان ما اصابه من ذلك كثيراً) .
فالاية المتقدمة دالة على ذلك من الوجه الذي بيناه وهو ان الله تعالى ذكر أنه رفع الحرج عن المكلفين ، وقد علمنا أن البراغيث مما لا يمكن التحرز منه ، ولو الزم المكلف ازالته لخرج بذلك ولضاق عليه القيام به وربما لم يتم ذلك له لانه لا يأمن متى غسل الثوب وعاد الى لبسه أن يحصل فيه الدم فيبقى على هذا أبداً في الضيق والحرج ولا يتسهل له أداء الفرض ، ويدل عليه أيضاً :

٤٠ - ما أخبرني به الشيخ أبده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة ؟ فقال : لا وان كثر ولا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف

قال الفاضل التستري رحمه الله: الذي يظهر من هذه الاخبار العفو عن السائل المترشح دائماً في الجملة ، وربما يفهم من بعضها العفو عن دم الجرح مطلقاً .
فان كان الاصل وجوب الازالة ، فالظاهر تعيين العفو بالدم المترشح دائماً ، كما يفهم من كلام المتن .

وان كان عدم الوجوب ، فلا يبعد العمل بقوى ما يدل على العفو عن دم الجرح مطلقاً ، وللنظر في بيان الاصل هنا مجال ، والاحتياط واضح .

ينضححه ولا يغسله .

٤١ -- وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن ريان قال: كتبت

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه أن دم الرعاف إن كان متفرقاً لا يضر، إذ الرش لا يظهر إلا أن يحمل الرش على الصب كما فعله المتأخرون، وفي العمل به تأمل لا يخفى .

قوله عليه السلام : ينضححه

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: انه صفة للرعاف، أي: ويكون الرعاف متفرقاً ولا يوجد فيه مقدار درهم مجتمعاً، ويحتمل أن يدل على طهارة الدم القليل مثل رؤوس الأبر، كما قال به بعض العلماء ، أو يكون مغفواً ، والله يعلم . انتهى . وأقول: يمكن ارجاع الضميرين في « ينضححه ولا يغسله » إلى دم البراغيث المسؤول عنه وإن كان بعيداً ، وحكى العلامة في المختلف عن ابن ادریس أنه قال بعض أصحابنا: إذا ترشش على الثوب أو البدن مثل رؤوس الأبر من النجاسات فلا بأس بذلك، ثم قال ابن ادریس : والصحيح وجوب ازالتها قليلة كانت أم كثيرة^١ .

الحديث الحادى والاربعون : ضعيف .

وفيه جواز الصلاة في دم البق والبرغوث مع الكراهية .

(١) مختلف الشيعة ص ٦٢، والمراد ببعض الأصحاب هو السيد المرتضى في الميافارقيات

الى الرجل هل يجري دم البق عليه مجرى دم البراغيث ؟ وهل يجوز لاحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلي فيه ؟ وان يقيس على نحو هذا فيعمل به ؟ فوقع عليه السلام : تجوز الصلاة والطهر منه افضل .

٤٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم مالم يذك يكون في الثوب فيصلي فيه الرجل يعني دم السمك .

قال الشيخ أبده الله تعالى : (واذا مس ثوب الانسان كلب أو خنزير وكانا

قوله : هل يجري دم البق عليه

ليس في الكافي^١ لفظة « عليه » وكان الظرف حال من الدم، أي: هل يجري الدم الكائن على الرجل مجرى دم البراغيث - أي جريانه - ليكون مصدراً ميمياً ويحتمل أن يكون اسم مكان .

الحديث الثاني والاربعون : ضعيف أو مجهول .

قال، الفاضل التستري رحمه الله : ليس فيه ولا في الاخبار المتقدمة دلالة على الطهارة والنجاسة ، فان كان الاصل في الدم مطلقاً النجاسة ولا نحققه لم يكن الخروج منه بمجرد هذه الاخبار لاحتمالها لمجرد العفو، وان كان الاصل الطهارة وعدم وجوب الاجتناب مطلقاً ، فهذه الاخبار تصلح تأييداً .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : طهارة دم ما لا نفس له كدم السمك مذهب الاصحاب، وحكى فيه الشيخ رحمه الله في الخلاف والمصنف في المعبر

يابسين فليرش موضع مسهما منه بالماء وان كانا رطبين فليغسل مامساه بالماء .
بدل عليه :

٤٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا مس ثوبك كلب فان كان يابساً فانضحه وان كان رطباً فاغسله .

الاجماع . وربما ظهر من كلام الشيخ رحمه الله في المبسوط الجمل نجاسة هذا النوع من الدم وعدم وجوب ازالته ، وهو بعيد ، ولعله يريد بالنجاسة المعنى اللغوي ^١ .

قوله رحمه الله : وان كانا رطبين فليغسل

لاخلاف بين الاصحاب في وجوب الغسل بمس الكلب والخنزير رطباً ، الا ما يظهر من كلام المصداق رحمه الله من الاكتفاء بالرش في كلب الصيد . ولاخلاف أيضاً في استحباب الرش بمسحهما جافين ، ويعزى الى ابن حمزة القول بوجوب الرش ، وهو الظاهر من كلام المفيد رحمه الله ، بل الظاهر من الاخبار ان قلنا ان انظار من الامر فيها الوجوب ، ويزيد هنا أنه جمع مع الغسل الواجب ، والله يعلم .

الحديث الثالث والاربعون : مرسل .

٤٤ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الكلب يصيب الثوب . قال : انضحه وان كان رطباً فاغسله .

٤٥ - وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل . قال : يغسل المكان الذي أصابه .

٤٦ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن الفضل أبي العباس قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : اذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وان مسه جافاً فاصيب عليه الماء . قلت : لم صار بهذه المنزلة ؟ قال : لان النبي صلى الله عليه وآله أمر بقتلها .

الحديث الرابع والاربعون : ضعف .

الحديث الخامس والاربعون : صحيح .

وحمل على الرطب للاخبار المتقدمة .

الحديث السادس والاربعون : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : أمر بقتلها

وفي بعض النسخ « بغسلها » ولعله أصوب .

ولعل مراد السائل على نسخة الغسل السؤال عن علة الغسل ، فأجاب عليه السلام بأن علة أمر النبي صلى الله عليه وآله به .

٤٧ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمركي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به؟ قال: إن كان دخل في صلاته فليمض وإن لم يكن دخل في صلاته فليتنضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله، وسألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات.

وعلى نسخة القتل غرضه علة كون الكلب بحيث يرش الثوب بمسه يابساً دون سائر النجاسات، فأجاب عليه السلام بأنه حيوان أمر النبي صلى الله عليه وآله بقتلها في المدينة كما روي.

ولولا أنها كانت أنجس الحيوانات وأخسها لما أمر النبي صلى الله عليه وآله بقتلها عاماً، مع أنه يمكن أن يكون علة الأمر بقتلها حصول الحرج على الناس بمس أثوابهم وأبدانهم لها، والله يعلم.

الحديث السابع والاربعون: صحيح أيضاً.

وهو غير موجود في بعض النسخ إلى أن قال: وسألته عن خنزير - إلى آخره.

وفي بعض النسخ الخبر السابق مكرر سهواً من المصنف أو النساخ.

قوله عليه السلام: يغسل سبع مرات

عمل ابن الجنيد به فيه وفي الكلب وقال: أحداهن بالتراب.

(١) وهو غير مكرر في المطبوع من المتن، ولعل وقع التكرار في نسخة الشارح

قال الشيخ أبيده الله تعالى : (وكذلك الحكم في الفسارة والوزغة يرش الموضع الذي مساه من الثوب اذا لم يؤثر فيه وان رطباه وأثرا فيه غسل بالماء). يدل عليه :

٤٨ -- ما أخبرني به الشيخ أبيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أبي القاسم وأبي قتادة عن علي بن جعفر، وأخبرني أيضاً عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن محمد ابن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العمر كني بن علي النيسابوري عن علي ابن جعفر، وأخبرني أيضاً عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمر كني بن علي النيسابوري عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام قال: سألته عن القارة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب أبصلي فيها؟ قال: اغسل مارأيت من أثرها وما لم تره فانضحه بالماء. وفي رواية أبي قتادة عن علي بن جعفر : والكلب مثل ذلك .

قال الشيخ أبيده الله تعالى : (وكذلك ان مس واحد مما ذكرناه جسد الانسان

الحديث الثامن والاربعون : صحيح أيضاً .

وذهب الشيخ في النهاية^١ والمفيد الى نجاسة القارة والوزغة، واستدل لهم بهذا الخبر ، وفي الوزغة بالاخبار الواردة بالنزح ، والمشهور بين الاصحاب الطهارة ، وحملوا الاخبار على الاستحباب . والله يعلم .

وروى الصدوق رحمه الله في الفقيه بسنده الصحيح عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن رجل وقع ثوبه على كلب ميت ، قال : ينضحه

أوقعت يده عليه وكان رطباً غسل ما اصابه منه وان كان يابساً مسحته بالتراب (١).
فقد مضى فيما تقدم ما يدل عليه ، وبزیده بياناً :

ويعصلي فيه ولا بأس^١ .

وقال السبط المدقق رحمه الله : لا يخفى اعتبار أسانيد هذه الرواية ودلالة
ظاهرها على نجاسة الفأرة ، لكن بتقدير حمل أوامر الأئمة عليهم السلام على
الوجوب وانتفاء ما يصلح للمعارضة ، والموجود من المعارض ما تقدم من صحيح
أبي العباس .

وقوله « فلم أترك شيئاً الا سألته عنه فقال : لا بأس به » وفيه ضعف ، لاحتمال
كون المراد ما خطر في باله ذلك الوقت ، وغير الفأرة منه غير معلوم . نعم ورد
صحيح علي بن جعفر في جواز بيع دهن وقع فيه فأرة والادهان منه ، وكذلك
صحيح سعيد الأعرج .

قوله رحمه الله : وان كان يابساً مسحته بالتراب

قال في المعالم : عزى في المختلف الى ابن حمزة إيجاب مسح البدن
بالتراب اذا اصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر بغير رطوبة .
وقال الشيخ في النهاية : وان مس الانسان بيده كلباً أو خنزيراً أو ثعلباً أو
أرنباً أو فأرة أو وزغة ، أو صافح ذمياً أو ناصبياً معانداً بعداوة آل محمد عليهم
السلام ، وجب غسل يده ان كان رطباً ، وان كان يابساً مسحته بالتراب^٢ .
وحكى في المعتبر عن الشيخ أنه قال في المبسوط^٣ : كل نجاسة أصابت

(١) من لا يحضره الفقيه ٤٣/١ ، ح ٢١ .

(٢) النهاية ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) المبسوط ٧/١ .

٤٩ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن علي ابن اسماعيل عن حماد بن عيسى عن حريز قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يضيئ شيئاً من جسد الانسان . قال : يغسل المكان الذي أصابه .

٥٠ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته هل يجوز أن يمس الثعلب والارنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً ؟ قال : لا يضره ولكن يغسل يده .

قال الشيخ أيداه الله تعالى : (وإذا صافح الكافر المسلم ويده رطبة بالعرق أو غيره غسلها من مسه بالماء وإن لم يكن فيها رطوبة مسحها ببعض الحيطان أو التراب) .

البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها ، وإنما يستحب مسح اليد بالتراب ، ولا نعرف للمسح بالتراب وجوباً أو استحباباً وجهاً^١ .

الحديث التاسع والاربعون : حسن كالصحيح .

الحديث الخمسون : مرسل .

قوله عليه السلام : ولكن يغسل يده

وجوباً في بعض الموارد ، واستحباً في بعضها على المشهور .

يدل على ذلك قوله تعالى: « انما المشركون نجس » فحكم عليهم بالنجاسة بظاهر اللفظ فيجب أن يكون ما يماسونه نجساً الا ما يبيحه الشريعة، ويدل عليه أيضاً :

٥١ -- ما أخبرني به الشيخ أيده الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: في مصافحة المسلم لليهودي والنصراني قال: من وراء الثياب فان صافحك بيده فاغسل يدك .

٥٢ -- وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سأله عن رجل صافح مجوسياً . قال:

قوله رحمه الله : يدل على ذلك قوله تعالى

قال الفاضل التستري رحمه الله : في الدلالة على نجاسة مطلق الكافر تأمل، وكذا في دلالة الآية والروايات على المسح بالحائط ، وكأنه لا يريد الا مطلق النجاسة مع الرطوبة .

الحديث الحادى والخمسون : ضعيف .

قوله عليه السلام : فاغسل يدك

قال الفاضل التستري رحمه الله : يدل على الغسل وان لم يكن رطبة، فلعله محمود على الاستحباب ، وكذا الكلام فيما بعده .

الحديث الثانى والخمسون : صحيح .

يفسل يده ولا يتوضأ .

٥٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته عن فراش اليهودي والنصراني ينام عليه؟ قال : لا بأس ولا يصلي في ثيابهما ، وقال : لا يأكل المسلم مع المجوسي في قصبة واحدة ولا يقعد على فراشه ولا مسجده ولا يصفحه . قال : وسألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للبس لا يدري لمن كان هل يصلح الصلاة فيه ؟ قال : ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله . قال الشيخ أيده الله تعالى : (ويفسل الثوب أيضاً من عرق الابل الجلالة اذا أصابه كما يغسل من سائر النجاسات) .
بدل على ذلك :

الحديث الثالث والخمسون : صحيح أيضاً .

قوله عليه السلام : فلا يصلي فيه حتى يغسله

يمكن أن يكون الغسل باعتبار أنها فضلة مالا يؤكل لحمة .
وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه محمول على الاستحباب ، أو على علم مباشرته بالرطوبة ، فيبقى الأمر على ظاهر الوجوب ان حكمنا بنجاسة النصراني وان لم يمارس النجاسات .

قوله رحمه الله : ويفسل الثوب أيضاً من عرق الابل الجلالة

قال السيد رحمه الله في المدارك : اختلف الاصحاب في حكمه ، فذهب الشيخان الى نجاسته ، لصحيحة هشام ورواية حفص ، وقال سلال وابن ادريس

٥٤ -- ما أخبرني به الشيخ أبيه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تشرب من ألبان الأبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله .

٥٥ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا اللحوم الجلالة وإن أصابك من عرقها فاغسله .

وسائر المتأخرين بالطهارة، وحملوا الأمر بالغسل على الاستحباب، وهو مشكل لعدم المعارض^١ . انتهى .
والاشكال في محله .

الحديث الرابع والخمسون : حسن .

الحديث الخامس والخمسون : صحيح .

قوله عليه السلام : وإن أصابك من عرقها فاغسله

يمكن أن يكون الغسل هنا أيضاً باعتبار أنها فضلة مالا يؤكل لحمه .

قوله رحمه الله : وينسل الثوب من ذرق الدجاج

اختلف الأصحاب في ذرق الدجاج غير الجلال . والمشهور الطهارة ، وأما الجلال - وهو ما اغتذى بعذرة الانسان محضاً الى أن يسمى في العرف جلالاً -

قال الشيخ أبيه الله تعالى : (ويفسل الثوب من ذرق الدجاج خاصة ولا يجب غسله من ذرق الحمام وغيره من الطير الذي يحل أكله على ما بيناه) .

فذرقة نجس إجماعاً قاله في المختلف ^١ ، لانه غير مأكول اللحم .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : أجمع علماء الاسلام على نجاسة البول والغائط مما لا يؤكل لحمه ، سواء كان ذلك من انسان أو غيره اذا كان ذا نفس سائلة ، والاخبار الواردة بنجاسة البول في الجملة مستفيضة ، الا أن المتبادر منه بول الانسان . ويدل على نجاسته من غير المأكول مطلقاً حسنة ابن سنان .

أمّا الاروات فلم أقف فيها على نص يقتضي نجاستها على وجه العموم ، ولعل الاجماع في موضع لم يتحقق فيه الخلاف كاف في ذلك .

وقد وقع الخلاف في موضعين :

أحدهما رجيع الطير ، فذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل والجعفي الى طهارته مطلقاً ، وقال الشيخ في المبسوط : بول الطيور وذرقتها كلها طاهر الا الخشاف ، وقال في الخلاف : ما أكل فذرقة طاهر وما لم يؤكل فذرقة نجس ، وبه قال أكثر الاصحاب .

وثانيهما بول الرضيع ، والمشهور أنه نجس ، وقال ابن الجنيد بطهارته ^٢ .

قوله رحمه الله : فقد مضى فيما تقدم

قال الفاضل النستري رحمه الله : ان أراد حكيم الدجاج أيضاً ، فلم نجده

(١) مختلف الشيعة ص ٥٥ .

(٢) مدارك الاحكام ص ١٠٨ .

فقد مضى فيما تقدم ما يدل عليه ، ويدل عليه أيضاً :

٥٦ .. ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد

عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة انهما قالا : لاتغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه .

٥٧ .. وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه

عن عبدالله بن المغيرة عن عبدالله بن سنان قال : قال أبو عبدالله عليه السلام :

اغسل ثوبك من ابوال ما لا يؤكل لحمه .

وهذا يدل على أن ما يؤكل لحمه لايجب غسله على ما بيناه في غير موضع .

٥٨ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن

محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ألبان الابل والغنم والبقر وأبوالها ولحومها . فقال : لاتوضأ منه ، وإن أصابك منه شيء أو ثوباً لك فلا تغسله

فيما تقدم . وإن أراد حكم ذرق الحمام ونحوه ، فقد تقدم بثلاث ورقات . ولم

نجد في كلامه تعرضاً له بنفي ولا اثبات فلاحظ .

الحديث السادس والخمسون : حسن .

الحديث السابع والخمسون : حسن أيضاً .

الحديث الثامن والخمسون : حسن أيضاً .

قوله عليه السلام : وإن أصابك منه شيء

في الكافي « إن أصابك »^١ بدون الواو ، فالمراد بالتوضي غسل البدن منه

الآن تنتظف. قال: وسألته عن ابوال الدواب والبغال والحمير، فقال: اغسله فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله فان شككت فانضحه .

٥٩ - أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليهما السلام في ابوال الدواب تصيب الثوب فكرهه فقلت : أليس لحومها حلالا ؟ قال : بلى ولكن ليس مما جعله الله للاكل .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يقضي على سائر الاخبار التي تضمنت الامر بغسل الثوب من بول هذه الاشياء وروئها فان المراد بهاضرب من الكراهة وقد صرح بذلك على ما ترى .

وهو الظاهر .

وعلى ما في الكتاب يحتمل ذلك ، فيكون ما بعده تأكيداً له . وأن يكون المراد نفي انتفاض الوضوء بشرب الالبان، أو هي مع اللحوم والابوال . فتدبر .

قوله عليه السلام : اغسله

ظاهره النجاسة ، ويمكن الحمل على الاستحباب .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : ان سلم البول ففي الروث شيء ، الا أن يتمسك بالطريق الاولى .

الحديث التاسع والخمسون : مجهول .

وهذا الخبر جامع بين الاخبار ، فيشكل القول بالطهارة .

٦٠ - أحمد بن محمد عن البرقي عن أبان عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لأبأس بروت الحمير واغسل ابوالها .

الحديث الستون : موقوف كالصحيح .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : اختلف الاصحاب في أبوال البغال والحمير والدواب ، فذهب الاكثر الى طهارتها وكراهة مباشرتها، وقال الشيخ في النهاية وابن الجنيد بنجاستها . وأجاب القائلون بالطهارة عن الاخبار الدالة على النجاسة بالحمل على الاستحباب ، وهو مشكل لانتفاء ما يصلح للمعارضة . هذا كله في أبوالها ، وأما أرواثها فيمكن القول بنجاستها أيضاً ، لعدم القائل بالفصل، ولا يبعد الحكم بطهارتها تمسكاً بمقتضى الاصل السالم من المعارض، وبرواية الحلبي وأبي مريم^١ .

قوله رحمه الله : وقد صرح بذلك

أقول : لا يخفى عدم صراحة الكراهة في عرف الاخبار على ما هو المصطلح ولكن قد وردت أخبار دالة على الطهارة، وان كان في طرقها على المشهور كلام، لكنها معتمدة بالاصل . وربما تحمل أخبار النجاسة على التيقن لقول بعضهم بها . ولا يخفى أن الاحوط في الأبوال الاجتناب، لتعارض الأدلة وصحة الاخبار الدالة على النجاسة . وأما الأرواث فالظاهر طهارتها ، وما قيل من عدم القائل بالفصل لا عبرة به .

٦١ .. الحسين بن سعيد عن فضالة عن حسين بن عثمان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوالخيل والبغال فقال : اغسل ما أصابك منه .

٦٢ .. وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى ابن محمد عن الوشاء عن أبان بن عثمان عن أبي مريم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ماتقول في أبوال الدواب وأروائها؟ قال: أما أبوالها فاغسل ما أصابك . وأما أروائها فهي أكثر من ذلك .

الحديث الحادى والستون : صحيح .

الحديث الثانى والستون : ضعيف .

ولعل أبا مريم هو عبدالغفار بن القاسم .

قوله عليه السلام : فهي أكثر من ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : قال في المعتبر : يعني أن أكثريتها يمنع التكليف بازالتها . انتهى .
 كأنه بالخرج ، ولا يبعد أن يقال : ان المقصود أن غسل الثوب عن أروائها أولى من الغسل من أبوالها .

٦٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن السندي بن محمد عن يونس بن يعقوب عن عبد الأعلى بن أعين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال حمير والبغال ، فقال : اغسل ثوبك . قال قلت : فأروئها ؟ قال : هو أكثر من ذلك .

٦٤ - عنه عن موسى بن عمر عن يحيى بن عمر عن داود الرقي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبي فأطلبه فلا أجده . قال : اغسل ثوبك .

ولا ينافي ذلك مارواه :

الحديث الثالث والستون : مجهول .

الحديث الرابع والستون : مجهول أيضاً .

وقال القاضل النسري رحمه الله : نقل الأجماع في المختلف على صحة ما يقتضي مضمونه ، ويؤيده العمومات المتقدمة . انتهى .

وأقول : اختلف الأصحاب في رجيع الطير ، فذهب الصدوق وابن أبي عقيل والجعفي إلى طهارته مطلقاً .

وقال الشيخ في المبسوط : بول الطير وذرقها كلها طاهر إلا الخشاف ^١ .

وقال في الخلاف : ما أكل فذرقه طاهر ، وما لم يؤكل فذرقه نجس ^٢ .

واليه ذهب الأكثر .

وظاهر العلامة في المختلف ^٣ الأجماع على نجاسة بول الخشاف ، وهو

(١) المبسوط ٣٩/١ .

(٢) الخلاف ٥٥/١ ، مسألة ١٥١ .

(٣) مختلف الشيعة ص ٥٦ .

- ٦٥ - أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : لأبأس بدم البراغيث والبق وبول الخشاشيف .
 لأن هذه الرواية شاذة ويجوز أن يكون وردت للتقية .
- ٦٦ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة عن جميل بن دراج عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كل شيء يطير

غير ثابت .

والقول بطهارة ذرق الطيور مطلقاً قوي .
 وأما بول الخشاشف فالأخبار فيه متعارضة ، وأخبار الطهارة مؤيدة بالأصل ورفع الحرج ، لا سيما في عراق العرب ، فإنه لا يمكن إزالته عن المساجد بل الضرائح المقدسة ، وخبر النجاسة مؤيد بالشهرة ودعوى الاجماع ، والاحتياط مهما أمكن لا يترك .

الحديث الخامس والستون : موقوف .

الحديث السادس والستون : حسن .

قال الفاضل التستري رحمه الله : في قوله « بهذا الاسناد » لا يظهر له مشار إليه حسن ، وكأن مراده أسناده الذي يصل الى الكليني مع الكليني أيضاً .
 وبالجمله هذه الرواية موجودة في الكافي بهذه الكيفية عن علي - الى آخره .
 الا أن لفظة « بوله » مقدم على « بخرئه » .

قوله عليه السلام : كل شيء يطير

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه نزهه على ما عدا بول الخشاشف ، حيث

فلا بأس بخثره وبوله .

٦٧ .. وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم أيغسله أم لا ؟ قال : يغسل بول الحمار والفرس والبغل ، فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله .

٦٨ .. وأخبرني الشيخ أبيه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه .
فأما ما يدل على تخصيص ذرق الدجاج :

لم يتكلم عليه . ويحتمل أن يكون مبني تركه للكلام على معرفة طريق البحث من كلامه المتقدم . انتهى .

وأقول : دلالة على طهارة بول الخشاف ظاهر ، إذ لم يعرف شيء من الطيور غيره ، والخبر في قوة الصحيح .

الحديث السابع والستون : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : وكل ما يؤكل لحمه

ظاهره أن المراد ما أعد الله للاكل ، أو الشائع أكله .

الحديث الثامن والستون : موثق .

٦٩.. ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن فارس قال : كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج تجوز الصلاة فيه ؟ فكتب : لا .

٧٠.. أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام قال : في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر ، وإن أصابه بعد ثلاثة أيام فاغسله ، وإن كان الطريق نظيفاً لم تغسله .

الحديث التاسع والستون : ضعيف .

لأن فارساً هو ابن حاتم القزويني الذي ضعف .
ويدل على ما ذهب إليه المفيد والشيخ في بعض كتبه من نجاسة ذرق الدجاج ، ويعارضه خبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه قال : لا بأس بخرو الدجاج والحمام يصيب الثوب^١ . والخبران وإن كانا ضعيفين ، لكن الثاني مؤيد بالأصل والشهرة وعمومات طهارة خرو ما يؤكل لحمه ، فيمكن حمل الأول على الاستحباب ، أو على الجلال .

الحديث السبعون : مرسل .

قوله عليه السلام : لا بأس به

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المقصود نفي الكراهة قبل الثلاثة مع

قال الشيخ أبيه الله تعالى : (واذا ظن الانسان أنه قد أصاب ثوبه نجاسة ولم يتيقن ذلك رشه بالماء ، وان يتيقن حصول النجاسة فيه وعرف موضعها غسله بالماء فان لم يعرف الموضع بعينه غسل جميع الثوب بالماء ليكون على يقين من طهارته ويزول عنه الشك فيه والارتباب) .

فالاصل فيه أنه اذا حصل في الثوب نجاسة حرم الصلاة عليه فيه ، واذا لم يعلم

عدم علم النجاسة واثبات الكراهة بعدها ، الآن يعلم الطهارة اليقينية ، والافاظهار أن مع عدم علم النجاسة لا يحسن الاجتناب ، سواء كان قبل الثلاثة أو بعدها . وكيف ما كان ففي اثبات حكم بمثل هذه الرواية لا يخلو من شيء وان كان مجرد الكراهة .

وقال صاحب المعالم رحمه الله : اشتهر في كلام الاصحاب الحكم باستحباب ازالة طين المطر بعد مضي ثلثه أيام من وقت انقطاعه ، وأنه لا بأس به في الثلاثة ما لم يعلم فيه نجاسة ، والاصل فيه رواية محمد بن اسماعيل ^١ .

قوله رحمه الله : رشه بالماء

المشهور بين الاصحاب استحباب الرش مع الشك في وصول النجاسة ، وأوجب سلا ^٢ الرش اذا حصل الظن بنجاسة الثوب ولم يتيقن ، وظاهر المفيد أيضاً ذلك .

قوله رحمه الله : واذا لم يعلم

الظاهر اذا علم ، والا فقيه تكرر .

(١) فقه المعالم ص ٦٩ .

(٢) المراسم ص ٥٦ .

الموضع بعينه فغسله صار على يقين من طهارة الثوب ، ومتى لم يتعين له الموضع فعلا طريق له الى الحكم بطهارة الثوب الا بعد غسل جميعه ، ويدل أيضاً عليه :

٧١ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد عن أحمدهما عليهما السلام قال: سأنته عن المذي يصيب الثوب؟ فقال: ينضجه بالماء ان شاء ، وقال في المني الذي يصيب الثوب: فان عرفت مكانه فاغسله وان خفي عليك فاغسله كله .

٧٢ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن بول الصبي يصيب الثوب. فقال: اغسله . قلت: فان لم أجد مكانه قال : اغسل الثوب كله .

ثم قال أبيه الله تعالى : (ولا بأس بعرق الحائض والجنب ولا يجب غسل الثوب منه الا أن يكون المجنابة من حرام فيغسل ما أصابه من عرق صاحبها من جسد وثوب ويعمل في الطهارة بالاحتياط) .
فيدل عليه :

الحديث الحادى والسبعون : صحيح .

الحديث الثانى والسبعون : موقوف .

قوله رحمه الله : ولا بأس بعرق الحائض

لاخلاف بين الاصحاب في طهارة عرق الحائض والمستحاضة والنفساء

٧٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن أبي اسامة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يعرق في ثوبه أو يفتسل فيعانق امرأته ويضاجعها وهي حائض أو جنب فيصيب جسده من عرقها . قال : هذا كله ليس بشيء .

٧٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه قال : لا أرى فيه به بأساً . قال : انه يعرق حتى أنه لو شاء أن يعصره عصره . قال فقطب أبو عبد الله عليه السلام في وجه الرجل وقال : ان أبيتم فشيء من ماء فانضحه به .

والجنب من الحلال ، اذا خلا الثوب أو البدن من النجاسة .
واختلفوا في نجاسة عرق الجنب من حرام ، فذهب ابن بابويه والشيخان واتباعهما الى النجاسة ، بل نسب بعضهم هذا القول الى الاصحاب ، والمشهور بين المتأخرين الطهارة .

الحديث الثالث والسبعون : حسن .

الحديث الرابع والسبعون : ضعيف .

ومحمول على عدم سراية النجاسة الى البدن ، أو على التقية .

٧٥ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يجنب الثوب الرجل ولا يجنب الرجل الثوب .

٧٦ -- محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن أحمد بن

وفي القاموس : قطب يقطب قطباً وقطوباً زوي ما بين عينيه وكلح كقطب^١.

الحديث الخامس والسبعون : مجهول .

قوله عليه السلام : لا يجنب الثوب الرجل

يمكن أن يكون المراد الثوب الذي عرق فيه الجنب .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف : أي لا ينجسه بحسب الظاهر ، فأما محمول على التقية لموافقة لمذهب كثير من العامة من طهارة المنى ، أو على العرق القليل الذي لا يسري . وأما على أنه لا يصير جنباً حتى يجب عليه الغسل . « ولا يجنب الرجل الثوب » أي عرق الجنب ليس ينجس حتى يجب منه غسل الثوب . انتهى .

وروى الصدوق في الموثق عن عبد الله بن بكير أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يلبس الثوب وفيه الجنابة فيعرق فيه ، فقال : إن الثوب لا يجنب الرجل^٢ .

الحديث السادس والسبعون : ضعيف .

(١) القاموس ١/ ١١٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١/ ٣٩ ، ح ٣ .

محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم بن عمرو عن الحسن بن زياد قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض فخذيه نكتة من بوله فيصلي ثم يذكر بعد أنه لم يغسله . قال : يغسله ويعيد صلاته .

٧٧ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال : صب عليه الماء - مرتين .

٧٨ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين ابن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن حماد بن شعيب عن أبي بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يبتل القميص . فقال : لا بأس وإن أحب أن يرشه بالماء فليفعل .

ويدل على إعادة الناسي مطلقاً ، وعلى عدم وجوب التعدد في إزالة البول ، وكأنه عليه السلام أحال على علم السائل ، وإن أمكن حمل المرتين على الاستحباب .

الحديث السابع والسبعون : حسن .

الحديث الثامن والسبعون : صحيح .

ويدل على استحباب الرش مع احتمال النجاسة أو ظنها .
وبالجملة هذا الخبر والأخبار الآتية محمولة على عدم العلم بسرابة النجاسة من الموضع النجس الى البدن ، جمعاً بينها وبين ما دل على النجاسة ، بوصول النجس أو المتنجس الى الثوب أو البدن .

٧٩ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن المنبه بن عبيد الله عن الحسين بن علوان الكلبي عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجنب والحائض يعرقان في الثوب حتى يلصق عليهما. فقال: إن الحيض والجنابة حيث جعلهما الله عز وجل ليس في العرق فلا يغسلان ثوبهما .

٨٠ - وبهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن العباس ابن معروف عن علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى وفضالة بن أيوب عن معاوية ابن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تعرق في ثيابها أنصلي فيها قبل أن تغسلها؟ فقال: نعم لأبأس .

٨١ - فأما الخبر الذي رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة الحائض تعرق في ثوبها فقال: تغسله. قلت: فإن كان دون الدرع أزار فانما يصيب العرق مادون الأزار. قال: لا تغسله .

هذا يعني به إذا أصابه قدر مع العرق، ألا ترى أنه قال: فإذا عرقت مادون

الحديث التاسع والسبعون : موثق .

الحديث الثمانون : صحيح .

الحديث الحادي والثمانون : موثق .

قوله رحمه الله : ما دون الأزار

كأنه كان الظاهر ما دون الدرع .

الازار لا تغسله فنيه أنه اذا عرقت في موضع الازار فالغالب من احوالهن ان تكون هناك نجاسة فلاجل هذا قال : تغسله ، والذي يكشف عن هذا الوجه :

٨٢ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو ابن سعيد المدايني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الحائض تعرق في ثوب تلبسه، فقال : ليس عليها شيء الا أن يصيب شيء من مائها أو غير ذلك من القدر فتغسل ذلك الموضع الذي أصابه بعينه .

ويحتمل أن يكون مراده بجانب المذي يلي البدن من الازار ، اذ لو سرى العرق الى الجانب وجرى لسرى الى الدرع .

ويحتمل أن يكون « دون » بمعنى « عند » والتشويش في عبارة الشيخ رحمه الله أكثر اذ نقل العبارة بالمعنى وغيرها .

وحاصل كلامه أن مفهوم الكلام يدل على أنه اذا كان الازار تحت الدرع فعدم الغسل مخصوص بالدرع ، اذ الغالب في الازار التلوث .

وقوله « فلاجل هذا قال : تغسله » أي في الثوب الملاصق .

الحديث الثاني والثمانون : موثق أيضاً .

قوله عليه السلام : مما بها ١

أي : من دم الحيض .

٨٣ - وروى علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن سورة بن كليب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض أتغسل ثيابها التي لبستها في طمئتها؟ قال: تغسل ما أصاب ثيابها من الدم وتدع ما سوى ذلك. قالت له: وقد عرقت فيها؟ قال: إن العرق ليس من الحيضة.

٨٤ - وما رواه علي بن الحسن بن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة المفضل بن صالح الأسدي النخاس عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا لبست المرأة الطامث ثوباً فكان عليها حتى تطهر فلا تصلي فيه حتى تغسله فإن كان يكون عليها ثوبان صلت في الأعلى منهما وإن لم يكن لها غير ثوب فلتغسله حين تطمئ ثم تلبسه فإذا طهرت صلت فيه وإن لم تغسله.

فالوجه فيه أيضاً ما ذكرناه في الخبر الأول أو يحمل على ضرب من الاستحباب يدل على ذلك:

الحديث الثالث والثمانون: مجهول.

ورواه الكليني في الصحيح عنه^١.

الحديث الرابع والثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فليغتسل حين تطمئ

لعل المراد حين يخرج منها الدم فيصيب ثوبها.

٨٥ - مرواه علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الحائض تعرق في ثوبها ؟ قال : ان كان ثوباً تلزمه فلا أحب أن تصلي فيه حتى تغسله .
فأما ما يدل على ان الجنابة اذا كانت من حرام فانسه يغسل الثوب منها احتياطاً فهو :

٨٦ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبان بن عثمان عن محمد الحلبي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره . قال : يصلي فيه وإذا وجد الماء غسله .

الحديث الخامس والثمانون : موثق .

الحديث السادس والثمانون : موثق أيضاً .

ورواه الصدوق في الصحيح عن محمد الحلبي .
والظاهر أن المراد من قوله « رجل أجنب في ثوبه » أصاب ثوبه شيء من المنى ، وقد يطلق الجنابة على المنى ، كما ورد أن الخمرة تصيبها الجنابة .
وقال الفاضل التستري رحمه الله : غاية ما يفهم مما تقدم عدم وجوب الغسل ، فلو دل هذه الرواية على الوجوب واعترف به أحتمل ما ذكره . وأما مع احتمالها للاستحباب والاعتراف بالاستحباب فلا . وبالجمله فهذه الرواية لأجد لما ذكره وجهاً صالحاً . انتهى .

وقال في المعالم : اعلم أن الشهيد رحمه الله في الذكرى بعد أن حكى عن

المبسوط نسبة الحكم بنجاسة عرق الجنب من الحرام الى رواية الاصحاب قال: ولعله ما رواه محمد بن همام بأسناده الى ادريس بن يزيد الكفرتوتي أنه كان يقول بالوقف ، فدخل سر من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب أبصلى فيه ؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره عليه السلام اذ حركه أبو الحسن عليه السلام بمقرعة وقال مبتدءاً: ان كان من حلال فصل فيه ، وان كان من حرام فلا تصل فيه .

ثم قال : وروى الكليني بأسناده الى الرضا عليه السلام في الحمام يغتسل فيه الجنب من الحرام، وعن أبي الحسن عليه السلام لا يغتسل من غسالته ، فانه يغتسل فيه من الزنا ^١ .

لكن في طريق الاخيرين ضعف، والاولى لم أقف عليها في كتب الحديث الموجودة الان عندنا بعد التتبع ^٢ .

وأقول : ورد في فقه الرضا عليه السلام أنه قال : ان عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من الحلال فتجوز الصلاة فيه، وان كانت حراماً فلا تجوز فيه حتى تغسل ^٣ .

وروى ابن شهر آشوب رحمه الله في مناقبه من كتاب المعتمد في الاصول عن علي بن مهزيار قال : وردت العسكر أريد أن أسأل أبا الحسن عليه السلام عن الجنب اذا عرق في الثوب ففلت في نفسي: ان كشف عن وجهه فهو الامام ، فلما قرب مني كشف وجهه ، ثم قال : ان كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من

(١) الذكرى ص ١٤ .

(٢) فقه المعالم ص ٢٧٢ .

(٣) فقه الرضا ص ٤ .

حرام لا تجوز الصلاة فيه، وان كانت جنابته من حلال فلا بأس، فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة^١.

ووجدت هذا الخبر في أصل قديم أظنه «مجموع الدعوات» لمحمد بن هارون ابن موسى التلعكبري عن أبي الفتح غازي بن محمد الطرائفي، عن علي بن عبد الله الميموني، عن محمد بن علي بن معمر، عن علي بن يقطين بن موسى الاهوازي عنه عليه السلام مثله وقال : ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال ، وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام^٢.

وقال علي بن بابويه في رسالته : ان عرفت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من حلال فحلال الصلاة فيه ، وان كانت من حرام فحرام الصلاة فيه . ونحوه ذكر ولده رحمهما الله في الفقيه^٣ ، وابن الجنيد في المختصر، والشيخ في الخلاف .

وقال في النهاية: لأبأس بعرق الحائض والجنب في الثوب واجتنابه أفضل، الا أن تكون الجنابة من حرام فإنه يجب غسل الثوب اذا عرق فيه^٤ .
 وذهب ابن ادريس وأكثر المتأخرين الى الطهارة مطلقاً، وبالغوا في الطعن على كلام الشيخ في هذا الكتاب .

وقد ظهر مما ذكرنا عذر الشيخ رحمه الله ، لكن كان الاولى أن يومي الى واحد من تلك الاخبار ، ولعله لم تحضر عنده ، ومع ذلك فالمسألة لا تخلو من اشكال ، لجهالة الاخبار وان كانت مؤيدة بعمل العلماء الاخبار ، والاحتياط في

(١) المناقب ٤١٣/٤ - ٤١٤ .

(٢) راجع بحار الانوار ١١٨/٨٠ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤٠/١ .

(٤) النهاية ص ٥٣ .

لايجوز أن يكون المراد بهذا الخبر الا من عرق في الثوب من جنابة اذا كانت من حرام ، لانا قد بينا ان نفس الجنابة لاتتعدى الى الثوب ، وذكرنا أيضاً

مثله مما لا يترك .

وقال في المنتهى : لافرق - أي في الحكم بنجاسة العرق المذكور على القول بها - بين أن يكون المجنب رجلاً أو امرأة، ولا بين أن تكون الجنابة من زنا أو لواط أو وطئ بهيمة أو وطئ ميتة وان كانت زوجته، وسواء كان مع الجماع انزال أم لا، والاستمناء باليد كالزنا، أما لو وطئ في الحيض أو الصوم فالاقرب طهارة العرق فيه ، وفي المظاهرة اشكال .

قال : ولو وطئ الصغير أجنبية وأحقنا به حكم الجنابة بالوطئ ، ففي نجاسة عرقه اشكال ، ينشأ من عدم التحريم في حقه ^١ . انتهى .

وأقول : ماقربه في الحيض والصوم غير قريب ، بل غريب لشمول الاخبار لهما . والله يعلم .

والعجب من الشيخ أنه ادعى الاجماع في الخلاف على نجاسة عرق الجنب من حرام ^٢ ، وفي المبسوط ^٣ تردد في الحكم ثم استدل بالاحتياط ، ورد عليه في المعتبر بأن طريقة الاحتياط لا يصلح لتأسيس الاحكام .

ثم اعلم أن الخبر يدل على جواز الصلاة في الثوب التنجس اذا لم يوجد غيره على الاطلاق ، كما ذهب اليه بعض الاصحاب ، وسيأتي الكلام فيه - انشاء الله .

(١) منتهى المطلب ص ١٧٠/١ .

(٢) الخلاف ١٨٠/١ ، مسألة ٢٢٧ من كتاب الصلاة .

(٣) المبسوط ٣٧/١ .

أن عرق الجنب لا ينجس الثوب فلم يبق معنى يحمل عليه الخبر الاعرق الجنبه من حرام فحملناه عليه ، على أنه يحتمل أن يكون المعنى فيه أن يكون أصاب الثوب نجاسة فحينئذ يصلي فيه ويعبد على ما بيناه .

قال الشيخ أبده الله تعالى : (واذا غسل الثوب من دم الحيض فبقي منه أثر لا يقلعه الغسل لم يكن بالصلاة فيه بأس ويستحب صبغه بما يذهب لونه فيصلي فيه على سبوغ من طهارته) .

فبدل عليه الآية وهي قوله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » وأثر دم الحيض ربما يخرج الانسان بقلعه ولا يتسهل له ذلك فأبيح له الصلاة فيه ، فأما ما يدل على استحباب صبغ الموضع فهو :

٨٧ - ما أخبرني به الشيخ عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن

قوله رحمه الله : على أنه يحتمل

قال الفاضل التستري رحمه الله : انما أجسد هذه العلاوة دالا على خلاف المدعى من وجوب الغسل في عرق الجنب فلا يحسن . نعم ان كان المدعى اثبات عدم وجوب غسل عرق الجنب حسن ذلك ، ولعل مقصوده أن المدعى وجوب الغسل من عرق الجنب احتياطاً لا الوجوب القطعي .

فعلى هذا يحتاج أن يجوز في الخبر ارادة حكم غير الجنب من حرام ، أو احتمال غير الوجوب في عرق الحرام ، فلما أبقي الخبر على ظاهر الوجوب احتاج الى تجويز ارادة حكم غير الجنب من حرام ، والا لزمه الحكم القطعي بوجوب الغسل من عرق الجنب من حرام . افهمه .

الحديث السابع والثمانون : ضعيف .

الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام قال: سألت أم ولد لآبيه فقالت: جعلت فداك اني أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحي منه. فقال: سليني ولا تستحي. قالت: أصاب ثوبي دم الحيض ففسلته فلم يذهب أثره. قال: اصبغيه بمشق حتى يختلط ويذهب أثره . ٨٨ - وأخبرني الشيخ عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن عيسى ابن أبي منصور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة أصاب ثوبها دم الحيض ففسلته فبقي أثر الدم في ثوبها . فقال : قل لها تصبغه بمشق يختلط . ثم قال أيده الله تعالى : (وإذا أصابت النجاسة شيئاً من الاواني طهرت

قوله عليه السلام : اصبغيه بمشق

الظاهر أنه لما لم يكن عبرة باللون بعد ازالة العين ، ويحصل من رؤية اللون أثر في النفس، فلذا أمرها عليه السلام بالصبغ لئلا يتميز ويرتفع استنكاف النفس .

ويحتمل أن يكون الصبغ بالمشق مؤثر في ازالة الدم ولونه ، وظاهر كلام المفيد رحمه الله ذلك ، لكنه بعيد .

الحديث الثامن والثمانون : مجهول .

قوله عليه السلام : حتى يختلط

أي : لون المشق بلون دم الحيض .

بالفعل) .

فقد مضى فيما تقدم شرحه .

قال الشيخ أبيه الله تعالى : (والارض اذا وقع عليها البول ثم طلعت عليها الشمس فجففتها طهرت بذلك وكذلك البواري والحصر) .

٨٩ - يدل عليه ما اخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق ابن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الشمس هل تطهر الارض ؟ قال : اذا كان الموضع قذراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يمس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة ، وإن أصابته الشمس

قوله رحمه الله : فقد مضى فيما تقدم شرحه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه أراد ما تقدم في غسل الثوب والبدن من النجاسة ، وقاس حكم الاواني بهما .

ويحتمل ما تقدم في شرب الكلب من الانية ، وسيجيء انشاء الله حكم الانية خصوصاً بعد ورقتين تقريباً .

الحديث التاسع والثمانون : موقوف .

قوله عليه السلام : فالصلاة على الموضع جائزة

اختلف الاصحاب في مطهريه الشمس ، فالمفيد رحمه الله ذهب الى ما ذكر

في المتن ، ونحوه قال الشيخ في المبسوط ^١ .

وقال في الخلاف : الارض اذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وما طلعت عليها الشمس وهبت عليها الريح ، حتى زال عين النجاسة فانها تطهر ، ويجوز السجود عليها والتيمم بترابها وان لم يطرح عليها الماء ^٢ .

وقال في موضع آخر : وكذا البواري والحصر ^٣ .

وألقى المحقق في الشرائع^٤ والعلامة في جملة من كتبه وجمع من المتأخرين بالارض والحصر كل ما لا يمكن نقله كالاشجار والابنية .

وقال القطب الراوندي : الارض والبارية والحصر هذه الثلاثة فحسب اذا أصابها البول فجففتها الشمس حكمها حكم الطاهر في جواز السجود عليها ما لم تصر رطبة ، أو يكن الجبين رطباً ، ومقتضاها أنها لا تطهر بذلك وان جاز السجود عليها ^٥ .

وحكا في المعبر^٦ عن صاحب الوسيلة أيضاً واستجوده ، وربما كان في كلام ابن الجنيّد اشعار به ، وحكى الشيخ الاجماع على التطهير .

وقال الصدوق في من لا يحضره الفقيه في الصحيح على الظاهر : وسأل زرارة أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي صلى فيه ، فقال : اذا جفته الشمس فصلى عليه فهو طاهر ^٦ . ولعل الاستدلال به للطهارة أولى من الاستدلال بغيره .

(١) المبسوط ٣٨/١ .

(٢) الخلاف ٦٦/١ ، مسألة ١٨٦ .

(٣) الخلاف ١٨٥/١ ، مسألة ٢٣٦ من كتاب الصلاة .

(٤) شرائع الاسلام ٥٥/١ .

(٥) المعبر ص ١٣٤ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ١٥٧/١ ، ح ٩ .

وقال السيد رحمه الله في المدارك : استدل الشيخ في الخلاف على تطهير الشمس باجماع الفرقة وبما رواه عمار وصحيحة علي بن جعفر ، واستدل له برواية أبي بكر الحضرمي ، وبالأخيرة استدل في المختلف على طهارة غير الأرض والبواري مما لا ينقل عادة كالأبنية والأشجار .

وفي كل من هذه الأدلة نظر :

أما الاجماع فلما بيناه مراراً من عدم تحققه في أمثال هذه المسائل .
وأما الرواية الأولى فلانها ضعيفة السند، ومع ذلك فغير دالة على الطهارة، إذ أقصى ما تدل عليه جواز الصلاة في ذلك المحل مع اليبوسة ونحن نقول به، لكنه لا يستلزم الطهارة ، بل ربما كان في آخر الرواية اشعار ببقاء المحل على النجاسة ، وكذا الكلام في الرواية الثانية .

لا يقال : اطلاق الاذن بالصلاة في هذه المحال يقتضي جواز السجود عليها فتكون طاهرة ، لان من شرط السجود طهارة المسجد .

لانا نقول : اشتراطه محل توقف، فانا لم نقف له على مستند سوى الاجماع المنقول ، وفيه ما فيه . واوسلم فيجوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الأدلة ، مع أن هذا الراوي روى جواز الصلاة على المحل الجاف وان لم تصبه الشمس .

وقال أيضاً : لو كانت النجاسة ذات جرم اعتبر في طهارتها بالشمس زوال جرم نجاسة اجماعاً^١ . انتهى .

وخلاصة القول في ذلك أن المشهور بين المتأخرين أن الشمس تطهرها تجففه من البول وشبهه من النجاسات التي لا جرم لها ، بأن تكون مائعة أو كان

تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ٤٠٣

ولم يبيس الموضع القذر وكان رطباً فلا تجوز الصلاة عليه حتى يبيس وان كانت
رجلك رطبة أو جبهتك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل
على ذلك الموضع القذر، وان كان عين الشمس أصابه حتى يبيس فإنه لا يجوز ذلك.

لها جرم لكن أزيل بغير المطهر وبقيت لها رطوبة، وانما تطهره اذا كان في الارض
أو البواري أو الحضر، أو ما لا ينقل عادة كالابنية والنبات.

وقيل : باختصاص الحكم المذكور بالبول . وقيل : باختصاصه بالارض
والبواري والحضر . ومنهم من اعتبر الخصوصيتين . ومنهم من قال : لا يطهر
المحل ولكن تجوز الصلاة والسجود عليه .

والمسألة قوية الاشكال، وان كان الاظهر مع اعتبار الخصوصيتين الطهارة،
والاحوط صب الماء قبل التجفيف، والمشهور أن الجفاف الحاصل بغير الشمس
لا يوجب الطهارة، خلافاً للشيخ في الخلاف^١.

وقالوا: يطهر الباطن بتجفيف الشمس مع اتصاله بالظاهر، أما مع الانفصال
كوجهي الحائط اذا كانت النجاسة فيها غير خارقة، فتختص الطهارة بما صدق
عليه الاشراف.

قوله عليه السلام : وان كانت رحلك

قال الفاضل التستري رحمه الله : كان مقتضى هذا عدم طهارة الارض مع
اليوسة بالشمس، وان كان قوله « وان كان غير الشمس أصابه » يوهم الطهارة،
نظراً الى أنه لولا الطهارة بالشمس لما كان فرق بين اليوسة بالشمس وغيرها.

٩٠ - وبهذا الاستناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي ابن جعفر عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير ان تغسل؟ قال: نعم لا بأس.

ولعل الاعتماد على الاول أولى ، للاستصحاب السالم عن يقين صلاحية معارضة قوله « وان كان غير الشمس أصابه حتى ييس » الى آخره ، لاحتمال أن يكون هذا تعبداً شرعياً ويكون محمولا على الكراهة .

وقال أيضاً : وكأن فيه دلالة على جواز السجود على الموضع النجس مع عدم التعدي ، ولا أعرف في الخبر ما ينافيه . انتهى .

وأقول : وفي بعض النسخ « وان كان عين الشمس » فظاھره عدم الطهارة .

الحديث التسعون : صحيح .

قوله عليه السلام : نعم لا بأس

قال الفاضل التستري رحمه الله: ان دل جواز الصلاة على الطهارة ، كان هذا دليلا على الطهارة بمجرد الجفاف ولو كان بغير الشمس ، اللهم الا أن يقال : هذا مطلق فيحمل على المقيد المتقدم .

وفيه أن طريق هذا أحسن ومتمنه أسلم ، فتخصيصه بذلك غير شديد ، الا أن يدعى أن حجية أخبار الاحاد بالنظر الى حصول الظن من غير نظر الى صحة الطريق وعدمها، وبعد ورود ذلك لا يحصل الظن لصحة المطلق من حيث الاطلاق . انتهى .

وقد يقال : ان اطلاق الاذن في الصلاة مع امكان المباشرة برطوبة يفيد

٩١ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد بن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عثمان بن عبد الملك عن أبي بكر عن أبي جعفر عليه السلام قال : يا أباكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر .
 ٩٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألته عن الأرض والسطح يصيبه البول أو ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء ؟ قال : كيف تطهر من غير ماء .

الطهارة ، والا لزم الاغراء بالنجاسة من حيث لا يدري صاحبها ، وذلك لا يليق بأصحاب العصمة .

ومما يمكن الاحتجاج به في ذلك ما رواه الصدوق في الفقيه بسنده الصحيح عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي أصلي فيه ، فقال : اذا جففت الشمس فصل عليه فهو طاهر^١ .
 واحتمال أن يراد بالطهارة النظافة بعيد ، ويمكن أن يدعى أنه يشمله غير الأرض أيضاً ، وسيأتي في هذا الكتاب صحيحة أخرى عن زرارة دالة على ذلك .

الحديث الحادي والتسعون : مجهول .

قوله عليه السلام : ما أشرقت عليه

يدل بعمومه على المنقول أيضاً .

الحديث الثاني والتسعون : صحيح .

فالمراد اذا لم تجففه الشمس ، والذي يدل على ذلك الخبر الاول وهو قوله « اذا أصاب الارض نجاسة وطلعت عليه الشمس ثم ييس فلا بأس بالصلاة عليه واذا لم ييس فلا تجوز الصلاة عليه » .
 قال الشيخ أبيه الله تعالى : (ولا بأس أن يصلي الانسان على فراش قد أصابه مني أو غيره من النجاسات اذا كان موضع سجوده طاهراً) .
 فيدل عليه :

قوله رحمه الله : فالمراد به اذا لم تجففه الشمس

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه بعداً ، لان السؤال وقع عن مطهريه الشمس في حال من الاحوال ، فالجواب بالعدم من غير ماء يدل على النفي الكلي .

ولا يبعد الجمع بين هذه وبين خبر زرارة الدالة على طهارة المكان المتنجس بالبول بالجفاف من الشمس ، اما بحمل هذا على ما وقع الجفاف بغير الشمس ، فلا ينفعه حيثئذ اصابة الشمس ، وذلك بما اذا وقع الجفاف بالشمس ، أو باشتراط الطهارة بالجمع بين الماء والشمس ، ويكون المراد أن الجفاف المتعقب عن صب الماء اذا وقع بالشمس طهر والا فلا .

ولعل هذا أحوط خصوصاً اذا جفت أولاً بالشمس ثم صب عليه الماء وجف ثانياً بالشمس أيضاً .

وكيف ما كان فصحيحة زرارة واردة في البول ، والحق الغير به قياس ، ولا أستبعد طهارة البول بل كل النجاسة بازالة العين بالماء ، سواء كان المتنجس أرضاً أو غيره ، لعموم قوله تعالى « ليظهركم به »^١ وفحوى رواية محمد بن

٩٣ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن صالح عن السكوني عن محمد بن أبي عمير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصلي على الشاذكونة وقد أصابها الجنابة . قال : لا بأس .

اسماعيل . ولا ينظر الى أمر الغسالة وامكان اخراجها وعدمه ، اذ لا أراه الانوع استنباط في مقابلة النصوص ، مع أن مقتضى الاصل عدمه . انتهى .

وقال السبط المدقق رحمه الله : لا يخفى ما في كلام الشيخ، فإن الظاهر منه أن المراد بالماء مافيه من الرطوبة، ولا ريب أن الماء عند الاطلاق انما ينصرف الى المطلق ، وبتقدير حمل الشيخ يلزم أن لا تطهر الشمس الا الرطب برطوبة الماء الذي فيه ، ولا أظن هذا القيد لاحد من الاصحاب غير الشيخ . نعم ربما احتمل أن يراد به من غير ترطبه بماء . ولا يخلو من بعد ، لان ظاهر السؤال خلاف ذلك .

وقد يخلج احتمال حمل الحديث على الانكار ، بأن يكون قوله « كيف » استفهاماً انكارياً ، ثم قوله « يطهر » ابتداء كلام . ويبقى في الرواية احتمال آخر له نوع وجه ، وهو أن يكون وجه الانكار ذكر ما أشبه البول ، فانه يتناول ما له جرم كالدم ، وتأثير الشمس فيه انما هو بعد زوال العين . انتهى .

وأقول : لا يخفى مافي المحامل من التكلفات الباردة، والشيخ حمل الحديث على ما اذا يبس المحل بغير الشمس ثم أشرقت عليه . وهذا لا يكفي للتطهير اتفاقاً ، بل لابد من صب الماء عليه حتى يجف بالشمس على المشهور .

ثم قال الشيخ أبيه الله تعالى : (ولا بأس بالصلاة في الخف وان كانت فيه نجاسة وكذلك النعل والتنزه عن ذلك أفضل ، واذا داس الانسان بنعله أو خفه نجاسة ثم مسحهما بالتراب طهرا بذلك) .

ورواية محمد بن أبي عمير عن الصادق عليه السلام بعيد .
قال الفاضل التنسري رحمه الله : ليس فيه دلالة على استثناء موضع السجود كما هو المدعى ، بل ربما يقال : ان مقتضى اطلاقه مساواة موضع السجود وغيره . انتهى .

وقال في المغرب : الشاذ كونه بالفارسية الفراش الذي ينام عليه .
وقال في القاموس : الشاذ كونه بفتح الدال ثياب غلاط مضربة تعمل باليمن^١ .

فاذا اعتبر في الشاذ كونه كونها مما لا يسجد عليه ، أو كان الشائع فيها ذلك ، فيمكن أن يقال فيه اشعار باستثناء موضع السجود .

قوله رحمه الله : واذا داس الانسان

قال في القاموس : الدوس الوطىء بالرجل كالدياس^٢ .
وقال السيد رحمه الله في المدارك : الحكم بتطهير التراب باطن الخف وأسفل القدم والنعل مقطوع به في كلام الاصحاب ، وظاهرهم الاتفاق عليه ، وربما أشعر كلام المفيد باختصاص الحكم بالخف والنعل ، وصرح ابن الجنيد بالتعميم ، ومقتضى كلامه الاكتفاء في حصول التطهير بمسحها بغير الارض من

(١) القاموس ٢٣٩/٤

(٢) القاموس ٢١٧/٢

يدل على ذلك :

٩٤ -- ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب ابن نوح عن صفوان عن حماد عن رواء عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي قد أصابه القذر. فقال: إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه فلا بأس. ٩٥ -- وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب وصفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن حفص بن أبي عيسى

الاعيان الطاهرة .

وربما ظهر من كلام الشيخ في الخلاف عدم طهارة أسفل الخف بمسحه بالارض ، فانه استدل فيه بجواز الصلاة فيه بكونه مما لا يتم فيه الصلاة . ثم ظاهر ابن الجنيد اشتراط طهارة الارض ولبوسها، ولا بأس به . ولا يعتبر المشي بل يكفي المسح الى أن يذهب العين .

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

كانه دليل على المدعى الاول لاعلى الطهارة بالمسح ونحوه .

الحديث الرابع والتسعون : مرسل .

الحديث الخامس والتسعون : مجهول .

قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : اني وطئت عذرة بخفي ومسحته حتى لم أرفيه شيئاً ما تقول في الصلاة فيه ؟ فقال : لا بأس .

٩٦ - وبهذا الاسناد عن الحسين بن سعيد وعن علي بن حديد وعبدالله ابن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن زارة بن اعين قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : رجل وطئ على عذرة فساخت رجله فيها أينقص

وفي دلالة على التطهير شيء ، اذ يمكن أن يكون لكونه مما لا يتم الصلاة فيه ، والتقيد في كلام الراوي مع أنه يمكن أن يكون لعدم السراية .

الحديث السادس والتسعون : صحيح .

قال المفاضل المستري رحمه الله : في دلالتها على حصول طهارة الخف بالمسح تأمل ، ولعله لو احتج بما ذكره في الكافي^١ كان أولى .

قوله : فساخت رجله

قال في النهاية : فساخت يد فرسي أي : غاصت في الارض^٢ .

قوله عليه السلام : الا أن يقدرها

أي : يستنكفها وفي القاموس : وقد قدره كسمعه ونصره قدرأ قدرأ وتقدره واستقدره^٣ .

(١) فروع الكافي ٣/٣٨ ، ح ٢ و ٥ .

(٢) نهاية ابن الاثير ٢/٤١٦ .

(٣) القاموس ٢/١١٥ .

ذلك وضوءه؟ وهل يجب عليه غسلها؟ فقال: لا يغسلها الا أن يقذرها ولكنه
يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلي.

ثم قال أيده الله تعالى: (فان أصاب نكته أو جوربه نجاسة لم يخرج بالصلاة

قوله عليه السلام: ولكنه يمسحها

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأن المراد مسحها بالارض على ما ينهيه عليه قوله
عليه السلام في الرواية المعتبرة المذكورة في الكافي: ان الارض يطهر بعضها بعضاً^١.
وقال السيد رحمه الله في المدارك: ربما ظهر من اطلاق صحيحة زرارة
الاكتفاء في طهارة أسفل القدم بمسحه بغير الارض، كما قاله ابن الجنيد، الآن
الاطلاق ينصرف الى المعهود، وهو ما كان بالارض^٢.

وقال السبط رحمه الله: هذا الحديث مع صحته ظاهر الدلالة على تطهير
الارض للقدم، والوالد قدس سره حكى عن العلامة رحمه الله في التحرير أنه
استشكل ثبوت حكم القدم، وفي المنتهى عزى القول بمساواته للنعل والخف الى
بعض الاصحاب، ثم ذكر أن في رواية صحيحة دلالة عليه، وقال بعد ذلك: وعندي
فيه توقف.

وقال الوالد رحمه الله: ولا يظهر للتوقف وجه، فان الرواية نص، وهي
أوضح ما في الباب.

أقول: لعل وجه التوقف في الرواية أن النهي عن الغسل لا يوافق الاصحاب،
واطلاق الرواية يتناول غير باطن القدم ولا: ثل به، بل الظاهر من قوله «ساخت»

(١) فروع الكافي ٣/ ٣٨، ح ٥٥٢.

(٢) مدارك الاحكام ص ١٢٨.

فيهما فذلك انهما مما لاتتم الصلاة بهما دون ماسواهما من اللباس) .
يدل على ذلك :

٩٧ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن محمد بن أحمد بن داود عن

تجاوز الباطن، وترك الاستفصال من الامام يؤيده، وغير بعيد أن يخص بالاجماع،
الأن التوقف يتم وجهه في الجملة .

وقال الشيخ البهائي قدس سره : انه ربما يقال : ان السؤال كان عن أمرين :
نقض الوضوء ، ووجوب الغسل ، فكيف أجاب عن أحدهما وسكت عن الآخر؟
وجوابه أنه عليه السلام لم يسكت عن شيء ، فان قوله « يمسحها ويصلي » ظاهر
في عدم نقض الوضوء ، والالقال : يمسحها ويتوضأ ويصلي . انتهى .
وأقول : يحتمل أن يكون نقض الوضوء بمعنى التنجاسة والوضوء بالمعنى
اللغوي ، ويكون قوله « وهل يجب » تأكيداً وتوضيحاً ، وان كان بعيداً .

قوله رحمه الله : وذلك انهما مما لاتتم الصلاة بهما

قال السيد رحمه الله في المدارك : المشهور عدم الفرق فيما لاتتم الصلاة فيه
بين كونه من الملابس وغيرها ، ولا في الملابس بين كونها في محالها أو لا .
ونقل عن القطب الراوندي أنه حضر ذلك في خمسة أشياء : القلنسوة ، والتكة ،
والخف ، والنعل ، والجورب . وعن ابن ادريس أنه خص الحكم بالملابس ،
واختاره العلامة في جملة من كتبه واعتبر كونها في محالها ، والمتعمد الاول .

الحديث السابع والتسعون : .رسل .

أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين (الحسن خ ل) ومحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف أو غيره عن عبد الرحمن ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا يجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر مثل القلنسوة والتكة والكمرة والتعل والخفين وما شبه ذلك . ثم قال أيده الله تعالى : (وإذا وقع ثوب الإنسان على جسد ميت من الناس قبل أن يطهر بالغسل نجسه ووجب عليه تطهيره بالماء وإن وقع عليه بعد غسله لم يضره ذلك وجاز له فيه الصلاة وإن لم يغسله) .
بدل على ذلك :

قوله عليه السلام : مثل القلنسوة والتكة والكمرة

قال الفاضل التستري رحمه الله : وتقدم في الصفحة المتقدمة ما في هذا المعنى ، ولعل الوجه في صلاحية هذه الرواية لأبواب هذا المعنى باختيار تأييدها بالأصل ، ومقتضى هذا عدم اشتراط أن يكون هذه الأشياء في محالها ، فمن أوجب ذلك فعليه الدلالة الصالحة .

وقال أيضاً : الكمر جمع كمرة ، والمكمور الرجل الذي أصاب الخائن كمرته ، كذا في الصحاح ^١ .

ولعل المراد من الكمرة رأس الحشفة ، والمقصود هنا الكيس الذي يشد على كمرته لدفع نجاسة المني ونحوه . انتهى .

وفي القاموس : الكمرة محركة رأس الذكر ، والجمع كمر ^٢ .

(١) صحاح اللغة ٢ / ٨٠٩ .

(٢) القاموس ٢ / ١٢٨ .

٩٨ .. ما أخبرني به الشيخ أئده الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد ابن يحيى ، والحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد ابن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابراهيم بن ميمون قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت . قال : ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه ، وان كان لم يغسل الميت فاغسل ما أصاب ثوبك منه .

ثم قال أئده الله تعالى : (واذا وقع على ميتة من غير الناس نجسه أيضاً ووجب عليه غسله منه بالماء) .

فالاصل فيه أن الميت نجس بالاخلاف واذا لاقى الثوب نجاسة فيجب تطهيره ليكون على يقين من دخول الصلاة بطهارة الثوب ، ويدل عليه أيضاً :

الحديث الثامن والتسعون : مجهول .

قوله عليه السلام : فاغسل ما أصاب ثوبك منه

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله محمول على الرطوبة ، للاصل وعدم حصول ظن ارادة الاطلاق ، لا سيما مع ملاحظة بعض الاخبار .

قوله رحمه الله : فالاصل فيه أن الميت

لاخلاف بين الاصحاب ظاهراً في نجاسة ميتة الحيوان ذي النفس السائلة، سواء كان آدمياً أو غيره. وقد نقل عليه الاجماع الشيخ والمحقق والعلامة وابن زهرة .

٩٩ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد

الأن ابن بابويه روى رسلاً عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن جلود الميتة تجعل فيها اللبن والسمن والماء ماترى فيه ؟ قال : لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن وتتوضأ منه وتشرب ولكن لاتصل فيها^١ .
والظاهر من قاعدته الممهدة في صدر الكتاب أن ذلك مذهب له .
ثم المشهور في ميتة الادمي أنها تنجس بعد البرد بالموت ، وذهب جماعة الى أنها قبل البرد أيضاً نجسة ، لكن مسها لا يوجب الغسل ، ولا يخلو من قوة .
وظاهرهم الاتفاق على نجاسة أجزاء الميتة ، سواء أبيضت من حي أو ميت .
وفيه اشكال ، اذ الاجماع غير ثابت ، لاسيما في المبانة من الحي ، خصوصاً الاجزاء الصغار المنفصلة عن بدن الانسان ، فان الظاهر طهارتها ، وسيأتي القول فيه انشاء الله .

وأما ميتة غير ذي النفس ، فقد نقلوا الاجماع على طهارتها ، واستثنى الشيخ في النهاية^٢ الوزغ والعقرب ، والاول أقرب كما مر .
ولاخلاف في نجاسة ما لاقى الميتة رطباً مطلقاً ، وأما اذا لاقاها مع الجفاف ، فالمشهور عدم النجاسة . وذهب العلامة الى أن ما يلاقيها ينجس نجاسة حكومية يجب غسله ، ولا يتعدى الى غيره ، بل تردد في نجاسة ماء لاقى الشعر والوبر منها أيضاً .

الحديث التاسع والتسعون : حسن .

(١) من لا يحضره الفقيه ٩/١ ، ح ١٥ .

(٢) النهاية ص ٥٤ .

عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت ، فقال : يغسل ما أصاب الثوب .

١٠٠ - فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد عن موسى بن القاسم وأبي قتادة عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسل؟ قال: ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس .

قوله : يصيب ثوبه جسد الميت

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن الميت هنا ميت الادمي ، ومع احتمال ظاهر أو مساوياً إثبات المدعى به مشكل . انتهى .

أقول : استدل بهذا الخبر على وجوب غسل الثوب اذا أصاب بدن الميت جافاً . ولي فيه نظر ، اذ الظاهر أن الثوب منصوب بالمفعولية ، اذ لو كان مرفوعاً لكان ظاهره غسل جسد الميت لا الثوب .

وعلى تقدير النصب يدل على وجوب ازالة ماوصل الى الثوب من جسد الميت من رطوبة أو نجاسة ، فلا يدل على مدعاهم بل على خلافه . فتدبر .

الحديث المائة : صحيح .

قوله : وليصل فيه

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعله محمول على ما اذا لم يكن الملاقاة بالرطوبة ، وكأن هذا الحمل أحسن مما ذكره الشارح . انتهى .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا أتى على ذلك سنة وصار عظماً فإنه لا يجب غسل الثوب منه ، ويبين ما ذكرنا :

١٠١ - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن عبد الوهاب عن محمد بن أبي حمزة عن هشام بن سالم عن اسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مس عظم الميت. قال : إذا جاز سنة فليس به بأس .

أقول : ويمكن حمله على ما إذا لاقى شعره ، ولعله الظاهر .

قوله رحمه الله : فصار عظماً

قال الفاضل التستري رحمه الله : العظم الذي لاقى لحم النجس نجس ما لم يغسل فلا ينفعه ، ولعل ما ذكرناه أولى .

الحديث الحادى والمائة : مجهول .

وقال الفاضل التستري رحمه الله في عبد الوهاب : لأعرفه بتوثيق ، وذكر من بهذا الاسم مهملًا ، ولعله المذكور في رجال الرضا عليه السلام مهملًا^١ .

قوله عليه السلام : إذا جاز سنة

لعل تجاوز السنة لزوال الدسومات وما يلصقه من الاجزاء ، وتطهيره بعد ذلك بالامطار الواردة عليها أو بالتراب أيضاً مع الدفن .

وعلى التقادير فخصوص السنة : اما محمول على الاستحباب في بعض

١٠٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت فقال : ينضحه بالماء ويصلي فيه ولا بأس .

ثم قال الشيخ أيداه الله تعالى : (وإذا مس الانسان بيده او ببعض جوارحه ميتاً من الناس قبل غسله وجب عليه الغسل لذلك كما قدمناه) .
فقد مضى فيما نقدم شرحه فلا وجه لاعادته .

ثم قال أيداه الله تعالى : (وان مس بها ميتة من غير الناس لم يكن عليه أكثر من غسل مامسه من الميتة ولم يجب عليه غسل كما يجب على من مس الميت من الناس) .
يدل على ذلك :

الصور ، أو على الغالب .

ويمكن أن يكون المراد جواز استعماله بعد غسله بالماء ، فلا يحتاج في تقدير تطهيره الى تكلف . فتدبر .

الحديث الثاني والمائة : صحيح .

قوله عليه السلام : ينضحه بالماء

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل هذا أيضاً محمول على الملاقة يابساً ، وكان الشيخ قدس سره ترك تأويله اعتماداً على ما ذكره .

قوله رحمه الله : مامسه من الميتة

لعل كلمة « من » ابتدائية ، أي : غسل العضو الذي مسه مبتدئاً من الميتة ،

١٠٣ -- ما أخبرني به الشيخ أيدته الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله هل يجوز أن يمس الثعلب والارنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً ؟ قال : لا يضره ولكن يغسل يده .

ثم قال أيدته الله تعالى : (وما ليس له نفس سائلة من الهوام والحشرات

أي : مساً واقعاً على الميتة .

ويمكن أن يكون في المس تضمين معنى 'الآخذ' ، أو الوصول ، أو نحوهما ، فيكون المراد غسل ما وصل من الميتة الى العضو من رطوبة ونحوها .

الحديث الثالث والمائة : مرسل .

قال السيد رحمه الله في المدارك : بهذه الرواية استدل الشهيد رحمه الله في الذكرى على تعدّي نجاسة الميتة مع البيوسة ، وهو غير جيد ، إذ اللازم منه ثبوت الحكم المذكور مع الحياة أيضاً ، وهو معلوم البطلان ، والاجود حملها على الاستحباب ، لضعف سندها ووجود المعارض^١ .

قوله عليه السلام : لا يضره ولكن يغسل يده

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقابلة الحي بالميت : إما للقول بالاستحباب ، وإما للقول بنجاسة الحي ، اللهم إلا أن يخصص الجواب بالميت .

كالزنبور والذباب والجراد والخنافس وبنسات وردان اذا اصاب يده الانسان أو جسده أو ثيابه لم ينجس بذلك ولم يجب عليه غسل ملاقاه منها، وكذلك ان وقع في طعامه أو شرابه لم يفسده وكان له استعماله بالاكل والشرب والطهارة مما وقع فيه من الماء) .

فقد مضى بيان ذلك فيما مضى وفيه كفاية ان شاء الله .

ثم قال أيده الله تعالى: (والخمر ونبيذ التمر وكل شراب مسكر نجس اذا اصاب ثوب الانسان شيء منه قل ذلك أم كثر اسم يجز فيه الصلاة حتى يغسل بالماء) .

فالذي يدل على ذلك قوله تعالى: « انما الخمر والميسر والانصاب والازلام

قوله رحمة الله : والخمر ونبيذ التمر

المشهور بين الاصحاب نجاسة الخمر وكل مسكر ، بل ادعى الشيخ والمرضى عليها الاجماع ، وذهب الصدوق وابن أبي عقيل والجعفي الى الطهارة ، قال الشيخ : الخمر نجسة بلا خلاف ، وكل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر ، وألحق بعض أصحابنا الفقاع بذلك . انتهى .

قوله تعالى : « انما الخمر » الخ

المشهور أن الخمر موضوع للمسكر المأخوذ من عصير العنب بحسب اللغة . وروي عن ابن عباس أن المراد به جميع الاشربة المسكرة . وبدل عليه كثير من الاخبار .

والميسر: القمار . والانصاب: أحجار أصنام كانوا ينصبونها للعبادة ويدبحون عندها .

والإلزام: هي القداح التي كانوا يستقسمون بها، وسيأتي تفاصيلها في محالها . وفي الصحاح: الرجس القدر، وقال الفراء في قوله تعالى « ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون »^١ انه العقاب والغضب . انتهى^٢ . « من عمل الشيطان » لانه نشأ من تسويله وتزيينه ، وهو صفة أو خبر آخر . « فاجتنبوه » أي : ما ذكر ، أو تعاطيها ، أو الرجس ، أو عمل الشيطان ، أو كل واحد منها « لعلمكم تفلحون » بسبب الاجتناب .

ثم اعلم أن المشهور بين أصحابنا نجاسة الخمر وسائر المسكرات المائعة، بل نسب الى أكثر أهل العلم، حتى حكى عن المرتضى رضي الله عنه أنه قال: لاخلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر، الا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم، وعن الشيخ رحمه الله أنه قال : الخمر نجسة بلا خلاف .

وقال العلامة في المختلف : الخمر وكل مسكر . والفقاع والعصير اذا غلا قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من نفسه نجس، ذهب اليه أكثر علمائنا ، كالشيخ المفيد والشيخ أبي جعفر والسيد المرتضى وسلاز وابن ادريس . وقال ابن أبي عقيل: من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما، لان الله تعالى انما حرهما تعبداً لا لانهما نجسان^٣ .

وقال الصدوق في المقنع والفقير : لا بأس بالصلاة في ثوب أصابه خمر ،

(١) سورة يونس : ١٠٠ .

(٢) صحاح اللفه ٢ / ٩٣٠ .

(٣) مختلف الشيعة ص ٥٨ .

لان الله تعالى حرم شربها ، ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته ^١ .

وعزى في الذكرى ^٢ الى الجعفي وفاق الصدق وابن أبي عقيل .

واستدل القائلون بالنجاسة بعد الاجماع بالاية بوجهين أوماً اليهما الشيخ

قدس سره :

أحدهما : أن الوصف بالرجاسة وصف بالنجاسة ، لترادفهما في الدلالة .

والثاني : أنه أمر بالاجتناب ، وهو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب

بجميع الانواع ، لان معنى اجتنابها كونه في غير جانبها ، فيستلزم المنع من

أكله وملاقاته وتطهير المحل بازالته ، ولا معنى للنجس الا ذلك ، ذكرهما -

المحقق والعلامة رحمهما الله .

ورد الاول بأن الرجس لانسلم انه مرادف للنجس ، ودعوى الشيخ الاجماع

على ذلك في هذا الكتاب لاحجة فيه ، لان أهل اللغة لم يذكروا النجس في معناه ،

بل ذكروا له معان أخرى لا يقرب منه أيضاً سوى ما ذكروا من القذر ، والظاهر

أنه ليس النجس المصطلح ، بل هو ما يستقذره الطبع .

مع أن في الاية الكريمة وقع خبراً عن الخمر والميسر والانصاب والازلام

جميعاً في الظاهر ، فلا يخلو : اما أن يقدر مضاف محذوف ليصح حملة على

الجميع مثل التعاطي ونحوه ، وعلى هذا ظاهر أنه لا يصح جعله بمعنى النجس بل

لا بد من حملة على معنى آخر مثل المأثم ، لانه من بعض معانيه . أو العمل المستقذر .

أو القذر الذي تعاف منه العقول ، كما يوجد في كلام جماعة من المفسرين .

أو يقال : ان المراد أن كل واحد رجس ، وحينئذ لا يصح الحمل على النجس ،

(١) من لا يحضره الفقيه ٤٣/١ ، وقال في المقنع [ص ٢٥] وايك أن تصلى في

ثوب أصابه خمر .

(٢) الذكرى ص ١٣ .

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه» فأطلق عليه اسم الرجاسة والرجس هو النجس

والا يلزم استعمال اللفظ في معنييه الحقيقيين بل الحقيقي والمجازي .

أو يجعل الرجس المذكور خبراً عن الخمر فقط، ويقدر لكل من الامور الاخر خبر آخر^١. وعلى هذا أيضاً لا يصح حمل الرجس على النجس، لان القرينة على التقدير دلالة المذكور عليه، ولو حمل الرجس على النجس يلزم أن يكون المقدر كذلك .

ولو فرض جواز الاكتفاء في الدلالة بمجرد الاشتراك في اللفظ، وان لم يكن المعنى في الجميع واحداً، فلا ريب أنه المرجوح بالنسبة الى الاحتمالات السابقة، ولا أقل من التساوي، فكيف يستقيم الاستدلال ؟

والثاني: بأن المتبادر من الاجتناب من كل شيء، الاجتناب عما يتعارف في الاقتراب منه، مثلاً المتعارف في اقتراب الخمر الشرب منه، وفي اقتراب الميسر اللعب به، وفي اقتراب الانصاب عبادتها. فاعمل هذا يكون الامر بالاجتناب المتبادر منه الاجتناب عن شربه لامن جميع الوجوه، كما يقولون : ان « حرمت عليكم الميتة »^٢ لا اجمال فيه، اذ المتبادر تحريم أكلها .

قوله رحمه الله : والرجس هو النجس

قال الفاضل التستري رحمه الله : الرجس بالكسر القذر، ويحرك وتفتح الراء وتكسر الجيم والمأثم وكل ما استقذر من العمل والعمل المؤدي الى العذاب

(١) في بعض النسخ « خبراً عن خبر » .

(٢) سورة المائدة : ٣ .

بلاخلاف، فاذا ثبت أنه نجس فيجب ازالته. ثم قال: « فاجتنبوه » فأمر باجتناب ذلك على كل حال، وظاهر أمر الله تعالى على الوجوب واجتناب ما يتناول اللفظ على كل وجه، ويدل عليه أيضاً من جهة الخبر :

١٠٤ -- ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي الحسن محمد بن أحمد

والشك والعقاب والغضب، كذا في القاموس^١.

فقول الشيخ الرجس هو النجس ان كان المقصود حصر الرجس في النجس، ففيه ما ترى، لانه ان سلم وروده بمعنى النجس وقلنا ان القذارة التي ذكرها في القاموس بمعنى النجاسة، فهو أحد معانيه.

وان كان مقصوده وروده بهذا المعنى وان ورد لغيره، فلا يتم التقريب الا باثبات أن المراد هنا هو هذا المعنى. وفي الاثبات ما ترى. كيف؟ ولا يستقيم ظاهراً ارادة هذا المعنى بالنظر الى غير الخمر مما عطف عليه، ويستقيم ارادة المأثم وغيره من المعاني.

قوله رحمه الله: فأمر باجتناب ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أن الاجتناب المستعمل في مثله ينصرف عرفاً الى الانتفاع المتعارف، كالتحريم المستعمل في الاعيان، فالمراد حيثنذ اجتناب شربه. وان سلم عدم الانصراف، فلا أقل من الاحتمال المساوي، فلا يتم الاستدلال.

الحديث الرابع والمائة: موثق.

ابن داود عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين ومحمد بن يحيى عن محمد ابن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق ابن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لاتصل في بيت فيه خمر ولا مسكر لان الملائكة لاتدخله، ولا تصل في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى تغسل .

١٠٥ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله فان صليت فيه فأعد صلاتك .

١٠٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن

قوله عليه السلام : لاتصل في بيت

المشهور فيه الكراهة ، وظاهر الصدوق الحرمة ، وهذا مما يؤيد حمل ما بعده أيضاً على الكراهة، والمراد بقوله عليه السلام «فيه خمر» أن يكون محصوراً في آنية وشبهه ، فلا تنافي بين قلبي الصدوق . فتأمل .

الحديث الخامس والمائة : مرسل .

الحديث السادس والمائة : ضعيف .

وكان المراد من الرجل الهادي عليه السلام .

زياد عن خيران الخادم قال : كتبت الى الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير أبيض في أم لافان أصحابنا قد اختلفوا فيه ؟ فكتب : لاتصل فيه فانه رجس .

١٠٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن المبارك عن زكريا بن آدم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أونبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير . قال : يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة

قوله : يصيبه الخمر ولحم الخنزير

لقائل أن يقول : لعل المراد اصابتهما معاً ، فلا دلالة فيه على المراد .
وقال التستري رحمه الله : في دلالة على النجاسة شيء ، ولعل الاجتناب المذكور للحرمة .

الحديث السابع والمائة : مجهول .

قال الفاضل التستري رحمه الله : في نسخة زين الدين رحمه الله « الحسن ابن المبارك »^١ وظاهر أنه الحسين كما في هذه النسخة ، اذ لم أظفر في كتب الرجال الأعلى الحسين بن المبارك ، ذكره الشيخ في الفهرست^٢ بلانوثيق وذم .

قوله عليه السلام : أو يطعمه أهل الذمة

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل اطعامه لاهل الذمة ليس معاونة على

(١) كما في المطبوع من المتن .

(٢) الفهرست ٥٦ .

أو الكلب، واللحم اغسله وكله. قلت: فانه قطر فيه دم؟ قال: الدم تأكله النار ان شاء الله تعالى. قلت: فخمير أو يبيذ قطر في عجين، أودم؟ قال فقال: فسد. قلت: أبيعهم من اليهود والنصارى وأبين لهم؟ قال: نعم فانهم يستحلون شربه. قلت: والفقاع هو بتلك المنزلة اذا قطر في شيء من ذلك؟ قال فقال: اكره ان تأكله اذا قطر في شيء من طعامي.

فأما ماروي من استباحة الصلاة في ثوب أصابه خمراً أو مسكراً فمحمول على التقية، مثل مارواه:

الفسق والعدوان، وفيه كلام ان لم يكن المضمون صادراً عنه صلى الله عليه وآله. انتهى.

وقال بعض المحققين: المشهور بين قدماء أصحابنا طهارة المرق المتنجس بالدم القليل بالغليان، كما يدل عليه كثير من الاخبار، وأنكرها بعض المتأخرين كالعلامة وغيره، وحملوا الدم الوارد في الاخبار على دم السمك وشبهه، أودم لا يعلم أنه أي دم. وهو بعيد لفظاً، ويأبى عنه الفرق بين المسكر والدم، والتعليل بأن الدم تأكله النار، ولو كان طاهراً لعل بطهارته.

ولو قيل بأن الدم الطاهر يحرم أكليه فتعليله بأكل النار ليذهب التحريم. ففيه أن استهلاكه في المرق ان كفى في حليته لم يتوقف على النار، والا لم تؤثر النار فيها، كذا قاله الشهيد الثاني رحمه الله.

ولا يبعد أن يقال: لعل التعليل بأكل النار لاجل زوال الاستنكار.

قوله رحمه الله: فمحمول على التقية

أورد عليه: أنه لا تقية فيه، إذ أكثر علماء العامة أيضاً على نجاسة الخمر.

١٠٨ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصاب ثوبي نبيذ أصلي فيه ؟ قال : نعم . قلت : قطرة من نبيذ قطرت في حب أشرب منه ؟ قال : نعم . ان اصل النبيذ حلال وان اصل الخمر حرام .

وأجيب : بأن التقية لعلها من السلاطين ، وسلاطين ذلك الوقت كانوا يزاولون الخمر ولا يجتنبونها ، فلعل الحكم بالنجاسة يكون شاقاً عليهم وشناعة لهم .

ولا يخفى بعده ، اذ بعد أنهم عليهم السلام لا يتقون في باب الحكم بحرمة الخمر ، ويبالغون فيها كل المبالغة ، حتى أنهم حكموا أن مدمن الخمر كعابد وثن ، الى غير ذلك من التشديدات العظيمة ، فأى معنى للتقية منهم في الحكم بالطهارة ، اذ لو كانت لكنت في الحكم بالحلية أولى .

فظهر أنه لو حمل الاخبار الواردة بالنجاسة على التقية لكان أولى من العكس لانه موافق لمذهب أكثر علمائهم ، وقد نقل المرتضى رحمه الله اجماع المسلمين على النجاسة ، مع أن في ظاهر القرآن ما يمكن أن يتمسك في نجاستها ، ولو لم يكن أولى لما كان انقص من العكس .

وبالجملة القول بالطهارة لا يخلو من قوة ، بحمل أخبار المنع على الاستحباب أو التقية ، والاحتياط في الاجتناب للشهرة العظيمة والاجماع المنقول .

الحديث الثامن والمائة : حسن .

قوله عليه السلام : ان اصل النبيذ حلال

لعل المعنى أن عصير التمر والزبيب لا يحرمان بالغليان مالم يسكرا ، بخلاف

فأول ما فيه انه ليس في ظاهر الخبر ان الذي أصابه من النبيذ هو المسكر المحرم دون ان يكون النبيذ الذي ليس بمسكر، واذا احتمل هذا وهذا حملناه على النبيذ الذي لا يسكر وهو ما قدمنا ذكره مما قد نبذ فيه التميرات لتكسر طعم الماء .
١٠٩ .. وروى أيضاً أحمد عن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن أبي عمير عن الحسن بن أبي سارة قال : قلت لأبي عبد الله : ان أصاب ثوبي شيء من الخمر اصلي فيه قبل ان اغسله ؟ فقال : لا بأس ان الثوب لا يسكر .

عصير العنب فانه يحرم بمحض الغليان وان لم يكن مسكراً ، فهذا مؤيد لحمل الشيخ، والحمل على التقية في هذا الحديث أظهر، لاشتهار حلية النبيذ وطهارته بين العامة ، فالمراد بأصل النبيذ والخمرهما قبل خلطهما بماء القدر .

قوله رحمه الله : فأول ما فيه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مراده أنه مع قطع النظر عن الحمل على التقية التي انما يلزمنا مع تحقق ارادة المسكر . يرد عليه أنه كما يحتمل المسكر يحتمل غير المسكر . الى آخره .
وعلى هذا فالظاهر أن مرجع البحث الى المنع بعد التسليم ، ولا يحسن .
ويحتمل أن يكون المراد أن الحمل على التقية ليس أول ما يرد عليه ، بل أول ما يرد عليه أنه ليس في ظاهر الخبر والحمل على التقية انما يرد في المرتبة الثانية ، وانما قدم ذكره ، وحينئذ يحسن البحث بحسب المرتبة ، الا أنه يبقى الكلام في حسن العبارة وعدمه .

١١٠ -- وروى سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير قال: سألت رجلاً أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب . فقال : لا بأس .

١١١ -- عنه عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير عن صالح بن سيابة عن الحسن بن أبي سارة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أنا نخالط اليهود والنصارى والمجوس وندخل عليهم وهم يأكلون ويشربون فيمر ساقيتهم فيصب على ثيابي الخمر . فقال : لا بأس به إلا أن تشتهي أن تغسله لآثره .

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيما عندنا من الاستبصار^١ بدل أبي عبدالله البرقي « أحمد البرقي » ، والظاهر على نسختنا والد أحمد ، وهو محمد بن خالد البرقي ، إذ هو المكنى بأبي عبدالله ، وهو الظاهر من المرتبة ، فإن الظاهر أن أحمد المذكور في أول الرواية هو ابن عيسى ، كما يفهم من الاستبصار ، والظاهر أن ابن عيسى إنما يروي عن محمد بن خالد لأن أحمد ابنه . انتهى .
وفي الاستبصار^٢ : الحسن بن أبي سارة بدل « الحسين » ، ولعله أصوب .

الحديث العاشر والمائة : موثق .

الحديث الحادي عشر والمائة : مجهول .

ويدل على طهارة أهل الكتاب أيضاً ، فتعارضه أخبار نجاستهم أيضاً ، ويؤيد الحمل على التقية .

١١٢ - عنه عن محمد بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان عن حماد ابن عثمان قال: حدثني الحسين بن موسى الحنات قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجعه من فيه فيصيب ثوبي. فقال : لا بأس . والذي يدل على ان هذه الاخبار محمولة على التقية ماتقدم ذكره من الآية وان الله تعالى أطلق اسم الرجاسة على الخمر ولا يجوز أن يرد من جهتهم عليهم السلام ما يصاد القرآن وينافيه ، وأيضاً قد أوردنا من الاخبار ما يعارض هذه ، ولا يمكن الجمع بينهما الا بأن نحمل هذه على التقية لانا لو عملنا بهذه الاخبار كنا دافعين لاحكام تلك جملة ولم نكن آخذين بها على وجه ، واذا عملنا على تلك الاخبار كنا عاملين بما يلائم ظاهر القرآن فحملنا هذه على التقية لان التقية احد الوجوه التي يصح ورود الاخبار لاجلها من جهتهم فنكون عاملين بجميعها على وجه لاتناقض فيه ، ويدل على ورود هذه الاخبار على جهة التقية أيضاً :

١١٣ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد

الحديث الثاني عشر والمائة : مجهول أيضاً .

وفي القاموس : مج الشراب من فيه رماه ^١ .

قوله رحمه الله : ولا يمكن الجمع بينها

قال الفاضل التستري رحمه الله : ولعل الحمل على الاستحباب مما يصلح للمجمع .

الحديث الثالث عشر والمائة : صحيح .

عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن عبدالله بن عامر عن ابن مهزيار، ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي، وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار قال: قرأت في كتاب عبدالله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل انهما قال لا بأس أن يصلي فيه إنما حرم شربها، وروى غير زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: إذا أصاب ثوبك خمر أونبيذ يعنى المسكر فاغسله إن عرفت موضعه وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله وإن صليت فيه فأعد صلاتك فأعلمني ما آخذ به؟ فوقع بخطه عليه السلام وقرأته خذ بقول أبي عبدالله عليه السلام .

وجه الاستدلال من الخبر انه عليه السلام أمر بالآخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام على الانفراد والعدول عن قوله مع قول أبي جعفر عليه السلام، فلو لا أن قوله عليه السلام مع قول أبي جعفر عليه السلام خرج مخرج الثقة لكان الآخذ

قوله رحمه الله : فلو لا أن قوله

أقول: يمكن أن يكون المراد خذ بقولي أبي عبدالله عليه السلام، والآخذ بالقولين يوجب الحكم بالاستحباب، والاجمال في الجواب مما يؤيد الثقة في أحد الطرفين .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : يحتمل أن يكون ذلك لعدم خروج نفي البأس عنهما عليهما السلام، لا لانه خرج تقية، هذا وإن كان موجبا لدفع هذا التوجيه إلا أنه موجب للقول بالمدعى .

ويحتمل أن يقال : أن مراده عليه السلام بآخذ قول أبي عبدالله عليه السلام يحتمل الاستحباب، بأن يكون قول أبي عبدالله وأمره عليه السلام بذلك

بقولهما عليهما السلام معاً أولى وأخرى ، على أن الاخبار التي أوردناها أخيراً ليس فيها أنه لا بأس بالصلاة في الثياب التي يصيبها الخمر وإنما سئل عن ثوب يصيبه خمر فقال لا بأس به ، ويجوز أن يكون نفى الحظر عن لبسه والتمتع به وإن لم تجز الصلاة فيه .

١١٤ - سعد عن أحمد بن محمد بن العباس بن معروف وعبد الله بن

الصلت عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن عبد الحميد بن أبي الديلم

للاستحباب ، فلما عرف أبو الحسن عليه السلام أن مقصود علي بن مهزيار العمل بما ينبغي أمره بذلك .

وبالجملة اثبات النجاسة لا يخلو من كلام ، وإن كان الاخوط والاولى بالنظر الى عدم الخروج عن ظاهر لفظ الرواية الصحيحة الاجتناب .

قوله رحمه الله : على أن الاخبار

كأنه يرجع الى المنع بعد التسليم .

قوله رحمه الله : ويجوز أن يكون

قال الفاضل التستري رحمه الله : القول به بعد اعترافه بأن الاجتناب الوارد

في الآية مطلق لا يخلو من اشكال ، اللهم الا أن يكون مقصوده الزام الخصم لا التحقيق .

قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل يشرب الخمر فبصق فأصاب ثوبي من بصادقه . فقال : ليس بشيء .

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر لاشبهة فيه لانه انما سأله عن بصاق شارب الخمر فقال : لا بأس به ، والبصاق ليس بنجس وانما النجس الخمر .
قال الشيخ أبيه الله تعالى : (وكذلك حكم الفقاع) .
يدل على ذلك :

١١٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن أبي جميلة البصري قال: كنت مع يونس ببغداد وأنا امشي معه في السوق ففتح صاحب الفقاع فقاعه فقفز فأصاب ثوب يونس فرأيت قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له:

قوله رحمه الله : وكذلك حكم الفقاع

قال العلامة في المنتهى: أجمع علماؤنا على أن حكم الفقاع حكم الخمر^١.

الحديث الخامس عشر والمائة : ضعيف أيضاً .

قال الفاضل التستري رحمه الله: في إثبات الحرمة بمجرد هذه الرواية لا يخلو من اشكال ، لاسيما اذا لم ينته الفقاع الى حد الاسكار .

قوله : فقفز

قال في القاموس : قفز يقفز قفزاً وثب^٢ .

(١) منتهى المطلب ١/١٦٧ .

(٢) القاموس ٢/١٨٧ .

يا أبا محمد ألاتصلي ؟ قال : فقال لي ليس أريد أصلي حتى أرجع الى البيت واغسل هذا الخمر من ثوبي. فقلت له : هذا رأي رأيت أوشيء ترويه؟ فقال أخبرني هشام بن الحكم انه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الفقاع فقال : لاتشربه فانه خمر مجهول فاذا أصاب ثوبك فاغسله .

ثم قال الشيخ أيداه الله تعالى : (فان أصاب جسد الانسان شيء من هذه الاشربة نجسه ووجب عليه ازالته وتطهير الموضع الذي أصابه بغسله بالماء) . اذا ثبت بما ذكرناه نجاسة هذه الاشربة فلاشك في وجوب ازلتها عن الموضع الذي يصيبه اما تقرر من انه مأخوذ على الانسان أن يصلي ولانجاسة على بدنه ولا على ثيابه .

ثم قال أيداه الله تعالى : (وأواني الخمر والاشربة المسكرة كلها نجسة لاتستعمل حتى يهراق مافيها منه وتغسل سبع مرات بالماء) .

وفي الصحاح : بالزاي وثب^١ .

قوله رحمه الله : وأواني الخمر والاشربة

لاخلاف في طهارة أواني الخمر ما كان مقبراً أو مدهوناً أو شبههما بحيث لاتنفذ فيها بالغسل ، فأما ماكان خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون ، فالمشهور أنها قابلة للتطهير ، ويكره استعمالها .

وقال ابن الجنيد وابن البراج : لاتطهر بالغسل ، ولايجوز استعمالها فيهما .
يفتقر الى الطهارة ، غسل أم لم يغسل .

واختلفوا في عدد غسل الاناء من الخمر، فقال الشيخ في النهاية : انه يغسل

١١٦ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن عمر بن أبان الكلبي عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن نبيذ قد سكن غليانه. فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الدبا والمزفت وزدتم أنتم الغضار - والمزفت يعني الزفت الذي يكون في الزق يصب في الخوابي ليكون أجود للخمر - .

من الخمر ثلاثاً^١ .

وقال في المبسوط والجمل : يغسل سبعة^٢ .

وقال المحقق في المعتبر وبعض الأصحاب : يكفي مرة واحدة^٣ .

الحديث السادس عشر والمائة : صحيح .

قال الفاضل التستري رحمه الله : رواه الكليني في باب الظروف من كتاب الأطعمة بالاستناد المذكور عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن نبيذ قد سكن غليانه . فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر حرام . قال : وسألته عن الظروف فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الدباء والمزفت وزدتم أنتم الحنتم يعني الغضار والمزفت يعني الزفت الذي - إلى آخره^٤ .

(١) النهاية ص ٥٣ ، وفيه : وإن أصابها خمر أو شيء من الشراب المسكر ، وجب غسلها سبع مرات .

(٢) المبسوط ١٥/١ .

(٣) المعتبر ص ١٢٨ ، وفيه : يغسل الاناء من الخمر ثلاثاً والسبع أفضل .

(٤) فروع الكافي ٤١٨/٦ .

وأنت اذا نظرت اليه عرفت أنه سقط من قلم المصنف ما لم يذكره ، ومن هنا يعلم طريقة الكلام على أخبار الاحاد . انتهى .

وأقول : روى في الخصال بأسناده عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن النبيذ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن كل مسكر ، وكل مسكر حرام . قلت : فالظروف التي تصنع فيها ؟ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الدباء والمزفت والحنتم والنقير . قلت : وما ذلك ؟ قال : الدباء القرع ، والمزفت الدنان ، الحنتم جرار الارزن ، والنقير خشبة كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها ، وقيل : ان الحنتم الجرار الخضر ^١ .

ونحو ذلك روى في معاني الاخبار ^٢ .

وقال الجوهرى: الدباء بضم الدال المهملة ثم الباء المشددة الممدودة القرع والواحد دبابة ^٣ .

وفي النهاية : انه نهى عن المزفت من الاوعية ، هو الاناء الذي يطلّى بالمزفت وهو نوع من القار ثم انتبذ فيه ^٤ . وقال : النقير أصل النخلة ينقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء لبصير نبيذاً مسكراً ^٥ .

وفي القاموس : الحنتم الجرة الخضراء ^٦ .

(١) الخصال ص ٢٥١ .

(٢) معاني الاخبار ص ٢٢٤ .

(٣) صحاح اللغة ٢٣٣٤/٦ .

(٤) نهاية ابن الاثير ٣٠٤/٢ .

(٥) نهاية ابن الاثير ١٠٤/٥ .

(٦) القاموس ١٠٢/٤ .

١١٧ - وبهذا الاسناد عن محمد بسن يحيى عن محمد بن احمد عن احمد ابن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه الخل أو ماء كامخ أوزيتون؟ فقال: اذا غسل فلا بأس، وعن الابرقي يكون فيه خمر

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : المراد بالظروف ظروف الخمر . والدباء بضم الدال المهملة وتشديد الباء القرع . والمزفت بالزاي المعجمة والفاء على صيغة اسم المفعول الاناء المطلي بالزفت بكسر الزاي وهو القير . والحتتم بالحاء المهملة المفتوحة والنون الساكنة والتاء المثناة بالفوق المفتوحة : الاواني المتخذة من الطين الاخضر ، وهو الغضار بفتح الغين والضاد المعجمتين . والمراد أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن استعمال أواني الخمر في الاكل والشرب ونحوهما اذا كانت من القرع ، أو مطلية بالقير لنفوذ الاجزاء الخمرية في أعماقها .

وقوله عليه السلام « زدتم أنتم الحتتم » لعل المراد أنه صلى الله عليه وآله انما نهى عن الدباء والمزفت ، وأما الحتتم فأمر متجدد لم يذكره النبي صلى الله عليه وآله . انتهى .

وأقول : ويحتمل أن يكون المعنى أن الحتتم لم يكن مستعملاً فيما مضى ، فلذا لم ينه النبي صلى الله عليه وآله عنه ، فلما استعملتم ذلك في النبيذ تعلق به النهي أيضاً .

الحديث السابع عشر والمائة : موثق .

أبصالح أن يكون فيه ماء؟ قال : اذا غسل فلا بأس ، وقال في قدح أو اناء يشرب فيه الخمر، قال: تغسله ثلاث مرات، سئل ايجزبه أن يصب فيه الماء؟ قال: لا يجزبه حتى يذله بيده ويفسله ثلاث مرات .

١١٨ - محمد بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليهما السلام انه قال : لا بأس بخمر الدجاج والحمام يصيب الثوب .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر لا ينافي الخبر الذي روينا قبل هذا عن فارس عن صاحب العسكر عليه السلام من أنه لا يجوز الصلاة في ثوب أصابه ذرق الدجاج ، لان ذلك الخبر محمول على ذرق الدجاج الجلال ، فأما اذا لم يكن جلال كان حكمه حكم سائر مايؤكل لحمه في جواز الصلاة في ذرقه وبوله .

١١٩ - محمد بن احمد بن يحيى عن أحمد بن يحيى عن احمد بن الحسن ابن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الكوز أو الاناء يكون قدراً كيف يغسل؟ وكم مرة يغسل؟ قال: ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء. ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر، وعن ماء شربت منه الدجاجة، قال: ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب وان لم تعلم أن في منقارها قدراً توضأ

الحديث الثامن عشر والمائة : ضعيف .

ولم نجد له ارتباطاً بهذا المقام .

الحديث التاسع عشر والمائة : موثق .

واشرب. وقال: كل مايؤكل لحمه فليتوضأ منه واشربه، وعن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب ؟ قال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا أن ترى في منقاره دماً فإن رأيت في منقاره دماً فلا تنوضأ منه ولا تشرب وقال : اغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات، وسئل عن بثر يقع فيها كلب أو فارة

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا في كثير من النسخ، والظاهر أنه غلط يعرف ذلك من ملاحظة كتب الرجال ، ويدل عليه ماسبق من المصنف في باب البثر في ذيل قوله «فإن مات فيها بعير» من ذكر هذا السند^١ من دون ذكر أحمد ابن يحيى كما في بعض النسخ . انتهى .

ثم انه يدل على أنه يجب الغسل ثلاث مرات لمطلق النجاسة .
وقال السيد رحمه الله في المدارك : الاصح الاكتفاء بالمرة المزيلة للعين في جميع النجاسات ، والاقتصار في اعتبار التعدد على نجاسة الثوب خاصة بالبول .

وقال الشيخ في الخلاف : يفعل الاناء من جميع النجاسات سوى الولوع ثلاث مرات، واحتج عليه بطريقة الاحتياط وبرواية عمار. والاحتياط ليس بدليل شرعي ، والرواية ضعيفة ، ومع ذلك فهي معارضة بما رواه عمار أيضاً من الاكتفاء بالمرة^٢ .

قوله عليه السلام : اغسل الاناء الذي يصيب فيه الجرذ

قال في القاموس : الجرذ كصرد ضرب من الفأر جمعه جرذان . انتهى^٣ .

(١) راجع الحديث الثلاثين من باب تطهير المياه من النجاسات .

(٢) مدارك الاحكام ص ١٢٢ .

(٣) القاموس ٣٥١/١ .

أوخزير؟ قال: تنزف كلها فان غلب عليه الماء فلتنزف يوماً الى الليل ثم يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت، وسئل عن الكلب والفارة اذا اكلتا من الخبز وشبهه؟ قال: يطرح منه ويؤكل الباقي، وسئل عن بول البقر يشربه الرجل؟ قال: ان كان محتاجاً اليه يتداوى به شربه وكذلك بول الابل والغنم، وعن الدقيق يصيب فيه خرؤ الفارة هل يجوز اكله؟ قال: اذا بقي منه شيء فلا بأس يؤخذ اعلاه فيرمى به، وسئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما اشبه ذلك تموت في البثر والزيت والسمن وشبهه؟ فقال: كل ما ليس له دم فلا بأس، وعن العظاية تقع في اللبن؟ قال: يحرم اللبن، وقال: ان فيها السم وقال: كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر فاذا علمت فقد قذر وما لم تعلم فليس عليك.

واعلم انه قيل: في موت الجرذ بثلاث مرات وقيل: بسبع . وقيل: بالمرة.

(١٣)

باب تلقين المحتضرين وتوجيههم عند الوفاة

وما يصنع بهم في تلك الحال وتطهيرهم بالغسل واسكانهم الاكفات

قال الشيخ أيده الله تعالى: (فإذا حضر العبد المسلم الوفاة فالواجب على

باب تلقين المحتضرين وتوجيههم عند الوفاة

وما يصنع بهم في تلك الحال وتطهيرهم بالغسل واسكانهم الاكفات

قال السيد رحمه الله في المدارك : الاحتضار هو السوق ، أعاننا الله عليه

وثبتنا بالقول الصادق لديه ، سمي به : اما الحضور الملائكة عنده ، أولحضور

أهله وأقاربه ، أولحضور المؤمنين عنده ليشيعوه ، أولحضور عقله اذ ذاك ، كما

ورد في الحديث . انتهى ^١ .

من يحضره من أهل الاسلام أن يوجهه الى القبلة ويجعل باطن قدميه اليها ووجهه تلقاها) .

بدل عليه :

والكفات الموضع الذي يكفت فيه الشيء أي يضم ، ومنه قوله تعالى « ألم نجعل الارض كفاتاً » كذا في الصحاح ^٢ .

وفي بعض النسخ ، واسكانهم الاجداث . قال في النهاية : الجدت القبر ^٣ .

قوله رحمه الله : واذا حضر العبد المسلم

قال الفاضل التستري رحمه الله: ان كان مقصوده حكم ما بعد حصول الممات ففي الاخبار الاتية دلالة عليه. وان كان مقصوده بيان زمان اخراج الروح ومقدمات الممات على ما يرشد اليه ماسيحي من بعض عباراته ، فلا أعرف دلالة ما يذكره عليه واضحاً .

ولعل ما نقل في الفقيه قدس سره مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقد وجه بغير القبلة ، فقال : وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة ، وأقبل الله عز وجل عليه بوجهه ، فلم يزل كذلك حتى يقبض ^٤ . يدل على مراد المصنف من توجيه المحتضر الى القبلة دلالة واضحة .

(١) سورة المرسلات : ٢٥ .

(٢) صحاح اللغة ١/ ٢٦٣ .

(٣) نهاية ابن الاثير ١/ ٢٤٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ١/ ٧٩ ، ح ٧ .

١ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن إبراهيم الشعيري عن غير واحد عن أبي عبدالله عليه السلام في توجيه الميت قال: يستقبل بوجهه القبلة ويجعل قدميه مما يلي القبلة .

٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن

انتهى .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف : الذي رواه الصدوق في الفقيه رسلاً رواه في العال مسنداً هكذا : ما جيلويه رضي الله عنه ، عن محمد ابن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبي الجوزاء المنبه ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام ^١ . انتهى .

أقول : المشهور بين الاصحاب وجوب الاستقبال حال الاحتضار، وذهب جمع من الاصحاب منهم المحقق في المعتبر ^٢ الى الاستحباب، استضعافاً لادلة الوجوب .

واختلف في أنه يسقط بالموت أو يجب دوام الاستقبال به حيث يمكن ، وظاهر الاخبار الثاني .

الحديث الاول : مرسل كالموثق .

الحديث الثاني : موثق .

(١) علل الشرائع ص ٢٩٧ .

(٢) المعتبر ص ٦٩ .

محمد عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت فقال: استقبل بباطن قدميه القبلة .

٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلًا بباطن قدميه ووجهه الى القبلة .

وكان الحسن بن محمد هو ابن سماعة ، بقرينة حميد . وفيما عندنا من الكافي^١ «الحسين بن محمد» ، وفيه أيضاً «محمد بن أبي حمزة» ولعله الصواب.

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : فسجوه تجاه القبلة

قال في الصحاح : سجيت الميت تسجية إذا مدت عليه ثوباً^٢ .
وقال في القاموس : تجاهك تلقاء وجهك^٣ .

قوله عليه السلام : فحفر له

في بعض النسخ «حفر له» في بعضها «يحفر له» وكذلك في الكافي^٤ .

(١) فروع الكافي ١٢٧/٣ ، وفيه كما في المطبوع من المتن .

(٢) صحاح اللغة ٢٣٧٢/٦ .

(٣) القاموس ٢٩٥/٤ .

(٤) فروع الكافي ١٢٧/٣ .

قال الشيخ أبيه الله تعالى: (ثم يلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمداً عبده ورسوله وإن أمير المؤمنين ولي الله القائم بالحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ويسمي الأئمة واحداً واحداً ليقر بالآيمان بالله وبرسوله وبأئمتهم عليهم السلام عند وفاته ويختتم بذلك أعماله فإن استطاع أن يحرك بالشهادة بما ذكرناه لسانه والاعقد بها قلبه ويستحب له أن يلقن أيضاً كلمات الفرج وهي (لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) فإن ذلك مما يسهل عليه صعوبة ما يلقاه من جهد خروج نفسه إلى آخره .

يدل على ذلك :

وهو الصواب .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : يمكن أن يقال : إن الظاهر جريان قوله عليه السلام « إذا مات » و « إذا غسل » على وتيرة واحدة ، وأنت خير بأن اطلاق الميت على المشرف على الموت شائع في الاستعمال كثير في الأخبار .

وقال قدس سره « فسجوه » إلى آخره ، كناية عن توجيهه إليها ، يقال : قعدت تجاه زيد أي تلقاه . والظاهر أن المراد بموضع المغتسل الحفرة التي يجتمع فيه ماء الغسل . والمستقبل بالبناء للمفعول بمعنى الاستقبال ، وقد دل الحديث على وجوب التوجه إلى القبلة حال الغسل أيضاً وكثير من الأصحاب على استحباب ذلك^١ . انتهى .

ومراده رحمه الله بقوله « على وتيرة واحدة » أن قوله عليه السلام « إذا غسل »

٤ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمداً عبده ورسوله .

٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن داود بن سليمان الكوفي عن أبي بكر الحضرمي قال : مرض رجل من أهل بيتي فأتيته عائداً له فقلت له : يا ابن أخي إن لك عندي نصيحة أتقبلها ؟ فقال : نعم . فقلت : قل (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) فشهد بذلك ، فقلت : وقل (وأن محمداً رسول الله)

معلوم أن المراد إرادة الغسل قبله ، فالمراد بقوله « مات » أيضاً الاشراف على الموت . وبهذا الوجه أيضاً يمكن تأييد الاستحباب ، لأن الاصحاح نقلوا الاجماع على استحبابه عند الغسل ، فقوله رحمه الله بعد ذلك والظاهر أن الجملة الخبرية بمعنى الامر فالاولى عدم الخروج عن المشهور محل نظر ، مع أنه لا ريب أنه أحوط وأولى .

الحديث الرابع : حسن أيضاً .

وظاهره على طريقة الاصحاح وجوب التلقين وحمل على الاستحباب ، والاكتفاء بالشهادتين لا ينافي ماورد في سائر الاخبار من تلقين سائر العقائد ، مع أنه يحتمل أن يكون ترك بعضها للتقية .

الحديث الخامس : حسن أيضاً .

فشهد بذلك، فقلت: ان هذا لا تنتفع به الا أن يكون منك على يقين فذكر أنه منه على يقين . فقلت له : قل (أشهد أن علياً وصيه وهو الخليفة من بعده والامام المفترض الطاعة من بعده) فشهد بذلك، فقلت له: انك ان تنتفع بذلك حتى يكون منك على يقين، فذكر انه منه على يقين، ثم سميت له الائمة عليهم السلام واحداً بعد واحد فأقر بذلك وذكر انه على يقين، فلم يلبث الرجل ان توفي فجزع أهله عليه جزعاً شديداً. قال: فغبت عنهم ثم اتيتهم بعد ذلك فرأيت عزاءاً حسناً فقلت: كيف تجدونكم؟ كيف عزاءك أيتها المرأة؟ فقالت: والله لقد أصبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان رحمه الله، وكان مما سخى بنفسي له لرؤيا رأيتها الليلة فقلت: وماتلك

وكان فيه مدح الحضرمي .

قال الفاضل التستري رحمه الله في داود بن سليمان : كأنه الحممار الذي وثق ، لما ذكر في الخلاصة أنه كوفي .

قوله : فرأيت عزاءاً حسناً

أي : صبراً جميلاً .

قوله : وكان مما سخى بنفسي

سخى بالبناء للفاعل والباء زائدة، أو بالبناء للمفعول من التفعيل والباء للتعدي،

واللام للتأكيد ومدخوله خبر كان .

أي : تلك الرؤيا جعلت نفسي سخية في هذه المصيبة راضية بها .

الرؤيا ؟ قالت : رأيت فلاناً - تعني الميت - حياً سليماً فقلت فلاناً ؟ قال : نعم فقلت له : أكنت ميتاً ؟ فقال : بلى ولكن نجوت بكلمات لقنيهن أبو بكر ولولا ذلك كدت أهلك .

٦ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : كنا عنده وعنده حمران اذ دخل عليه مولى له فقال له : جعلت فداك هذا عكرمة في الموت وكان يرى رأي الخوارج وكان منقطعاً الى أبي جعفر عليه السلام، فقال لنا أبو جعفر: أنظروني حتى أرجع اليكم . قلنا: نعم فما لبث انرجع فقال: اما اني

قوله : فقلت فلاناً

أي : أجلك أو أظنك أو أراك أكنت مت .
في الكافي : فقلت له : أما كنت مت ؟ فقال : بلى ^٢ .

الحديث السادس : ضعيف .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله : عكرمة بكسر العين واسكان الكاف وكسر الراء فقيه تابعي كان مولى ابن عباس مات سنة سبع ومائة . انتهى . وقبل : خمس ومائة .

قوله عليه السلام : أنظروني

على بناء المجرد ، أي : انتظروني ، أو على بناء الافعال أي : أمهلوني .

لو ادركت عكرمة قبل ان تقع النفس موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها ولكني قد ادركته وقد وقعت النفس موقعها. فقلت: جعلت فداك وما ذلك الكلام؟ فقال هو والله ما انتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا اله الا الله والولاية .

٧ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا ادركت الرجل عند النزع فلقنه كلمات الفرج (لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما وما تحتهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين) قال: وقال أبو جعفر عليه السلام : لو أدركت عكرمة عند الموت لنفعته ، فقل لا يبي عبد الله عليه السلام : بماذا كان ينفعه ؟ قال : يلقنه ما أنتم عليه .

قوله عليه السلام : فلقنوا موتاكم

هذا التفريع باعتبار أنه اذا كان ينفع الكافر فالمومن بطريق أولى، أو أنه لما كان نافعاً للاعتقادات، فلقنوا اثلاً يذهب الشيطان بدينكم، وشهادة الرسالة داخله في شهادة الولاية .

الحديث السابع : حسن .

قوله عليه السلام : ورب الارضين السبع

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته : المراد بالارضين السبع اما الاقاليم السبعة ، أو طبقات الارض وهي سبعة كالسماوات ، كما في خبر زينب العطارة،

٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام اذا حضر أحداً من أهل بيته الموت قال له : قل (لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين) فاذا قالها المريض قال له : اذهب وليس عليك بأس . قال الشيخ أيده الله تعالى (فاذا قضى نحبه فلتغمض عيناه ويطبق فوه وتمد

وهو ظاهر قوله تعالى « ومن الارض مثلهن » ، وروي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أن محدب كل سماء أرض لمقعر السماء التي فوقها .
ويظهر من بعض الاخبار أن الارض سبعة وهذه احداها .
وقيل : المراد بالارض غير السماء ، فكرة الاثير مع ثلاث طبقات الهواء وكرة الماء وطبقتي الارض ، أي : الخالصة والمخلوطة سبعة .
ومنهم من جعل الهواء طبقتين والارض ثلاث طبقات ، ومنهم من جعل الماء مع ظاهر الارض طبقة ، والله يعلم .

الحديث الثامن : ضيف .

قوله رحمه الله : فاذا قضى نحبه

قال في الصحاح : النحب المدة والوقت ، يقال : فلان قضى نحبه ، أي :

يداه الى جنبه وتمد ساقاه ان كانتا منقبضتين ويشد لحييه بعصابة الى رأسه ويمد عليه ثوب يغطي به) .

٩ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن بكير عن زرارة قال: ثقل ابن لجعفر وأبو جعفر عليه السلام جالس في ناحية فكان اذا دنى منه انسان قال: لا تمسه فانه انما يزداد ضعفاً وأضعف مما يكون في هذه الحال ، ومن مسه على هذه الحال اعان عليه ، فلما قضى الغلام أمر به فغض عيناه وشد لحياه ثم قال:

مسات ١ .

قوله رحمه الله : وتمديداه

قال السيد رحمه الله في المدارك: ذكر الاصحاب مد اليدين. قال في المعتبر: ولا عرف فيه نقلاً عن أئمتنا عليهم السلام، ولكن ليكون أطوع للغاسل وأسهل للدراج ٢ .

الحديث التاسع : موثق كالصحيح .

وكان فيه أنه لا ينبغي الجزع بعد نزول أمر الله، فان كان فليكن قبل النزول.

قوله : ولبس جبة خز ومطرف خز

قال في القاموس : المطرف كمكرم رداء من خز مربع ذو أعلام ٣ .

(١) صحاح اللغة ١/ ٢٢٢ .

(٢) مدارك الاحكام ص ٧٦ .

(٣) القاموس ٣/ ١٦٨ .

لنا أن نجزع مالم ينزل أمر الله فاذا نزل أمر الله فليس لنا الا التسليم ثم دعا بدهن فادهن واكتحل ودعا بطعام فأكل هو ومن معه ثم قال: هذا هو الصبر الجميل ، ثم أمر به فغسل ولبس جبة خز ومطرف خز وعمامة خز وخرج فصلى عليه .

١٠ - سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن شعيب عن أبي كهمس قال: حضرت موت اسماعيل وأبو عبدالله عليه السلام جالس عنده فلما حضره الموت شد لحبيه وغمضه وغطى عليه الملحفة ثم أمر بتهيئته فلما فرغ من أمره دعا بكفنه فكتب في حاشية الكفن : اسماعيل يشهد أن لا اله الا الله .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (وان مات ليلا في بيت اسرج فيه مصباح الى الصباح ولم يترك وحده بل يكون عنده من يذكر الله تعالى ويتلو كتابه أو ما يحسنه منه ويستغفر له) .

الحديث العاشر : مجهول .

وذكر الاصحاب أنه لم يرو في كتابة الكفن غير هذه الرواية، لكن الاصحاب زادوا أشياء كماً وكيفاً ومكتوباً به عليه ، للعمومات وبعض المناسبات .

قال في الذكري: يستحب أن يكتب على الحبرة واللفافة والقميص والعمامة والجريدتين « فلان يشهد أن لا اله الا الله » لخبر أبي كهمس ، وزاد ابن الجنيد « وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله » ، وزاد الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف أسماء النبي والائمة عليهم السلام، وظهره في الخلاف دعوى الاجماع عليه، والعمامة ذكرها الشيخ في المبسوط وابن البراج ، لعدم تخصيص الخبر . ولتكن الكتابة بترية الحسين عليه السلام ، ومع عدمها بطين وماء ، ومع عدمه بالاصبع . وفي الغربة للمفيد بالترية أو غيرها من الطين ، وابن الجنيد بالطين والماء ، ولم يعين ابن بابويه ما يكتب به .

والظاهر اشتراط التأثير في الكتابة لانه المعهود . ويكره بالسواد ، وقال ، المفيد : وبغيره من الاصباغ . ولم ينقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك ، فيمكن أن يقال بجوازه قضية الاصل ، وبالممنوع لانه تصرف لم يعلم اباحة الشرع له ^١ . انتهى .

وأقول : روى الشيخ في كتاب الغيبة بسند حسن لا يقصر عن الصحيح أن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري كتب الى القائم عليه السلام : روي لنا عن الصادق عليه السلام أنه كتب على ازار اسماعيل ابنه : « اسماعيل يشهد أن لا اله الا الله » هل يجوز لنا أن نكتب مثل ذلك بطين القبر أو غيره؟ فأجاب عليه السلام : يجوز ذلك ^٢ .

ففيه دلالة على جواز الكتابة بطين القبر ، وإيماء الى جواز كتابة غير شهادة التوحيد ، لعموم المثل أو اطلاقه .

وربما يؤيد تعميم المكتوب بما رواه الكفعمي رحمه الله في البلد الامين ^٣ وفي مصباحه مرسل عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال : نزل جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله في بعض غزواته وعليه جوشن ثقل آلمه ثقله ، فقال : يا محمد ربك يقرأك السلام ويقول لك : اخلع هذا الجوشن واقرأ هذا الدعاء ، فهو أمان لك ولا منك . وساق الحديث الى أن قال : ومن كتبه على كفنه استحيى الله أن يعذبه بالنار . وساق الحديث الى أن قال : قال الحسين عليه السلام : أوصاني أبي عليه السلام بحفظ هذا الدعاء وتعظيمه وأن أكتبه على كفنه ، ثم ذكر الجوشن الكبير المعروف ^٤ .

(١) الذكرى ص ٤٩ .

(٢) هذا التوقيع غير موجود في كتاب الغيبة ، نعم موجود في كتاب الاحتجاج ص ٤٨٩ .

(٣) البلد الامين ص ٤٠٢ .

(٤) المصباح ص ٢٤٧ .

وروى صاحب كتاب مصباح الانوار^١ عن عبدالله بن محمد بن عقيل أنه قال في حديث وفاة فاطمة عليها السلام: ان كثير بن عباس كتب في أطراف كفنها: « تشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله » .

ويؤيده أيضاً ما رواه الشيخ في الغيبة بأسناده عن علي بن أحمد الدلال قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن عثمان - يعني وكيل مولانا المهدي عليه السلام - يوماً لاسلم عليه، فوجدت بين يديه ساجة ونقاش بنقش عليها، ويكتب عليها آياً من القرآن وأسماء الائمة عليهم السلام على جوانبها ، فقلت له : يا سيدي ما هذه الساجة ؟ فقال لي : هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها، أر قال: أسند اليها، وقد فرغت^٢ منه ، وأنا كل يوم أنزل اليه وأقرأ أجزاء من القرآن فيه . الخبر^٣ .

ويبعد منه أن يكون هذا من غير اذن الامام عليه السلام، مع أن فيه أنه أخبر بوقت وفاته ، ولا يكون علمه بها اللسداع من الامام عليه السلام. ولعل جوازه يستلزم جواز الكتابة على الكفن بالطريق الاولى .

وربما يستدل بما رواه الصدوق رحمه الله في العيون : أن سليمان بن أبي جعفر كفن أبا الحسن الكاظم عليه السلام بكفن فيه حبرة استعملت له بألفين وخمسمائة دينار عليها القرآن كله^٤ . وفيه ما لا يخفى .

(١) مصباح الانوار للشيخ أبي الحسن البكري، أستاذ الشهيد، مخطوط، راجع الذريعة

(٢) في المصدر : عرفت .

(٣) الغيبة ص ٢٢٢ .

(٤) عيون أخبار الرضا ١٠٠/١ .

١١- أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن عثمان بن عيسى عن عدة من أصحابنا قال : لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام ، ثم أمر أبو الحسن موسى عليه السلام بمثل ذلك في بيت أبي عبد الله عليه السلام حتى أخرج به الى العراق ثم لا أدري ما كان .

١٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح

الحديث الحادى عشر : ضعيف .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن الدليل لم يكن منطبقاً على المدعى
 حذو النعل بالنعل ، بل يدل على دوام الاسراج ، كما نبه عليه في الذكرى ^١ ،
 ولم يكن منطبقاً على عدم تركه وحده من غير أن يكون من عنده موصوفاً بذكر
 الله وقراءة القرآن . قال « أخبرني » ولم يقل ويدل . انتهى
 وقال السيد رحمه الله في المدارك : اعترض المحقق الشيخ علي رحمه الله
 أن ما دل عليه الحديث غير المدعى ، وقال : الا أن اشتهاه الحكم بينهم كاف في
 ثبوته ، للتسامح في أدلة السنن ، وقد يقال : ان ما تضمنه الحديث يندرج فيه
 المدعى ، أو يقال : ان استحباب ذلك يقتضي استحباب الاسراج عند الميت
 بطريق أولى ، والدلالة واضحة لكن السند ضعيف جداً ^٢ .

الحديث الثانى عشر : ضعيف أيضاً .

(١) الذكرى ص ٣٨ .

(٢) مدارك الاحكام ص ٧٦ .

ابن أبي حماد والحسين بن محمد عن معلى بن محمد جميعاً عن الوشا عن أحمد ابن عائذ عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس من ميت يموت ويترك وحده إلا لعب الشيطان في جوفه .
قال الشيخ أيده الله تعالى (ولا يترك على بطنه حديدة كما تفعل ذلك العامة).
سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ رحمهم الله. ثم قال الشيخ أيده الله تعالى

قوله عليه السلام : ليس من ميت

يمكن أن يكون المراد حال الاحتضار ، وبـ « لعب الشيطان » وسأوسه واضلاله . وأن يكون المراد بعد الموت ، فينكأ جوفه اتماماً للعداوة لعنه الله وأبعده .

قوله رحمه الله : ومن الكافور الجلال

قال في شرح الجعفرية : قال الجوهرى في الصحاح في فصل الرأ في باب الحاء : الرباح بفتح الرأ دويبة كالسنور يحلب منها الكافور .
وقال الشيخ في النهاية : الكافور الذي لم تمسه النار^٢ .
وقال ابنه في شرح نهاية والده : الكافور صمغ يقع من شجر ، فكل ما كان جلالاً - وهو الكبار من قطعه - لاجابة له الى النار ، ويقال له : الكافور الخام

(١) صحاح اللغة ٣٦٣/١ ، وفيه كذا : الرباح أيضاً : دويبة كالسنور. والرباح أيضاً : بلد يجلب منه الكافور .

أقول : الجعفرية فى أحكام الصلاة للمحقق الكركى ، وله شروح كثيرة ، راجع الذريعة ١٧٤/١٣ .

(٢) النهاية ص ٣٢ .

(ثم يستعد لفسله فيؤخذ من الصدر المسحوق رطل ونحوه من الاشنان شيء يسير ينجي به ومن الكافور الجلال نصف مثقال ان تيسر والا ما تيسر منه وان قل ومن الذريرة الخالصة من الطيب المعروفة بالقمحة مقدار رطل الى أكثر من ذلك) فسندكر هذا عند شرح غسل الميت وتكفينه ان شاء الله تعالى .

وما يقع من صفار ذلك الصمغ من الشجر في التراب ، فيؤخذ بترابه ويطرح في قدر فيها ماء يغلى ويميز من التراب ، فذلك لايجزي للمحنوط ^١ .

قوله رحمه الله : فيؤخذ من الصدر

قال السيد رحمه الله في المدارك : المشهور بين الاصحاب أنه يكفي من الخليط .. أعني الصدر والكافور .. مسماه ، وقدر المفيد رحمه الله الصدر برطل ، وابن البراج برطل ونصف ، واعتبر بعضهم سبع ورقات ، والاصح اعتبار ما يصدق عليه الاسم ، أعني : ما يتحقق معه كون ذلك الماء ماء صدر وماء كافور . ولو خرج الماء بالخليط عن كونه مطلقاً ، ففي جواز التغميل به قولان ، واطلاق الاخبار واتفاق الاصحاب على ترغية الصدر كما نقله في الذكرى ، يقتضيان الجواز ^٢ .

قوله رحمه الله : شيء يسير ينجي به

كأنه بمعنى الاستنجاء ، أي : يغسل به سفلاه .

(١) شرح النهاية ، مخطوط .

(٢) مدارك الاحكام ص ٧٩ .

ثم قال (ويؤخذ لحنوطه وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور الخام الذي لم تمسه النار وهو السايخ للحنوط، وأوسط اقداره وزن أربعة دراهم وأقله وزن مثقال إلا أن يتعذر ذلك) .

١٣ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد ابن يعقوب عن علي بن ابراهيم رفعه قال : السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث أكثره ، وقال : ان جبرئيل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه

قوله رحمه الله : ويؤخذ لحنوطه

قال في القاموس : الحنوط كصبور وكتاب كل طيب يخلط للميت^١ ، وقال السيد رحمه الله في المدارك : اختلف الاصحاب في تقدير الافضل في الحنوط ، فقال الشيخان والصدوق : أقله مثقال ، وأوسطه أربعة دراهم ، وأكمل منه وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث . وقال الجعفي : أقله مثقال وثلاث . وقال ابن الجنيد : أقله مثقال ، وأوسطه أربعة مثاقيل .

ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الاخبار ، ونقل عن ابن ادریس أنه فسر المثاقيل الواردة في الروايات بالدراهم ، نظراً الى قول الاصحاب ، وطالبه ابن طاووس بالمستند . واختلف الاصحاب في مشاركة الغسل للحنوط في هذه المقادير ، فنهاها الأكثر ، وحكى ابن ادریس عن بعض الاصحاب المشاركة^٢ .

الحديث الثالث عشر : مرفوع .

(١) القاموس ٣٥٥/٢ .

(٢) مدارك الاحكام ص ٨٢ .

وآله بحنوط فكان وزنه أربعين درهماً فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة أجزاء جزء له وجزء لعلي وجزء لفاطمة عليهم السلام .

١٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن ابن أبي نجران عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أقل ما يجزي من الكافور للميت مثقال .

١٥ - وفي رواية الكاهلي وحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : القصد من ذلك أربعة مثاقيل .

١٦ - وروى ذلك الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن عبد الله بن يحيى الكاهلي والحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: القصد من الكافور أربعة مثاقيل .

١٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد الرحمن

الحديث الرابع عشر : ضعيف .

الحديث الخامس عشر : ضعيف أيضاً .

قوله عليه السلام : القصد من الكافور

قال في الصحاح : القصد بين الاسراف والتقتير ، يقال : فلان مقتصد في النفقة^١ .

الحديث السابع عشر ٢ : مرسل .

(١) صحاح اللغة ١/٥٢٢ .

(٢) لم يتعرض المصنف للحديث السادس عشر ، ولعله متحد مع ما قبله .

ابن أبي نجران عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال: أقل ما يجزي من الكافور للميت مثقال ونصف .

قال الشيخ أيده الله تعالى (ويعد له شيء من القطن ويعد الكفن وهو قميص ومئزر وخرقة يشد بها سفله الى وركبيه ولقافة وحبرة وعمامة) .

قوله عليه السلام : أقل ما يجزي

يمكن حمله على أقل ما يجزي للحنوط والغسل معاً ، فلا ينافي الخبر السابق ويكون مؤيداً لما ذكره الشيخ من كون المقدار المعد للغسل نصف مثقال .

قوله رحمه الله : ويعد الكفن

قال السيد رحمه الله في المدارك: المشهور بين الأصحاب في أثواب الكفن الواجبة ثلاث قطع : مئزر ، وقميص ، وازار ، بل قال في المعتبر : انه مذهب علمائنا أجمع عدا سلا، فانه اقتصر على ثوب واحد. والمستفاد من الروايات التخيير في الواجب بين الاثواب الثلاثة والقميص والثوبين، وهو اختيار ابن الجنيد والمصنف في المعتبر . وقال الشيخان والمرضى وابن بابويه : يتعين القميص ، وأما المئزر فقد ذكره الشيخ^١ وأتباعهما ، وجعلوه احدى الاثواب الثلاثة المفروضة ، ولم أقف في الروايات على ما يعطي ذلك، بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد أو الاثواب الثلاثة ، وبمضمونها أفتى

يدل على ذلك :

١٨ - ما رواه الحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة قال: سأله عما يكفن به الميت ؟ قال: ثلاثة أنواب وانما كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أنواب ثوبين صحاريين وثوب حبرة - والصحارية تكون باليمامة - وكفن

ابن الجنيذ في كتابه ^١.

قوله رحمه الله : يدل على ذلك

كأن المراد الدلالة في الجملة .

الحديث الثامن عشر : موثق .

قوله عليه السلام : ثوبين صحاريين

قال في النهاية: فيه « كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبين صحاريين » صحار قرية باليمن نسب الثوب إليها، وقيل : هومن الصحرة وهي حمرة خفية كالغبرة ، يقال : ثوب أصحر وصحاري ^٢ . انتهى .

وقال في الصحاح : صحار بالضم قصبة عمان مما يلي الجبل ^٣ .

وقال في القاموس : حبرة كعنبه ضرب من برود اليمن ويحرك ^٤ .

(١) مدارك الأحكام ص ٨١ .

(٢) نهاية ابن الأثير ١٢/٣ .

(٣) صحاح اللغة ٧٠٩/٢ .

(٤) القاموس ٢/٢ .

أبو جعفر عليه السلام في ثلاثة أثواب .

١٩ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام قال : الكفن فريضة للرجال ثلاثة أثواب والعمامة والخزقة سنة ، وأما النساء ففريضة خمسة أثواب .

قوله : والصحارية تكون باليمامة

قال في النهاية : هي الصقع المعروف شرقي الحجاز ^١ .

الحديث التاسع عشر : مجهول .

وكان اسماعيل هو ابن مرار ، بقرينة يونس على ما ذكره الشيخ في رجاله في من لم يرو ^٢ .

قوله عليه السلام : الكفن فريضة للرجال

يمكن حمل الفريضة على تأكيد الاستحباب ، ويكون الخمسة بزيادة لفافتين أو القناع وخرقة الثديين ، أو أحدهما مع النمط ، أو أحدهما مع خرقة الفخذ ، والاول أظهر .

ويؤيد الاخير ما رواه الكليني عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، والمرأة اذا كانت عظيمة في خمسة درع ومنطق وخمار ولفافتين ^٣ .

(١) نهاية ابن الاثير ٣٠٠/٥ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤٤٧ .

(٣) فروع الكافي ١٤٧/٣ .

٢٠ - علي بن محمد عن محمد بن خالد عن عبد الله بن المغيرة عن علا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أردت أن تكفنه فإن استطعت أن يكون في كفنه ثوب كان يصلي فيه نظيف فافعل فإن ذلك يستحب أن يكفن فيما كان يصلي فيه .

٢١ - وأخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب ثوبين صحاريين وثوب يمنية عبري أو أظفار . والصحيح عندي من ظفار وهما بلدان .

الحديث العشرون : كالصحيح .

الحديث الحادي والعشرون : موثق .

قوله عليه السلام : وثوب يمنية

في الذكرى : اليمنية بضم الياء البرد من برود اليمن^١ .

قوله رحمه الله : والصحيح عندي من ظفار

الظاهر أنه كلام أحد الرواة، والمراد أن الصحيح أن يكون بدل قوله « أو أظفار » أو « من ظفار » الظفار والعبر بلدان باليمن .

ويحتمل بعيداً أن يكون كلام الشيخ .

٢٢ - وبهذا الاسناد عن علي بن حديد وابن أبي نجران عن حريز عن زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن هي ؟ قال : لا انما الكفن المفروض ثلاثة أثواب أو ثوب تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كله فما

وفي النهاية : ظفار بوزن قظام اسم مدينة لحمير باليمن ^١ .

قوله رحمه الله : وبهذا الاسناد

قال الفاضل التستري رحمه الله : لم يظهر له مشار اليه ، ولعل الخبر مأخوذ من كتاب أحمد ، فترك أحمد حيث لم يكن مذكوراً ، ويؤيده الرواية الآتية .
وقال أيضاً : رواه الكافي ^٢ بطريق حسن بتغيير لأراه مضراً .

الحديث الثاني والعشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : أو ثوب تام

قال الفاضل التستري رحمه الله : هذه النسخة وان نقلوا خلافاً أصوب ، نظراً الى قوله « تام لا أقل » وقوله « الى أن يبلغ خمسة » ، ويؤيده ما في الكافي في حديث زرارة : وهذه ثلاثة أثواب و ثوب تام لا أقل منه . غير أن في الكافي ^٣ بالواو ، ولعل الاظهر « أو » كما في نسختنا . انتهى .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : استدل شيخنا لسار في

(١) نهاية ابن الاثير ١٥٨/٣ .

(٢) فروع الكافي ١٤٣/٣ .

(٣) فروع الكافي ١٤٤/٣ .

الذكرى بهذا الخبر، ثم أجاب تارة بحمل الثوب التام على النقية ، لانه موافق لمذهب العامة من الاجتزاء بالواحد ، وأخرى بأنه من عطف الخاص على العام وهو كما ترى .

والنسخ في هذا الحديث مختلفة ، ففي بعض نسخ التهذيب كما نقلناه « وثوب تام لا أقل منه » ويوافقه كثير من نسخ الكافي ، وهو المطابق لما نقله شيخنا في الذكرى .

وفي بعضها هكذا: انما المفروض ثلاثة أثواب تام ولا أقل منه . وهذه النسخة موافقة لما نقله المحقق في المعبر ، والعلامة في كتبه الاستدلالية ، ولفظة « تام » فيها خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهو تام .

وفي بعض النسخ المعبرة من التهذيب « أو ثوب تام » بلفظة « أو » بدل الواو ، وهي موافقة في المعنى للنسخة الاولى على أول الحملين السابقين ، ويمكن حملها على حال الضرورة أيضاً . انتهى

أقول : على نسخة الواو يحتمل أن يكون المراد وثوب منه يجب أن يكون تاماً ، فيكون مؤيداً لما ذكره القوم من المئزر والقميص واللفافة ، وقوله « لا أقل منه » يؤيد الواو ، الا أن يكون « لا أقل » باعتبار التمامية لا العدد ، وقوله « يوارى فيه جسده كله » بيان للتمام .

وأيضاً التردد في المفروض بين الثلاثة والواحد لا يخلو من حرازة ، الا أن يكون المراد بالثلاثة الناقصة كلها ، ولم يقل بالاجتزاء به أحد .

وكذا قوله عليه السلام « فما زاد فهو سنة » ان كان المراد به ما زاد على الثلاثة كما هو الظاهر ، فيرد عليه أن الثوبين من الثلاثة على مذهب سائر سنة ،

زاد فهو سنة الى أن يبلغ خمسة فما زاد فمبتدع والعمامة سنة. وقال أمر النبي صلى الله عليه وآله بالعمامة وعمم النبي صلى الله عليه وآله بالعمامة وبعث اليها أبو عبد الله عليه السلام ونحن بالمدينة لما مات أبو عبيدة الحذاء بدينار فأمرنا أن نشترى له حنوطاً وعمامة ففعلنا .

٢٣ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي فيها الرجل ويصوم

فأي فائدة للتخصيص . وإن كان المراد أزيد من الواحد فينافي المفروض في أول الكلام ، وكأن هذا التشويش في الكلام يؤيد التقية ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : الى أن يبلغ خمسة

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه من الخمسة العمامة والخرقه التي يلف بها وركيه ، على ماسيجي التنبيه عليه عن قريب في حسنة الحلبي ورواية معاوية . انتهى .

ويحتمل أن يكون المراد اضافة لفاقتين آخرين .

قوله : وبعثنا أبو عبد الله عليه السلام

في الكافي: وبعث اليها أبو عبد الله عليه السلام ونحن بالمدينة امامات أبو عبيدة الحذاء بدينار ، وأمرنا أن نشترى له حنوطاً وعمامة ففعلنا .

الحديث الثالث والعشرون : مجهول

ايكفن فيها؟ قال : أحب ذلك الكفن يعني قميصاً، قلت: يدرج في ثلاثة أثواب؟ قال : لا بأس به والقميص أحب الي .

٢٤ - وأخبرني الشيخ أبيه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد ابن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الميت يكفن في ثلاثة سوى العمامة والخرقة تشد بها وركبه لكيلا يبدو منه شيء ، والخرقة والعمامة لا بد منهما وليستا من الكفن .

٢٥ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كتب أبي في وصيته اني اكفنه بثلاثة أثواب أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة وثوب آخر و قميص ، فقلت لابي : لم تكتب هذا ؟ فقال : أخاف أن يغلبك الناس فان قالوا كفنه في أربعة

ويمكن أن يعد حسناً ، لانه قيل في محمد بن سهل : له مسائل .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف .

ولاخلاف في استحباب العمامة والفاقة الفخذين . وقوله عليه السلام « وليستامن الكفن » أي : الواجب ، أو مطلقاً .

الحديث الخامس والعشرون : حسن .

وقوله « وبهذا الاسناد » ليس على ما ينبغي ، والمراد ظاهر . قال القاضل التستري رحمه الله : كأن فيه عدم جواز اللفاقة الثانية ، ولزوم الاقتصار على الواحدة مع القميص والازار ، ولعل العمل به أوجه .

أثواب أو خمسة فلا تفعل . قال : وعممني بعمامة وليس تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به الجسد .

٢٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن ابن محبوب عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يكفن الميت في خمسة أثواب قميص لا يزرع عليه وازار وخرقة يعصب بها وسطه ويرد بلف فيه وعمامة يعتم بها ويلقى فضلها على وجهه .

قوله عليه السلام : وعممه ١ بعد بعمامة

الظاهر أنه كلام الصادق عليه السلام ، ويحتمل أن يكون كلام الباقر عليه السلام على بعد .

وظاهره عدم عمد العمامة من الكفن وان كان مستحباً ، فذاذر تكفين الميت لا يكفيه بذل العمامة ، وكذا سارقه لا يكون سارق الكفن ، والفائدة تظهر في أمثال ذلك .

وقال السبط المدقق رحمه الله : الظاهر أن « قال » من قول زرارة حكاية عن أبي عبد الله عليه السلام من عمله بالوصية ، فقوله « وعممه » أمر ، ويحتمل كونه فعلاً ماضياً ، ويكون زرارة حاكياً لفعله عليه السلام ، والبعد ظاهر .

الحديث السادس والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : ويلقى فضلها على وجهه

قيل : المراد بالوجه مقابل الظهر ، فلا ينافي الالتقاء على الصدر ، ولا يخفى

وأما القطن فسنذكره عند شرح التفسير والتحنيط ان شاء الله تعالى .
ثم قال أيده الله تعالى (وليستعد جريدتان من النخل خضراوان وطول كل واحد منهما قدر عظم الذراع فان لم يوجد من النخل الجريد يعوض منه بالخلاف فان لم يوجد الخلاف يعوض منه بالسدر ، فان لم يوجد شيء من هذه الشجر ووجد غيره من الشجر يعوض عنه به بعد أن يكون رطباً ، فان لم يوجد شيء من ذلك فلا حرج على الانسان في تركه للاضطراب) .

٢٧ - أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن غير واحد من أصحابنا قالوا: قلنا له جعلنا الله فداك ان لم نقدر على الجريدة؟ فقال: عود السدر. قلت: فان لم نقدر على السدر؟ فقال: عود الخلاف .

٢٨ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاسمي عن محمد بن محمد عن علي بن بلال انه كتب اليه يسأله عن الجريدة اذا لم نجد نجعل بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل؟ فكتب: يجوز اذا أعوزت الجريدة والجريدة أفضل وبه جئت الرواية .

ما فيه ، والظاهر التخيير . والصدر هو المشهور بين الاصحاب .

قوله رحمه الله : فان لم يوجد الخلاف

المشهور تقدم السدر على الخلاف .

الحديث السابع والعشرون : ضعيف .

الحديث الثامن والعشرون : ضعيف .

وهذا الخبر مأخوذ من الكافي الى قوله : عود الرمان^١ .
 فيحتمل أن يكون قوله « وبه جاءت الرواية » كلام الكليني ، والمراد أنه
 وردت به رواية أخرى أيضاً . وأن يكون قوله « والجريدة أفضل » أيضاً كلامه .
 وأن يكون الجميع كلام الامام عليه السلام ، ويكون المراد الرواية عن الرسول
 صلى الله عليه وآله .

ثم اعلم أنه لاخلاف بين أصحابنا في استحباب الجريدتين المبيت ، وقال
 الشهيد رحمه الله : الجريدة العود الذي يجرد عنه الخوص ، ولا يسمى جريداً
 مادام عليه الخوص وانما سمي سفعاً .
 وقال المفيد وسلا^٢ وجماعة : تقديم الخلاف على السدر ، وبعد السدر لم
 يغيثوا شيئاً .

وذهب جماعة منهم الشيخ في النهاية^٣ والمبسوط^٤ والمحقق في الشرائع^٥
 الى تقديم السدر على الخلاف .

وذهب المصدوق والشيخ في الخلاف^٦ والجعفي الى أنه مع تعذر النخل
 تؤخذ من شجر رطب ، وهو اختيار ابن البراج وابن ادريس ، والشهيد في
 الدروس^٧ والبيان^٨ ذكر بعد الخلاف قبل الشجر الرطب شجر الرمان .

(١) فروع الكافي ٣/ ١٥٤ ، ح ١١ و ١٢ .

(٢) المراسم ص ٤٨ .

(٣) النهاية ص ٣٢ .

(٤) المبسوط ١/ ١٧٩ .

(٥) شرائع الاسلام ١/ ٤٠ .

(٦) الخلاف ١/ ٢٨٥ ، مسألة : ٣٤ من كتاب أحكام الاموات .

(٧) الدروس ص ١١ .

(٨) البيان ص ٢٦ .

٢٩ - وروى علي بن ابراهيم في رواية أخرى قال: يجعل بدلها عود الرمان.
قال الشيخ أبيه الله تعالى (ولا يقطع شيء من أكفان الميت بحديد ولا يقرب
النار ببخور ولا غيره) .

قال مصنف هذا الكتاب: سمعنا ذلك مذاكرة عن الشيوخ رحمهم الله وعليه
كان عملهم .

٣٠ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن
محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يجمر الكفن .

ولا يبعد التخيير بعد النخل بين الصدر والخلاف ثم الرمان .
ثم اختلفوا في مقدارها : فقال الأكثر منهم الشيخان : يكون طولها قدر عظم
الذراع .

وقال الصدوق: وان كانت قدر ذراع فلا بأس، وان كانت قدر شبر فلا بأس^١.
وقال ابن أبي عقيل : مقدار كل واحدة أربع أصابع الى ما فوقها .
قال في الذكري : والكل جائز ، لبوت الشرعية مع عدم القاطع على
قدر معين^٢ .

والاقرب التخيير بين الذراع وعظمه والشبر ، لورود الرواية بكل منها .

الحديث التاسع والعشرون : مرسل .

الحديث الثلاثون : حسن .

(١) من لا يحضره الفقيه ٨٧/١ .

(٢) الذكري ص ٤٩ .

٣١ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد الكوفي عن ابن جمهور عن أبيه عن محمد بن سنان عن المفضل بن عمر . قال : وحدثنا عبدالله بن عبدالرحمن عن حرير عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا تجمروا الاكفان ولا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم .

الحديث الحادى والثلاثون : ضعيف بسنده .

وكان ابن جمهور هو الحسن بن محمد بن جمهور .
قال الوالد العلامة نور الله ضريحه : اعلم أن الكليني ذكر أحمد بن محمد الكوفي عن ابن جمهور عن أبيه ، فتوهم الشيخ أن أحمد بن محمد هو الذي يروي عنه الكليني بواسطة العدة وذكر العدة ، وأحمد هذا هو العاصمي الذي يروي عنه الكليني بلا واسطة ، كما صرح به في مواضع كثيرة . انتهى كلامه رفع الله مقامه .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : اعلم أن الموجود فيما عندنا من الكافي مألظه : أحمد بن محمد الكوفي .. الخ . ومقتضى كلام الشيخ أنه رواه الكليني عن عدة عن أحمد بن محمد ، ومقتضى ما نقلناه خلافه . ولعل وجه اشتباه الشيخ أنه ذكر الكليني قبل هذه الرواية عدة وساق رواية ، فوقع نظر المصنف على تلك العدة ، اذ كان في خاطره تلك عند سياق هذه الرواية .

قوله رحمه الله : قال وحدثنا

قال الفاضل التستري رحمه الله : السدي يفهم من الكافي على ما نقلناه في

٣٢ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهى أن تتبع جنازة بمجمرة .

٣٣ - فأما ما رواه غياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام انه كان يجرم الميت بالعود فيه المسك وربما جعل على النعش الحنوط وربما

الحاشية أن القائل هو أحمد بن محمد الكوفي ، وعلى الكيفية التي نقلها الشيخ عن الكليني يحصل التردد في القائل .

الحديث الثاني والثلاثون : ضعيف على المشهور .

قوله رحمه الله : وبهذا الاسناد

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضى هذا الكلام أن المراد الاسناد المذكور الى محمد بن يعقوب ، بحيث لا يكون محمد دخلا ، ولعل المراد أن محمد بن يعقوب داخل ، وان لم تف العبارة بذلك . وبالجمله رواه الكليني عن علي^١ . أو أراد بهذا الاسناد الاسناد الاول .

الحديث الثالث والثلاثون : مرسل .

قوله عليه السلام : كان يجرم الميت

يمكن أن يكون المراد التجمير في البيت الذي يغسل فيه لئلا يضر ننته ،

لم يجعله ، وكان يكره ان يتبع الميت بالمجمرة .

فهذا محمول على ضرب من التقية لانه مذهب كثير من العامة ، ويزيد ما ذكرنا
بيانا : .

٣٤ - ما رواه الحسن بن محبوب عن أبي حمزة قال : قال أبو جعفر عليه
السلام : لا تقربوا موتاكم النار - يعني الدخنة - .

٣٥ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن
عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بدخنة كفن الميت وينبغي

فلا ينافي النهي عن تجمير الكفن .

ويمكن أن يكون محمولا على الجواز ، بأن يكون فعله عليه السلام لبيانه ،
فلا ينافي الكراهة . والله يعلم .

- وقال في الدروس : ولا يجمر الكفن ، والرواية بتجميره متروكة ^١ .
- وأقول : نقل في المعبر اجماع علمائنا على كراهية تجمير الكفن ^٢ .
- وقال الصدوق : يكره أن يجمر أو تتبع بمجمرة ، ولكن يجمر الكفن ^٣ .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

(١) الدروس ص ١٠ .

(٢) المعبر ص ٧٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ١/ ٩١ .

للمرء المسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر .

فالوجه فيه الثقة لانه موافق للعادة .

ثم قال الشيخ أيده الله تعالى (ويستحب أن يكون احدى اللفافتين حبرة) .

فقد مضى ما يدل على ذلك ، وبدل عليه أيضاً :

٣٦ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أيوب بن نوح عن رواه عن أبي مريم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام ان الحسن بن علي عليه السلام كفن اسامة بن زيد ببرد حبرة ، وان علياً عليه السلام كفن سهل ابن حنيف ببرد أحمر حبرة .

٣٧ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن

قوله عليه السلام : وينبغي للمرأة المسلم

يمكن أن يقال: لما كان عدم البأس يشعر بعدم الرجحان بل المرجوحية كما قيل ، أزال عليه السلام توهم اشتراك ذلك الحكم بين الأحياء والأموات ببيان استحباب الدخنة للأحياء .

ويمكن أن يكون استدلالاً بجواز الدخنة باستحبابه للمسلم الشامل للميت أيضاً ، والاول أظهر . والله يعلم .

الحديث السادس والثلاثون : ضعيف .

ولا خلاف ظاهراً في استحباب كون الكفن أبيض الا الحبرة .

الحديث السابع والثلاثون : صحيح .

أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع عن علي بن النعمان عن أبي مريم الانصاري قال: سمعت أبا جعفر عليه عليه السلام يقول: كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب برد أحمر حبرة وثوبين ابيضين صحارين، قلت له: وكيف صلي عليه؟ قال: سجي بثوب وجعل وسط البيت فإذا دخل عليه قوم داروا به وصلوا عليه ودعوا له ثم يخرجون ويدخل آخرون، ثم دخل علي عليه السلام القبر فوضعه على يديه وأدخل معه الفضل بن عباس، فقال رجل من الانصار من بني الخيلاء يقال له أوس بن خولي انشدكم الله ان تقطعوا حقنا. فقال له علي عليه السلام: ادخل فدخل معهما، فسألته أين وضع السرير؟ فقال: عند رجل القبر وسل سلا، قال وقال: ان الحسن بن علي عليه السلام كفن اسامة بن زيد في برد حبرة وان علياً عليه السلام كفن سهل ابن حنيف في برد أحمر حبرة.

قوله عليه السلام: فإذا دخل قوم داروا به

يمكن أن يكون المراد أطافوا به احتراماً، ثم صلوا عليه بعد، لأنهم جعلوه قبلة وتوجهوا اليه من كل جانب عند الصلاة .
ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة هنا الدعاء، وكان صلاة الناس عليه هكذا، وانما صلى الصلاة المخصوصة عليه أمير المؤمنين عليه السلام وخواصه .

كما يدل عليه ما رواه الطبرسي رحمه الله في الاحتجاج من كتاب سليم بن قيس عن سلمان أنه قال: أتيت علياً عليه السلام وهو يغسل رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد كان أوصى أن لا يغسله غير علي عليه السلام . وساق الحديث الى أن قال: فلما غسله وكفنه أدخلني وأدخل أباذر والمقداد وفاطمة وحسناً

وحسيناً عليهم السلام، فتقدم وصفقنا خلفه وصلى عليه وعائشة في الحجرة لاتعلم قدأخذ جبرئيل بصرها، ثم أدخل عشرة من المهاجرين وعشرة من الانصار فيصلون ويخرجون ، حتى لم يبق أحد من المهاجرين والانصار الا صلى عليه^١. الخبر. وقال المفيد قدس سره في الارشاد: فلما فرغ أمير المؤمنين من غسله وتجهيزه تقدم فصلى عليه وحده ، ولم يشركه معه أحد في الصلاة عايه ، وكان المسلمون في المسجد يخوضون في من يؤمهم في الصلاة عليه وأين يدفن، فخرج أمير المؤمنين عليه السلام وقال لهم : ان رسول الله صلى الله عليه وآله امامنا حياً وميتاً ، فليدخل عليه فوج بعد فوج منكم فيصلون عليه بغير امام ويتصرفون . الى آخر ما قال^٢ .

وقال ابن شهر آشوب رحمه الله في المناقب: قال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : انما نزلت هذه الآية في الصلاة علي بعد قبض الله لي « ان الله وملائكته يصلون على النبي » الآية . وسئل الباقر عليه السلام كيف كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله؟ فقال: لما غسله أمير المؤمنين عليه السلام وكفنه سجاه وأدخل عليه عشرة فداروا حوله، ثم وقف أمير المؤمنين عليه السلام في وسطهم فقال: « ان الله وملائكته » الآية ، فيقول القوم مثل ما يقول ، حتى صلى عليه أهل المدينة وأهل العوالي^٣ . ونحو ذلك روى المفيد في مجالسه بأسناده عن أبي خالد الكلابي عن أبي جعفر عليه السلام^٤ . ورواه الكليني أيضاً عنه عليه السلام .

(١) الاحتجاج ص ٨٠ .

(٢) الارشاد ص ١٠٠ .

(٣) المناقب ٢٣٩/١ .

(٤) أمالي المفيد ص ٣١ .

٣٨ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكفن يكون برداً فإن لم يكن برداً فاجعله كله قطناً فإن لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (فاذا أراد المتولي لأمر الميت غسله فليرفعه على ساجدة أو شبهها موجهاً إلى القبلة باطن رجله إليها ووجهه تلقاها حسب ما وجهه عند وفاته، ثم ينزع قميصه إن كان عليه قميص من فوقه إلى سترته يفتق جيبه أو يخرقه ليتسع عليه في خروجه، ثم يضع على عورته ما يسترها، ثم يلين أصابع يديه برفق فإن تصعبت تركها ويأخذ الصدر فيضعه في اجانة وشبهها من الاواني

الحديث الثامن والثلاثون : موثق .

قوله رحمه الله : ثم ينزع قميصه

قال السيد رحمه الله في المدارك : ذكر الشيخان وأصحابهما استحباب فتق القميص ونزعه من تحته ، وإنما استحسب ذلك لأن اخذ راج القميص على هذا الوجه أسهل على الميت ، ولئلا يكون فيه نجاسة تلتصق أعالي جسده . ولا يخفى في أن ذلك مشروط بإذن الورثة ، فلو تعذر لغيبه أو صغر لم يجز . وهل الأفضل تجريده من القميص وتغسله عارياً مستور العورة أو تغسله في قميصه ؟ الاظهر الثاني ، وظاهر الاخبار طهارة القميص وإن لم يعصر^١ .

قوله رحمه الله : ثم يأخذ رغوطة الصدر

قال السيد رحمه الله في المدارك : المستفاد من الاخبار أن تغسيل الرأس

النظاف ويصب عليه الماء ، ثم يضربه حتى تجتمع رغوته على رأس الماء فاذا اجتمعت أخذها بكفيه فجعلها في اناء نظيف كاجانة أو طست أو ما أشبههما، ثم يأخذ خرقة نظيفة فيلف بها يده من زنده الى أطراف أصابعه اليسرى ويضع عليها شيئاً من الاثنان السدي كان أعده ويغسل بها مخرج النحر منه ويكون معه آخر يصب عليه الماء فيغسله حتى ينقيه ، ثم يلقي الخرقة من يده ويغسل يديه جميعاً بماء قراح ثم يوضي الميت فيغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه وظاهر قدميه ، ثم يأخذ رغوة السدر فيضعه على رأسه ويغسله ويغسل لحيته بمقدار تسعة ارطال من ماء السدر، ثم يقلبه على مياسره ليبدو له ميامنه ويغسلها من عنقه الى تحت قدميه بمثل ذلك من ماء السدر ولا يجعله بين رجله فيغسله بل يقف من جانبه ثم يقلبه على جانبه الايمن ليبدو له مياسره فيغسلها كذلك ، ثم يرده الى ظهره فيغسله من أم رأسه الى تحت قدميه من ماء السدر كما غسل رأسه بنحو التسعة الارطال من ماء السدر الى أكثر من ذلك ويكون صاحبه يصب عليه الماء وهو يمسح ما يمر عليه يده من جسده وينظفه ويقول وهو يغسله (اللهم عفوك عفوك) ثم يهراق ماء السدر من الاواني ويصب فيها ماء قراحاً ويجعل فيه ذلك الجلال من الكافور الذي كان أعده ويغسل رأسه به كما غسله بماء السدر ويغسل جانبه

برغوة السدر محسوب من الغسل، لأنه مستحب متقدم عليه كما ذكره الاكثر.

قوله رحمه الله : ثم يرده الى ظهره

لم يذكره الاصحاب .

الايمن ثم الايسر ثم صدره كما ذكرناه في الغسلة الاولى ويهراق مابقى في الاواني من ماء الكافور ويجعل فيها ماء قراحاً لا شيء فيه ويغسله الغسلة الثالثة كالاولى والثانية ويمسح بطنه في الغسلة الاولى مسحاً رقيقاً ليخرج ما لعله بقي من الثفل في جوفه مما لو لم يدفعه بالمسح لخرج منه بعد الغسل فانتقض به أو خرج في أكفانه وكذلك يمسح بطنه في الغسلة الثانية فان خرج في الغسلتين منه شيء أزاله عن مخرجه مما أصاب جسده بالماء ولا يمسح بطنه في الثالثة).

٣٩ - محمد بن عيسى اليعقوبي عن يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهاً وجهه نحو القبلة؟ أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر فاذا طهر وضع كما يوضع في قبره.

الحديث التاسع والثلاثون : صحيح .

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : هذا الخبر مستند بعض علمائنا القائلين بعدم وجوب الاستقبال للميت حال الغسل ، وحلوا الاحاديث الدالة بظاهرها على وجوبه على الاستحباب ، واليه ذهب المحقق والعلامة والشهيد الثاني رحمه الله في شرح الارشاد ، وكلام الشيخ في المبسوط ظاهر في الوجوب .

واليه ذهب الشهيدان في الدروس وشرح الشرائع ، وهو مختار الشيخ علي ، واستدل عليه بورود الامر به ، وقال : لا ينافيه قوله عليه السلام « يوضع كيف تيسر » لان ما تعسر لا يجب .

ورد عليه الشهيد الثاني بأن ظاهره التخيير في جهات الوضع ، وهو ينافي

٤٠ - ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا مات لاحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة وكذلك اذا غسل يحفر له موضع ~~المختل~~ تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه القبلة .

وجوب الاستقبال . وأنت خير بأن لقائل أن يقول: ان الظاهر التخيير بين الوصفين اللذين ذكرهما السائل ^١ . انتهى .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : يمكن أن يكون مراده عليه السلام بـ « كيف تيسر » عن المسؤولين من كيفية الاستقبال في أنه مثل الاحتضار أو الملاحود . فأجاب عليه السلام بأنهما سيان لامطلقاً ، ائلا يتنافي الاخبار الاخر . ويمكن حملة على نفي الوجوب ، وهو أظهر . والله تعالى يعلم .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على خلاف ما ذكره المصنف ولعل لهذا يذكر الشارح قوله « يدل عليه » ، ولو قدم رواية سليمان بن خالد على هذه الرواية وعنونها بعنوان يدل عليه كان أولى .

الحديث الاربعون : صحيح .

وقد مضى ^٢ نقلاً عن الكليني ، وفي بعض النسخ عن سليمان بن حماد . قال الفاضل التستري رحمه الله في سليمان بن حماد : لعل صوابه سليمان ابن خالد ، كما سبق في هذه الرواية ويوجد في بعض النسخ ، ويؤيده عدم تحقق سليمان بن حماد .

(١) الحبل المتين ص ٦١ .

(٢) راجع الحديث الثالث من الباب .

٤١ - أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد وأبي غالب الزراري وغيره عن محمد بن يعقوب، وأخبرني الحسين بن عبيدالله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان عن عبدالله الكاهلي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الميت فقال : استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة ثم تلين مفاصله فإن امتنعت عليك فدعها ثم ابدء بفرجه بماء السدر والحرص فاغسله ثلاث غسلات وأكثر من الماء وامسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه فابدء بشقه الايمن من لحيته ورأسه ثم تشني بشقه الايسر من رأسه ولحيته ووجهه فاغسله برفق وإياك والعنف واغسله غسلاً ناعماً، ثم اضجعه على شقه الايسر ليبدو لك الايمن ثم اغسله من قرنه الى قدمه وامسح يدك على ظهره وبطنه بثلاث غسلات ثم رده على جنبه الايمن حتى يبدو لك الايسر فاغسله بماء من قرنه الى

الحديث الحادي والاربعون : ضعيف .

وقال الوالد قدس سره : وكان في المقابل بها قوله « محمد بن يعقوب » مكشوطاً عليه الى « أصحابنا » والظاهر وجوده .

قوله عليه السلام : ثم تلين مفاصله

قال السيد رحمه الله في المدارك : نقل في المعتبر على استحباب تلين الاصابع الاجماع ، وقيل : بالمنع لقوله عليه السلام في خبر طلحة بن زيد « ولا تغمزله مفصلاً » ، ونزله الشيخ على ما بعد الغسل ، وهو حسن^١ .

قدمه وامسح يدك على ظهره وبطنه بثلاث غسلات، ثم رده على قفاه فابده بفرجه بماء الكافور فاصنع كما صنعت أول مرة اغسله بثلاث غسلات بماء الكافور والحرص وامسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه فاصنع كما صنعت أولاً بلحيته من جانبيه كليهما ورأسه ووجهه بماء الكافور ثلاث غسلات، ثم رده الى الجانب الايسر حتى يبدو لك الايمن ثم اغسله من قرنه الى قدمه ثلاث غسلات وادخل يدك تحت منكبيه وذراعيه ويكون الذراع والكف مع جنبه ظاهرة كلما غسلت شيئاً منه أدخلت يدك تحت منكبيه وفي باطن ذراعيه ثم رده على ظهره

قوله عليه السلام : فابداً بشقة الايمن

قال في الدروس : يستحب البدأ بشق رأسه الايمن الى أسفل العنق ثم الايسر ، وغسل كل عضو ثلاثاً .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه أنه لا بد في الترتيب المعتبر في غسل الميت تقدم غسل جانب الايمن من الرأس على غسل اليسار من الرأس ، ثم جانب الايمن من الرأس وغيره على الجانب الايسر من الرأس وغيره ، وهو خلاف المعهود من وجهين .

قوله عليه السلام : وأدخل يدك تحت منكبه

أي : ارفع يده حتى يظهر لك مسقط يده من بدنه وتحت ابطه ، وقوله عليه السلام « ويكون الذراع » بيان له . وقوله عليه السلام « كل ما غسلت شيئاً منه » تعميم لهذا الحكم في جميع الغسلات .

ثم اغسله بماء القراح كما صنعت أولاً تبدأ بالفرج، ثم تحول الى الرأس واللحية والوجه حتى تصنع كما صنعت أولاً بماء قراح، ثم اذفره بالخرقة ويكون تحتها القطن تذفره به اذفاراً قطناً كثيراً ثم تشد فخذه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا يخاف أن يظهر شيء وإياك أن تقعه أو تغمز بطنه وإياك أن تحشو في مسامعه شيئاً فإن خفت أن يظهر من المنخر شيء فلا عليك أن تصير ثم قطناً فإن لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً ولا تخلل اظفاره ، وكذلك غسل المرأة .

قوله عليه السلام : تذفره به

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا نقله في الذكرى، ثم قال مألظه: قلت هكذا وجد في الرواية ، والمعروف تنفره به ائفاراً من ائفرت الدابة ائفاراً^١ . انتهى .

وأقول : أفيد أن المراد بالاذفار هناذر الذريرة والكفور على القطن وادخاله الفرج كما سيجيء .

وفي القاموس : الذفر محركة شدة ذكاء الريح^٢ .

قوله عليه السلام : ولا تخلل اظفاره

ظاهر كلام الشيخ رحمه الله في بعض كتبه عدم جواز تخليل الاظافر وازالة وسخها ، بل ادعى الاجماع ، وحمل كلامه على تأكيد الكراهة . واستشكل المتأخرون بوجود ايصال الماء الى جميع البدن في الغسل ،

(١) الذكرى ص ٤٣ .

(٢) القاموس ٣٥/٢ .

٤٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عورته اما قميصاً واما غيره ثم تبدأ بكفيه وتغسل رأسه ثلاث مرات بالسدر ثم ساير جسده وابدأ بشقه الايمن، فاذا أردت أن تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ، ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير أن ترى عورته، فاذا فرغت من غسله

ولا يتم الا بالتخليل ، وفيه مافيه .

الحديث الثاني والاربعون : حسن .

ويدل على استحباب غسل كف الميت قبل الغسل كالاحياء .

قوله عليه السلام : فخذ خرقة نظيفة

يدل على رجحان كون غسل فرج الميت باليد اليسرى كالاحياء .

واعلم أنه لا خلاف في رجحان اف الغاسل خرقة على يده عند غسل فرج الميت .

وقال في الذكرى : وهل يجب ؟ يحتمل ذلك ، لان المس كالنظر بل أقوى ومن ثم ينشر حرمة المصاهرة دون النظر ، أما باقي بدنه فلا يجب الخرقة قطعاً، وهل يستحب ؟ كلام الصادق يشعر به^١ . انتهى .

بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوطه ثم اغسله بماء بحت
غسلة أخرى حتى اذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جففه.
٤٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد
ابن محمد عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد عن النضر بن سويد عن ابن
مسيك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن غسل الميت فقال : اغسله بماء
وسدر ، ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذريعة ان كانت ،
واغسله الثالثة بماء قراح ثلاث غسلات ، قلت : لجسده كله ؟ قال : نعم ، قلت :

قوله عليه السلام : وشيء من حنوطه

قال في القاموس : الحنوط كصبور وكتاب كل طيب يخلط للميت ^١ .
وأفيد أن المراد بالحنوط هنا الذريعة .

الحديث الثالث والاربعون : صحيح .

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : ماتضمنه الخبر من اضافة
الذريعة الى الكافور محمول على الاستحباب ، ولعل في قوله عليه السلام « ان
كانت » نوع اشعار بعدم تحتملها .

والذريعة على ما قاله الشيخ في التبيان فتات قصب الطيب ، وهو قصب يجاء
به من الهند كأنه قصب النشاب . وقال في المبسوط والنهاية يعرف بـ « القمحة »
بضم القاف وفتح الميم المشددة والحاء المهملة ، أوبفتح القاف واسكان الميم .

يكون عليه ثوب اذا غسل؟ قال: ان استطعت أن يكون عليه قميص تغسله من تحته وقال : أحب لمن غسل الميت ان يلف على يده الخرقه حتى يغسله .

٤٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن الحلبي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : يغسل الميت ثلاث غسلات مرة بالسدر ومرة بالماء يطرح فيه

وقال ابن ادريس : هي فتات^١ طيب غير الطيب المعهود ، تسمى « القمحان » بالضم والتشديد . وقال في المعتبر : انها الطيب المسحوق^٢ . انتهى .
وقال العلامة رحمه الله في المنتهى : روي استحباب أن يوضع مع الكافور في الغسلة الثانية شيء من الذريرة ، رواه ابن مسكان . وانما قلنا انه مستحب ، لان غير ذلك من الروايات تضمن الامر بالغسل بماء الكافور من غير التعرض لغيره^٣ .

قوله عليه السلام : حين يغسله

أي : لغسل الفرج ، أو لجميع البدن ، كما فهمه الشهيد رحمه الله في الذكرى^٤ .

الحديث الرابع والاربعون : ضعيف .

(١) في النسخة « نبات » وهو خطأ .

(٢) الحبل المتين ص ٦١ .

(٣) منتهى المطلب ١/ ٤٢٩ .

(٤) الذكرى ص ٤٣ .

الكافور ومرة أخرى بالماء القراح ثم يكفن، وقال عليه السلام : ان أبي كتب في وصيته أن اكفنه في ثلاثة أثواب أحدها رداء له حبرة وثوب آخر وقميص . قلت : ولم كتب هذا؟ قال: مخافة قول الناس وعصبيته بعد ذلك بعمامة وشققنا له الأرض من أجل انه كان بادناً وأمرني أن أرفع القبر من الأرض أربع أصابع مفرجات وذكر أن رش القبر بالماء حسن .

قوله : قلت ولم كتب هذا ؟

الظاهر أنه كلام الحلبي ، ويحتمل أن يكون كلام أبي عبدالله عليه السلام بأن يكون « كتب » على بناء المجهول ، ويدل عليه سائر الروايات .

قوله عليه السلام : مخافة قول الناس

قال الوالد العلامة نورالله ضريحه : قولهم « لم يوص » فإن الوصية علامة الامامة، أو اذا قالوا : زد على ذلك تقول لهم انه عليه السلام هكذا أوصى، والظاهر أنهما مرادان كما يظهر من أخبار آخر .

قوله عليه السلام : من أجل انه كان بادناً

أي : أنه كان لا يمكن اللحد ، لان كان لابد من توسيعه ، وكان لا يمكن توسيعه لرخاوة الأرض .

وقال الجوهري : بدن الرجل بالفتح فهو يبدن بدنأ اذا ضخم ، وكذلك بدن بالضم يبدن بدانة فهو بادن ، وامرأة بادن أيضاً^١ .

٤٥ - وبهذا الاستاد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن رجاله عن يونس عنهم عليهم السلام قال : اذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة فان كان عليه قميص فأخرج يده من القميص واجعل قميصه على عورته وأرفعهما من رجله الى فوق الركبة وان لم يكن عليه قميص فإلق على عورته خرقة واعمد

الحديث الخامس والاربعون : مرسل

قوله عليه السلام : واجمع ١ قميصه على عورته

كأنه عبارة عن رفع القميص عن الركبتين .

قوله عليه السلام : وأرفعهما من رجله

لعل المراد طرفا القميص باعتبار الرجلين .

وفي بعض النسخ « وأرفعهما » ، وفي الكافي^٢ « وأرفعه » وهو الصواب .

قال في المنتهى : ثم ينزع قميصه من تحت ترقوته الى تحت سترته ، ويجمع على عورته ويترك الى أن يفرغ من غسله^٣ . انتهى .

ولعل هذا هو المراد من الخبر ، ويمكن أن يكون الجمع باعتبار الرفع من

جانب الرجلين ، لكن التأسيس أولى ، والله يعلم .

(١) في المطبوع من المتن : واجعل .

(٢) فروع الكافي ١٤١/٣ ، ح ٥ .

(٣) متهى المطلب ٤٢٨/١ .

الى الصدر فصيره في طست وصب عليه الماء واضربه بيدك حتى ترتفع رغوته واعزل الرغوة في شيء وصب الاخر في الاجانة التي فيها الماء ثم اغسل يده ثلاث مرات كما يغتسل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع واغسل فرجه وانه ثم اغسل رأسه بالرغوة وبالغ في ذلك واجتهد ألا يدخل الماء منخريه ومسامعه، ثم اضجعه على جانبه الايسر وصب الماء من نصف رأسه الى قدمه ثلاث مرات وادلك بدنه دلكاً رقيقاً وكذلك ظهره وبطنه. ثم اضجعه على جانبه الايمن فافعل به مثل ذلك، ثم صب ذلك الماء من الاجانة واغسل الاجانة بماء قراح واغسل يديك الى المرفقين ثم صب الماء في الانية والاق فيه حبات كافور وافعل به كما

قوله عليه السلام : واعمد الى الصدر

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه دلالة على أنه لا بأس بما اذا صار ماء الصدر مضافاً .

قوله عليه السلام : ثم اغسل يده

قال في الدروس : يستحب غسل يدي الميت الى نصف الذراع ثلاثاً^١ .

قوله عليه السلام : من نصف رأسه

كأن المراد غسل نصف الرأس مع هذا الجانب ، كما دلت رواية الكاهلي عليه .

فعلت في المرة الاولى ابدء بيديه ثم بفرجه وامسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج شيء فانقه ثم اغسل رأسه ثم اضجعه على جنبه الايسر كما فعلت أول مرة ، ثم اغسل يدك الى المرفقين والانية وصب فيه ماء القراح واغسله بماء القراح كما غسلت في المراتين الاولتين، ثم نشفه بثوب طاهر واعمد الى قطن فذر عليه شيئاً من حنوط وضعه على فرجه قبل ودبر واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء وخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه وضم فخذيه ضمّاً شديداً ولفهما في فخذيه ثم أخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن واغمزها في الموضع الذي لفت فيه الخرقة وتكون الخرقة طويلة تلف فخذيه من حقويه الى ركبتيه لفاً شديداً .

فأما ما ذكره في جملة ذلك من تقديم وضوء الميت قبل غسله ، فيدل على ذلك :

ويمكن أن يحمل على الابتداء من بعض الرأس من باب المقدمة ، لاسيما اذا قيل بكون العنق جزءاً للبدن .

والمشهور أنه يغسل مع الرأس ، والاحوط الغسل معهما في جميع الاغسال وفي غسل الميت الاحتياط في غسل نصف الرأس أيضاً مع كل جانب .

قوله عليه السلام : فذر عليه شيئاً من الحنوط

لعل المراد الذريرة ، ويحتمل الكافور .

قوله عليه السلام : ثم اخرج رأسها

الظاهر أن المراد أن في اللف يدخل من الجانب الايسر ويخرج من الايمن

٤٦ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى وعن أبي الحسن محمد بن أحمد ابن داود عن أبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن المسلى عن عبدالله بن عبيد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الميت؟ قال: يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ويوضأ وضوء الصلاة ثم يغسل رأسه بالسدر والاشنان ثم بالماء والكافور ثم بالماء

فاذا انتهى اللف يغمر رأس الخرقة حيث تنتهي في مالف .

وقيل : المراد به أن بعد الشد على الحقوين يخرج الخرقة من بين رجليه ويغمر في موضع الشد ، ولا يخفى ما فيه .

الحديث السادس والاربعون : مجهول .

قال الفاضل التستري رحمه الله في المسلى : كأنه ربيع بن محمد بن عمر ابن حسان الاصم المسلى ، وضبط بخط كأنه خط ابن ادريس بكسر الميم واللام وبخط بضم الميم وتشديد السين والسلام وفتحهما ، وكتب ابن ادريس ذلك تعريضاً على هذا الضبط وعنوانه بصوابه ، ونسبه الى أهل النسب .

وكيف ما كان فلم يوثق النجاشي^١ ربيع المذكور ، ولا يحضرنى حال المسلى بغير المذكور ، الا لمحمد بن عبدالله المسلى واسماعيل بن أبي علي وبحر الكوفي .

وفي رجال ابن داود عن محمد : انه ثقة قليل الحديث^٢ والظاهر أن هذا ليس

(١) رجال النجاشي ص ١٢٥ .

(٢) رجال ابن داود ص ٣٢٠ .

القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح في الماء .

٤٧ - وروى سعد بن عبدالله عن أبي جعفر عن علي بن حديد عن عبدالرحمن ابن أبي نجران والحسين بن سعيد عن حماد عن حريز قال: أخبرني أبو عبدالله عليه السلام قال : الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة . وذكر الحديث .

٤٨ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى المعاذي عن محمد بن عبدالحميد عن محمد بن حفص عن حفص بن غياث عن ليث عن

ذلك . وقال ابن داود في هذا المقام : ان المسلمي بضم الميم وسكون السين واللام المخففة المكسورة . وقال عن اسماعيل وبحر أبيهما ولم يوثقهما .

قوله عليه السلام : يطرح فيه سبع ورقات

نسب الى بعض الاصحاب أنه اعتبر في غسل الصدر سبع ورقات منه ، ولعله فهم من هذا الخبر ، ولا يخفى أن هذا الخبر [يبدل على] اطراح السبع في الماء القراح في الفسلة الثالثة من غير ترغية ومزج .

ويمكن على ما فهمه ارجاع الضمير في قوله « فيه » الى ماء الصدر في الفسلة الاولى ولا يخفى بعده ، والله يعلم .

الحديث السابع والاربعون : صحيح على الظاهر .

والمشهور استحباب وضوء الميت ، وذهب أبو الصلاح الى الوجوب .

الحديث الثامن والاربعون : مجهول .

عبد الملك عن أبي بشير عن حفصة بنت سيرين عن أم سليمان عن أم أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: اذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها فليبدأوا ببطنها فلتمسح مسحاً رقيقاً ان لم تكن حبلى، فان كانت حبلى فلا تحركيها فاذا أردت غسلها فابدء بسفليها فألقي على عورتها ثوباً ثم خذي كرسفة فاغسل بها فأحسني غسلها ثم ادخلي يدك من تحت الثوب فامسحيها بكرسف ثلاث مرات وأحسني مسحها قبل أن توضئها ثم وضئها بماء فيه سدر، وذكر الحديث .

٤٩ - محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في كل غسل وضوء الا الجنبابة .

٥٠ - وروى أحمد بن رزق الغمشاني عن معاوية بن عمار قال : أمرني أبو عبد الله عليه السلام ان اعصر بطنه ثم أوضئه ثم اغسله بالاشنان ثم اغسل رأسه بالسدر

قوله عليه السلام : وأحسني مسحها قبل أن توضئها

لعل المراد بالتوضؤ هنا غسل الفرج . فتدبر .

الحديث التاسع والاربعون : صحيح .

الحديث الخمسون : صحيح .

ويحتمل أن يكون الخبر مضمراً ويكون القائل موسى بن جعفر عليهما السلام لان معاوية روى عنه عليه السلام . وأن تكون الضمائر راجعة الى الميت لا المعصوم عليه السلام ، فان المعصوم لا يغسله الا المعصوم .

ولحيته ثم افيض على جسده منه ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلاثاً ثم اغسله بالماء القراح ثم افيض عليه الماء بالكافور وبالماء القراح واطرح فيه سبع ورقات سدر .

٥١ - علي بن محمد عن بعض أصحابه عن الوشا عن أبي خيثمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان أبي أمرني ان أغسله اذا توفي وقال لي : اكتب يا بني ثم قال: انهم يأمرؤنك بخلاف ما تصنع فقل لهم هذا كتاب أبي ولست اعدو قوله ، ثم قال: تبده فتغسل يديه ثم توضيه وضوء الصلاة ثم تأخذ ماء وسدراً، تمام الحديث . وما ذكره من الدعاء عند غسل الميت :

٥٢ - فأخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن محبوب عن عبد الله بن غالب عن سعد الاسكاف عن أبي جعفر عليه السلام قال : أيما مؤمن

واحتمال كون الراوي معيناً للكاظم عليه السلام بعيد ، والله يعلم .
واعلم أنه يحتمل هنا أيضاً أن يكون المراد بالتوضؤ غسل الفرج فلا تغفل .

قوله عليه السلام : ثم اغسله بالماء القراح

هذا مخالف للمشهور

الحديث الحادي والخمسون : مرسل .

الحديث الثاني والخسون : صحيح مختلف فيه .

غسل مؤمناً فقال اذا قلبه «اللهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد أخرجت روحه منه وفرقت بينهما فعفوك عفوك» الا غفر الله له ذنوب سنة الا الكبائر .

قال الشيخ أبده الله تعالى (واذا فرغ من الغسلات الثلاث ألقى عليه ثوباً نظيفاً فنشفه) .

فقد مضى ذكره .

ثم قال (ثم اعتزل ناحية فغسل يديه الى مرفقيه وصار الى الاكفان التي كان أعدها له فبسطها على شيء طاهر يضع الحبرة أو اللقافة التي تكون بدلا منها وهي الظاهرة وينثرها وينثر عليها شيئاً من الذريرة التي كان أعدها ، ثم يضع اللقافة الأخرى عليها وينثر عليها شيئاً من الذريرة ويضع القميص على الأزار وينثر عليه شيئاً من الذريرة ويكثر منه، ثم يرجع الى الميت فينقله من الموضع الذي غسله فيه حتى يضعه في قميصه ويأخذ شيئاً من القطن فيضع عليه شيئاً من الذريرة ويجعله

قوله عليه السلام : الاغفر الله له

أي : للغاسل ، واحتمال الميت بعيد ، والاستثناء من مقدر ، أي : لم يفعل ذلك ، أولم يفرغ منه الا غفر الله له .

قوله عليه السلام : ذنوب سنة

الظاهر أنه السنة بالتخفيف بمعنى العامة ، ومنهم من قرأ بتشديد النون ، أي عمره .

قوله رحمه الله : وينثر عليها شيئاً من الذريرة

قال في المعتبر : اتفق العلماء كافة على استحباب تطيب الكفن بالذريرة^١ .

على مخرج النجو ويضع شيئاً من القطن وعليه الذريرة على قبله ويشده بالخرقة التي ذكرناها شداً وثيقاً الى وركيه لئلا يخرج منه شيء ويأخذ الخرقه التي سميناها مئزرأ فيلفها عليه من سرته الى حيث تبلغ من ساقيه كما ياتزر المحي فتكون فوق الخرقه التي شدها على القطن ، ويعمد الى الكفور الذي أعده لتحنيطه فيسحقه بيده ويضع منه على جبهته التي كان يسجد عليها لربه عز وجل ويضع منه على طرف أنفه الذي كان يرغم به له في السجود ويضع منه على باطن كفيه فيمسح به راحتيه وأصابعهما التي كان يتلقى الأرض بهما في سجوده ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه لانها من مساجده ، فان فضل من الكفور شيء كشف قميصه عن صدره والقاء عليه ومسحه به ثم رد القميص بعد ذلك الى حاله ويأخذ الجريدتين فيجعل عليهما شيئاً من القطن ويضع احدهما من جانبه الايمن مع ترقوته يلمصها بجلدته ويضع الاخرى من جانبه الايسر مابين القميص والازار).

قوله رحمه الله : ويضع منه على جبهته

قال السيد رحمه الله في المدارك : المشهور في الحنوط مسح المساجد السبعة ، وأضاف المفيد رحمه الله اليها طرف الانف ، وألحق الصدوق رحمه الله السمع والبصر والقم والمغابن وهي الاباط وأصول الافخاذ .

قوله رحمه الله : لانها من مساجده

قال الفاضل التستري رحمه الله : في تمشية هذا بالنظر الى ظاهر أصابع قدميه شيء ، وكأنه يحتاج الى نوع من التأويل .

قوله رحمه الله : ويضع الاخرى من جانبه الايسر

هذا هو المشهور بين الاصحاب . وقال الصدوقان: يجعل اليمنى مع ترقوته

٥٣ - سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ان يأمر لي بقميص أعده لكفني فبعث به الي فقلت : كيف أصنع ؟ فقال : انزع ازرار .

٥٤ - عنه عن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يكون له القميص أبكفن فيه ؟ قال : اقطع ازرار ، قلت : وكمه ؟ قال : لا انما ذاك اذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كمأ ، فأما اذا كان ثوباً لبساً فلا تقطع منه الا الازرار .

٥٥ - وأخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد

ملصقة بجلده ، واليسرى عند ورکه بين القميص والازرار ^١ .

وقال ابن أبي عقيل : واحدة تحت ابطه اليمنى . وقال الجعفي : احدهما تحت ابطه اليمنى والاخرى نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ .
وقال المحقق في المعبر : ومع اختلاف الروايات والاقوال يجب الجزم بالقدر المشترك بينهما ، وهو استحباب وضعها مع الميت في كفنه أو في قبره بأي هذه الصور شئت ^٢ .

الحديث الثالث والخمسون : صحيح .

الحديث الرابع والخمسون : ضعيف .

الحديث الخامس والخمسون : موثق .

(١) من لا يحضره الفقيه ٩١/١ .

(٢) المعبر ص ٧٧ .

ابن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن غسل الميت قال : تبدأ فتطرح على سواته خرقة ثم تنضح على صدره وركبتيه من الماء ثم تبدأ فتغسل الرأس والحية بسدر حتى تنقيه ثم تبدأ بشقه الايمن ثم بشقه الايسر وان غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس وتمر يدك على ظهره وبطنه بجرة من ماء حتى تفرغ منهما ثم بجزء من كافور تجعل في الجرة من الكافور نصف حبة ، ثم تغسل رأسه ولحيته ثم شقه الايمن ثم شقه الايسر وتمر يدك على جسده كله وتنصب رأسه ولحيته شيئاً ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ماخرج ويكون على يدك خرقة تنقي بها دبره ثم ميل برأسه شيئاً فتنفضه حتى يخرج

قوله عليه السلام : وان غسلت رأسه ولحيته

لعل المراد أنه مع السدر لايدله .

قوله عليه السلام : ثم بجزء من كافور

قال في الدروس : وروي أن الملقى من الكافور في الجرة نصف حبة وأن رأسه يغسل بالخطمي^١ .

قوله عليه السلام : وتنصب رأسه

الظاهر أن النصب لئلا يخرج الفضلات من حلقه .

من منخره ما خرج ثم تغسله بجرة من ماء القراح فذلك ثلاث جرار فان زدت فلا بأس وتدخل في مقعدته شيئاً من الفطن ما دخل ثم تجففه بثوب نظيف ، ثم تغسل يديك الى المرافق ورجليك الى الركبتين ، ثم تكفنه تبدأ وتجعل على مقعدته شيئاً من القطن وذريرة وتضم فخذه عليها ضمماً شديداً وجمراً ثيابه بثلاثة أعواد، ثم تبدأ فتبسط اللقافة طولا ثم تذر عليها شيئاً من الذريرة ثم الازار طولا حتى يغطي الصدر والرجلين ، ثم الخرقه عرضها قدر شبر ونصف ثم القميص تشد الخرقه على القميص بحبال العورة والفرج حتى لا يظهر منه شيء، واجعل الكافور في مسامعه وأثر سجوده منه وفيه وأقل من الكافور، واجعل على عينيه قطناً

قوله عليه السلام : من منخره

تصحيف ، والظاهر « مخرجه » كما لا يخفى .

قوله عليه السلام : بحبال العذرة

كذا في نسخ كثيرة ، وفي بعض النسخ « بحبال العورة على الفرج » ، وعلى ما في الاصل لعل المراد موضح العذرة بالتحريك ، والظاهر أنها تصحيف العورة .

قوله عليه السلام : واجعل الكافور في مسامعه

قال في الدروس: قال الصدوق: يحنط الانف والسمع والبصر والشم والمغابن وهي الاباط وأصول الافخاذ ، وهو مروى ، وروي الكراهة وهي أشهر^١ .

وفيه واذنيه شيئاً قليلاً ثم عممه وألق على وجهه ذريرة وليكن طرف العمامة متديلاً على جانبه الايسر قدر شبر ترمي بها على وجهه، وليفتسل الذي غسله، وكل من

قوله عليه السلام : وفيه

أي في فمه . « وأقل » على صيغة الامر .
وفي بعض النسخ « وقبة » أي أربعون درهماً ، فقوله « وأقل » اسم على وزن أفعل ، فيكون تجويزاً للزيادة الى الأربعين ، والاول أظهر .

قوله عليه السلام: وارنبتة

في بعض النسخ « وأذنيه »^١ .
وفي القاموس : الارنبية طرف الانف^٢ .

قوله عليه السلام : وليكن طرف العمامة متديلاً

قال في النهاية : التدلي النزول من علو^٣ .
وقال في الدروس : ويجعل طرفي العمامة على صدره ، وروي على وجهه وظهره^٤ .

(١) كما في المطبوع من المتن .

(٢) القاموس ٧٦/١ .

(٣) نهاية ابن الاثير ١٣١/٢ .

(٤) الدروس ص ١٠ .

مس ميتاً فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل، والكفن يكون برداً وان لم يكن برداً فاجعله كله قطناً ، فان اسم تجدد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً ، وقال : تحتاج المرأة من القطن لقبلها قدر نصف من ، وقال التكفين أن تبدأ بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على اليه وفخذه وعورته وتجعل طول الخرقة ثلاثة أذرع ونصفاً وعرضها شبر ونصف ثم تشد الازار أربعة ثم اللقافة ثم العمامة على وجهه وتجعل على كل ثوب شيئاً من الكافور وتطرح على كفه ذريرة ، وقال :

قوله عليه السلام : وان كان الميت قد غسل

لعله محمول على الاستحباب .

وقال في المصباح : المنا الذي يكال به السمن وغيره ، وقيل : الذي يوزن به رطلان ، والثنية منوان ، والجمع أمناء مثل سبب وأسباب . وفي لغة تميم « من » بالنشديد ، والجمع أمنان ، والثنية منان ^١ .

قوله عليه السلام : ثم تشد الازار أربعة

قيل : كأن المعنى شده من فوق وتحت ، فيكون أربعة جوانبه مشدودة . وأفيد أن المراد ثم تشد ازارين أي : لفاقتين حتى يكونا مع القميص والخرقة أربعة .

أقول : ويمكن أن يكون المراد بالازار المئزر ، والمراد بالاربعة أربعة أشبار ، أي : ينبغي أن يكون عرض المئزر أربعة أشبار . والله يعلم . وفي الصحاح : موضع الازار من الحقوين .. الى أن قال : المئزر الازار ،

ان كان في اللفافة خرق وقال : الجرة الاولى التي يغسل بها الميت بماء الصدر،
والجرة الثانية بماء الكافور تفت فيها فتاً قدر نصف حبة ، والجرة الثالثة بماء
القراح .

٥٦ - وأخبرني الشيخ أبده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن

كقولهم ملحف ولحاف^١ .

قوله عليه السلام : وقال ان كان في اللفافة خرق

كأن جزاء الشرط محذوف ، أو ساقط من النسخ أي الرواة ، أي يخاط
أو نحوه .

وقيل : في بعض النسخ كان بعد قوله « خرق » بياض ، فهو يؤيد السقوط .
وفي بعض النسخ مكان « وقال » وقبل ، ولعله الصواب .

قال في المغرب: الفبال زمام النعل، وهو سيرها الذي بين الاصبع الوسطى
والذي تليها . انتهى .

أقول: لعله استعبرهنا للخرقة التي توضع على الموضع الذي خرق من الكفن.

قوله عليه السلام : قدر نصف حبة

أي : الحبات المتعارفة من الكافور ، أو الحبة التي هي من أوزان الذهب،
والاخير أظهر .

الحديث السادس والخمسون : مرسل .

محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن رجاله عن يونس عنهم عليهم السلام قال في تحنيط الميت وتكفينه ، قال : ابسط الحبرة بسطاً ثم ابسط عليها الازار ثم ابسط القميص عليه وترد .مقدم القميص عليه ثم اعمد الى كافور مسحوق فضعه على جبهته وموضع سجوده وامسح بالكافور على جميع مغابنه من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه ثم يحمل فيوضع على قميصه ويرد مقدم القميص عليه فيكون القميص غير مكفوف ولا مزرور وتجعل له قطعتين من جريد النخل رطباً قدر ذراع تجعل له واحدة بين ركتيه نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ وتجعل الاخرى تحت ابطه الايمن ولا تجعل في منخريه ولا في بصره ومسامعه ولا وجهه قطعاً ولا كافوراً ، ثم يعمم يؤخذ وسط العمامة فيشنى على رأسه بالتدور ثم يلقى فضل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ويمد على صدره .

قوله عليه السلام : وامسح بالكافور على جميع مغابنه

قال في النهاية : المغابن الارتفاع ، وهي بواطن الافخاذ عند الحوالب ، جمع مغبن من غبن الثوب اذا ثناه وعطفه ^١ .

وقال في القاموس : المغبن كمنزل الابط والرفع جمعه مغابن ^٢ .

قوله عليه السلام : قدر ذراع

قد اختلف الاصحاب في قدر الجريدة : فقال الشيخان : يكون طولهما قدر عظم الذراع . وقال ابن أبي عقيل : مقدار كل واحدة أربع أصابع الى مافوقها .

(١) نهاية ابن الاثير ٣ / ٣٤١ .

(٢) القاموس ٤ / ٢٥٣ .

٥٧ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريرة وكافور .

٥٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا أردت أن تحنط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الحنوط ، وقال: الحنوط للرجل والمرأة سواء، وقال: وأكره أن يتبع بمجمرة .

وقال الصدوق : طول كل واحدة قدر عظم الذراع ، وان كان شبراً فلا بأس^١ ،
والروايات في ذلك مختلفة أيضاً .

وفي المدارك : والكل حسن ، اثبتت الشرعية مع عدم القاطع على قدر معين^٢ .

وهل تشق أوتكون صحيحة ؟ الاظهر الثاني، نظراً الى التعليل ، واستضعافاً لرواية الشق .

الحديث السابع والخمسون : موثق .

وحمل على الاستحباب .

الحديث الثامن والخمسون : حسن .

(١) من لا يحضره الفقيه ٨٧/١ .

(٢) مدارك الاحكام ص ٨٥ .

٥٩ - علي بن الحسين عن محمد بن أحمد بن علي عن عبدالله بن الصلت عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : كيف أصنع بالحنوط ؟ قال : تضع في فمه ومسامعه وآثار السجود من وجهه ويديه ورأبته .

٦٠ - علي بن محمد عن أيوب بن نوح عن ابن مسكان عن الكاهلي والحسين ابن المختار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يوضع الكافور من الميت على موضع المساجد وعلى اللبة وباطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الرأبتين والراحتين والجبهة واللبة .
ولا ينافي هذا ما رواه :

وفي الجبل المتين: الجار في قوله « وعلى صدره » متعلق بمحذوف، أي: وضع على صدره . ويحتمل تعلقه بامسح وهو بعيد^١ . انتهى .
واستدل به على استحباب طرح فاضل الحنوط على الصدر ، ولا يخفى ما فيه

الحديث التاسع والخمسون : حسن كالصحيح .

الحديث الستون : مجهول .

قوله عليه السلام : والجبهة واللبة

قال في الصحاح : اللبة المنحر ، والجمع اللباب ، وكذلك اللب ، وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء ، والجمع الالباب^٢ .

(١) الجبل المتين ص ٦٦ .

(٢) صحاح اللغة ٢١٧/١ .

- ٦١ - فضالة عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً .
- لان الوجه في الرواية الاولى من قوله «في فمه» أن يحمل على انه على فيه لانه ليس من السنة أن يجعل الحنوط في الفم .
- ٦٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد

الحديث الحادى والستون : موثق .

قوله عليه السلام : لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً

قال في القاموس : المسمع كمنبر الاذن كالسامعة جمع مسامع .^١

قوله رحمه الله : لان الوجه في الرواية الاولى

قال الفاضل التستري رحمه الله : فيه أن التدافع باعتبار اشتمال الاولى على الامر بوضع الحنوط في المسامع ، وباعتبار اشتمال الثانية على النهي عنه ، وما ذكره انما هو حكم الفم وليس في الثانية تعرض له بنفي ولا اثبات .

ويمكن أن يقال : اذا جعل « في » في قوله « في الفم » بمعنى « على » صار حكمه فيما عطف من قوله « في مسامعه » أيضاً كذلك ، فيصير مفاد الرواية الاولى الامر بالوضع على المسامع ، ومفساد الثانية النهي عن الوضع في المسامع ، فاندفع التدافع .

الحديث الثانى والستون : صحيح .

ابن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : كيف اصنع بالكفن ؟ قال : تأخذ خرقة فتشد على مقعدته ورجليه . قلت : فالأزار ؟ قال : انها لا تعد شيئاً انما تصنع ليضم ما هناك

وقال الفاضل التستري رحمه الله : يفهم منه أن المثزر ليس من الكفن المفروض بل يشد لئلا يخرج منه شيء ، ويحتمل غيره أيضاً . وفيه أيضاً خرق القميص لا خراجه عن الميت من تحته ، ولعل هذا مع اذن الورثة أو ما في معناه .

قوله عليه السلام : انها لا تعد شيئاً

الظاهر أن السائل توهم أن الخرقة تكون بدلا عن إحدى اللقافات ، فسأل أنه هل يلزم الأزار مع ذلك ؟ فأجاب عليه السلام أن الخرقة لا تعد من أجزاء الكفن ولا يغني غناً ، بل انما هي لعدم خروج شيء من الفرج .

وربما يستدل به على استحباب الخرقة ، كما قطع به الاصحاب . ويحتمل بعيداً ارجاع الضمير الى الأزار ، فيكون المراد بالأزار المثزر ، فأجاب عليه السلام بأن المثزر لا ينفع بدلا من الخرقة ، اذ المقصود من الخرقة لا يتأتى منه .

قال في الجبل المتين : قوله « فالأزار » يراد به المثزر ، وهو الذي يشد من الحقوين الى أسفل البدن ، وقد ورد في اللغة اطلاق كل منهما على الآخر ، وإن كان المعروف بين الفقهاء وسيما المتأخرين أن الأزار هو الشامل كسل البدن ، وأراد بقوله « فالأزار » الاستفسار من الامام عليه السلام أنه هل يستغنى عنه بهذه الخرقة أم لا ؟ .

ويمكن أن يكون مراده أن الأزار هو الثالث من الاثواب ، وبه يتم الكفن

المفروض فـ ١ هذه الرابعة ؟ فأجابه عليه السلام بأنها غير معدودة من الكفن ، فلا يستغنى بها عن شيء من أثوابه ، ولا تزيد قطع الكفن بها عن الثلاثة . انتهى . ولعل ما ذكرناه أولاً أظهر .

وقال قدس سره في مشرق الشمسين : يمكن أن يكون قوله عليه السلام « اذا غسل » أي : اذا أريد تغسيله . والظاهر ابقاء الكلام على ظاهره ، ويراد نزع القميص الذي غسل فيه . وقد مر حديثان يدلان على أنه ينبغي أن يغسل الميت وعليه قميص .

واطلاق الكفن على القميص في قوله عليه السلام « ثم الكفن قميص » من قبيل تسمية الجزء باسم الكل .

و« غير مزور » أي : خال من الأزرار . والثوب المكفوف ما خيطت حاشيته .

ولا يخفى أن هذا الحديث يعطي بظاهره أن العمامة من الكفن ، وقد ذكر الفقهاء في كتب الفروع أنها ليست منه ، وفرعوا على ذلك عدم قطع سارقها من القبر ، لأنه حرز للكفن لالها ، وقد دل حديث زرارة على خروجها من الكفن الواجب .

وقد روى في الكافي بطريق حسن عن الصادق عليه السلام أنها غير معدود من الكفن ، وأن الكفن ما يلف به الجسد ، فلا يبعد أن يقدر لقوله عليه « وعمامة » عامل آخر ، أي : وتزاد عمامة ، ونحو ذلك ^٢ .

(١) الحبل المتين ص ٦٦ .

(٢) مشرق الشمسين ص ٣٣١ .

لثلا يخرج منه شيء وما يصنع من القطن أفضل منها ثم يخرق القميص اذا غسل وينزع من رجله، قال: ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكفوف وعمامة يعصب بها رأسه ويرد فضلها على رجله .

قوله عليه السلام : وما يصنع من القطن

الظاهر أن المراد أن القطن الذي يجعل على الفرج أوفيهما أنفع وأفضل ، ولعل المراد مع الخرق لا بدلا عنها ، ليكون موافقاً للاخبار الاخر، وأما احتمال كون المراد أن كون الازار من القطن أفضل فلا يخفى بعده .

قوله عليه السلام : ويرد فضلها على رجله

كذا في الكافي^١ ، وفي بعض النسخ « وجهه » والظاهر صدره أونحوه . قال في المتقى بعد نقل هذه الرواية من الكافي: ورواه الشيخ متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بياقي الطريق والتمن ، لكنه أسقط كلمة « بها » في « فنشد بها » ولا يخفى ما في متن الحديث من القصور ، لاسيما قوله في العمامة « يرد فضلها على رجله » فانه تصحيف بغير توقف ، وفي بعض الاخبار الضعيفة « يلقى فضلها على وجهه » وهو قريب ، لكن الحديث المتضمن لذلك مختلف اللفظ في التهذيب والكافي ، فالذي حكينا هو المذكور في التهذيب من طريقين : أحدهما برواية الكليني ، وفي الكافي : يلقى فضلها على صدره^٢ .

(١) فروع الكافي ٣/ ١٤٤ ، ح ٩ .

(٢) متقى الجمان ١/ ٢٥٨ .

٦٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في العمامة للميت قال : حنكه .

٦٤ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن يحيى بن عباد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع وأشار بيده من عند ترقوته الى يده تلفه مع ثيابه قال : وقال الرجل : لقيت أبا عبد الله عليه السلام بعد فسألته عنه فقال : نعم قد حدثت به يحيى ابن عباد .

٦٥ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : ان الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت مما يلي الجلد الايمن والاخرى في الايسر من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (ويستحب أن يكتب على قميصه وحبرته أو المفاة التي تقوم مقامها أو الجريدتين باصبعه فلان يشهد أن لا اله الا الله وان كتب ذلك

الحديث الثالث والستون : حسن .

الحديث الرابع والستون : مرسل .

الحديث الخامس والستون : حسن .

قوله رحمه الله : ويستحب أن يكتب على قميصه

قال السيد رحمه الله في المدارك : الظاهر اشتراط التأثير في الكتابة ، لانه

بتربة الحسين بن علي عليهما السلام كان فيه فضل كثير ولا يكتبه بسواد ولا صبغ من الاصباغ) .

٦٦ - علي بن الحسين عن سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن محمد ابن شعيب عن أبي كهمس، قال: حضرت موت اسماعيل عليه السلام وأبو عبدالله عليه السلام جالس عنده فلما حضره الموت شد لحبيه وغمضه وغطى عليه الملحفة ثم أمر بتهيئته فلما فرغ من أمره دعا بكفنه فكتب في حاشية الكفن اسماعيل يشهد ان لا اله الا الله .

قال الشيخ أبده الله تعالى (ويعمه كما يعمم الحي ويحنكه بالعمامة ويجعل لها طرفين على صدره) فقد مضى شرحه ، ويوضحه أيضاً :

المعهود . وأما الكتابة بالاصبع مع تعذر التربة أو الطين ، فذكره الشيخان ، ولا أعرف مأخذه^١ .

الحديث السادس والستون : مجهول .

وقد مر مروياً عن سعد قبل ذلك بست ورقات تقريباً ، وتقدم القول فيه^٢ .

قوله رحمة الله : ويعمه كما يعمم الحي

قيل : كأن التشبيه في أصل التعمم لافي الكيفية .

(١) مدارك الاحكام ص ٨٥ .

(٢) راجع الحديث العاشر من الباب .

٦٧ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن عثمان النوا قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اني اغسل الموتى . قال : أو تحسن؟ قلت : اني اغسل . فقال : اذا غسلت فارفق به ولا تغمره ولا تمس مسامعه بكافور واذا عمدته فلا تعممه عمة الاعرابي ، قلت : وكيف أصنع؟ قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثم ردها الى خلفه واطرح طرفيها على صدره .

الحديث السابع والستون : مجهول .

قوله عليه السلام : فارفق به

كانه راجع الى الميت الذي في ضمن الموتى .

قوله عليه السلام : فلا تعممه عمة الاعرابي

فسرت بالعمامة بلاحنك ، فيكون سؤال السائل عن سائر كيفيات العمامة . والظاهر أن المراد بعمة الاعرابي التي لا يلقى طرفها ، وهو الظاهر من أكثر الاخبار ، بل من كلام بعض الاصحاب والمفويين أيضاً ، بل المراد بالتحنيك أيضاً ذلك ، أي : ادارة رأس العمامة من خلف الى تحت الحنك والقاؤه على الصدر . وقد حققنا ذلك في كتابنا الكبير .

قوله عليه السلام : واطرح طرفيها على صدره

كذا في أصل الكافي^١ أيضاً ، ولعله الصواب ، وكتب على ظهره نسخة

٦٨ - سهل بن زياد عن ابن محبوب عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يكفن الميت في خمسة أثواب قميص لا يزر عليه، وازار وخرقة يعصب بها وسطه ، وبرد يلف فيه وعمامة يعتم بها ويلقى فضلها على وجهه .

ثم قال الشيخ أيداه الله تعالى (ثم يلفه في اللقافة فيطوي جانبها الايسر على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر ويصنع بالحبرة مثل ذلك ويعقد طرفيها مما يلي رأسه ورجليه ، وينبغي للذي يلي أمر الميت في غسله وتكفينه أن يبتدىء عند حصول حوايجه التي ذكرناها بقطع اكفانه وينثر الذريرة عليها ثم يلقها جميعاً ويعزلها فاذا فرغ من غسله نقله اليها من غير تلبث واشتغال عنه، وان أخر نثر الذريرة حتى يفرغ من غسله فليصنع به ما وصفناه ، واعدادها مفروغاً منها بجميع حوائجه قبل غسله أفضل ، ويكفنه وهو موجه كما كان في غسله فاذا فرغ غاسل الميت من غسله توضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل كما ذكرناه في أبواب

في الحاشية .

الحديث الثامن والستون : ضعيف .

وفي الجبل المتين: البرد بالضم ثوب مخطط، وقد يطلق على غير المخطط أيضاً^١ .

قوله عليه السلام : ويلقى فضلها على وجهه

في الكافي^٢ « صدره » وهو الظاهر .

(١) الحل المتين ص ٦٥ .

(٢) فروع الكافي ١٤٥/٣ ، ح ١١ .

الاغسال وشرحناه، وان كان الذي أعاناه بصب الماء عليه قد مس الميت قبل غسله فليغتسل أيضاً من ذلك كما اغتسل المتولي لغسله وان لم يكن مسه قبل غسله لم يجب عليه غسل ولا وضوء الا أن يكون قد أحدث ما يوجب ذلك عليه فتلزمه الطهارة له لامن أجل صب الماء على الميت، فاذا فرغ من غسله وتكفينه وتحنيطه فليحمله الى قبره على سريره وليصل عليه هو ومن اتبعه من اخوانه قبل دفنه ، وسأبين الصلاة على الاموات في أبواب الصلوات ان شاء الله تعالى) .

فقد مضى شرح هذا كله مستوفى وسبأتي شرح الصلاة على الاموات عند انتهائنا الى أبواب الصلوات ان شاء الله تعالى .

قال الشيخ أبيده الله تعالى (وينبغي لمن شيع جنازة ان يمشي خلفها وبين جنبها ولا يمشي أمامها فان الجنازة متبوعة وليست تابعة ومشبعة غير مشبعة) .

قوله عليه السلام : وينبغي لمن شيع جنازة

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : لاختلاف في جواز المشي في جنازة غير الناصبي كيف شاء ، انما الخلاف في أن أي الانواع أفضل ، فالذي عليه كثير من الاصحاب أن المشي خلفها أو عن أحد جانبيها أفضل من المشي أمامها ، بل جعلوا المشي أمامها مكروهاً .

وقال في المعتبر: مشي المشيع وراء الجنازة أومع جانبيها أفضل من التقدم، غير أنني لا أكره المشي أمامها بل هو مباح . انتهى .

وقال ابن أبي عقيل بوجوب التأخر خلف جنازة الناصبي ، لما روي من استقبال ملائكة العذاب إياه .

وقال ابن الجنيد : يمشي صاحب الجنازة بين يديها والمشيوعون وراءها ،

٦٩ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول : اتبعوا الجنائزة ولا تتبعكم خالفوا أهل الكتاب .

٧٠ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن عذافر عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي بين يديها ولا بأس بأن يمشي بين يديها .

٧١ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد

ابن أبي عبد الله عن عمرو بن عثمان عن مفضل بن صالح عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : مشى النبي صلى الله عليه وآله خلف جنازة ، ف قيل له : يا رسول الله مالك تمشي خلفها ؟ فقال : ان الملائكة رأيتهم يمشون أمامها ونحن تبع لهم .

لما روي أن الصادق عليه السلام تقدم سرير ابنه اسماعيل بلا حذاء ولا رداء^١ .

الحديث التاسع والستون : ضعيف على المشهور .

والنهي محمول على الكراهة ، أو جنازة المخالف .

الحديث السبعون : موثق .

الحديث الحادي والسبعون : ضعيف .

٧٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد ابن عبد الجبار عن الحجال عن علي بن شجرة عن أبي الوفاء المرادي عن سدير عن أبي جعفر عليه السلام قال: من أحب أن يمشي ممشي الكرام الكاتبين فليمش جنبي السرير .

٧٣ - سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف اصنع اذا خرجت مع الجنازة أمشي امامها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها؟ قال: ان كان مخالفاً فلا تمش

وفي القاموس : التبع محركة التابع يكون واحداً أو جمعاً ، والجمع اتباع^١ .

وأقول : يمكن أن يكون هذا الحكم مخصوصاً بهذه الجنازة ، بأن يكون تقدم الملائكة وكثرتهم لفضل هذا الميت ، فلذا تأخر صلى الله عليه وآله ، أو يكون هذا الحكم مخصوصاً به صلى الله عليه وآله لرؤيته للملائكة ، لكن الظاهر أنه يدل على المشهور بعموم التآسي .

الحديث الثاني والسبعون : مجهول .

ويدل على رجحان المشي جنبي السرير . « والكرام الكاتبون » هم الملائكة الكاتبون لأعمال العباد ، فانهم في هذه الحالة أيضاً ملازمون بجنبي الميت ، كما كانوا كذلك في حياته .

الحديث الثالث والسبعون : موثق .

أمامه فان ملائكة العذاب يستقبلونه بأنواع العذاب .

٧٤ - حماد عن حريز عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه

السلام قل: مات رجل من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله

ويدل بمضمونه^١ على المنع من المشي أمام جنازة المخالف ، وبمفهومه على التخيير في جنازة المؤالف . ولو حمل النهي على الحرمة فلا ينافي الكراهة في المؤمن ، ولو حمل على الكراهة كما هو المشهور ، فيدل على نفيها في المؤمن .

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضى المفهوم خلاف المدعى . ويمكن أن يقال : ان المنطوق المنع من المشي ، فالمفهوم جواز المشي ، وهو لا ينافي المدعى ، لان المدعى ليس حرمة المشي أمامه . وفيه أن المدعى كراهة المشي أمامه ، فاذا فهم من الرواية الجواز من غير منع تحققت المناقاة . انتهى . وأقول : الظاهر في الجمع بين الاخبار حمل أخبار النهي والمرجوحية على جنازة المخالف ، لكن الاولى عدم المشي امامها مطلقاً ، لدعوى الاجماع وشهرة خلافه بين المخالفين ، حتى أنهم نسبوا القول بذلك الى أهل البيت عليهم السلام .

قال بعض شراح صحيح مسلم : كون المشي وراء الجنازة أفضل من امامها قول علي بن أبي طالب عليه السلام ومذهب الاوزاعي وأبي حنيفة . وقال جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجمهور العلماء : المشي قدامها أفضل . وقال الثوري وطائفة : هما سواء .

الحديث الرابع والسبعون : صحيح .

فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازته يمشي، فقال له بعض أصحابه :
 ألا تركب يا رسول الله ؟ فقال : اني لا كره أن أركب والملائكة يمشون .
 قال الشيخ أبيده الله تعالى (فإذا فرغ من الصلاة فليقرب سريره من قبره
 ويوضع على الأرض ويصبر عليه هنيئة ثم يقدم قليلاً ثم يصبر عليه هنيئة ثم يقدم
 الى شفير القبر فيجمل رأسه مما يلي رجله في قبره وينزل الى القبر وليه أو من
 يأمره الولي بذلك وليتحف عند نزوله ويحلل ازراره وان نزل معه آخر لمعونته
 جاز ذلك) .

اعلم أنه ذكر الاصحاب كراهة الركوب مع الجنازة ، واستدلوا بهذا الخبر
 ويشكل الاستدلال به على العموم كما لا يخفى .
 وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأبه اما كان قول المصنف يمشي خلفها
 متضمناً لاستحباب المشي وكون ذلك في الخلف أراد الدلالة على استحباب
 المشي بقول مطلق ، والا فان أخذ المدعى أمراً مركباً -- أي المشي الخاص --
 فليس في الرواية دلالة عليه ، فلا بد أن ينزل ذكرها على ارادة بيان ما يتعلق بالمقام
 ولا حرج ، ولعل لهذا لم يذكر الشارح « ويدل على ذلك » ونحوه في عنوان
 سياق الاخبار . انتهى .

وقال العلامة رحمه الله في المنتهى : يستحب المشي مع الجنازة ويكره
 الركوب ، وهو قول العلماء كافة . انتهى ^١ .
 والخبر يدل عليه ، اذ الظاهر عدم اختصاص الحكم به صلى الله عليه وآله
 وبالجنازة المخصوصة ، بل يعم التعليل .

ويؤيده ما رواه العامة عن ثوبان قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله
 في جنازة فرأى ناساً ركباناً ، فقال : ألا تستحيون ان ملائكة الله يمشون على أقدامهم

٧٥ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن محمد بن

وأنتم على ظهور الدواب^١ .

وروى الكليني في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وآله قوماً خلف جنازة ركبناً ، فقال : أما استحيى هؤلاء أن يتبعوا صاحبهم ركبناً وقد أسلموه على هذه الحال^٢ .

الحديث الخامس والسبعون : ضعيف على المشهور .

وقال الفاضل التستري رحمه الله في محمد بن عطية : كأنه الحنيط الكوفي الذي ذكره الشيخ في رجاله من رجال الصادق عليه السلام^٣ .
ونقل ابن داود^٤ ضعفه ، وكأنه نقله عن رجال الشيخ ولم أجد التضعيف مع بعض ما ذكره أيضاً في رجاله .

وربما يفهم من النجاشي^٥ توثيقه عند أخيه الحسن .
والعجب أن العلامة ضعفه في الباب الثاني^٦ ، ووثقه في الباب الأول^٧ .
وربما يقال : إن تضعيفه تصحيف لما في النجاشي من قوله « وهو صغير » كما نبهنا عليه هناك .

(١) سنن ابن ماجه ٤٧٥/١ ، الرقم ١٤٨٠ .

(٢) فروع الكافي ١٧٠/٣ .

(٣) رجال الشيخ ص ٢٩٥ .

(٤) رجال ابن داود ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٥) رجال النجاشي ص ٣٧ .

(٦) رجال العلامة الحلي ص ٢٥٥ .

(٧) رجال العلامة الحلي ص ١٦٤ .

عطية قال : اذا أتيت بأخيك الى القبر فلا تدفحه ضعه أسفل من القبر بذراعين أو ثلاثة حتى يأخذ أهفته ثم ضعه في لحدّه والصقّ خده بالأرض وتحسر عن وجهه ويكون أولى الناس به مما يلي رأسه ثم ليقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد والمعوذتين وآية الكرسي ثم ليقل ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه .

٧٦ - وبهذا الاسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد البرقي

وقال الشيخ البهائي رحمه الله: ثقة ، ولعل الرواية من المضمّرات ، فضمير « قال » يعود الى الامام عليه السلام .

قوله عليه السلام : فلا تدفحه

لعل المعنى لاتجعل القبر ودخوله ثقيلًا على الميت بادخاله مفاجأة .
قال الفاضل التستري رحمه الله: فيما عندنا من القاموس في باب الفاء والهاء المهمة: فدحه الدين كمنع أثقله، وفوادح الدهر خطوبه، وأفدح الامر واستفدحه وجده فارحاً أي : مثفلاً صعباً ، والفادحة النازلة ^١ .

قوله : عليه السلام : حتى يأخذ أهفته

أي : استعداده . وقال في الصحاح : أهبة الحرب عدته ^٢ .

قوله عليه السلام : حتى ينتهي الى صاحبه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه بالياء المشددة ، وتكون الرواية عن الباقر عليه السلام ، وسقط من القلم أولاً ، ويكون اسقاط المنتهى اليه للتقية .

الحديث السادس والسبعون : صحيح .

(١) القاموس ٢٣٩/١ .

(٢) صحاح اللغة ٨٩/١ .

عن أحمد بن محمد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره .

قوله عليه السلام : ينبغي أن يوضع الميت

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : وضع الميت عند القبر هنيئة قبل مواراته مما أطبق الاصحاح على استحبابه ، و « هنية » بضم الهاء وتشديد الياء بمعنى الوقت . وربما قيل « هنيئة » بابدال الياء هاءاً ، وأما « هنيئة » بالهمزة فغير صواب ، نص عليه صاحب القاموس .

ولفظ « دون » اما بمعنى « عند » أو بمعنى أسفل ، ولعل المراد بوضعه أسفل القبر وضعه من قبل رجليه وهو باب القبر .

ثم الموجود في كتب الفروع استحباب نقل الميت مرتين ، والصبر عليه بينهما مرتين ، ثم ينزل في الثالثة سابقاً برأسه ان كان رجلاً ، وان كان امرأة وضع مما يلي القبلة وأنزل عرضاً في دفعة واحدة .

ولم أطلع على ما يدل على هذه التفاصيل في شيء من كتب الاخبار ، نعم في مرفوعة عبدالصمد بن هارون عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا أدخلت الميت القبر ان كان رجلاً سل سلا ، والمرأة توخذ عرضاً ^١ انتهى .

أقول : قال ابن الجنيد بمضمون الروايات من استحباب وضعه مرة ثم دفنه ، واليه مال في المعتبر في آخر كلامه ^٢ .

نعم روى الصدوق رحمه الله في العلل ^٣ خبراً مرسلًا يدل على النقل ثلاثاً ،

(١) الحبل المتين ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) المعتبر ص ٨٠ .

(٣) علل الشرائع ص ٣٠٦ .

٧٧- وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن محمد بن سنان عن محمد بن عجلان قال: سمعت صادقاً يصدق على الله - يعني أبا عبد الله عليه السلام - قال: إذا جئت بالميت الى قبره فلا تدفنه بقبره ولكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلاثة أذرع ودعه حتى يتأهب للقبر ولا تدفنه به ، فإذا ادخلته الى قبره فليكن أولى الناس به عند رأسه وليحسر عن خده ويلصق خده بالأرض وليذكر اسم الله وليتعوذ من الشيطان وليقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد والمعوذتين وآية الكرسي ثم ليقل ما يعلم ويسمعه تلقينه شهادة ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله ويذكر له ما يعلم واحداً واحداً .

وكذا في الفقه الرضوي^١ ، ولا بأس بالعمل به للمساهلة في المستحبات .
والهاء في قوله عليه السلام « ثم واره » يحتمل هاء السكت ، فتدبر .

الحديث السابع والسبعون : ضعيف .

قوله عليه السلام : فليكن أولى الناس

أفيد أنه يحتمل أن يكون المراد بـ « أولى الناس » أولاهم خلطة ومذهباً
لأرحماً ، فتدبر .

قوله عليه السلام : وليحسر عن خده

قال الشيخ البهائي رحمه الله : ماتضمنه من الكشف عن خد الميت والصاقه

٧٨ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الله المسمعي ورجل آخر عن اسماعيل بن مهران عن سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تدخل القبر وعليك نعل ولا قلنسوة ولا رداء ولا عمامة. قلت: فالخف؟ قال: لا بأس بالخف فان في خلع الخف شناعة .

بالارض مما الارب في استحبابه^١ . انتهى . وقال في القاموس : حسره يحسره حسراً كشفه^٢ .

وأقول : تعديته بـ « عن » لتضمن معنى الكشف ، أو مفعوله الاول مقدر ، أي : يحسر الكفن عن خده .

والمعوذتان بكسر الواو المشددة ، والفتح خطأ .
و« ليقل ما يعلم » أي : من الائمة عليهم السلام ، أو الاعم من ذكرهم وسائر العقائد ، فما ذكر بعده بيان له ، أو المراد ما يعلم من الاذكار والادعية .
« ويسمعه » أي : يرفع صوته .

« ويذكر له ما يعلم » أي : من الائمة ، أو الاعم .

الحديث الثامن والسبعون : مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله في اسماعيل بن مهران: فيه اختلاف والاقوى

(١) الحبل المتين ص ٧٢ .

(٢) القاموس ٨/٢ .

٧٩ - وبهذا الاسناد عن محمد بن عبدالله المسمعي عن اسماعيل بن يسار الواسطي عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تنزل القبر عليك العمامة ولا قلنسوة ولا رداء ولا حذاء وحل ازرارك فقال : قلت فالخف؟ فقال : لا بأس بالخف في وقت الضرورة والتقية، وليجهد في ذلك جهده .

ثقتة ، ولعل ما نقله ابن داود^١ في باب الضعفاء عن الكشي غلط في الفهم .
فلاحظ .

قوله عليه السلام : فان في خلع الخف شناعة

أي : عند العامة فتتركه تقية ، كما يدل عليه الخبر الاتي .

الحديث التاسع والسبعون : مجهول .

قوله عليه السلام : لاتنزل القبر

قال المحقق في المعتبر : يستحب لمن دخل قبر الميت أن يحل اززاره، وأن يتحنى ويكشف رأسه ، هذا مذهب الاصحاب^٢ .

وقال في الذكرى : يستحب للملحده حل اززاره وكشف رأسه وحفاؤه الا لضرورة . ثم قال : وليس ذلك واجباً اجماعاً^٣ .

(١) رجال ابن داود ص ٤٢٨ .

(٢) المعتبر ص ٨٠ .

(٣) الذكرى ص ٦٥ .

٨٠ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن إبراهيم ابن عقبة عن محمد بن اسماعيل بن يزيد قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام دخل القبر ولم يحل ازراه .

فالوجه في هذا الخبر رفع الحظر عن لم يحل ازراه لان فعل ذلك من المسنونات دون الواجبات .

٨١ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن

وأقول: لم يتعرض الاصحاب لاستحباب وضع الرءاء عند النزول في القبر مع دلالة الاخبار عليه . وكذا لم يذكروا نزع الطيلسان ، مع وروده في بعض الاخبار .

ويمكن أن يكون ترك ذكره للاكتفاء بكشف الرأس عنه ، فان الطيلسان على ما يظهر من كلام اللغويين يستر الرأس أيضاً .

والفلسوة بضم السين . وفي الصحاح: اذا فتحت القاف ضمنت السين ، واذا ضمنت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياءاً .

الحديث الثمانون : مجهول .

وأبو الحسن يحتمل الاول والثاني عليهما السلام . ولعله محمول على التقيّة .

الحديث الحادى والثمانون : ضعيف .

عبد العزيز العبدى عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين ولا خفين ولا رداء ولا قلنسوة .

٨٢ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن عبد الله الحجال عن ثعلبة بن ميمون عن زرارة أنه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القبر كم يدخله ؟ قال : ذاك إلى الولي إن شاء أدخل وترأ وإن شاء أدخل شفعا .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (ثم يسلم الميت من قبل رجله في قبره ليسبق إليه رأسه كما سبق إلى الدنيا في خروجه إليها من بطن أمه ، وليقل عند معاينته القبر الدعاء ويقول : إذا تناوله بسم الله وبالله وفي سبيل الله ، تمام الدعاء ثم يضعه على جانبه الأيمن ويوجهه إلى القبلة ويحل عقد كفته من رأسه حتى يبدو وجهه ويضع يده على التراب ويحل أيضاً عقد كفته من قبل رجله ثم يضع اللبن عليه ويقول وهو يضعه ، الدعاء) .

الحديث الثانی والثمانون : صحيح .

قوله رحمه الله : ويوجهه إلى القبلة

لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الاستقبال بالميت حال الدفن ، إلا من ابن حمزة فإنه ذهب إلى استحبابه ، ولا خلاف أيضاً بينهم في استحباب حل عقد الكفن .

قوله رحمه الله : ثم يسلم الميت ١

ظاهره استحباب وضع الميت مطلقاً عند الرجلين وسله من هناك ، وعدم

(١) الأولى تقديم هذه التعليقة على سابقتها .

٨٣ - أخبرني الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي

الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، لكن يأتي بعد ذلك في كلامه الفرق بينهما .
والمشهور بين الاصحاب اختصاص ذلك بالرجل ، واستحباب وضع المرأة
مما يلي القبلة ، وأن يؤخذ الرجل سابقاً برأسه ، والمرأة عرضاً ، والاخبار في
الكتب المشهورة غير مصرحة بتلك الامور .

نعم ورد مرفوعة عبد الصمد بن هارون قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :
إذا أدخلت الميت القبر ان كان رجلاً سل سلا والمرأة تؤخذ عرضاً .

وفهم من السل الوارد فيها وفي غيرها السبق بالرأس ، ومن أخذ المرأة
عرضاً كون الافضل وضعها باحدى جنبتي القبر ، لانه أسهل للاخذ كذلك ،
وتعيين جهة القبلة لافضلية تلك الجهة . ولا يخفى تطرق المناقشة في أكثرها ، مع
أنه قد ورد في الاخبار الكثيرة وضع الميت - الشامل للرجل والمرأة - فيما
يلي الرجلين وسله منها .

لكن روى الصدوق رحمه الله في الخصال بأسناده عن الاعمش عن الصادق
عليه السلام قال : الميت يسلم من قبل رجله سلا ، والمرأة تؤخذ [عرضاً] من
قبل اللحد . ولا بأس بالعمل به ، لشهرة مضمونه بين الاصحاب .

الحديث الثالث والثمانون : حسن .

عبدالله عليه السلام قال : اذا أتيت بالميت القبر فسله من قبل رجله فاذا وضعت في القبر فاقرأ آية الكرسي وقل «بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم صل على محمد وآله اللهم افسح له في قبره وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله» وقل كما قلت في الصلاة عليه مرة واحدة من عند «اللهم كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه» واستغفر له ما استطعت ، قال : وكان علي بن الحسين عليه السلام اذا دخل القبر

قوله عليه السلام : فسله

في القاموس : السل انتزاعك الشيء واخراجه في رفق كالاستلال ١ .

قوله عليه السلام : بسم الله وبالله

أي : أضعه في اللحد متبركاً أو مستعيناً أو مستعيداً من عذاب الله باسمه وذاته الاقدس . ولو كان الاسم مقحماً كما قيل يكون « بالله » تأكيداً .
و « في سبيل الله » أي : في سبيل رضاه وطاعته ، لان تلك الاعمال من سبيل قربه ورضوانه ، أي : كائناً في سبيله وكائناً على ملة رسوله مطابقاً لما أمرنا به صلى الله عليه وآله .

قوله عليه السلام : وقل كما قلت

بالخطاب ، أو التكلم .

وكان عليه السلام علمه كيفية الصلاة والدعاء فيها، فأمره بقراءة بعض الدعاء

قال « اللهم جاف الارض عن جنبيه وصاعد عمله ولقه منك رضواناً » .

في تلك الحال ، وابتداء هذا البعض « السلام ان كان محسناً » وآخره قوله « وتجاوز عنه » ، أو المراد به القراءة الى آخر مامر في الصلاة ، لكنه بعيد .

قوله عليه السلام : اللهم جاف الارض

أما دعاء برفع الضغطة ، أو وسعة القبر ، كناية عن سعة مكانه في البرزخ ، أو عن سروره فيه .

ويطلق القبر على هذا العالم كثيراً ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : وصاعد عمله

أي : صعدته الى ديوان المقربين والابرار . ولم أرتعديته بهذا الباب . وفي الفقيه : وصعد اليك روحه ^١ .

قوله عليه السلام : ولقه منك

أي : ابعت بشارة رضوانك ، أو ما يوجهه رضوانك من المثوبات تلقاه وجهه .

والرضوان بالكسر ويضم الرضا ، والتنوين للتفخيم . ويحتمل التحقير أيضاً ، ايذاناً بأن القليل من رضوانك كثير .

٨٤ - وبهذا الاستاد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن الحسن بن محبوب عن العلا بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أحدهما عليه السلام عن الميت فقال : يسلم من قبل الرجلين ويلبّز القبر بالارض الا قدر أربع أصابع مفرجات ويربع قبره .

٨٥ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : من دخل القبر فلا يخرج منه الا من قبل الرجلين .

٨٦ - وأخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أبي العباس أحمد بن محمد عن علي بن الحسن ، وأخبرني أحمد بن عبدون عن علي بن

الحديث الرابع والثمانون : ضعيف .

الحديث الخامس والثمانون : ضعيف على المشهور .

وبدل على أن الخروج من غير جانب الرجلين منهى عنه ، وحمل على الكراهة .

قال في المذكرى : يستحب الخروج من قبل الرجلين ، لخبر عمار عن صادق عليه السلام : لكل شيء باب . الخبر . ورواية السكوني ، والظاهر أن هذا النهي والنهي للكراهة ، ووافق ابن الجنيد رحمه الله في الرجل ، وقال في المرأة : يخرج من عند رأسها لانزالها عرضاً ، أو للبعد عن العورة ، والاحاديث مطلقة^١ .

الحديث السادس والثمانون : مجهول بسنديه .

محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن صبيح عن عبد الرحمن ابن محمد العزمي عن ثوير بن يزيد عن خالد بن سعدان عن جبير بن نفير الحضرمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ان لكل بيت باباً وان باب القبر من قبل الرجلين .

٨٧ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن عن عمرو ابن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لكل شيء باب وباب القبر مما يلي الرجلين ، اذا وضعت الجنازة فضعها مما يلي الرجلين يخرج الميت مما يلي الرجلين ويدعا له حتى يوضع في حفرته ويسوى عليه التراب .

٨٨ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن علي بن مهزيار ومحمد بن

ويمكن أن يستدل به على استحباب الدخول والخروج ، وادخال الميت من قبل الرجلين ، لان الباب محل جميع ذلك .

ولعل العلامة لذلك قل في المنتهى : باستحباب الدخول من قبل الرجلين أيضاً^١ . ولم أر غيره تعرض لاستحباب ذلك عند الدخول ، وكأنه اضعف دلالة هذا الخبر ودلالة غيره على نفيه .

بل يمكن أن يقال : ظاهر هذا الخبر بيان ادخال الميت منه ، لان القبر بيت له والمقصود ادخاله ، وهو الظاهر من رواية عمار أيضاً . فتأمل .

الحديث السابع والثمانون : موثق .

الحديث الثامن والثمانون : موثق .

اسماعيل أيضاً عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قل : اذا وضعته في لحده فقل « بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله ، اللهم عبدك نزل بك وانت خير منزل به ، اللهم افسح له في قبره وألحقه بنبيه ، اللهم انا لا نعلم منه الا خيراً وأنت أعلم به » ،

ويدل على شرعية اللحد ، ولاخلاف في استحبابه بين الاصحاب .
قال في المنتهى : اللحد أفضل من الشق ، وهو قول العلماء ' .

قوله عليه السلام : وأنت خير منزل به

أقول : الضمير يحتمل ارجاعه الى اسم المفعول نفسه ، كما جوزه الرضي رحمه الله في بحث الصفة المشبهة في قولهم « حسن وجهه » ارجاع الضمير الى الصفة .

ويحتمل ارجاعه الى موصوف مقدر له ، أي : أنت خير شخص منزل به ، كما قال المازني في قولهم « الممرور به زيد » ان الضمير راجع الى الموصوف المقدر ، وان ذهب الاكثر في هذا المقام الى ارجاعه الى لام الموصوف .
ويحتمل ارجاعه الى الذات المبهمه المأخوذة في الصفات ، فان قولنا « منزل به » في قوة ذات مانزل به .

ويحتمل ارجاعه الى الضمير السدي وقع مبتدأ ، لانك اذا قلت « زيد مضروب » ففيه ضمير عائد الى زيد ، واذا قلت « ممرور به » فهذا الضمير البارز ينوب مناب هذا المستر ، واذا يجري عليه التذكير والتانيث والتثنية والجمع .

فاذا وضعت عليه اللين فقل «اللهم صل وحدته وآنس وحشته واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك» فاذا خرجت من قبره فقل « نأ لله وانأ اليه راجعون والحمد لله رب العالمين ، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين

قوله عليه السلام : صل وحدته

الوصل خلاف القطع والاسناد مجازي ، أي : صله برحمتك في وحدته . وكذا مابعده ، أي : كن أنيسه في وحشته .

قوله عليه السلام : واسكن اليه

من باب الافعال ، وتعديته بـ « الى » لتضمين معنى الضم .

قوله عليه السلام : واخلف على عقبه

قال في النهاية : يقال : خلف الله لك خلفاً بخير وأخلف عليك خيراً ، أي : أبدلك بما ذهب منك وعوضك عنه ، واذا ذهب الرجل ما يخلفه مثل المال والولد قيل : أخلف الله لك وعليك ، واذا ذهب له مالا يخلفه غالباً كالأب والام قيل : خلف الله عليك .

وقد يقال : خلف الله عليك اذا مات لك ميت أي : كان الله خليفة عليك . واخلف الله عليك أي : أبدلك ، ومنه في الدعاء للميت : أخلفه في عقبه . أي : كن لهم بعده^١ . انتهى .

واخلف على عقبه في الغابرين وعندك نحتسبه يارب العالمين » .

والغابر بمعنى الباقي والماضي ، ضد .

قال شيخنا البهائي رحمه الله : الغابر بالغين المعجمة الباقي ، ولعل « في »
للسببية . والمراد الدعاء بجعل الباقي من أقارب عقبه عوضاً لهم عن الميت^١ .

أقول : يمكن أن يكون « في الغابرين » بدلاً من قوله عليه السلام « على
عقبه » أي : في من بقي منه من عقبه ، أو حالاً من قوله « عقبه » أي : كن خليفته
فيهم كائنين في جملة الباقيين من الناس .

وأن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : أخلف عليهم خلافة كائنة في أمر
الباقيين من الناس بشأن تميل قلوبهم اليهم . وعلى الاحتمال الثاني أيضاً يمكن
أن يكون المراد هذا .

ويحتمل أن يكون حالاً عن الفاعل في « أخلف » ، أي : كن أنت الخليفة
على عقبه بين سائر من بقي بعده .

وأن يكون حالاً عن الضمير المجرور ، ويكون الغابر بمعنى الماضي ، أي :
حال كونه في جملة الماضين من الموتى ، فيكون الكلام مشتملاً على نوع
استعطاف ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : وعندك نحتسبه

قال في النهاية : منه الحديث « من مات له ولد فاحتسبه » أي : احتسب الاجر
بصبره على مصيبتة ، يقال : فلان احتسب ابناً له إذا مات صغيراً^٢ ، واقتطعه إذا

(١) الحبل المتين ص ٧٢ .

(٢) في المصدر : كبيراً .

٨٩ - وبهذا الاسناد عن علي بن الحسن عن يعقوب عن ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يشق الكفن من عند رأس الميت اذا أدخل قبره .

٩٠ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن سنان عن محمد بن عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سله سلا رقيقاً فاذا وضعته في

مات صغيراً، ومعناه: اعتد مصيبته به في جملة بلايا الله التي يثاب بالصبر عليها^١.

الحديث التاسع والثمانون : موثق .

قال الشيخ البهائي رحمه الله في الحبل المتين : ماتضمنه الحديث من شق الكفن من عند الرأس جعله المحقق في المعتبر مخالفاً لما عليه الاصحاب ، قال: ولان ذلك افساد للمال على وجه غير مشروع . وهو كما ترى ، فان الكل آيل الى الفساد ، والحكم بكونه غير مشروع بعد ورود النص به لا يخلو من شيء . وقال شيخنا في الذكرى : يمكن أن يراد بالشق الفتح ليبدو وجهه ، لان الكفن كان منضمماً فلا مخالفة ولا افساد . انتهى^٢ .

ولا بأس به .

الحديث التسعون : ضعيف .

(١) نهاية ابن الاثير ٣٨٢/١ .

(٢) الحبل المتين ص ٧٢ .

لحده فليكن أولى الناس به مما يلي رأسه ليندكر اسم الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتعوذ من الشيطان الرجيم وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد وآية الكرسي وان قدر أن يحسر عن خده ويلصقه بالارض فعل ولينشهد ويذكر ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه .

قال الشيخ أيده الله تعالى (ويستحب أن يلقنه الشهادتين واسماء الائمة عليهم السلام عند وضعه في القبر قبل تشريح اللبن عليه فيقول يا فلان بن فلان) وذكر كيفية التلقين .

قوله عليه السلام : وان قدر أن يحسر

الظاهر أنه عليه السلام أراد اذا لم يكن حال تقية .

قوله عليه السلام : حتى ينتهي الى صاحبه

قراءة « الي » مشدداً تصحيف كما لا يخفى .

قوله رحمه الله : قبل تشريح اللبن عليه

قال في القاموس : الشرح نضد اللبن^١ .

وفيه أيضاً : نضد متاعه جعل بعضه فوق بعض^٢ .

(١) القاموس ١/١٩٦ .

(٢) القاموس ١/٣٤١ .

٩١ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن أحمد بن ادريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن اسماعيل عن علي بن الحكم عن محمد بن سنان عن محفوظ الاسكاف عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أردت أن تدفن الميت فليكن اعقل من ينزل في قبره عند رأسه وليكشف عن خده الايمن حتى يفضي به الى الارض ويدني فمه الى سمعه ويقول « اسمع وافهم » ثلاث مرات « الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك وفلان امامك ، اسمع وافهم » وأعدّها عليه ثلاث مرات هذا التلقين .

٩٢ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن

الحديث الحادي والتسعون : ضعيف . والاسكاف الخفاف .

واشترط الاعقالية لان يكون عالماً بتلك الاحكام ، وعارفاً بالعقائد التي يلقنه وتممكناً من ايقاع تلك الامور على وجه لا يطلع عليه المخالفون .

قوله عليه السلام : ويدني فمه

الظاهر أن ادناء الفم للتقية . وكذا يحتمل أن يكون انصراف الناس في التلقين الاخر لها أيضاً ، كما يخطر بباله . والله يعلم .

قوله عليه السلام : هذا التلقين

الظاهر أنه مبتدأ وخبر ، أي : هذا هو التلقين المستحب .
ويحتمل بعيداً قراءته بالنصب على البدلية من ضمير « أعدّها » .

الحديث الثاني والتسعون : صحيح .

محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين
ابن سعيد ومحمد بن خالد جميعاً عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران عن
هارون بن خارجة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا سللت الميت
فقل « بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم الى رحمتك
لا الى عذابك » فإذا وضعته في اللحد فضع فمك على أذنه وقل « الله ربك
والاسلام دينك ومحمد نبيك والقرآن كتابك وعلي امامك » .

قال الشيخ أيد الله تعالى (فإذا فرغ من وضع اللابن عليه أهال التراب على
اللبن، ويحشو من شيع جنازته عليه التراب بظهور أصابع اكفهم ويقولون وهم
يحشون التراب عليه «انا لله وانا اليه راجعون» تمام الدعاء . ويكره للانسان أن
يحشو على ابنه التراب وكذلك يكره للابن أن يحشو على أبيه التراب لان ذلك
يقسي القلب من ذوي الارحام) .

٩٣ - أخبرني الشيخ أيد الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد

قوله عليه السلام : اللهم الى رحمتك

أي : هو نازل ، أو صائر ، أو أدعه ، ومثله .

قوله رحمه الله : لان ذلك يقسي القلب

قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا الدليل أعم، فكأن الاب والابن للتمثيل.

الحديث الثالث والتسعون : مرسل .

وكان محمد بن الاصبغ الذي وثقه النجاشي ، بقرينة أحمد بن محمد .

ابن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الأصبح عن بعض أصحابنا قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام وهو في جنازة فحنا التراب على القبر بظهر كفيه .

٩٤ - وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا حثوث التراب على الميت فقل «إيماناً بك وتصديقاً بنبيك هذا ما وعد الله ورسوله صلى الله عليه وآله». قال: وقال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من حثا على ميت وقال هذا القول أعطاه الله بكل ذرة حسنة .

٩٥ - وبهذا الأسناد عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن العلا ابن رزين عن محمد بن مسلم قال: كنت مع أبي جعفر عليه السلام في جنازة

ولا ريب في استحباب حثو التراب ثلاث مرات ، والأصحاب ذكروا استحبابها بظهور الأكف لهذه الرواية، وسائر الأخبار مطلقة بل ظاهرة في خلافه. والظاهر عدم تعين كونها بظهور الأكف ، بل الأولى ملئ الكفين والحثو بعد الدعاء، كما يظهر من بعض الأخبار، وذكروا الترجيع عند ذلك، واعترفوا بعدم النص ظاهراً ، والأولى قراءة الدعاء المنقول .

الحديث الرابع والتسعون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : إيماناً بك

أي : أفعل هذا للإيمان بك ، أو أؤمن إيماناً بك .

الحديث الخامس والتسعون : مرسل .

رجل من أصحابنا فلما أن دفنوه قام عليه السلام الى قبره فحثا عليه مما يلي رأسه

قوله : قام عليه السلام الى قبره

ظاهره أنه عليه السلام كان جالساً قبل الدفن ، فبدل على عدم كراهته ، كما ذهب اليه الشيخ في الخلاف^١ وابن الجنيّد ، وذهب المحقق والعلامة وابن أبي عقيل وابن حمزة الى كراهته .

قال في الذكرى: اختلف الاصحاب في كراهة جلوس المشيع قبل الوضع في اللحد ، فجوزه في الخلاف، ونفى عنه البأس ابن الجنيّد للاصل ، ولرواية عبادة بن الصامت أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان في جنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد ، فقال يهودي : انا لنفعل ذلك ، فجلس وقال: خالفوهم .

وكرهه ابن أبي عقيل وابن حمزة والفاضلان ، وهو الاقرب لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحدّه .

والحديث حجة لنا ، لان «كان» يدل على الدوام، والجلوس لمجرد اظهار المخالفة ، ولان الفعل لا عموم له ، فجاز وقوع الجلوس تلك المرة خاصة ، ولان القول أقوى من الفعل عند التعارض ، والاصل يخالف الدليل^٢ . انتهى . ويرد عليه أن لابن الجنيّد أن يقول : احتجاجي ليس بمجرد الفعل ، بل لقوله عليه السلام « خالفوهم » .

(١) الخلاف ٢/٢٩٢ ، مسألة : ٦٩ من كتاب أحكام الاموات .

(٢) الذكرى ص ٥٣ .

ثلاثاً بكفيه ثم بسط كفه على القبر ثم قل «اللهم جاف الأرض عن جنبه وأصعد اليك روحه ولقه منك رضواناً وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك» ثم مضى .

٩٦ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن يعقوب بن يزيد عن علي بن أسباط عن عبيد بن زرارة قال: مات لبعض أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولد فحضر أبو عبد الله عليه السلام ، فلما الحد تقدم أبوه يطرح عليه التراب فأخذ أبو عبد الله عليه السلام بكفيه وقال : لا تطرح عليه التراب ومن كان منه ذا رحم

وأقول: لا يبعد أن يكون خبر النهي محمولاً على التقية ، للأخبار الكثيرة الدالة على أن الائمة عليهم السلام كانوا يجلسون قبل ذلك، ويكون المنع أشهر بين العامة .

قوله عليه السلام : وأصعد اليك روحه

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : أي الى قربك ، أو جوارك في الجنة، أو الى أعلى عليين، أو الى أوليائك من الانبياء والائمة صلوات الله عليهم أجمعين أو الى وادي السلام، وهو الغري، كما هو المروي أن أرواح الشيعة تحشر اليه.

قوله عليه السلام : ولقه منك رضواناً

التنوين يحتمل للتعظيم والتحقير ، فلا تغفل .

فلا يطرح عليه التراب. فقلنا: يابن رسول الله تنهانا عن هذا وحده؟ فقال: أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي الارحام فان ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه .

وفيه النهي عن الاهالة على ذي الرحم مطلقاً، وذكر الاصحاب كراهة اهالة ذي الرحم .

قال في المعتبر: وعليه فتوى الاصحاب^١.

قوله: تنهانا عن هذا وحده

أي: خصوص الابن، أو خصوص الميت، أو خصوص الاهالة دون سائر الاعمال من ادخال القبر وغيره .

وفي الكافي بعد قوله: فلا يطرح عليه التراب، فان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن يطرح الوالد أو ذو رحم على ميتة التراب^٢.
فالوجهان الاولان كلاهما في غاية البعد، كما أن الوجه الاول على النسختين كذلك .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله: قول الراوي «أتنهانا عن هذا وحده» أي: حال كون النهي عنه منفرداً عن العلة في ذلك النهي مجرداً عما يترتب عليه من الاثر . وحاصله طلب العلة في ذلك ، فيبينها عليه السلام بقوله : فان ذلك يورث القسوة في القلب^٣.

(١) المعتبر ص ٨١ .

(٢) فروع الكافي ١٩٩/٣، ح ٥ .

(٣) الحبل المنيح ص ٧٣ .

٩٧ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبدالله بن محمد ابن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الوالد لا ينزل في قبر ولده والولد ينزل في قبر والده .

٩٨ - سهل بن زياد عن محمد بن الوليد عن يحيى بن عمرو عن عبدالله ابن راشد عن عبدالله العنبري قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يدفن ابنه ؟ فقال : لا يدفنه في التراب . قال : قلت فالابن يدفن أباه ؟ قال : نعم لا بأس . قال الشيخ أبيده الله تعالى (ويرفع عن الارض مقدار أربع أصابع مفرجات

الحديث السابع والتسعون : مجهول .

وكان محمد بن خالد الطيالسي الموثق .
وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : الظاهر أنه اشتباه ، ولا يحتمل أن يكون الطيالسي يروي عنه ، وأين هو عن أبان ؟
وذكر الأصحاب استحباب كون النازل في القبر أجنباً الا في المرأة ، وظاهر الخبر اختصاصه بالوالد ، الا أن يحمل فيه على تأكيد الكراهة كما ذكره في الذكرى ^١ .

الحديث الثامن والتسعون : ضعيف .

قوله رحمه الله : مقدار أربع أصابع مفرجات

وقيل : منضعات . وقيل : الى شبر . والمشهور هو المذكور ، وتقديم دليله في الصفحة المتقدمة .

لا أكثر من ذلك ويصب عليه الماء فيبدأ بالصب من عند رأسه ثم يدور به من أربع جوانبه حتى يعود الى موضع الرأس فان بقي من الماء شيء صب على وسط القبر) .

٩٩ - علي بن الحسين - عن سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين وأحمد ابن الحسن بن علي بن فضال - عن أبيه عن علي بن عقبة وذبيان بن حكيم عن موسى بن اكيل النميري عن أبي عبدالله عليه السلام قال : السنة في رش الماء على القبر أن يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس الى عند الرجل ثم يدور على القبر من الجانب الآخر ثم يرش على وسط القبر فكذلك السنة فيه .

١٠٠ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان

قوله رحمه الله : ويصب عليه الماء

لا خلاف في استحبابه .

قوله رحمه الله : فيبدأ بالصب

لم يبين من الجانب القريب من القبلة ، أو من الجانب القريب من الصاب ،

وكذا في الرواية .

الحديث التاسع والتسعون : مرق .

الحديث المائة : مرق .

ابن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يستحب أن يدخل معه في قبره جريدة رطبة ويرفع قبره من الأرض قدر أربع أصابع مضمومة وينضح عليه الماء ويخلى عنه .

١٠١ - وبهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي أبي ذات يوم في مرضه يا بني أدخل أناساً من قريش من أهل المدينة حتى أشهدهم . قال: فأدخلت عليه أناساً منهم فقال : يا جعفر اذا أنامت ففلسني وكفني وارفع قبوري أربع أصابع ورشه بالماء. فلما خرجوا قالت: يا أبة لو أمرتني بهذا صنعته ، ولم ترد ان ادخل عليك قوماً تشهدهم ؟ قال : يا بني أردت أن لا تنازع .

الحديث الحادي والمائة : حسن .

قال الفاضل التستري رحمه الله: ولعل الصواب وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب . وكان هذا المعنى مراده .

قوله عليه السلام : أردت أن لا تنازع

قال الشيخ البهائي رحمه الله: أي لا ينازعك المخالفون في رفعه أربع أصابع ورشه بالماء ، فانهم لا يفعلون ذلك ، ويكون لك عذر عندهم بأن أبي أوصى بذلك .

وقال الوالد العلامة طيب الله مرقدته : الظاهر أن المراد أن لا ينازعك أحد في الامامة ، فان الوصية اليه دليل الامامة ، كما في الاخبار المتواترة .
ويحتمل أن يكون المراد عدم المنازعة في هذه الامور ، لكونها مخالفة لطرق العامة ، والاول أظهر ، والتعميم أولى .

١٠٢ - وأخبرني جماعة عن هارون بن موسى عن أبي العباس أحمد بن محمد عن علي بن الحسن وأحمد بن عبدون عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيدالله الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات ، وذكر ان الرش بالماء حسن ، وقال : توضع إذا أدخلت الميت القبر . قال الشيخ أيده الله تعالى (فإذا انصرف الناس عنه تأخر عند القبر بعض اخوانه فنأدى بأعلى صوته : يا فلان بن فلان - إلى آخر التلقين) .

الحديث الثاني والمائة : موثق .

قوله عليه السلام : توضع إذا أدخلت

ذكر في المدارك استحباب الوضوء لمريد ادخال الميت القبر . ويحتمل أن يكون المراد بعده للمس استحباباً . ويمكن أن يكون المراد بالتوضي غسل اليد ، بل هو الظاهر . فتدبر .

قوله رحمه الله : تأخر عند القبر بعض اخوانه

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن مقتضاه عدم اختصاص ذلك بقرابة الميت ، والمفهوم من الرواية اختصاصه بهم .

١٠٣ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن اسماعيل قال : حدثني أبو الحسن الدلال عن يحيى بن عبد الله قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما على أهل الميت منكم ان يدروا عن ميتهم لقاء منكر ونكير . قال : قلت كيف نصنع ؟ قال : اذا أفرد الميت فليتخلف عنده أولى الناس به فيضع فمه عند رأسه ثم ينادي بأعلا صوته «يا فلان بن فلان - أو يا فلانة بنت فلان - هل أنت على العهد الذي فارقنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله سيد النبيين وان علياً أمير المؤمنين وسيد الوصيين وان ما جاء به محمد حق وان الموت حق والبعث حق وان الله تعالى يبعث من في القبور » . قال : فيقول منكر لنكير : انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته .

الحديث الثالث والمائة : مجهول ، وسنده الثاني مرسل .

قال الفاضل التستري رحمه الله في يحيى بن عبد الله : يحتمل أن يكون ابن الحسن أو ابن محمد اللذين ذكرهما الشيخ عند أصحاب الصادق عليه السلام^١.

قوله رحمه الله : فان كان الشتاء شديداً البرد

لم يجيء في الرواية ما يدل عليه ، وكان مستمسكه في ذلك العمومات ، نحو « لا ضرر ولا ضرار » وأشباهه .

١٠٤ - وأخبرنا بهذا الحديث الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن أحمد بن محمد أبي نصر عن اسماعيل قال: حدثني أبو الحسن الدلال عن يحيى بن عبد الله قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول مثل ذلك .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (ويكره أن يحمى الماء بالنار لغسل الميت فإن كان الشتاء شديد البرد فليسخن له قليلا ليتمكن غاسله من غسله) .

١٠٥ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يسخن للميت الماء لا يعجل له النار ولا يحنط بمسك .

١٠٦ - علي بن مهزيار عن أبان عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا يسخن الماء للميت .

وما ذكره في الفقيه حيث روي أولا رواية المنع من قوله : وروي في حديث آخر الا أن يكون شتاءً بارداً فتوقي الميت مما توقي منه نفسك .

وكيف ما كان فمع امكان الغسل بالبارد لا ينبغي تخطي ذلك ، فان لم يكن وأمكن الاسخا ن بغير النار كالشمس فهو أولى على الظاهر .

الحديث الخامس والمائة : ضعيف .

الحديث السادس والمائة : موثق كالصحيح .

١٠٧ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : لا يقرب الميت ماءً حميماً .
ثم قال أيده الله تعالى (ولا يجوز أن يقص شيء من شعره ولا من أظفاره وإن سقط من ذلك شيء جعل معه في أكفانه) .
يدل عليه :

١٠٨ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يمس من الميت شعر ولا ظفر وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه .

الحديث السابع والمائة : مرسل ..

ولا يبعد شموله للمسخن بالشمس كالخبر السابق ، إلا أن يدعى أنه لا يطلق المسخن عرفاً عليه .

الحديث الثامن والمائة : حسن .

قوله عليه السلام : لا يمس من الميت

هذا محمول عند الأكثر على الكراهة ، فقالوا : يكره خلق رأسه وعانته وتسريح لحيته وقلم أظفاره . وحكم ابن حمزة بالتحريم ، وهو مقتضى ظاهر النهي . ونقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قص أظفاره ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال ولا تسريح لحيته ، وربما حمل كلامه على تأكيد الكراهة .

١٠٩ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد عن ابن محبوب عن ابراهيم بن مهزم عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يكره أن يقص للميت ظفر أو يقص له شعر أو يحلق له عانة أو يغمز له مفصل .

وقال الشيخ البهائي رحمه الله: هو في غير تنظيف الاظفار من الوسخ جيد. وأما فيه فمشكل، وإن دخل في عموم النهي عن مس الظفر لحيلولة الوسخ بين الماء والبشرة. ويمكن القول بأن هذه الحيلولة مغتفرة هاهنا، وفي مراسيل الصدوق عن الصادق عليه السلام: لا تخلل أظافيره .

ويؤيده ما ذكره العلامة في بحث الوضوء من المنتهى من احتمال عدم وجوبه في الوضوء، لأن وسخ الاظفار يستر عادة فأشبه ما يستر الشعر من الوجه ولأنه كان يجب على النبي صلى الله عليه وآله بيانه، ولم يثبت . انتهى .
والمسألة لا تخلو من اشكال، وأما جعل ما يسقط منه في كفه، فاجماعي نقله في التذكرة .

الحديث التاسع والمائة : ضعف .

قوله عليه السلام : أو يغمز له مفصل

لعل المراد الغمز بالعنف، ونزله الشيخ على ما بعد الغسل، ونقل في المعتبر^١ على استحباب تلوين الاصابع قبل الغسل الاجماع، وقيل : بالمنع لهذا الخبر.

(١) الحبل المتين ص ٦٢ .

(٢) المعتبر ص ٧٣ .

١١٠ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن ابن محمد الكندي عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم ؟ قال : لا يمس منه شيء اغسله وادفنه .

١١١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان ابن عثمان عن أبي الجارود قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يتوفى أتقلم أظافيره أو يتنف ابطاه أو يحلق عانته ان طال به مرض ؟ قال : لا .

الحديث العاشر والمائة : موثق .

قال الفاضل التستري رحمه الله في محمد بن زياد: وفي بعض النسخ حميد ابن زياد، وهو الموافق للكافي^١ ولعله الصواب، لانه من أصحاب الحسن بن محمد ابن سماعة .

وقال أيضاً في أحمد بن الحسن الميثمي: كأنه أحمد بن الحسن بن اسماعيل ابن شعيب بن ميثم ، وفي رجال الشيخ عند ذكر أصحاب الكاظم : أحمد بن الحسن الميثمي واقفي^٢ . وفي النجاشي حكاية عن الاول نقلاً عن الكشي أنه واقفي . فلعل ما في رجال الشيخ هو ابن ميثم .

الحديث الحادى عشر والمائة : ضعيف .

(١) كما فى المطبوع من المتن .

(٢) فروع الكافي ١/٥٦٣ ، ح ٤ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٤٤ .

(٤) رجال النجاشي ص ٥٧ .

قال الشيخ أيده الله تعالى (وغسل المرأة كغسل الرجل وأكفانها مثل أكفانه ويستحب ان تزداد المرأة في الكفن ثوبين وهما لفافتان أو لفافة ونمط) .
 أما ما يدل على ان غسل المرأة مثل غسل الرجل الخبر الذي رويناه فيما تقدم عن الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان عن عبد الله الكاهلي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - وذكر كيفية غسل الميت الى أن قال في آخر الحديث - وكذلك غسل المرأة، فأما ما يدل على استحباب زيادة ثوبين في كفن المرأة :
 ١١٢ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد

قوله رحمه الله : أو لفافة ونمط

قال السيد رحمه الله في المدارك: النمط لغة ضرب من البسط ، أو ثوب فيه خطط ، مأخوذ من الانمط وهي الطرائق، ونقل عن ابن ادريس أنه فسره بالحجرة لدلالة الاسمين على الزينة ، وظاهر الاكثر مغايرته لها .
 وقد قطع الاصحاب باستحبابه للمرأة ، واستدلوا عليه بصحيفة محمد بن مسلم ، وليس فيها دلالة على المطلوب بوجه ، فان المراد بالدرع القميص .
 والمنطق بكسر الميم ما يشد به الوسط، والعل المراد به هنا ما يشد به الثديان .
 والخمار القناع ، لانه يخمّر به الرأس، وليس فيها ذكر للنمط بل وللدلالة على استحباب زيادة المرأة لفافة عن كفن الرجل ، لما بيناه فيما سبق . من أن مقتضى الروايات اعتبار الدرع واللفافتين ، أو ثلاث لفائف في مطلق الكفن^١ .

الحديث الثاني عشر والمائة ٢ : ضعيف .

(١) مدارك الاحكام ص ٨٢ - ٨٥ .

(٢) لم يرقم في المتن لهذا الحديث لتكرره سابقاً .

عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن بعض أصحابنا رفعه قال : سألته كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما يكفن الرجل غير انها تشد على ثديها خرقة تضم الثديين الى الصدر وتشد الى ظهرها وتضع لها القطن أكثر مما تضع للرجال ويحشى القبل والدبر بالقطن والحنوط ثم تشد عليها الخرقة شداً شديداً .

١١٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن عبد الله ابن عامر عن علي بن مهزيار عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: يكفن الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة اذا كانت عظيمة في خمسة ، درع ومنطقة وخمار ولفافتين .

الحديث الثاني عشر والمائة : ضعيف .

قال الفاضل التستري رحمه الله : لم أعرف دلالة على زيادة الثوبين المذكورين أعني : اللفافتين ، أو لفاة ومنطأ . نعم يدل على زيادة خرقة للثديين .

قوله عليه السلام : بالقطن والحنوط

أي : الذريرة ، أو مع الكافور .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : درع ومنطقة

يمكن أن يكون المراد به المئزر ، وأن يكون الخرقة التي تشد بها الفخذ،

١١٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن محمد ابن الحسن بن محمد الكندي عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن ابن أبي عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام في كم تكفن المرأة؟ قال: ^١ تكفن في خمسة أثواب أحدها الخمار .

١١٥ - الحسن بن محبوب رفعه قال : المرأة اذا ماتت نفساء وكثر دمهأ أدخلت الى السرة في الاديم أو مثل الاديم نظيف ثم تكفن من بعد ذلك ويحشى القبل والدبر بالقطن .

قال الشيخ أيدالله تعالى (واذا أريد ادخال المرأة القبر جعل سريرها أمامه

أو خرقة التدين ، والالوسط أظهر .

الحديث الرابع عشر والمائة : مرسل كالموثق .

ولا يفهم دلالة على المطلوب .

واعلم أنه زيد في قوله « عن محمد بن الحسن » محمد أولاً من النساخ ، وليس في الكافي ، وقد مر مثله مراراً ، وسيأتي^٢ في الصفحة الثالثة .

الحديث الخامس عشر والمائة : مرفوع .

قوله رحمه الله : جعل سريرها أمامه

لا يظهر من أكثر الاخبار ذلك، ولعله للسهولة، ولما مر من رواية الخصال^٣.

(١) فروع الكافي ١٤٦/٣ ، ح ١ .

(٢) راجع الحديث السادس والعشرين والمائة من الباب .

(٣) الخصال ص ٦٠٤ .

ففي القبلة ورفع عنها النعش وأخذت من السرير بالعرض وينزلها القبر اثنان يجعل أحدهما يديه تحت كتفها والاخر يديه تحت حقوبها ، وينبغي ان يكون الذي يتناولها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي ارحامها كأبيها أو أخيها أو ابنها ان لم يكن لها زوج ولا يتولى منها ذلك الاجنبي الا عند فقد ذوي ارحامها وان أنزلها قبرها نسوة يعرفن كان أفضل) .

١١٦ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله ان المرأة لا بدخل قبرها الا من كان يراها في حياتها .

١١٧ - وبهذا الاسناد عن سهل بن زياد عن محمد بن أورمة عن علي بن ميسرة عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الزوج أحق بامرأته

الحديث السادس عشر والمائة : ضعيف على المشهور .

والمشهور بين الاصحاب استحباب ادخال المحارم لها ، والاولى رعاية ذلك مع الامكان، ولقطة « السنة » في الاخبار لا تدل على الاستحباب كما عرفت مراراً .

الحديث السابع عشر والمائة : ضعيف .

قال الفاضل التستري رحمه الله في علي بن ميسرة : في الكافي^١ ابن ميسر

حتى يضعها في قبرها .

١١٨ - وأخبرني الشيخ أبيه الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أحمد بن ادريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن صالح بن محمد الهمداني عن عبد الصمد بن هارون رفع الحديث قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : اذا أدخل الميت القبر ان كان رجل يسل سلا ، والمرأة تؤخذ عرضاً فإنه أستر .

١١٩ - علي بن الحسين ع- ن سعد عن أبي الجوزا المنبه بن عبيد الله عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن أمير المؤمنين

بغير هاء ، وكذا فيما عندنا من النسخ المتعددة : انتهى .

وعلم أنه لا خلاف في أولوية الزوج في هذا الامر وسائر أمورهما من كل أحد ، كما يظهر من المعتبر^٢ .

قال في الذكري: الزوج أولى من المحرم بالمرأة، ولو تعذر فامرأة صالحة ثم أجنبي صالح ، وان كان شيخاً فهو أولى ، قاله في التذكرة^١ .

الحديث الثامن عشر والمائة : مجهول أو ضعيف .

ولعله زيد في قوله « عن الحسن بن صالح بن محمد » محمد من النساخ، فان الموجود في الرجال الحسن بن صالح بن حي الثوري الهمداني وهو ضعيف . وأما ابن محمد فليس بموجود في الرجال .

الحديث التاسع عشر والمائة : ضعيف على المشهور ، وقد يمد موثقاً .

(١) المعتبر ص ٨٠ .

(٢) الذكري ص ٤٠ .

علي ابن أبي طالب عليه السلام قال: يسلم الرجل سلا وتستقبل المرأة استقبالا ، ويكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها .

قال الشيخ أيده الله تعالى (وغسل الطفل كفسل البالغ) .

إذا كان ميتاً مثل سائر الاموات يجب أن يكون حكمه حكمها في وجوب الغسل له لدخوله تحت الامر .

قال (والجريدة تجعل مع جميع الاموات من المسلمين كبارهم وصغارهم واناثمهم وذكرانهم سنة وفضيلة) .

فالوجه فيه أيضاً ما ذكرناه وانه إذا أمروا بوضع الجريدة مع الميت فلا تختص كبيراً دون صغير ولا ذكراً دون انثى .

قال الشيخ أيده الله تعالى (والاصل في وضع الجريدة مع الميت ان الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام) الى آخر الحديث .

١٢٠ - سمعت مرسل من الشيوخ ومذاكرة ولم يحضرني الان اسناده وجملته

ما ذكره من أن آدم عليه السلام لما أهبطه الله تعالى من جنة المأوى الى الارض استوحش فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء من أشجار الجنة فأنزل الله تعالى اليه النخلة فكان يأنس بها في حياته، فلما حضرته الوفاة قال لولده : اني كنت آنس بها

قوله عليه السلام : وتستقبل المرأة

أي : تأخذ عرضاً .

الحديث العشرون والمائة : مرسل .

في حياتي وأرجو الانس بها بعد وفاتي فاذا مت فخذوا منها جریداً وشقوه بنصفین وضعوهما معي في اكفاني، ففعل ولده ذلك وفعلته الانبياء بعده ثم اندرس ذلك في الجاهلية فأحياه النبي صلى الله عليه وآله وفعله فصارت سنة متبعة .

١٢١ - وروي ان الله تعالى خلق النخلة من فضلة الطينة التي خلق الله منها آدم عليه السلام فلاجل ذلك تسمى النخلة عمة الانسان .

وقد روي من جهة العامة في فضل التخصير شيء كثير .

قال الشيخ أیده الله تعالى (وقد روي عن الصادق عليه السلام ان الجریدة تنفع المحسن والمسيء) .

١٢٢ - أخبرني الشيخ أیده الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد

قوله : وشقوه بنصفین

اختلف الاصحاب في استحباب الشق، ولم أر دليلاً عليه سوى هذه الرواية المرسلة .

وروت العامة في صحاحهم أن النبي صلى الله عليه وآله مر بقبرين ، فقال : انهما ليعذبان، وما يعذبان بکبير أما أحدهما فكان لا يتنزّه من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة ، وأخذ جریدة رطبة فشققها بنصفین وغرز في كل قبر واحدة وقال : لعله يخفف عنهما ما لم ييسأ . انتهى .

ثم ظاهر الاصحاب الشق طولا ، وهذان الخبران لا يدلان عليه ، مع أن الشق يوجب تعجيل الجفاف وهو مناف للغرض، ولعل الاولى تركه. والله يعلم.

الحديث الثاني والعشرون والمائة : مجهول .

ابن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يوضع للميت جريدة واحدة في اليمين والاخرى في اليسار. قال : وقال الجريدة تنفع المؤمن والكافر .

١٢٣ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن حريز وفضيل وعبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : قيل لابي عبد الله عليه السلام : لاي شيء يكون مع الميت الجريدة ؟ قال : انه يتجافى عنه العذاب مادامت رطبة .

قال الشيخ أيده الله تعالى (ومن لم يتمكن من وضع الجريدة مع ميتة في اكفانه تقيّة من أهل الخلاف وشناعتهم بالباطيل عليها فليدفنها معه في قبره ، فان لم يقدر على ذلك أو خاف منه بسبب من الاسباب فليس عليه في تركها شيء والله تعالى يقبل عذره مع الاضطرار) .

١٢٤ - أخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد رفعه قال : قلت له : جعلت فداك ربما حضرني من أخافه فلا يمكن وضع الجريدة على مارويناه. فقال: ادخلها حيث ما أمكن .

ولعل المفيد رحمه الله حمل الكافر على أصحاب الكبائر ، ولا استبعاد في تخفيف العذاب بها عن الكافر أيضاً ، وتخفيف عذاب البرزخ لا ينافي عدم تخفيف عذاب جهنم ، كما دلت عليه الايات .

الحديث الثالث والعشرون والمائة : حسن .

الحديث الرابع والعشرون والمائة : ضعيف .

١٢٥ - وروى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى مرسلًا وزاد فيه قال: فان وضعت في القبر فقد أجزأه .

١٢٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن ابن محمد الكندي عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجريدة توضع في القبر؟ قال: لا بأس . قال الشيخ أبيه الله تعالى (وإذا أسقطت المرأة وكان السقط تاماً لأربعة أشهر فما زاد غسل وكفن ودفن ، وإن كان لأقل من الأربعة أشهر ألف في خرقه ودفن بدمه من غير تغسيل) .

الحديث السادس والعشرون والمائة : مرسل كالموثق .

قوله رحمه الله : غسل وكفن ودفن

أما تغسيله فهو مذهب الأكثر ، بل لا يظهر مخالف .
وأما تكفينه فأوجب جماعة منهم الشهيد رحمه الله ومن تأخر عنه تكفينه بالقطع الثلاث وتحنيطه أيضاً ، ومذهب الأكثر إلى أنه يلف في خرقه ويدفن ، ومن الأصحاب من اعتبر الأربعة الأشهر ، ومنهم من اعتبر وأوج الروح ، ومنهم من ادعى التلازم بينهما .
وأما وجوب اللف في السقط لدون أربعة أشهر ، فذكره الأكثر ، والأخبار لا تساعد .

قال في المعتبر: لا يغسل السقط إلا إذا استكمل شهوراً أربعة ، وهو مذهب علمائنا . ثم قال : وأما الصلاة عليه فلا ، وهو اتفاق علمائنا . ثم قال : ولو كان السقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه ، بل يلف في خرقه

١٢٧ - علي بن الحسين عن سعد عن محمد بن الحسين عن الحسن بن موسى عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا سقط لسنة أشهر فهو تام وذلك ان الحسين بن علي عليه السلام ولد وهو ابن ستة أشهر .

١٢٨ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ذكره قال : اذا تم للسقط أربعة أشهر غسل ، وقال : اذا تم له ستة أشهر فهو تام ، وذلك ان الحسين بن علي عليه السلام ولد وهو ابن ستة أشهر . فتخصيصه عليه السلام غسل السقط اذا كان له أربعة أشهر فما زاد عليها

ويدفن ، ذكر ذلك الشيخان ، وهو مذهب علمائنا .

قوله رحمه الله : ودفن بدمه

الظاهر أن الغرض عدم وجوب ازالة الدم ، لا لزوم دفنه مع ما انفصل عنه من الدم كما فهم .

الحديث السابع والعشرون والمائة : حسن .

وعلي بن الحسين هو ابن بابويه ، وكأنه نقل من كتاب محمد بن بابويه ابنه .

الحديث الثامن والعشرون والمائة : مرسل .

وأحمد بن محمد هو ابن أبي نصر ، وذكر الشهيد أن مراسلاته كالمسانيد .

يدل على انه اذا كان أقل من ذلك فانه لا يجب غسله ، ويدل على هذا المعنى :
 ١٢٩ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد
 عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار
 عن محمد بن الفضيل قال : كتبت الى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن السقط
 كيف يصنع به ؟ فكتب الي : السقط يدفن بدمه في موضعه .

ويحتمل أن يكون ابن عيسى ، أو ابن خالده . وفي بعض النسخ : عن محمد
 ابن أحمد .

قوله رحمه الله : ويدل على هذا المعنى

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن ذلك لوجوب الجمع ، ولما ذكرناه
 في الحاشية .

الحديث التاسع والعشرون والمائة : ضعيف .

قوله عليه السلام : يدفن بدمه

قد مر أن الظاهر دفنه ملطخاً بالدم ، لا دفنه مع الدماء المنفصلة عن أمه عند
 الولادة كما فهم .

وقوله «في موضعه» كأن المعنى عدم لزوم نقله الى المقابر ، لان ذلك حكم
 من ولجته الروح ومات ، بل يدفن في الدار التي وقع فيها السقط ، لافي خصوص
 موضع السقط .

١٣٠ - وأخبرني الشيخ أبيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن السقط اذا استوت خلخته يجب عليه الغسل واللحد والكفن ؟ قال : نعم كل ذلك يجب عليه اذا استوى .

قال الشيخ أبيده الله تعالى (والمحرم اذا مات غسل وكفن وغطي وجهه بالكفن غير أنه لا يقرب الكافور ولا غيره من الطيب وليس عليه تحنيط) .

الحديث الثلاثون والمائة : موقوف .

قوله عليه السلام : اذا استوى

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن الاستواء انما يحصل في الاربعة ، ومقتضى الرواية عدم وجوب الغسل اذا لم يستو ، وأما عدم الجواز والاستحباب فلا . نعم لما كان الغسل عبادة شرعية احتاجت الى البيان ، فاذا سقط واسم بات أمر بالاستحباب توجه المنع وان اعتقد المشروعية توجهت الحرمة . انتهى .

وظاهر الخبر وجوب الكفن المعهود بقطعه ، والاحوط التحنيط أيضاً لعموم الاخبار . واللحد يمكن أن يكون اسماً ومصدراً .

قال الجوهري : اللحد بالتسكين الشق في جانب القبر . وبالضم لغة فيه تقول : لحدت للقبر لحداً وألحدت أيضاً فهو ملحد . انتهى .

ثم الظاهر وجوب اللحد المميت ، والمشهور بينهم استحبابه ، بل لاختلاف بينهم في ذلك .

ويمكن حمل الوجوب على الاستحباب المؤكد ، مع أن الوجوب في عرف

١٣١ - سعد بن عبدالله عن العباس عن حماد بن عيسى وعبدالله بن المغيرة عن ابن سنان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به ؟ قال: ان عبدالرحمن بن الحسن عليه السلام مات بالابواء مع الحسين عليه السلام وهو محرم ومع الحسين عبدالله بن العباس وعبدالله بن جعفر وصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسه طيباً. قال: وذلك كان في كتاب علي عليه السلام .

١٣٢ - وعنه عن محمد بن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن المحرم يموت، فقال : يغسل ويكفن بالثياب كلها ويغطى وجهه يصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمسه الطيب .

الاخبار أعم من المعنى المصطلح ، والاحوط عدم الترك .

الحديث الحادى والثلاثون والمائة : صحيح .

قوله عليه السلام : وغطى وجهه

أي: مع رأسه، كما هو ظاهر الاخبار، أو كشف عن رأسه لانه محرم. فتدبر.

قوله عليه السلام : ولم يمسه طيباً

أي : لا في غسل ولا حنوط ، كما ذكره الاصحاب .

الحديث الثانى والثلاثون والمائة : موثق .

١٣٣ - علي بن الحسين عن محمد بن أحمد بن علي عن عبد الله بن الصلت عن صفوان عن العلا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال : سألتهما عن المحرم كيف يصنع به اذا مات ؟ قال : يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلل غير انه لا يقرب طيباً .

١٣٤ - عنه عن سعد عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خرج الحسين بن علي عليه السلام وعبد الله وعبيد الله ابنا العباس وعبد الله بن جعفر ومعهم ابن للحسن عليه السلام يقال له عبد الرحمن فمات بالابواء وهو محرم فغسلوه وكفوه ولم يحنطوه وخمروا وجهه ورأسه ودفنوه .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (والمقتول في سبيل الله بين يدي امام المسلمين اذا مات من وقته لم يكن عليه غسل ودفن بشيابه التي قتل فيها وينزع عنه من جملتها السراويل الآن يكون أصابه دم فلا ينزع عنه ويدفن معه وكذلك ينزع عنه الفرو والقلنسوة فان أصابهما دم دفتنا معه وينزع عنه الخف على كل حال، وان لم يمت في الحال وبقي ثم مات بعد ذلك غسل وكفن وحنط ، وكل قتل سوى من ذكرناه ظالماً كان أو مظلوماً فانه يغسل ويكفن ويحنط ثم يدفن) .

الحديث الثالث والثلاثون والمائة : حسن كالصحيح .

الحديث الرابع والثلاثون والمائة : موثق .

قوله رحمه الله : والمقتول بين يدي امام المسلمين

قال في الشرائع : الشهيد الذي قتل بين يدي الامام ومات في المعركة لا

يغسل ولا يكفن ويصلى عليه^١ .

قال السيد رحمه الله في المدارك : هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب بل قال في المعتبر : انه اجماع اهل العلم ، خلا سعيد والحسن . وقد أطلقت الشهادة في الاخبار على المقتول دون أهله وماله ، وعلى المطعون والغريق وغيرهم ، والمراد بها هنا ما هو أخص من ذلك ، وفسره المصنف بأنه المقتول بين يدي الامام اذا مات في المعركة .

والمراد بقتله بين يدي الامام قتله في عسكره ، وبموته في المعركة موته في موضع القتال ، والاصل في هذه المسألة من طريق الاصحاب حسنة أبان وحسنة اسماعيل بن جابر وزرارة ، وفي الروايتين مخالفة لما ذكره المصنف وغيره من وجهين :

أحدهما : انهما متناولتان لكل مقتول في سبيل الله ، فيشمل من قتل بين يدي الامام وغيره ممن قتل في عسكر المسلمين اذا دهمهم عدو يخاف منه على بيضة الاسلام واضطر الى قتاله ، فلا وجه لقصر الحكم على من قتل بين يدي الامام وبما ذكرناه قطع المصنف في المعتبر .

وثانيهما : أن ظاهر الرواية الاولى أن وجوب التفسير في الشهيد منوط بادراك المسلمين اياه وبه رمق ، وان [من] لم يدرك كذلك لم يجب تغسيله وان لم يمت في المعركة ، وهو خلاف ما ذكره الاصحاب من اناطة الفرق بالموت في المعركة وعدمه .

واعلم أن اطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير ، ولا بين المقتول بالحديد وغيره ، ولا بين من عاد سلاحه

١٣٥ - علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن جعفر عن علي بن معبد عن عبيد الله بن الدهقان عن أبي خالد قال: اغسل كل الموتى الغريق واكيل السبع وكل شيء الا ما قتل ما بين الصفيين فان كان به رمق غسل والا فلا .

١٣٦ - عنه عن سعد بن عبد الله عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن عمار عن جعفر عليه السلام عن أبيه ان علياً عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر ولا هاشم بن عتبة المرقال ودفنهما في ثيابهما ولم يصل عليهما .
قال محمد بن الحسن: قوله «ولم يصل عليهما» وهم من الراوي لان الصلاة

اليه فقتله وغيره . وفي الفرق بين الجنب وغيره قولان، أظهرهما: العدم لاطلاق النص، ونقل عن المرتضى رضي الله عنه أنه أوجب تغسيل الجنب، وهو ضعيف^١.

الحديث الخامس والثلاثون والمائة : ضعيف .

وكان موسى بن جعفر مشترك بين الضعيف وغيره . وذكر ابن داود^٢ علي ابن معبد من غير نقل توثيق .

وعبيد الله الدهقان كأنه عبيد الله بن عبد الله بن الدهقان . وأبو خالد لعله يزيد الموثق ، ويحتمل المفكر^٣.

الحديث السادس والثلاثون والمائة : ضعيف .

(١) المدارك ص ٧٨ .

(٢) رجال ابن داود ص ٢٥١ .

(٣) كذا في النسخة ، ولم أعثر عليه في الرجال ، ولعله تصحيف .

لا تسقط عنه على كل حال ، يدل على ذلك :

١٣٧ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن عثمان عن ابن مسكان عن أبان بن تغلب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل الله أيغسل ويكفن ويحنط ؟ قال : يدفن كما هو في ثيابه الآن يكون به رمق ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويحنط ويصلى عليه ، ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على حمزة وكفنه لأنه كان جرد .

الحديث السابع والثلاثون والمائة : صحيح .

ويستفاد منه أحكام :

الاول : سقوط الغسل والكفن عن الشهيد ، ولا خلاف فيه كما عرفت .
 الثاني : أن كل من قتل في سبيل الله له هذا الحكم ، كما اختاره المحقق والشهيد وجماعة من المتأخرين . ولا يشترط كون قتله بين يدي الامام ، أو من نصبه كما اختاره الاكثر منهم الشيخان والعلامة .
 الثالث : قد عرفت أن المشهور بين الاصحاب اشتراط موته في المعركة ، فلو حمل من المعركة وبه رمق ثم مات نزع عنه ثيابه وغسل وكفن .
 وقوله عليه السلام في هذا الخبر « الا أن يكون به رمق » يحتمل وجهين :
 الاول - أن يكون المعنى الا أن يكون به رمق عند ادراك المسلمين إياه ، فمناط وجوب التغسيل ادراك المسلمين إياه ، كما فهمه الشهيد والشيخ علي وغيرهما من المتأخرين من هذا الخبر ، وان لم يحكموا بموجبه .
 الثاني - أن يكون المراد كونه بعد الاخراج ذا رمق أو وجدته وبه رمق ، ثم

١٣٨ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن اسماعيل بن جابر وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : كيف رأيت الشهيد يدفن بدماؤه؟ قال : نعم في ثيابه بدماؤه ولا يحنط

مات بعد الاخراج فينطبق على المشهور .

الرابع : دفنه بثيابه ، وعليه الاصحاب قال في المعتبر : ويدفن الشهيد بجميع ثيابه ، أصابه الدم أو لم يصيبها ، وهو اجماع المسلمين .

الخامس : أنه مع تجريده يجب الكفن ، وعليه الاصحاب .

السادس : أنه تجب الصلاة على الشهيد ، ونقل الشهيد وغيره اجماع الاصحاب عليه ، ، وبه قال أبو حنيفة وجماعة من العامة ، وقال الشافعي ومالك واسحاق وأحمد في رواية لا يصلى عليه .

ولا يخفى أن الخبر لا يدل على مطلوبهم ، إذ الظاهر منه أن الصلاة تابعة للكفن ، لانه لم يذكر الصلاة في الاولى وذكرها فيما أخرج وبه رمق ، وعلل صلاة حمزة وتكفينه بأنه كان قد جرد .

ويمكن أن يؤل بـ « ان » التعليل للتكفين فقط ، وعدم ذكر الصلاة أولا لا يدل على النفي ، لكن يشكل الاستدلال بمثل هذا .

الحديث الثامن والثلاثون والمائة : حسن .

قوله عليه السلام : في ثيابه

قال الفاضل التستري رحمه الله : لعل منافاة هذا لما تقدم من قوله « جرد »

ولا يغسل ويدفن كما هو، ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه وآله عمه حمزة في ثيابه بدمائه التي اصاب فيها وزاده النبي صلى الله عليه وآله برداً فقصر عن رجله فدعاه بأذخر فطره عليه وصلى عليه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيرة. ١٣٩ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن

لوهم الراوي والطريقان معتبران ، فاذا جوز في مثله هذا الوهم أشكال حصول الظن الصالح من الاخبار اذا لم يؤيد بقرينة خارجية . انتهى .
وأقول : يمكن ارجاع ضمير «ثيابه» الى النبي صلى الله عليه وآله، وضمير «دمائه» الى حمزة ، لا سيما على ما في الكافي حيث ذكر مكان « وزاده النبي صلى الله عليه وآله برداً » « ورداه النبي صلى الله عليه وآله بردائه » .
مع أنه يمكن حمل التجريد في الخبر السابق على التجريد عن بعض ثيابه فرداه النبي صلى الله عليه وآله ليسر جميع بدنه .

قوله عليه السلام : وصلى عليه

أي : دعا له سبعين دعاء غير الصلاة والتكبيرات .
ويمكن أن يكون المراد التكبيرات مجازاً ، تسمية للجزء باسم الكل ، أو على التغليب بناءً على أكثر التكبيرات مع الدعاء .
أو يقال : انه صلى الله عليه وآله قرأ مع كل تكبير دعاء ، بناءً على ما يظهر من بعض الاخبار ، من أن تعدد الصلاة عليه كان باعتبار التشريك ، وقرأ بعد الاخيرة دعاءً مستحباً ، ولعل هذا أظهر .

الحديث التاسع والثلاثون والمائة : مرسل كالموقوف .

ابن محمد عن غير واحد عن أبان عن أبي مريم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الشهيد اذا كان به رمق غسل وكفن وحنط وصلي عليه ، وان لم يكن به رمق دفن في أثوابه .

١٤٠ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد بن خالد عن أبيه عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو ابن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسراويل الا أن يكون أصابه دم فان أصابه دم ترك ولا يترك عليه شيء معقود الا حل .

ورواه الصدوق في الصحيح^١ . وظاهر المقابلة في هذا الخبر أيضاً عدم الصلاة .

الحديث الأربعون والمائة : موثق .

قوله عليه السلام : ينزع عن الشهيد الفرو

قال السيد رحمه الله في المدارك : أجمع العلماء كافة على أن الشهيد يدفن مع جميع ثيابه ، أصابها الدم أو لم يصبها . واختلف الأصحاب فيما يجب نزعها عنه ، فقال الشيخ في الخلاف : لا ينزع عنه الا الجلود . وقال في المبسوط : يدفن معه جميع ما عليه الا الخفين . وقال المفيد في المقنعة : ينزع عنه السراويل والفرو والقلنسوة اذا لم يصبها دم ، فان أصابها دم دفنت معه .
والمعتمد وجوب نزع ما لم يصدق عليها اسم الثوب ، لان دفن ما عدا الثياب

١٤١ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن سنان عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد فانه يغسل ويكفن ويحفظ، ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه .

١٤٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد عن آبائه عن علي عليهم السلام

تضييع لم يعتبره الشرع ، وانما يحصل الاشكال في الثوب المعمول من الجلد من صدق التسمية، ومن أن المجهود في العرف من الثياب المنسوجة ، فينصرف اليها الاطلاق .

الحديث الحادى والاربعون والمائة : حسن .

اذ الغالب رواية ابن محبوب عن عبد الله .

قوله عليه السلام : الا أن يدركه المسلمون

لعل الاصحاب حملوه على ما اذا أخرج من المعركة ومات .
ويمكن حمله على أن يكون المراد ادراكه بعد انقضاء الحرب ، فان ظاهر بعض الاصحاب حينئذ أنه وان مات في المعركة يغسل ويكفن .

الحديث الثانى والاربعون والمائة : ضعيف أو موثق .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اذا مات الشهيد من يومه أو من الغد فواروه في ثيابه وان بقي أياماً حتى تتغير جراحته غسل .
فهذا خبر موافق للعامة ولسنا نعمل به لانا بينا أن القتل اذا لم يموت في المعركة وجب غسله تغير أو لم يتغير ، وينبغي أن يكون العمل عليه ان شاء الله تعالى .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (والمجدور والمحترق وأمثالهما ممن تحدث الافات تحليل جلودهم وأعضائهم ولحومهم اذا كان المس لهم باليد في تغسيلهم يزيل شيئاً من لحمهم أو شعرهم لم يمس باليد وصب عليه الماء صباً ، فان خيف أن يلقي الماء عنهم شيئاً من جلودهم أو شعورهم لم يقربوا الماء ويمسحوا بالتراب كما يؤمم الحي العاجز بالزمانه عند حاجته الى التيمم من جنبته فيمسح وجهه من قصاص شعر رأسه الى طرف أنفه ويمسح ظاهر كفيه) .

قوله رحمه الله : لم يمس باليد

ظاهره وجوب الدلك في حال الاختيار ، كما نسب الى ابن الجنيدي .

قوله رحمه الله : كما يؤمم الحي العاجز

لاخلاف فيه ظاهر آيين الاصحاب ، واستشكل فيه بعض المتأخرين بضعف السند وبأنه يظهر من بعض الروايات دفته بغير تيمم ، ولا ريب أن التيمم أحوط .
وعلى تقديره فالظاهر الاكتفاء بتيمم واحد ، وربما قيل بالثلاثة .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : كأن المراد العاجز عن رفع يده ولو بالتعاون ، والا فربما لا ينتهي العجز الى حد ذلك وأمكن الرفع بالتعاون ، والظاهر

١٤٣ - محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر ع-ن محمد بن سنان عن أبي خالد القماط ع-ن ضريس عن علي بن الحسين أو عن أبي جعفر عليه السلام قال : المجدور والكسير والذي به القروح يصب عليه الماء صباً .

١٤٤ - أخبرني الشيخ أبيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام انه سئل ع-ن رجل يحترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صباً وان يصلوا عليه .

١٤٥ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي بصير عن أيوب ابن محمد الرقي عن عمرو بن أيوب الموصلي عن اسرائيل بن يونس عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : ان قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا : يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجدور فان غسلناه انسلخ . فقال : يمموه .

قال الشيخ أبيده الله تعالى (واذا لم يوجد ماء للميت يطهر به لعدم الماء أو

حينئذ وجوب رفع يده وضربه على الأرض .

الحديث الثالث والاربعون والمائة : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع والاربعون والمائة : موثق أو ضعيف .

الحديث الخامس والاربعون والمائة : مجهول أو ضعيف .

عدم ما يتوصل به اليه أو لنجاسة الماء أو كونه مضافاً مما لا يتطهر به يمم بالتراب ودفن، وكذلك ان منع من غسله بالماء ضرورة تلجئ اليه لم يغتسل به ويمم بالتراب) .

فقد مضى شرحه في سباب الاغسال وبيننا انه اذا وجب الغسل وفقد الماء أو لم يتمكن من استعماله فان الفرض حينئذ التيمم فلاوجه لاعادته .
قال الشيخ أبيه الله تعالى (والمقتول قوداً يؤمر بالاغتسال قبل قتله فيغتسل كما كما يغتسل من الجنابة ويتحنط بالكافور فيضعه في مساجده ويتكفن ثم يقام فيه بعد ذلك الحد يضرب عنقه ويدفن) .

١٤٦ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن ابن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع كردين عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المرجوم والمرجومة يغتسلان ويتحنطان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصلى عليهما ، والمقتص منه بمنزلة ذلك يغتسل ويتحنط ويلبس الكفن ويصلى عليه .

قوله رحمه الله : ويتكفن

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأن المراد ما عدا اللقافة ، والا فلعل ارادة الضرب فوق اللقافة بعيد .

١٤٧ - وروى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن الريان عن الحسن بن راشد عن بعض أصحابنا عن مسمع كردين عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (واذا ماتت ذمية وهي حامل من مسلم دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها من المسلم ويجعل ظهرها الى القبلة في القبر ليكون وجه الولد الى القبلة اذ الجنين في بطن امه متوجه الى ظهرها) .

١٤٨ - أخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أحمد بن أشيم عن يونس قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية اليهودية والنصرانية فيواقعها فتحمل ثم يدعوها الى أن تسلم فتأبى عليه فدنى ولادتها فماتت وهي تطلق والولد في بطنها ومات الولد أبسدفن معها على النصرانية ؟ أو يخرج منها ويدفن على

الحديث السابع والاربعون والمائة : مرسل .

والحسن بن راشد لعله الموثق الذي قيل له : انه من رجال الجواد عليه السلام.

الحديث الثامن والاربعون والمائة : مجهول .

وأحمد بن أشيم كأنه والد علي بن أحمد بن أشيم، وربما يقال: ان علي من رجال الرضا عليه السلام على ما قيل ، فيشكل أن يكون والده يروي عن رجال الرضا عليه السلام .

قوله عليه السلام : يدفن معها

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه لا دلالة فيها على المدعى، ولعل لهذا

فطرة الاسلام ؟ فكتب : يدفن معها .

قال الشيخ أيداه الله تعالى (ولا يجوز ترك المصلوب على ظاهر الارض أكثر من ثلاثة أيام وينزل بعد ذلك من خشبته فتوارى حينئذ جثته في التراب) .

١٤٩ -- أخبرني الشيخ أيداه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن العباس بن معروف عن يعقوبي عن موسى بن عيسى عن محمد بن ميسر عن هارون بن الجهم عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تقروا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن .

قال الشيخ أيداه الله تعالى (ولا يجوز لاحد من أهل الايمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ولا يصلي عليه الا أن تدعوه ضرورة الى ذلك من جهة التقية فيغسله تغسيل أهل الخلاف ولا يترك معه جريدة، وإذا صلى عليه لعنه في صلاته ولم يدع له فيها) .

لم يقل « ويدل عليه » ، فيكون المقصود من سياقه أن الوارد في هذا المعنى هو هذه الرواية .

الحديث التاسع والاربعون والمائة : ضعف على المشهور .

وقال الوالد رحمه الله : يعقوبي كأنه داود بن علي ووثق، ويحتمل لموسى ابن داود يعقوبي .

قوله رحمه الله : ولا يجوز لاحد من أهل الايمان

المشهور جواز تغسيلهم والصلاة عليهم ، وقيل : بوجوب الصلاة عليهم .

فالوجه فيه ان المخالف لاهل الحق كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار
الاما خرج بالدليل، واذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب أن يكون غسل المخالف
أيضاً غير جائز. وأما الصلاة عليه فيكون على حد ما كان يصلي النبي صلى الله عليه
وآله والائمة عليهم السلام على المنافقين ، وسنبن فيما بعد كيفية الصلاة على
المخالفين ان شاء الله تعالى . والذي يدل على أن غسل الكافر لا يجوز اجماع
الامة لانه لا خلاف بينهم في ان ذلك محظور في الشريعة ، ويدل عليه أيضاً :
١٥٠ .. ما أخبرني به الشيخ أبيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن
محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد
ابن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار
ابن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن النصراني يكون في السفر
وهو مع المسلمين فيموت ؟ قال: لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على
قبره وان كان أباه .

قال الشيخ أبيده الله تعالى (ومن افترسه السبع فوجد منه شيء فيه عظم غسل

قوله رحمه الله : فيكون على حد ما كان

قال الفاضل التستري رحمه الله : كآته كان يصلي عليهم كان يأمرهم بغسلهم
فاما أن يحكم بكفرهم وخروجهم عن مرتبة المنافقين ودخولهم في نحو اليهود
والنصارى ، فلا غسل ولا صلاة . واما أن يغسل ويصلى عليه ان أدخل في نحو
المنافقين .

وكفن وحنط ودفن ، وان لم يوجد فيه عظم دفن بغير غسل كما وجد ، وان كان الموجود من اكل السبع صدره أو شيء فيه صدره صلى عليه، وان وجد ماسوى ذلك منه لم يصل عليه) .

فبدل على ذلك :

١٥١ - ما أخبرني به الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سأله عن الرجل يأكله السبع والظير ويبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ، فإذا

قوله رحمه الله : فبدل على ذلك

قال الفاضل التستري رحمه الله: لا دلالة فيها الا على حكم الغسل والتكفين والتحنيط ، ودلالة الصلاة لا تخاو من كلام .

الحديث الحادى والخمسون والمائة : صحيح .

ورواه الصدوق في الصحيح عن أبي جعفر - الى قوله عليه السلام : ويصلى عليه ويدفن^١ .

قوله : ويبقى عظامه بغير لحم

ظاهره جميع العظام ، لكونها جمعاً مضافاً .

كان الميت نصفين صلي على النصف الذي فيه القلب .

قوله عليه السلام : صلى على النصف الذي فيه القلب

يحتمل وجهين :

أحدهما : اشتراط كون القلب فيه .

وثانيهما : أن يكون المراد النصف الذي يكون فيه القلب ، وإن لم يكن عند الوجدان فيه . ولعله أظهر .

ويحتمل على بعد أن يكون المراد أن مع وجود النصفين يقف في الصلاة على النصف الذي فيه القلب محاذياً له .

ثم اعلم أنه اختلف كلام الاصحاب في تلك المسألة اختلافاً كثيراً :

قال في المنتهى : لو وجد بعض الميت ، أما بأن أكله سبع ، أو احترق بالنار ، أو غير ذلك . فإن كان فيه عظم ، وجب غسله بغير خلاف بين علمائنا ، ويكفن ، وإن كان صدره صلي عليه والا فلا .

ثم قال : أما لو لم يكن فيها عظم ، فإنه لا يجب غسلها وكان حكمها حكم السقط قبل أربعة أشهر . وكذا الحكم لو أبينت القطعة من حي^١ .

وقال المحقق رحمه الله في المعبر : فإذا وجد بعض الميت وفيه الصدر فهو كما لو وجد كله ، وهو مذهب المفيد . وقال الشيخ : إن كان صدره وما فيه قلبه صلي عليه . ثم قال : والذي يظهر لي أنه لا تجب الصلاة الآن يوجد ما فيه القلب أو الصدر واليدان ، أو عظام الميت^٢ .

وقال في الذكرى : وما فيه الصدر يغسل ، وكما عظام الميت يغسل ، وكذا

(١) انتهى المطلب ٤٣٤/١ .

(٢) المعالم ص ٨٦ .

١٥٢ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا قتل قتيل فلم يوجد الا لحم بلا عظم لم يصل

قطعة فيها عظم ، ذكره الشيخان واحتج عليه في الخلاف باجماعنا ، ويلوح ما ذكره الشيخان من خبر علي بن جعفر ، لصدق العظام على النامة والناقصة ، ولو كان لحم بغير عظم فلا غسل . قال ابن ادريس : ولا كفن ولا صلاة . وأوجب سائر لفها في خرقه ودفنها ، ولم يذكره الشيخان . انتهى .

وأقول : الاقوى ما اختاره المحقق رحمه الله ، وأما استدلالهم بهذا الخبر لكون الصدر كالميت في جميع أحكامه ، فلا يخفى ضعفه ، اذا ظاهر من الخبر وجوب الصلاة على النصف الذي فيه القلب بأن يكون مشتملا على محل القلب أو القلب أيضاً كما عرفت ، وعلى الرأس واليدين .

الحديث الثاني والخمسون والمائة : حسن .

قوله عليه السلام : لم يصل عليه

لا خلاف في عدم الغسل والصلاة عليه كما عرفت ، وقد ذكر الاكثر اللف في خرقه ودفنه ، وهذا الخبر لا يدل على شيء من ذلك ، وقد ورد ما يدل على الدفن ، ولا خلاف فيه ، وأما اللف فلم أظفر بما يدل عليه .

قوله عليه السلام : وان وجد عظماً

ظاهره وجوب الصلاة على مطلق العظم ، ويمكن حمله على جميع العظام

عليه ، وان وجد عظم بلا لحم صلى عليه .

١٥٣ - وبهذا الاسناد عن سهل بن زياد عن عبدالله بن الحسين عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا وسط الرجل بنصفين صلى على الذي فيه القلب .

١٥٤ -- محمد بن أحمد عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعها ثم صلى عليها ثم دفنت .

١٥٥ -- أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا وجد الرجل قتيلاً فان وجد له عضو من أعضائه تام صلى على

أو الاستحباب .

قال القاضل التستري رحمه الله : كأنه يدل على خلاف المدعى ، لان مقتضاه أن حكم العظم مطلقاً كذلك .

الحديث الثالث والخمسون والمائة : ضعيف .

الحديث الرابع والخمسون والمائة : ضعيف أو حسن موثق .

قوله : ثم صلى عليها

قال القاضل التستري رحمه الله : واقعة مخصوصة لا يدل على المدعى ، ولا على خلافه دلالة واضحة .

الحديث الخامس والخمسون والمائة : مرسل .

ذلك العضو ودفن ، وان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن .
قال الشيخ أبيه الله تعالى (ويستظر بصاحب الدرب والغريق ومن أصابته

قوله عليه السلام : فان وجد له عضو

قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما كان العضو التام مالا عظم فيه ، كالاذن والذكر والخصيتين ، فمقتضى الرواية الصلاة عليه ، وهو خلاف المدعى . انتهى .

أقول : يمكن أن يكون المراد العضو الذي لا يكون جزءاً من عضو آخر ، كالرأس فانه ليس جزءاً من عضو آخر له اسم مخصوص ، بخلاف الاذن فانه جزء من الرأس أو يكون المراد به العضو ذات العظم ، وان كان جزء الآخر . وحمل ابن الجنيّد على الأخير وقال بمدلوله ومدلول الخبر الثاني ، حيث قال : ولا يصلى على عضو الميت ، ولا يغسل الا أن يكون عضواً تاماً بعظامه ، أو يكون عظماً مفرداً ، ويغسل ما كان من ذلك لغير الشهيد كما يغسل بدنه ، واسم يفصل الصدر وغيره .

أقول: ويحتمل كلامه الاحتمال الثاني أيضاً، وعلى التقادير يمكن حمله على الاستحباب .

ثم ان هذا الخبر لا يدل على الغسل والكفن والحنوط ولا غيره، الا أن يدعى استلزام الصلاة للمذكورات، وهو في محل المنع، لكن الشيخ ادعى الاجماع على الغسل واللف في خرقه والدفن .

والمشهور اختصاص الحكم بالمبانة من الميت، وألحق الشهيد بها المبانة من الحي ، والله يعلم .

صاعقة أو انهدم عليه بيت أو سقط عليه جدار فلا يعجل بنفسه ودفنه وربما لحقته السكنة بذلك أو ضعف حتى يظن به الموت فإذا تحقق موته غسل وكفن ودفن ولا ينتظر به أكثر من ثلاثة أيام فإنه لا شبهة في موته بعد ثلاثة أيام .
يدل عليه :

١٥٦ - ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي الحسن محمد بن أحمد ابن داود القمي عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس عن اسماعيل بن عبد الخالق ابن أخي شهاب بن عبد ربه قول: قال أبو عبد الله عليه السلام : خمسة ينتظر بهم إلا أن يتغيروا الغريق والمصعوق والمبطون والمهدوم والمدخن .

قوله رحمه الله : وينتظر بصاحب الذرب

في القاموس: الذربة بالكسر الغدة ، الجمع كقرب و كتراب السم ، ومحركة فساد الجرح واتساعه وسيلان صديده وفساد المعدة^١ .

الحديث السادس والخمسون والمائة : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : والمبطون

قال الفاضل التستري رحمه الله: في حاشية ما عندنا من الكافي بدله «المطعون» فينبغي تفسير الذرب بالطاعون . انتهى .

وأقول : في النسخ التي عندنا من الكافي^٢ كما في الكتاب ، ولا يخلو من

(١) القاموس ٦٨/١ .

(٢) فروع الكافي ٢١٠/٣ ، ح ٥٥ .

١٥٧ .. علي بن الحسين عن محمد بن أحمد بن علي عن الحسين بن يزيد عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام انه كان يقول : الغريق يغسل .

١٥٨ .. عنه وعن محمد بن أحمد بن علي عن عبدالله بن الصلت عن علي ابن الحكم عن سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الغريق أيغسل ؟ قال : نعم يغسل ويستبرأ . قلت : وكيف يستبرأ ؟ قال : يترك ثلاثة أيام قبل ان يسدفن الا أن يتغير قبل فيغسل ويدفن ، وكذلك صاحب الصاعقة فانه ربما ظن انه قد مات ولم يموت .

اشكال ، لانه ليس غالباً محل الاشتباه ، الا أن يحمل على صاحب التخممة والهيضة فان السكته تكون منهما .

الحديث السابع والخمسون والمائة : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : الغريق يغسل

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأنه لادلالة له على المدعى ، لان المدعى عدم التعجيل .

الحديث الثامن والخمسون والمائة : موثق حسن .

ولعل منشأ السؤال أنه لما مات في الماء فلا يحتاج الى اعادة صب الماء عليه أولانه ورد في بعض الاخبار أنه شهيد ، أو لخلاف كان في ذلك بين العامة ، ولا خلاف بيننا في وجوب غسله .

قال في الذكري : الغريق يعاد غسله بعد يتيقن موته ، لخبر اسحاق ، ولان

١٥٩ -- وأخبرني الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن مهران عن محمد بن علي عن علي بن أبي حمزة قال: أصاب بمكة سنة من السنين صواعق مات من ذلك خلق كثير فدخلت على أبي ابراهيم عليه السلام فقال -- مبتدئاً من غير أن أسأله -- ينبغي للغريق والمصعوق أن يتربص به ثلاثاً لا يدفن الا أن يجيء منه ريح يدل على موته. قلت له: جعلت فداك كأنك تخبرني قد دفن ناس كثير احياء؟ فقال : نعم يا علي قد دفن ناس كثير احياء ما ماتوا الا في قبورهم .

١٦٠ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي الحسن عليه السلام في المصعوق والغريق، قال : ينتظر به ثلاثة أيام الا أن يتغير قبل ذلك .

قال الشيخ أيده الله تعالى (واذا لم يوجد للميت سدر وكافور واشنان غسل

السدر والكافور مفقودان فيه . ولو قال سدر لعدم وجوب النية أمكن الاجزاء عنده اذا علم موته قبل خروجه من الماء ، لحصول الغرض من تنظيفه ، نعم لو نوى عليه في الماء أجزأ عنده ^١ .

الحديث التاسع والخمسون والمائة : مجهول أضعف..

الحديث الستون والمائة : حسن .

قوله رحمه الله : واذا لم يوجد للميت سدر

اختلف الاصحاب في أنه هل يسقط الغسل بفقد الخليط أم لا ؟ وعلى الاول

بالماء القراح، وان لم يوجد له ذريرة وحنوط أدرج في أكفانه ودفن بعد غسله والصلاة عليه، وان لم يكن له أكفان دفن عرباناً وجاز ذلك للاضطرار .

فألوجه في ذلك أن تجهيز الميت انما يجب مع التمكن والقدرة عليه فمتى زال التمكن والقدرة سقط الوجوب لان الله تعالى لا يكلف نفساً الا وسعها وهو أولى بالمعذر في حال الاضطرار .

قال الشيخ أبيه الله تعالى (واذا مات الانسان في البحر ولم يوجد له أرض يدفن فيها غسل وحنط وكفن وخطبت عليه اكفانه وثقل والقي في البحر ليرسب بثقله في قرار الماء) .

١٦٦ -- أخبرني الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن غير واحد عن أبان عن رجل عن

يكفي بغسل واحد .

قوله رحمه الله : وثقل والقي في البحر

ظاهر الأكثر التخيير بين الثقل أو الجعل في الخابية مع تعذر البر ، وقيل : يجوز مع امكان الوصول اليه أيضاً . والظاهر أن الجعل في الخابية أولى ، لصحة سنده .

ويمكن الجمع بينهما بأن يثقل مع الجعل في الخابية ليرسب الى قعر الماء . وذهب جماعة من المتأخرين الى وجوب رعاية الاستقبال عند الالتقاء في الماء ، ولادليل عليه ، والعمومات لعلها لاتنفع في هذا المقام .

الحديث الحادى والستون والمائة : مرسل .

أبي عبدالله عليه السلام انه قال في الرجل يموت مع القوم في البحر ، قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويثقل ويرمى به في البحر .

١٦٢ -- وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زياد رفعه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا مات الرجل في السفينة ولم يقدر على الشط . قال : يكفن ويحنط في ثوب ويلقى في الماء .

١٦٣ -- علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد ابن خالد البرقي عن أبي البخترى وهب بن وهب القرشي عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : اذا مات الميت في البحر غسل وكفن وحنط ثم يوثق في رجليه حجر ويرمى به في الماء .

١٦٤ -- عنه عن سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين عن صفوان عن عبدالله ابن مسكان عن أيوب بن الحر قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به؟ قال : يوضع في خابية ويوكى رأسها

الحديث الثاني والستون والمائة : مرفوع .

الحديث الثالث والستون والمائة : ضعيف .

الحديث الرابع والستون والمائة : صحيح .

قوله عليه السلام : يوضع في خابية

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل العمل بهذا مهما أمكن أولى، لوضوح

طريقه .

ويطرح في الماء .

قال الشيخ أبيده الله تعالى (واذا مات رجل مسلم بين رجل الكفار ونساء مسلمات ليس فيهن له محرم أمر بعض الكفار بالغسل وغسله بتعليم النساء له غسل أهل الاسلام ، وكذلك ان . انت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين ليس لها فيهم محرم ونساء كافرات أمر الرجال امرأة منهن أن تغتسل وعلموها تغسلها على سنة الاسلام) .

يدل على ذلك :

١٦٥ - ما أخبرني به الشيخ أبيده الله عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي عن أبيه عن أبي الحسن علي بن الحسين عن محمد بن يحيى عن

قوله رحمه الله : أمر بعض الكفار بالغسل

قال السيد رحمه الله في المدارك : هذا الحكم ذكره الشيخان واتباعهما ، واستدل عليه برواية عمار ورواية عمرو بن خالد ، وهما ضعيفتا السند ، ومن ثم توقف في هذا الحكم المحقق في المعتبر ، واستقرب الدفن من غير غسل ، لأن الغسل مفتقر الى النية ، والكافر لا تصح منه نية القربة .
والحق أنه متى ثبتت نجاسة الذمي ، أو توقف الغسل على النية تعين المصير الى ما قاله في المعتبر ، وإن نوزع فيهما أمكن اثبات هذا الحكم بالعمومات لا بخصوص هذين الخبرين .^١

الحديث الخامس والستون والمائة : مرقئ .

محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل المسلم يموت في السفر وليس معه رجل مسلم ومعه رجال نصارى ومعه عمته وخالته مسلمات كيف يصنع في غسله ؟ قال : تغسله عمته وخالته في قميصه ولا يقربه النصارى ، وعن المرأة تموت في سفر وليس معها امرأة مسلمة ومعهم نساء نصارى وعمها وخالها معهما مسلمون . قال : يغسلونها ولا تقربنها النصرانية كما كانت تغسلها غير أنه يكون عليها درع فيصب الماء من الدرع . قلت : فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة . قال : يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر ، وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابتها ومعها نصرانية ورجال مسلمون . قال : تغتسل النصرانية ثم تغسلها . قال الشيخ أبيه الله تعالى (فإن مات صبي مسلم بين نسوة مسلمات لا رحم بين واحدة منهن وبينه وليس معهن رجل وكان الصبي ابن خمس سنين غسله

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن في هذه الاخبار دلالة على طهارة أهل الكتاب ، كما حكى عن بعض الأصحاب ، فلعله كان الأولى أن يقول المفيد رحمه الله بدل الكفار ما يدل على التخصيص بأهل الكتاب .

قوله عليه السلام : تغسله عمته وخالته في قميصه

الظاهر أنه لستر العورة .

قال المحقق في الشرائع : ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب إذا لم تكن مسلمة ، وكذلك المرأة^١ .

بعض النساء مجرداً من ثيابه، وإن كان ابن أكثر من خمس سنين غسلته من فوق ثيابه وصبين عليه الماء صباً ولم يكشفن له عورة ودفته بثيابه بعد تحنيطه بما وصفناه، فإن ماتت صببية بين رجال مسلمين ليس لها فيهم محرم وكانت بنت أقل

وقال السيد رحمه الله في المدارك: المراد بالمحرم من حرم نكاحه مؤبداً ينسب أورشاع، أو مصاهرة . ومقتضى العبارة المنع من تغسيل الرجل محارمه في حال الاختيار، وجوزه في المنتهى من فوق الثياب، والظاهر الجواز مطلقاً^١.

قوله رحمه الله : وإن كان ابن أكثر

قال الفاضل التستري رحمه الله : كأن فيه أنه لا يجوز للنساء أن ينظرن إلى عورة الصبي إذا تجاوز الخمس ، ولا يجوز للرجال أن ينظروا إلى عورة من بلغت ثلاثاً . انتهى .

وأقول : استثنى الأصحاب من منح تغسيل غير المماثل الصبي والصبية دون ثلاث سنين^٢، واختلفوا في أنه هل هو مخصوص بحال الاضطرار أم يجوز مع الاختيار أيضاً ؟ .

وحوز المفيد وسالار^٣ المرأة تغسيل ابن خمس سنين مجرداً ، والصدوق بنت أقل من خمس سنين مجردة .

ومنع المحقق في المعتمد^٢ من تغسيل الرجل الصبية مطلقاً ، وجوز للمرأة تغسيل ابن الثلاث اختياراً واضطراراً .

(١) مدارك الأحكام ص ٧٧ .

(٢) المراسم ص ٥٠ .

(٣) المعتمد ص ٨٨ .

من ثلاث سنين جردوها وغسلوها وان كانت لاكثر من ثلاث سنين غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صباً وحنطوها بعد الغسل ودفنوها في ثيابها) .

١٦٦ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب، وأخبرني عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النضري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدثني عن الصبي الى كم تغسله النساء؟ فقال: الى ثلاث سنين .

١٦٧ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى مرسلًا قال: روي في الجارية

قوله رحمه الله : وان كانت لاكثر

أقول: المفهومان في كلامه متعارضان، فلا يعلم منه حكم ثلاث سنين، وكأنه لندرة العلم بثلاث من غير زيادة ونقصان، ولو فرض العلم فيختلف الحكم من أول الغسل الى آخره . فتأمل .

الحديث السادس والستون والمائة : مجهول .

وظاهره أن الثلاث ملحق بالاكتر .

الحديث السابع والستون والمائة : مرسل .

ولا يخفى ما فيه من الاضطراب في المتن، فان الاقل من الخمس لاحد له ،

تموت مع الرجل. فقال : اذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل .

يعني انها لا تغسل مجردة من ثيابها، والذي يدل على وجوب غسلها حسبما

وتحديده بالثلاث فمازاد تعمية ، وكأن فيه تصحيحاً .

وحكي عن ابن طاووس أنه قال : لفظ « أقل » هنا وهم ، وحكم في المعتبر^١ والذكرى^٢ بأن هذا الحديث مضطرب الاسناد والمتن .

قال في الذكرى : وفي جامع محمد بن الحسن اذا كانت بنت أكثر من خمس أوست دفنت ولم تغسل ، وان كانت أقل من خمس غسلت . قال : وأسند الصدوق في كتاب المدينة ما في الجامع الى الحلبي عن الصادق عليه السلام^٣ ونقل الصدوق في الفقيه عن الجامع كما في الذكرى قال : وذكر عن الحلبي حديثاً في معناه عن الصادق عليه السلام^٤ . انتهى .

وأقول : لاريب في جواز تغسيل الصبي لثلاث سنين، للرواية السابقة ورواية عمار ، مع اعتضادهما بالأصل والعمومات ، والظاهر أنه اتفاقي بينهما ، وفي غير ذلك اشكال ، والتحديد بالخمسة لا يخلو من قوة . والظاهر أن العبرة بحال الموت لاحال الغسل . والله يعلم .

قوله رحمه الله : والذي يدل على وجوب غسلها

سيجيء في الوايدات التصريح باستحباب الغسل من فوق الثياب دون

(١) المعتبر ص ٨٨ .

(٢) الذكرى ص ٣٩ .

(٣) الذكرى ص ٣٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ١/ ٩٤ ، ح ٣٠ .

ذكره في الكتاب :

١٦٨ - ما أخبرني به الشيخ أيداه الله عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد ابن الحسن عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليهم السلام قال : اذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس له فيهن امرأته ولا ذات محرم يؤزرنه الى الركبتين ويصبين عليه الماء صباً ولا ينظرن الى عورته ولا يلمسنه بأيديهن ويطهرنه .

الوجوب ، كما يقتضيه كلامه هنا .

الحديث الثامن والستون والمائة : ضعيف أو موثق .

قوله عليه السلام : اذا مات الرجل في السفر

قال الشهيد رحمه الله في الدروس : ولوتعذر المحرم جازل للجانب من وراء الثياب ، عند المفيد والشيخ في التهذيب ، وتبعهما أبو الصلاح وابن زهرة مع تغميض العينين ، وقيل : يؤم . وفي النهاية يدفن بغير غسل ولا يؤم . وفي رواية المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام : يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم ظفر كفيها ، فلو قلنا به هناك أمكن انسحابه في الرجل ^١ . انتهى .

والمشهور أنه لا يغسل ، ونقل المحقق في المعبر ^٢ الاجماع عليه ، وصرح

(١) الدروس ص ٩ .

(٢) المعبر ص ٨٨ .

١٦٩ - وبهذا الاسناد عن محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن خرزاد عن الحسين بن راشد عن علي بن اسماعيل عن أبي سعيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المرأة إذا ماتت مع قوم ليس لها فيهم ذات محرم يصبون الماء عليها صباً، ورجل مات مع نسوة وليس فيهن له محرم فقال أبو حنيفة: يصبين الماء عليه صباً. فقال أبو عبد الله عليه السلام: بل يحل لهن أن يمسن منه ما كان يحل لهن أن ينظرن منه اليه وهو حي فإذا بلغن الموضع الذي لا يحل لهن النظر اليه ولا مسه وهو حي صبين الماء عليه صباً.

١٧٠ - وأخبرني الشيخ أيداه الله تعالى بهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن بن سالم عن المفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في المرأة تكون في السفر مع رجال ليس لها فيهم ذو رحم ولا معهم امرأة فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما أوجب الله عليه

الشيخ في عدة من كتبه بسقوط التيمم أيضاً، وبه قطع المحقق، وقال المفيد وابن زهرة: بوجوب التمسك من وراء الثياب.

الحديث التاسع والستون والمائة: مجهول.

ويدل على جواز نظر المرأة الى وجه الرجل ويديه.

الحديث السبعون والمائة: ضيف.

قوله رحمه الله: وأخبرني الشيخ بهذا الاسناد

قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يظهر المراد منسة، ولعل الخبر مأخوذ

التيمم ولا يمس ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بسترها، فقلت: فكيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفيها ثم يغسل ظهر كفيها.

١٧١ - فأما الخبر السني رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت في السفر أو في الأرض ليس معه فيها إلا النساء؟ قال: يدفن ولا يغسل.

فالمراد به إذا كان عرباناً يدفن ولا يغسل فأما إذا كان عليه شيء من الثياب فلا بد من غسله يصب الماء عليه من غير مماسة شيء من أعضائه حسب ما ذكرناه. قال الشيخ أيداه الله تعالى (وإذا ماتت امرأة وفي جوفها ولد حي يتحرك شق بطنها من جنبها الأيسر وأخرج الولد منه ثم خيط الموضع وغسأت وكفنت وحنطت

من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى، ومحمد يروي عن أحمد بن محمد، ويكون أحمد هو أبو جعفر، فوقع نظره على ما في الكتاب عن أحمد، وغفل عن ذكر اسم صاحب الكتاب كما يقع كثيراً، وبالجملية سبق قبيل هذا رواية محمد بن أحمد عن أبي جعفر. انتهى.

قوله عليه السلام: ولا يكشف

بدل على أن الوجه والكفين ليست بعورة، ولا يجب سترها كما هو ظاهر الآية.

الحديث الحادي والسبعون والمائة: ضعيف.

قوله رحمه الله: شق بطنها من جنبها الأيسر

ليس في الاخبار التقييد بالأيسر، ولا يعلم مأخذه.

بعد ذلك ودفنت، وإن مات الولد في جوفها وهي حية أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها في تولي أمر المرأة يدها في فرجها وأخرجت الميت منه، فإن لم يمكنها إخراجها صحيحاً قطعته وأخرجته قطعاً وغسل وكفن وحفظ ثم دفن) .

١٧٢ - أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت ولدها في بطنها يتحرك؟ قال : يشق عن الولد .

١٧٣ - وأخبرني الشيخ أبيه الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد ابن أبي حمزة عن علي بن يقطين قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن المرأة

والمشهور أنه يخاطب المحل بعد القطع، ورده في المعتبر^١ بضعف الخبر .

قوله رحمه الله : أدخلت القابلة

هذا مذهب الأصحاب ، بل ادعى الشيخ في الخلاف^٢ الإجماع عليه ، وقيد في المعتبر^٣ بما إذا لم يمكن التوصل إلى إسقاطه بشيء من العلاجات .

الحديث الثاني والسبعون والمائة : صحيح .

الحديث الثالث والسبعون والمائة : موثق .

(١) المعتبر ص ٨٥ .

(٢) الخلاف ٢٩٧/١ ، مسألة ٩٢ من كتاب الجنائز .

(٣) المعتبر ص ٨٥ .

تموت وولدها في بطنها ؟ قال : يشق بطنها ويخرج ولدها .

١٧٤ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل ابن زباد عن اسماعيل بن مهران عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها ويستخرج ولدها ؟ قال : نعم .

١٧٥ - وفي رواية ابن أبي عمير عن ابن اذينة: يخرج الولد ويخاط بطنها .
١٧٦ - وبهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد بن خالد عن أبيه عن وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : اذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك يشق ويخرج الولد ، وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها ، قال : لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه اذا لم ترقق به النساء .

الحديث الرابع والسبعون والمائة : ضعيف .

الحديث الخامس والسبعون والمائة : صحيح لكنه موقوف .

ويدل على وجوب الخياطة ، ولاريب أنه أحوط .

الحديث السادس والسبعون والمائة : ضعيف .

ويدل على أن ادخال الرجل موقوف على عدم رفق النساء ، أو عدم علمهن به .

فهرس الكتاب

- باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس والطهارة من ذلك ٥
- باب التيمم وأحكامه ١٠٠
- باب صفة التيمم واحكام المحدثين منه وما ينبغي لهم أن يعملوا عليه من الاستبراء والاستظهار ١٧٩
- باب المياه وأحكامها وما يجوز التطهر به وما لا يجوز ٢٠٨
- باب تطهير المياه من النجاسات ٢٦٤
- باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ٣٢٩
- باب تلقين المحتضرين وتوجيههم عند الوفاة ٤٤٢